المستقبل العربي

٤/١٩٨٣

٥٠

● مصر والعرب : رؤية مستقبلية / سعد الدين ابراهيم

● انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان / حسين جميل

العمالة الاجنبية في الخليج العربي

● حجم وتركيب قوة العمل والسكان / نادر فرجاني
● اسباب انتشار العمالة الآسيوية / علي لبيب
● الآثار السياسية للهجرة الاجنبية / عبد المالك التميمي
● آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية / حيدر ابراهيم علي

● التعاون العربي للحد من العمالة الاجنبية / محمد الامين فارس

● نشر اللغة والثقافة العربية في الخارج / محيي الدين صابر

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة | العدد الخمسون | نيسان (ابريل) ١٩٨٣

المحتويـــات

□ دور مصر في الوطن العربي : رؤية مستقبلية ..... د. سعد الدين ابراهيم ٤
□ في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي ..... حسين جميل ١٦
□ حول التاريخ والهوية في الوطن العربي (القسم الثاني) ..... عوني فرسخ ٤١
□ قضايا نشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية
في الخارج ..... د. محيي الدين صابر ٥٤

اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي

■ حجم وتركيب قوة العمل والسكان ..... د. نادر فرجاني ٦٨
■ اسباب انتشار العمالة الآسيوية ..... د. علي لبيب ٧٩
■ الآثار السياسية للهجرة الاجنبية ..... د. عبد المالك خلف التميمي ٨٦
■ آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية ..... د. حيدر ابراهيم علي ١٠٤
■ التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية ..... محمد الامين فارس ١٢١

كتـب

□ الامكانات العربية : اعادة نظر وتقويم
في ضوء تنمية بديلة (علي نصار) ..... د. اسامة امين الخولي ١٤١
□ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (مجموعة من الباحثين) ... روز غريب ١٤٧

مؤتمـرات

□ ندوة « العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي » ..... ن . ف ١٥٦

□ « الاجتماع التاسع للجنة الفنية الدائمة للاحصاء » ..... علي عيسى عبيد ١٦٤

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٨

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٠

* الملف الاحصائي
(٤٤) احصاءات العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ١٨٨

* فهرس مجلة المستقبل العربي للسنة الخامسة
العدد ٣٩ ، ايار (مايو)١٩٨٢ ـ العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ ..... ١٩٦

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » او « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : كمال فضل الله

دور مصر في الوطن العربي : رؤية مستقبلية (*)

د. سعد الدين ابراهيم

استاذ علم الاجتماع في الجامعة الامريكية ـ القاهرة .

ـ ١ ـ

تعرّض دور مصر في الوطن العربي لقيود عديدة ومتناقضة ، حيث يتذبذب تصور المصريين لدورهم الاقليمي بين مستلزمات المثالية العربية القومية وتلك التي تتطلبها الواقعية العلمية المحضة . ولقد أدى اتباع أي من النقيضين المتطرفين الى خلق مضاعفات وكوارث لكل من مصر والوطن العربي ، فكان موقف عبد الناصر عام ١٩٦٧ وموقف السادات عام ١٩٧٧ يمثلان غاية التطرف من الناحيتين ، بينما يجتهد مبارك ـ في عقد الثمانينات ـ لكي يتمسك بموقع في مركز التوسط الهندسي بين سلفيه . وسوف يتوقف نجاحه او فشله ـ في هذا الشأن ـ على ردود الفعل من جانب الجبهة الداخلية والاطراف الاقليمية . لأن المحافظة على « موقع وسط » يعتبر غريباً في منطقة يعرف عنها العداء للاعتدال . ولا يعتبر التذبذب بين المواقف المتناقضة وقفاً على طرف بعينه في المنطقة ، فقد طرأ تغيير في المواقع في الفترة الاخيرة بالنسبة الى الحكام الافراد والاقطار وبالنسبة الى حركات يصل الاختلاف بين افكارها ومواقعها الى مدى الاختلاف بين غوش امونيم وقوات اليمين اللبناني « الفلانج » و« الجهاد » حيث تستطيع تلك الاطراف ان تفجر احداثاً مشؤومة تتداعى بعدها سلسلة من ردود الفعل التي يصل مداها الى ابعد من البيئة المباشرة للاطراف الاصلية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن هناك فرصة معقولة في أن يحظى موقف مبارك « الوسط » بفرصة معقولة من النجاح . فقد أدى تتابع الاحداث خلال العقدين الاخيرين الى تضييق الشقة بين اختياري : الاعتدال او الجنون . ولكن التساؤل عن سبب تبني مصر مبارك لدورها الجديد في الوطن العربي ، والكيفية التي سوف تتابع عن طريقها ممارسة هذا الدور يحتاجان الى القاء الضوء على بعض الخلفيات . فنحن هنا نتعامل مع الجانب المصري من المعادلة ـ اولاً ـ ثم مع الجانب العربي . وبالطبع فإن كلاً من اسرائيل وايران والقوى العظمى تتداخل في المعادلة المصرية ـ العربية .

(*) قدمت هذه الدراسة في ندوة « دور مصر في الوطن العربي ... نظرة مستقبلية » التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن خلال الفترة ٨ ـ ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . وتنشره **المستقبل العربي** لأول مرة باذن من الجهة المعنية .

- ٢ -

تعرّض المسرح الداخلي في مصر - خلال العقد الاخير - الى نوعين من التحول الواضح في مواجهة الصراع العربي - الاسرائيلي . وكانت هناك مجموعة من العوامل الحاسمة مهدت للتحول الاول مثل وفاة عبد الناصر وتولي السادات للسلطة ، وحرب تشرين الاول / اكتوبر والطفرة في اسعار النفط والمشكلات الداخلية المتفاقمة . ووصل ذلك التحول الى قمته بتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل . ثم ادت تصرفات اسرائيل - منذ توقيع المعاهدة، واداء النظام المصري في مقام معالجة المشكلات الداخلية ، وسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر والشرق الاوسط واغتيال السادات - الى تهيئة الجو للتحول الثاني .

في الفترة الاخيرة من عهد جمال عبد الناصر كان المصريون يقبلون بضرورة الحرب لتحرير الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . فقد أدت هزيمة عام ١٩٦٧ الى تأكيد بعض المعتقدات - التي كانت لديهم من قبل - عن اسرائيل . ولكنها ايضاً هزت او ناقضت معتقدات أخرى . فلقد أكدت الهزيمة التوسعية الاسرائيلية واتجاهها الى استعمال القوة لفرض ارادتها على المنطقة وكذلك التأييد غير المشروط او المحدود من جانب الولايات المتحدة للدولة الصهيونية . كما أنها زلزلت بقوة او ناقضت كلية مجموعة اخرى من المعتقدات مثل : قدرة العرب على تصفية اسرائيل واستعادة السيادة العربية على كل ارض فلسطين والتأييد السوفياتي الكامل ، وهي معتقدات كانت تسود لدى المصريين من قبل . ومن ثم نشأت هناك تقويمات جديدة للقوة الذاتية وقوة العدو وما يمكن توقعه من السوفيات ، وكانت هذه هي الدروس القاسية لهزيمة عام ١٩٦٧ التي انتجت نوعاً جديداً من التعقيل . واصبح شعار الحرب المحدودة ذات الهدف المتواضع والذي يؤدي الى « ازالة الظروف التي نتجت عن العدوان الاسرائيلي » في عام ١٩٦٧ سياسة مقبولة في ظل نظام عبد الناصر ، وتم وضع وتنفيذ الخطط والترتيبات التي تحقق ذلك . وصحب ذلك مجموعة من الاجراءات - في المجال الداخلي - تتسم بالمهادنة بالنسبة الى الاقتصاد والمشاركة الشعبية في السياسة .

وقد عبّر بيان آذار / مارس عام ١٩٦٨ - الذي قدمه عبد الناصر - عن التفهم المصري الجديد . اما على المستوى الاقليمي فقد عكفت مصر على سياسة من التعايش والتضامن مع جميع الانظمة العربية . وعبرت القمة العربية في الخرطوم عن المباركة الرسمية لاستراتيجية مصر ، بينما اعرب قرار مجلس الامن للامم المتحدة عن القبول العالمي لتلك الاستراتيجية . وكانت الجبهة الداخلية في مصر متحدة من وراء استراتيجية عبد الناصر المتواضعة . فقبلها البعض على انها الشكل النهائي ، بينما ظن البعض أنها تمثل شروطاً عملية مؤقتة . وتحمل المصريون بصمت عبء « حرب الاستنزاف » على جبهة القتال (١٩٦٨ - ١٩٧٠) وقبلوا المناورات السياسية من جانب قادتهم (مثل مبادرة روجرز) واستمروا في الاعداد للمعركة الكبرى في اطار حربهم المحدودة .

وفي وسط ذلك كله تفجرت الحرب الاهلية في الاردن بين القوات الحكومية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم مات عبد الناصر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ واصبح انور السادات رئيس مصر الجديد . وعلى الرغم من الانهيار المتوقع في الروح المعنوية فإن الجبهة الداخلية في مصر ظلت سليمة ، واستمر السادات في التمسك بالاهداف المحدودة نفسها وبالسياسات الداخلية والاقليمية لسلفه . وكانت مظاهر تفاوت اهمية بعض السياسات بالنسبة للاخرى - من وجهة نظر معظم المصريين - نوعاً من المناورة او كمظهر من مظاهر اختلاف اسلوب الممارسة .

ترتب على الاداء الجيد للجيش المصري عام ١٩٧٣ ان تمتع السادات بشعبية هائلة . ولم تعد شرعية حكمه تعتمد ـ فقط ـ على كونه رفيقاً سابقاً لعبدالناصر او خليفة له ، حيث اصبح السادات يتصرف من منطلقه الخاص بعد الحرب بفترة قصيرة . وبدأت اختياراته الاساسية تتبلور في الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، ووصل ذلك الى تحول تدريجي كامل الى **نقيض الناصرية** واصبحت الاركان الاربعة للساداتية تتمثل في : سياسة الانفتاح ؛ والديمقراطية المحكومة من جانب السلطة ؛ والتحالف مع الغرب ؛ والمصالحة مع اسرائيل . ومن اجل التأكد من ذلك فقد تم طرح كل سياسة بشكل مستقل وتقديمها بأكثر الطرق اعتدالاً ، وفي كثير من الاحيان كان ذلك يتم في اطار من التمجيد التقليدي لجمال عبد الناصر وثورة تموز / يوليو ١٩٥٢ . فكان السادات وجهاز اعلامه ـ على سبيل المثال ـ يقولون ان تلك السياسات « بدأها الرئيس الراحل بالفعل » ، و« انه كان سيفعل الشيء نفسه لو كان حياً » او « أنها مجرد اصلاح تكتيكي في السياسة وليست تغييراً في المبادىء » .

كان اكثر التغييرات درامية هو سياسة السادات تجاه اسرائيل . حيث تطلب الامر أن يتعرض الرأي العام المصري لحملة اعلامية مكثفة ومستمرة تمهد لذلك التغيير . فقيل للمصريين أنهم قدموا كل ما يمكن تقديمه انسانياً في حربهم ضد اسرائيل ، وأن تضحياتهم بلغت نحو مائة الف شهيد وحوالى ٣٠ مليار دولار .. وانه لم يقدم اي قطر عربي مثل هذه التضحيات .. وان الولايات المتحدة لن تسمح بهزيمة اسرائيل وان الاتحاد السوفياتي لن يمد مصر ـ ابداً ـ بأسلحة تمكنها من أن تكسب الحرب .. وان الاقطار العربية الاخرى تثري بينما تعاني مصر من الفقر المتزايد .. وأن العرب يعبثون بثرواتهم الطائلة من عائدات النفط التي كسبها لهم الدم المصري في حرب تشرين الاول / اكتوبر .. وان المشكلات الاقتصادية الحادة في مصر مصدرها حالة الحرب مع اسرائيل .. وان مصر تعاني اعباء ثقيلة من الديون بينما يودع العرب الاغنياء اموالهم بمليارات الدولارات في المصارف الاجنبية .. وان السوريين والفلسطينيين لا يهتمون بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي لانهم يستفيدون منه وكذلك شركاؤهم السوفيات . ووصل الامر الى درجة بدء نقاش في اجهزة الاعلام المصرية عما اذا كان المصريون عرباً حقيقة ، وبدأ التفهم القومي للصراع العربي ـ الاسرائيلي يتهاوى تدريجياً .

اوضحت بعض العمليات المحدودة لقياس الرأي العام المصري بطريقة العينة هذا التهاوي ، ففي عام ١٩٧٤ كان هناك نحو ٥٥ بالمائة من عينة من المصريين تؤيد كلياً استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في النضال حتى اقامة « الدولة الديمقراطية ـ العلمانية في فلسطين » ، بينما اختارت نسبة ٤٣ بالمائة حلاً في ضوء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ . وفي عام ١٩٧٨ كانت نسبة ١٨ بالمائة فقط من عينة مصرية مماثلة تؤيد استراتيجية منظمة التحرير بينما كانت نسبة ٧٧ بالمائة تؤيد مبادرة السادات للسلام والتي كانت توفر لاسرائيل اكثر مما كانت ستحصل عليه في ظل قرار رقم ٢٤٢ . وتقوى هذا التغير الدرامي بفعل الوعد بأن السلام مع اسرائيل سوف يجلب الرفاهية للمصريين والعدالة للفلسطينيين . وكان المصريون الذين يختلفون مع ذلك (حوالى ٢٠ بالمائة) يتكونون من اليسار والناصريين والجماعات الاسلامية المتشددة . وقد تم عزلهم وادانتهم بواسطة اجهزة اعلام السادات القوية .

وبعد توقيع اطار كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام عام ١٩٧٩ اصبح تمجيد السادات يقوم على كونه « بطل الحرب والسلام » . بينما وقفت بقية الوطن العربي تعاني من الصدمة والتفكك والعجز . بدأ السادات يغذي لدى المصريين الاحساس بالوطنية ويقلل من شأن الاحساس بالقومية

العربية ، وبدأت روح جديدة تظهر « مصر اولاً » ، وارتفع مدى التوقعات بشأن الرفاهية الفورية . وكان الوعد بأن الفلسطينيين سوف يحصلون على « حكم ذاتي » تمهيداً لاقامة « دولة خاصة بهم » اسلوباً لاراحة ضمير معظم المصريين .

جاءت السنوات الثلاثة التي اعقبت توقيع اتفاقية السلام لتشهد تحولاً آخر في الرأي العام المصري . فمنذ البداية ، كانت شروط الاتفاقية تبدو لبعض المصريين مجحفة بحق بلادهم ، ساد ذلك الرأي ايضاً بين بعض الجماعات المنظمة والتي كانت تؤيد مبادرة السلام الساداتية حيث ارتفعت بعض الاصوات تحذر . فبينما صوت حزب العمل ـ اكبر احزاب المعارضة ـ بقبول الاتفاقية في مجلس الشعب فإنه أعرب عن عشرة تحفظات ، وبدأ التحذير يتزايد عندما استمرت اسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان ، على الرغم من الاحتجاجات المصرية . وازدادت حدة الاحساس بالذنب لدى المصريين عندما جاء الموعد النهائي لاكمال محادثات الحكم الذاتي للفلسطينيين وفات دون اتفاق ، وبدأت قاعدة السلام في مصر تتضاءل بسرعة . واتسع نطاق المقاطعة الشعبية الضمنية لتطبيع العلاقات مع اسرائيل . وادت اعاقة محادثات الحكم الذاتي والاجراء الاسرائيلي المنفرد بضم القدس العربية الى انضمام حزب العمل الى اليساريين والاسلاميين المتشددين في نقدهم للعملية ككل . وفي الذكرى الثانية لتوقيع الاتفاقية قام حزب العمل بادانتها وسحب تأييده لها .

وفي صيف عام ١٩٨١ تعززت المعارضة المنظمة للاتفاقية بمشاعر الغضب الشعبية الهائلة ضد اسرائيل . وأدى قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران / يونيو بعد يومين فقط من اجتماع بين بيغين والسادات في شرم الشيخ الى القضاء على ما تبقى من اعتقاد لدى المصريين بأن اسرائيل فعلاً تريد السلام.

وكان اسوأ شيء لدى المصريين أن يسود الاعتقاد بأن رئيسهم اما « احمق »وإما «خائن » . ثم نكأت اسرائيل جرح الاهانة عندما قامت بعد اسابيع قليلة بالاغارة على منطقة الفاكهاني المدنية في بيروت ، وعلى الرغم من الادانة الشفهية والعلنية من جانب السادات لتلك الاعتداءات الاسرائيلية فإنه لم يفعل شيئاً عملياً لارضاء النقد المتزايد له في الداخل .

ادى تفاقم مجموعة المشكلات الداخلية الى بلورة الغضب المصري العام ، فلم يشمل الفشل تبخر الوعود بالرفاهية فقط، وإنما استمرت الضغوط التضخمية تفعل اثرها في الاقتصاد.فقد وصل الاقتصاد الى اسوأ حالاته منذ اوائل الخمسينات على الرغم من النمو الاقتصادي المحسوس (والذي وصل الى ٨ بالمائة سنوياً كمعدل حقيقي في الفترة ١٩٧٩ـ ١٩٨١) . واصبحت الشائعات حول الفساد في الدوائر العليا امراً عادياً ، وتزايدت معدلات الصراعات الطائفية في التواتر والدرجة .

وقبل عن زيارة السادات للولايات المتحدة في ذلك الوقت أنها كانت مثار خيبة امل حيث فشل في الحصول على تسليح لجيشه الذي يفتقر الى العتاد ، وكذلك في أن يحمل ادارة ريغان على أن تضغط على اسرائيل بشكل كاف حتى تقدم تنازلات بشأن مسألة الحكم الذاتي .

وفي بداية الخريف كان نظام السادات يعاني من حصار تضيق حلقاته من الداخل ومن الخارج . كانت اسرائيل تحرجه ، وكانت الولايات المتحدة لا تدعمه ، بينما ادار المعتدلون العرب ظهورهم اليه منذ وقت طويل . وكانت المعارضة الداخلية تتزايد وتتسم بمزيد من الجرأة ، وكان

المتشددون من المسلمين والمسيحيين على السواء يتحدون سلطته . وبما يتفق مع طبيعته في اتباع « العلاج بطريق الصدمة » كان يتعين عليه أن يضرب ضربة كبيرة في نقطة ما لكي يكسر الحصار .. فاختار الجبهة الداخلية ، وفي اثناء تلك العملية تعرض هو نفسه للضرب والسقوط من جانب احد اعدائه الداخليين .

انه لمن التبسيط المخل أن يقال بأن سياسة السادات ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت هي العامل الوحيد او حتى اكثر العوامل اهمية بالنسبة الى مأساته . فلو انه حقق بعض النجاحات المؤثرة في اي من سياساته الثلاث الاخرى لتمكن من المحافظة على نفسه على الرغم من الفشل على جبهة السلام مع اسرائيل ، على الاقل لفترة ما . ولكن تضافر مظاهر الفشل في جميع سياساته الاربع الرئيسية جعل بقاء السادات امراً قريباً من المحال ، وعندما قام بالقبض على المجتمع السياسي المصري كله تقريباً في اوائل ايلول / سبتمبر ١٩٨١ فإنه كان في الواقع يكتب شهادة وفاته السياسية . وجاء موته الطبيعي بعد شهر ليترك النظام السياسي المصري في ازمة حادة .

لم تتعرض التحالفات الداخلية او الاتجاهات السياسية للتغير عما كانت عليه قبل عام ، فقد كان هناك نوع من الاجماع الوطني ـ بعد اغتيال السادات ـ على تأييد مبارك وتوفير الوقت اللازم له لكي يعالج المشكلة المصرية . فساد نوع من الصمت الضمني بشأن اسرائيل حتى يتم انسحابها النهائي من سيناء في نيسان / ابريل عام ١٩٨١ . وفيما عدا اصوات محدودة ومتناثرة لا تزال تتحدث عن مزايا سياسة السادات فإن قاعدة السلام قد اختفت . وعلى الرغم من ذلك فإن معظم المصريين ، بما في ذلك المعارضة المنظمة ، شعروا بأن بلادهم قد دفعت بالفعل ثمناً كبيراً من اجل سيناء بتوقيع اتفاقية السلام ، فلماذا لا ينتظرون بصمت حتى يحصلوا على المكاسب الحقيقية من ورائها . وللتأكد من ذلك فإن المصريين لم تعد لديهم رغبة ولا قدرة للعودة الى اتجاه الحرب مع اسرائيل ، غير انه لم تعد هناك ايضاً رغبة في تقديم مزيد من التنازلات لاسرائيل او احتمال المزيد من تصرفاتها .

ادى الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الى احياء المشاعر الشعبية في مصر بالكراهية المتقدة وعدم الثقة الكامل في الدولة اليهودية . اما بالنسبة للاصوات المحدودة التي كانت تداوم على الاحتفال بمعاهدة السلام فقد سقطت ساكتة . ومن بين هؤلاء انيس منصور رئيس تحرير مجلة **اكتوبر** واحد ثقاة الرئيس الراحل السادات . كان انيس منصور اعلى الاصوات في مقام التعايش السلمي بين العرب واسرائيل . وفتح صفحات مجلته الاسبوعية امام الكتاب الاسرائيليين . ولكنه لزم الصمت لعدة ايام بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ، وخرج اخيراً عن صمته في عموده اليومي بصحيفة **الاهرام** حيث بدأ يدين الفظائع الاسرائيلية . وكتب انيس منصور يوم ١٧ تموز / يوليو عام ١٩٨٢ يقول :

« ليس هناك قلم واحد في مصر لم يلعن اسرائيل ، ليس هناك صوت واحد في مصر لم يتنكر للاعتقاد السابق بامكانية السلام الكامل مع اسرائيل ... ان جوهر السلام هو دولة فلسطينية .. وبدون ذلك فليس هناك سلام حتى اذا حمل كل فرد اسرائيلي قنبلة ذرية ، وحتى اذا حملت سفن الفضاء الامريكية كل الفلسطينيين الى القمر .. لقد تصالحنا مع اسرائيل على امل تحقيق سلام شامل .. ولكن الامر تحول الى خطأ .. ان اكثر المتفائلين من بيننا يعلمون الآن ، ان الامر سوف يستغرق ٣٤ عاماً اخرى لاصلاح ذلك الخطأ » .

ويتزايد الضغط الداخلي على مبارك لكي يقوم بتصحيح ذلك « الخطأ » . فقد دعت المعارضة المعتدلة الى تجميد « عملية التطبيع » واعادة السفير الاسرائيلي الى بلاده واستدعاء السفير المصري في تل ابيب ، ووقف شحن نفط سيناء الى اسرائيل ، والعودة ـ بسرعة ـ الى الصف العربي . بينما تدعو المعارضة الاكثر يسارية الى شجب معاهدة السلام كلياً وارسال متطوعين مصريين للقتال الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يتم السماح للمتشددين الاسلاميين بالتعبير العلني منذ اغتيال السادات ، غير ان موقفهم من عملية السلام ككل امر معروف ، فهم لم يعتقدوا به قط في ظل افضل الظروف ، وبالنسبة لهم ، فإن الرد الوحيد على اسرائيل هو بالجهاد المطلق . وادت احداث لبنان الاخيرة الى توسيع نطاق الاعتقاد بوجهة نظرهم عن اسرائيل بين كثير من المصريين . فليس من المستغرب في مصر اليوم ان تسمع بعض كبار المثقفين العلمانيين (مثل عادل حسين او طارق البشري او جلال امين) يعبرون عن تعاطفهم مع وجهة نظر المتشددين من اسرائيل ، وكذلك فإن قواعد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بدأت تعبر عن مشاعر مماثلة على ذلك النحو الذي نشرته صحيفة الحزب **مايو** في ١٢ تموز / يوليو عام ١٩٨٢ .

كان رد الرئيس مبارك على المشاعر المتزايدة ضد اسرائيل (وضد الولايات المتحدة) محكوماً بحدود . فقد تقرر منع التظاهرات العامة ، مع نقد وتسفيه وجهة نظر المعارضة من جانب الاجهزة الرسمية بين آن وآخر على انها « اقتراحات مغامرة » . بينما تركز الحكومة ـ في الوقت نفسه ـ على المجهودات الدبلوماسية المتسارعة لاحتواء الازمة اللبنانية . ومنذ الاسبوع الثالث للغزو يقوم نظام مبارك بالافصاح عن ادانته العلنية التي شملت الولايات المتحدة ايضاً . وفي الاسبوع السادس (١٥ تموز / يوليو ١٩٨٢) دعا مبارك علناً الى قمة عربية من اجل توحيد الجهود لمواجهة الموقف ، وكان راغباً في الذهاب الى اي عاصمة عربية لحضور تلك القمة دون شروط . وفي آب / اغسطس وعندما وصلت حدة قصف بيروت الى اقصى مداها كان الرأي العام المصري كله تقريباً يؤيد احزاب المعارضة . وكانت الحكومة معزولة للمرة الاولى منذ تولي مبارك الرئاسة . وكان اليوم الذي بدأ فيه مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية يغادرون بيروت يوم حزن مخيم في مصر كلها . كان نوعاً من الحزن الذي يخامره احساس بالذنب الجماعي . وعندما اذيعت اخبار مجازر صبرا وشاتيلا رأت الحكومة المصرية أنه يتعين عليها ان تفعل شيئاً اذا كانت ترغب في المحافظة على شيء من احترام النفس ، فاستدعت سفيرها في تل ابيب ، فجاء ذلك متأخراً من ناحية واقل مما كان مطلوباً من ناحية اخرى ، ولكنه يظل افضل من لا شيء .

وخلال تطورات الازمة اللبنانية ، كان الضغط يتزايد في داخل مصر ، من اجل عودتها الى الصف العربي ، ولاعادة بناء العسكرية المصرية لكي تصل الى درجة التعادل مع اسرائيل ، حيث زالت الثقة في اسرائيل والتي كانت موجودة من قبل . ان اي تلخيص للموقف الداخلي في مصر ليوضح ان الاتجاهات الشعبية والجماعات السياسية المنظمة توحدت جميعها ضد اسرائيل وسياسة السادات بشأن السلام . ويفتقد ضباط الجيش من الرتب المتوسطة والدنيا الاحساس بالرضا بسبب افتقارهم الى العتاد المناسب . وسوف تفيد الجماعات الاسلامية المتشددة من ذلك الموقف ، وهي على الرغم من تعرضها لبطش النظام حالياً فإنها تمثل اكثر القوى لياقة لاحداث عدم الاستقرار ، وتؤكد الخبرة السابقة انهم الجماعة المنظمة الوحيدة التي تستطيع التغلغل في الجيش المصري . كما أن نظام مبارك يتعرض للخطر بالنسبة لعدد من القضايا الداخلية الاخرى . فإذا ما فشل نظامه في التوصل الى مكاسب حقيقية في مجال احتواء التوسع الاسرائيلي او في حل المشكلة

الفلسطينية فإن نهايته سوف تقترب . وقد تكون العودة بسرعة الى الصف العربي اسلوباً لتأخير حدوث ذلك المقدور ، ولكن اي نوع من الوطن العربي ذلك الذي تعود اليه مصر .

- ٣ -

لم تبدأ عملية عزل مصر عن الوطن العربي مع زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٧ . وإنما بدأت قبل عدة سنوات وعقب حرب تشرين الاول / اكتوبر مباشرة.. وعلى وجه التحديد ، مع الاتفاق الاول لفصل القوات . وأدى فتح قناة السويس (في حزيران / يونيو عام ١٩٧٥) وابرام الاتفاق الثاني لفصل القوات مع اسرائيل في اواخر ذلك العام الى اغضاب من يدعون « دول الرفض » ، ومن ثم بدأ الحذر على الجانبين ينمو بالتدريج .

غير ان زيارة السادات الى اسرائيل وكامب ديفيد ثم المعاهدة ، هي التي حولت الاغتراب الى انقطاع رسمي كامل بين مصر وبقية الوطن العربي . وتم اتخاذ اجراءات عقابية في مؤتمر قمة بغداد ولكن اثرها على مصر ظل محدوداً ، طالما أن العمالة المهاجرة ظلت تعمل في الخارج وتحول الى الوطن ملياري دولار من العائدات .

وخلال سنوات الاغتراب والمقاطعة تعرض الوطن العربي للتغير بالقدر نفسه الذي تغيرت به مصر وفي اغلب الاحيان الى الاسوأ . فقد استمرت الحرب الاهلية اللبنانية دون أن يتم التوصل الى حل لها ، وكذلك استمر الصراع المغربي ـ الجزائري حول الصحراء ، واحتد التوتر بين اليمنين وبين ليبيا وجيرانها وبين سوريا والعراق والاردن .

إن فراغ القيادة الذي نشأ نتيجة لابعاد مصر من الجامعة العربية لم يتمكن اي من الاطراف الطامحة اليه أن يملأه بشكل مقنع.وعانى النظام الاقليمي العربي من التفتت والاضطراب،فالسعودية بكل ما تملكه من موارد نفطية ومالية هائلة ظلت تفتقر الى ما هو مطلوب لتحقيق التناسق في ذلك النظام . وأدت « دبلوماسية المال » كأسلوب لاحتواء الصراعات العربية ـ العربية الى استمالة شهية الاطراف العربية المتصارعة ، فقد افتعلت بعض الانظمة خلافات تافهة مع جيرانها من اجل ابتزاز الاموال السعودية . وكانت الاطراف الاخرى الطامحة للقيادة في النظام العربي تملك بعض المتطلبات الحقيقية لتلك المهمة ، غير انها اما كانت تفتقر الى التأهيل الكافي او تشوبها عدم الثقة ، او انها متورطة في صراعات خطيرة في الداخل او مع جيرانها .

ولقد كانت ثروة النفط العربية « لعنة مستترة » . فقد أدت الى حالة من التفاوت بين الاقطار العربية وفي داخل كل قطر على حدة . واصبحت هناك اقطار عربية غنية للغاية ، وليس لديها سوى قاعدة بشرية صغيرة وقدرة استيعابية محدودة وهياكل اقتصادية ـ اجتماعية هشة وقدرات عسكرية ضعيفة تحصل على معظم الدخل القومي الاجمالي في الوطن العربي . وتمثل تلك الاقطار ٦ بالمائة فقط من تعداد السكان في الوطن العربي وتملك نحو ٥٠ بالمائة من اجمالي الدخل القومي العربي . وعلى النقيض من ذلك فإن هناك اقطاراً عربية فقيرة ذات قواعد بشرية ضخمة وقدرة استيعابية عالية ولكنها تعاني من الاختناقات المزمنة التي تسود في العالم الثالث . وتضم الاقطار الفقيرة ٦٠ بالمائة من إجمالي تعداد السكان في الوطن العربي وليس لديها سوى ٢٠ بالمائة فقط من اجمالي الناتج القومي العربي . يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد في بعض الاقطار الغنية جداً (طبقاً لارقام عام ١٩٨٠) نحو ١٥٠٠٠ دولار ، بينما ينخفض في بعض اكثر الاقطار فقراً الى ١٥٠ دولاراً فقط. ويرجع انعدام التناسق

في توزيع الثروة بين الاقطار العربية الى اعتبارات المصادفة الجيولوجية، غير أنها تركت النظام العربي ضحية للتوترات الاقليمية ، الظاهرة والمستترة . وكذلك توجد مظاهر مماثلة لسوء التوزيع ، بدرجات متفاوتة في داخل كل قطر عربي ، غنياً كان ام فقيراً ، مما ترتب عليه ظهور اشكال متعددة من عدم الرضا الاجتماعي .

وكان من الخطورة بالدرجة نفسها أن عكف معظم الاقطار العربية - دون تفكير عميق في الغالب - على برامج للتنمية تتضمن مزيداً من النمو الكمي بدلاً من التنويع البنياني لقواعدهم الاقتصادية ، وكانت هذه التنمية تميل نحو التوجه الاستهلاكي اكثر من التوجه الانتاجي وأدت الى تعميق الاعتماد على مصادر السلع والخدمات وقوة العمل الخارجية . وقد حدثت تلك التنمية ذات الاتجاه الخاطىء نتيجة للاعجاب الضمني والعلني من جانب الصفوة في تلك البلاد بأنماط الحياة الغربية . ومن ثم بدأت جماعات وطنية عديدة تشعر بالتهديد لثقافتها التقليدية .

وأدى فشل الانظمة العربية - التي قاطعت مصر - في وقف العدوان الاسرائيلي بالقوة او في احتواء اتجاهه التوسعي بالطرق السلمية - بدوره - الى توسيع الشقة بين تلك الانظمة وشعوبها ، كما أن علاقات القوى العظمى مع تلك الانظمة لم يترتب عليها اي فاعلية في احتواء العدوان الاسرائيلي منذ قمة بغداد . واضافت حالة شبه الشلل الكامل التي عانت منها القوى العظمى بالنسبة الى قدرتها على مساعدة وكلائها العرب الى حالة الحرج والمهانة . ولذلك فإن حالة الغضب الشديد لدى الرأي الشعبي العربي حالياً تتوزع بين اسرائيل والانظمة العربية والقوتين العظميين .

وبشكل موجز ، فإن الوطن العربي الذي قاطع مصر السادات رسمياً قبل عدة سنوات ، وجد نفسه في عام ١٩٨٢ يعاني من مشكلة حقيقية . فقد فشلت انظمته في مواجهة عدد من التحديات يعتبر الصراع العربي - الاسرائيلي واحداً منها فقط . اما التحديات الاخرى فهي : المساواة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والاندماج العرقي والمحافظة على الاصالة الثقافية . وبينما كان الصراع العربي - الاسرائيلي في فترة سابقة يستعمل في « تحييد » او « تأجيل » تلك المسائل ، فإنه الآن يقوم بدور العامل المنشط ، ومن امثلة ذلك ، فإن هناك اتجاهاً شعبياً ثقافياً متزايداً يعزو عجز الانظمة العربية في مواجهة اسرائيل الى غيبة الديمقراطية والمساواة والتنمية الاقتصادية الحقيقية . ولا تشعر الانظمة العربية فقط بالفجوة المتزايدة بينها وبين شعوبها التي تشعر بالتهديد من جانبها ، ولكنها تشعر بالتهديد ايضاً من جانب الثورة الايرانية ومسار الحرب العراقية - الايرانية حتى الآن .

ومع نهاية عام ١٩٨٢ كانت الانظمة العربية تعاني من حالة حصار تزداد حلقته ضيقاً من الداخل والخارج ، وهو لا يختلف كثيراً عن ذلك الحصار الذي واجه السادات قبل عام . لقد فقدوا الثقة من جانب شعوبهم ، وتعرضوا للاهانة من جانب اسرائيل ، وظهروا على حقيقتهم في ضوء شجاعة مقاومة منظمة التحرير الفلسطينية ، وواجهوا التهديد من جانب الثورة الايرانية وافتقدوا رعاية القوى العظمى التي كانوا يتوقعون . واصبح كسر حالة الحصار يمثل ضرورة من اجل بقاء تلك الانظمة . حيث تبين لها أن المخرج قد يكون من خلال ثلاثة تحركات هادئة ، فرادى او مجتمعة : ابراز مظهر معقول للتضامن العربي ، او حالة من الخلاص بواسطة القوى الكبرى او عودة مصر الى الصف العربي .

قدمت خطة الرئيس ريغان للسلام نوعاً من الخلاص الجزئي : فقد رحبت معظم الانظمة العربية بالخطة علناً او في دوائرها الخاصة ، ولم تقم منظمة التحرير الفلسطينية برفضها كلياً . ولكن هناك

حالة من التشكك الشعبي والرسمي في الوطن العربي بالنسبة الى حسن نية الولايات المتحدة او قدرتها على الضغط بشكل كاف على اسرائيل لتنفيذ تلك الخطة .

وتوصل العرب الى ابراز حالة التضامن في مؤتمر قمة فاس ، وجاءت خطة النقاط السبع لتقطع معظم الطريق في اتجاه المواقف التي تم اتخاذها مسبقاً بواسطة الولايات المتحدة واوروبا الغربية وحتى مصر . ولكن خطة سلام فاس لا تزال تفتقر الى الاحترام في عين الرأي العام العربي ما دامت الانظمة تفتقد النية في دعمها باجراءات محددة ضد اسرائيل او ضد الولايات المتحدة . وان التحرك الاخير لكسر حالة الحصار وتحقيق تواصل عربي - مصري هو ما سوف يتم التعرض له فيما بعد .

- ٤ -

كانت مصر عبد الناصر هي التي قادت العرب في الخمسينات والستينات . وكانت قيادة عبد الناصر تمثل رؤية واحدة لنهضة قومية عربية ، وكان اتجاهها الى بناء الكتل طريقاً نحو الوحدة والاستقلال وعدم الانحياز والعداء للاستعمار والمواجهة مع اسرائيل كموقع متقدم للامبريالية الجديدة والتنمية السريعة والاشتراكية العربية . وكانت رؤية عبد الناصر تتمتع بتأييد هائل من جانب الجماهير العربية من المغرب الى العراق . وأدت قوة شخصيته الى تعبئة تلك الرؤية بالعاطفة الشعبية . ولقد اثار عبد الناصر ما يقول عنه الانثروبولوجيون « التقاليد الكبيرة » اي العامل الحضاري الكبير والموحد في الوطن العربي ، ولكنه لم يحقق سوى نجاح محدود في تحقيق رؤيته ، حتى قبل هزيمة عام ١٩٦٧ ، وكانت الهزيمة نكسة ضخمة في سنواته الاخيرة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل مظاهر الفشل ، ظلت رؤية عبد الناصر هي اكثر الارصدة العربية قيمة في تجربة القيادة العربية .

اما مصر التي قادت العرب في السبعينات فقد كانت مصر السادات . وكانت طموحات السادات اكثر تواضعاً ، وكان تحقيقها اكثر امكانية : المحافظة على التضامن العربي ، واعداد المسرح لحرب محدودة ، على امل استعادة الكرامة العربية ومعها الاراضي العربية المحتلة . غير ان السادات اتجه بعد الحرب مباشرة الى وضع اطار لرؤية مثيرة خاصة به ، أن يجعل مصر جزءاً من الغرب ونموذجاً يحتذيه سائر اقطار الوطن العربي . وبدت رؤيته غريبة على الجماهير العربية مثلما كان الخديوي اسماعيل غريباً بالنسبة للمصريين في عام ١٨٦٠ ، او كما كانت رؤية صديقه شاه ايران غريبة بالنسبة الى الايرانيين المعاصرين . وقد خسر السادات الوطن العربي وتأييد شعبه ايضاً في اثناء عملية تحقيق رؤيته الخاصة . وفي السنوات التي سبقت موته المأسوي كان السادات قد غيّر معظم الساحة السياسية والنفسية في مصر ، ومن ثم فإن مصر التي سوف يعود اليها العرب هي مختلفة بقدر اختلاف الوطن العربي نفسه الذي سوف تعود اليه مصر . إنها ليست مصر التي كانت معروفة في عهد عبد الناصر او حتى تلك التي كانت في السنوات الاولى لعهد السادات ، انها مصر سياسة الباب المفتوح والديمقراطية الحساسة .. صديقة الغرب .. مصر المتصالحة مع اسرائيل .. ولا يفكر كثير من العرب في ذلك النوع من مصر ، وكذلك عدد كبير من المصريين ، ولكن المسألة ليست مسألة تفضيل ، لأن الملامح الحالية هي اعراض للواقع المرضي الذي يضرب في اعماق مصر ، بدرجة عمق الضرب نفسه الذي تعرض له العرب بفعل ثروة النفط وبفعل الثورة الايرانية في العالم الاسلامي او بفعل التوسعية الاسرائيلية في الشرق الاوسط . ان بعض مظاهر ذلك الواقع جديدة ويمكن استبدالها ، ولكن المظاهر الاخرى لا يمكن استبدالها . وتتحدد مؤشرات دور مصر في الوطن العربي خلال الثمانينات في ضوء تحقيق التوافق مع « الممكن » و« المستحيل » .

وتظهر لدى معظم العرب رغبة عميقة في سرعة عودة مصر الى الصف العربي ، ويتميز هؤلاء بتوقعات كبيرة صريحة وضمنية ترى ان تلك العودة تمثل علاجاً ابدياً او « دواء سحرياً » قادراً على شفاء كل امراض الامة العربية . هذا التفكير الاملي يحمل في طياته بذور احتمالات الاحباط ، فإن مصر التي سوف تعود هي قطر لم يستطع أن يستعيد قدرته التي تأثرت في سنوات الحروب السابقة ، وهي قطر فقير في موارده مزدحم بسكانه ، يحمل عبء ديون خارجية ويعتمد على الآخرين في الحصول على نصف احتياجاته من الغذاء ، ولديه جيش يفتقر الى العتاد . هذه الحقائق الواقعة اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الضمير الشعبي والرسمي في مصر ، لقد اضطرت المصريين الى أن يكونوا اكثر « واقعية » في احلامهم واكثر « عقلانية » في سلوكهم .

ومع ذلك ، فإن هذا الوعي الجديد لم يفعل اثره في الرغبة المتبادلة لدى المصريين في العودة الى الصف العربي ، لأنه بالقدر نفسه الذي اصبح عليه وعيهم بالواقع وحدوده ، اكتشف المصريون ايضاً الضياع والوحدة عندما شقوا طريقهم الخاص . لقد اكتشفت مصر ان الطريق المنفصل طريق مسدود وانه من المحتمل أن تكون هناك قنبلة موقوتة على الطريق او في نهايته،ولن تتعرض المنطقة كلها للانفجار فقط، بل ان القنبلة الزمنية قد تنفجر داخل مصر ذاتها،وفي الواقع فإن استكشافاً للاحتمالين وصل الى درجة الخبرة العملية في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٨١ ومرة اخرى في حزيران / يونيو عام ١٩٨٢ .

اكتشف الوطن العربي ايضاً عجزه بدون مصر ، ولكن العرب المتحمسين او الراغبين لم يتفهموا ان عودة المصريين الى الصف العربي لن تشفيه كلياً من ذلك العجز . وبعبارة اخرى فإن هناك التقاء عربياً في تصور عيوب الانفصال ، ولكن ذلك الالتقاء لا يوجد بالنسبة الى التوقعات المرتبطة بنتيجة اللقاء المستقبل . وهنا تصور يتبلور حالياً داخل مصر عما يمكن أن يتوقعه العرب من مصر او ما يمكن أن تتوقعه هي منهم ، ولم يتبلور هناك تصور مماثل في الوطن العربي .

لن تتوفر لدى مصر القدرة او الرغبة في قيادة الوطن العربي في مواجهة جديدة مع اسرائيل في الحاضر او في المستقبل المنظور . فالالتزامات المترتبة على الاتفاقية وضعفها العسكري ومشكلاتها الداخلية تستبعد ذلك الخيار . وللتأكد من ذلك فإن المصريين قد تخلوا عن الوهم ـ الذي كانوا يقتنعون به يوماً ـ بأن اسرائيل لديها رغبة حقيقية في « السلام العادل » ، ولكن فقدانهم للثقة في اسرائيل لا ينتقل تلقائياً الى اتخاذ طريق الحرب مع الدولة اليهودية . وقد يتوقع العرب ـ مع ذلك ـ ان مصر سوف تقودهم على هذا النحو الى مواجهة دبلوماسية مع اسرائيل والولايات المتحدة لانتزاع ما يمكن انتزاعه من حقوق الفلسطينيين ومن الاراضي العربية المحتلة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ان توجد « استراتيجية للاحتواء » مهمتها محاصرة خطط السيادة الاسرائيلية في الشرق الاوسط . واذا نجح هذا البرنامج فإنه سوف يكلف اسرائيل غالياً من الناحيتين السياسية والعسكرية لكي تستمر على اسلوب التعنت الحالي . ويذهب هذا التوجه في الاتجاه نفسه مع تفهم عالمي آخذ في التبلور بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ويأخذ هذا التفهم في الاعتبار الحكم على التزامات اسرائيل طبقاً للمعاهدة والتزامها الاخلاقي تجاه الفلسطينيين ، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار ايضاً حماية المصالح القومية العربية . ويمثل هذا الاسلوب في ممارسة القيادة امل مبارك في المحافظة على موقعه المتوسط بين مثالية القومية العربية التي كانت شعار عبد الناصر واسلوب المواءمة العملية المصري وغير الناضج الذي كان يتمسك به السادات . ومصر لن تكون لديها القدرة او الرغبة في الاطباق على عنق الثورة

الايرانية بالوسائل العسكرية او غير العسكرية ، ولكن العرب ولاسيما في الخليج قد يتوقعون ان تقدم لهم مصر المعونة الدبلوماسية والعسكرية اذا قامت ايران بتهديد حدودهم .

وينطبق هذا الموقف نفسه على الصومال والسودان في مواجهة اثيوبيا . واذا تم استثناء السودان ، فإن مصر لن تكون قادرة او راغبة في قلب او حماية اي نظام عربي آخر ، ولكن الانظمة العربية الصديقة قد تتوقع دعماً مصرياً دبلوماسياً ومعنوياً وفنياً . ولا يزال الدعم الفني ـ ولاسيما في صورة قوة العمل ـ يمثل اداة لمجهودات التنمية في الاقطار العربية المجاورة ، وعلى ذلك فإن تصدير قوة العمل من مصر ظل حلقة الوصل الرئيسية الوحيدة بين مصر والوطن العربي خلال السنوات المريرة من المقاطعة الرسمية .

ربما كان استكمال وتعميق التحول الديمقراطي في مصر هو اهم ما يمكن أن تقدمه للوطن العربي في الثمانينات ، حيث يمكن لـ « مصر الديمقراطية » ان تؤمن الاستقرار ليس فقط للمصريين بل للمنطقة كلها . وبالحكم على اساس الاستنباط من التاريخ السابق فإن مصر تضع نموذجاً للتطورات المماثلة في معظم الوطن العربي ، وان « مصراً ديمقراطية » اكثر من ـ على سبيل المثال ـ لبنان او الكويت سوف يكون لها « اثر توضيحي » لا يقاوم . وسوف تقوم بلدان عربية اخرى بتطبيق النموذج المصري .

وتتفهم مصر مبارك في الثمانينات حقيقة ان نجاحها في المحافظة على « موقعها المتوسط » في الوطن العربي والشرق الاوسط يفرض عليها ادخال بعض التعديلات الضرورية في صورتها العالمية ، اي الا تتقبل من تصرفات اسرائيل ما كانت مصر السادات تتقبله ، وان تكون اقل تشدداً من مصر عبد الناصر ، كما يجب على مصر مبارك ان تكون توقعاتها من كلتا القوتين العظميين في مجال المساعدات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية اقل ، وان يتم تعويض النقص عن طريق المصادر العربية والاوروبية وغير المنحازة. وبينما تظل العلاقات مع الولايات المتحدة امراً أساسياً ، فإن مصر مبارك تعمل بالتدريج على ايجاد مسافة بعد صحية ، مثل تقليل الاعتماد على امريكا . فقد صرح الرئيس مبارك ـ شخصياً وصراحة ـ بأنه يريد علاقة مصر بالولايات المتحدة أن تكون مثل علاقة الهند بالاتحاد السوفياتي ، بمعنى تأكيد عدم الانحياز مع عدم قطع اواصر التعاون . وبينما تظل العلاقات المصرية ـ السوفياتية اقل دفئاً مما كانت عليه في عهد عبد الناصر ، فإنها لن تكون باردة كما كان عليه الحال في عهد السادات . فسوف يتجه معظم المجهودات المصرية النشطة في المجالين الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي الى اوروبا الغربية واليابان والاقطار غير المنحازة . ومرة اخرى وكما كانت رؤية السادات في اتباع مصر للنموذج الاوروبي ، سوف تلعب مصر دور النموذج امام بقية اقطار الوطن العربي .

وفي النهاية ماذا تتوقع مصر من الوطن العربي في الثمانينات ؟ لقد عبرت بعض الدوائر في القاهرة عن حذرها تجاه الانظمة التي تريد عودة مصر الى الصف العربي .. فقط من اجل أن تقاتل اسرائيل او ايران اولكي تواجه التهديد السوفياتي في الخليج ، في مقام الحديث العام ، اي ان تصبح « بنك الدم » المصري . ويتسم اتجاه دوائر اخرى بحذر مماثل على اساس تصور ان انظمة معينة تريد مصر لكي تنضم اليهم في تحالف او تكتل ضد اطراف اخرى من الوطن العربي . ولا يزال هناك نظام او اثنان يريدان عودة مصر اذا كانت ـ وفقط اذا كانت ـ على شكل مصر عبد الناصر وهناك ـ على الاقل ـ نظام عربي واحد لا يريد عودة مصر الى الصف العربي في اي شكل كان .

يبدو ان مبارك قد عقد العزم على العودة الى الصف العربي بشروطه الخاصة وبالشكل التدريجي الذي يناسبه . وتخدم تدريجيته ثلاثة اهداف : فهي تخفض مستوى التوقعات العربية وتوفر له الوقت اللازم لاعادة ترتيب الجبهة الداخلية وتزيل المخاوف الاسرائيلية التي لا مبرر لها . فمصر مبارك تريد الوطن العربي ان يتقبل واقعيتها الجديدة في الفكر وعقلانيتها الجديدة في السلوك . وهو ليس بغافل عن الرغبة المتزايدة لدى شعبه ولدى الآخرين في بقية الوطن العربي ، ولكنه ليس في عجلة من امره .

وتتوقع مصر مبارك أن تقدم الاقطار الغنية بالنفط على مساعدتها بالاستثمارات والقروض ، ولكن مبارك لا يتعجل هذا الهدف ، فقد اوقف الحملات الاعلامية التي كان يشنها سلفه ، وهو يتوقع معاملة بالمثل ولكنه لا يصر عليها . ويأمل مبارك أن العقلانية الجديدة في مصر ـ مع الوقت ـ سوف تخفض الصراخ الديماغوجي من جانب بعض جيرانها على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ان مشكلة مبارك الاساسية هي انه « عقلاني اكثر مما يجب » . والتاريخ ليس معملاً محايداً لـ « المخططات العقلانية » ، كما أن تلاحق الاحداث الاقليمية قد لا يكون متوائماً مع اسلوبه التدريجي □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ ـ ان يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ كلمة .

٢ ـ تنشر المجلة ابحاثاً ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .

٣ ـ ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على ان تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة .

٤ ـ يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .

٥ ـ يفضل ان تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للاخطاء المحتملة .

٦ ـ تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الأقل .

٧ ـ يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .

٨ ـ الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

في سبيل انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي(*)

حسيـــن جميـــل

نقيب المحامين العراقيين سابقاً .

مقدمـــة

في السابع من تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٤٤ وقّع رؤساء وفود خمسة بلدان عربية هي مصر وسورية والاردن والعراق ولبنان، على بروتوكول بتأليف « جامعة للدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها » عرف باسم « بروتوكول الاسكندرية » .

وكان من جملة قرارات المجتمعين الذين توصلوا الى هذا البروتوكول « تأليف لجنة فرعية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة العربية » وكان في هذه اللجنة ممثل من المملكة العربية السعودية ، بالاضافة الى ممثلي البلدان الخمسة التي سبق الاشارة اليها . وقد اتمت هذه اللجنة عملها في المدة من ١٤ شباط / فبراير ١٩٤٥ الى ٣ آذار / مارس . ثم قبل المشروع بصيغته النهائية من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام - وهي التسمية التي سمي بها المجتمعون الذين وقعوا بروتوكول الاسكندرية - اعطي لهذا المشروع عنوان « ميثاق جامعة الدول العربية » ووقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٢ آذار / مارس سنة ١٩٤٥ رؤساء وفود ستة بلدان عربية هي : سورية وشرق الاردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر ثم وقعت عليه اليمن بعد ذلك في ايار / مايو ١٩٤٥ .

وجاء في ديباجة الميثاق انه « تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها ، وتحقيق امانيها وآمالها ، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية ، قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية » . وجاء في المادة الثانية من الميثاق ان « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها » .

(*) قدم هذا البحث بعنوان « دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان » في الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » في تونس خلال الفترة ٢٨ نيسان / ابريل - ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ .

وكان قيام جامعة الدول العربية فاتحة امل للامة العربية بأن تكون الخطوة الاولى في مسيرة الامة العربية نحو تحقيق وحدتها بعدما فرقتها غزوات الفاتحين ، سواء قبل الحرب العالمية الاولى او بعدها ، حين اقامت الدول الاستعمارية حدوداً جغرافية وسياسية بين قطر وآخر من اقطار هذه الامة الواحدة . ثم ان دولة كبرى من دول الاستعمار خانت امانة الانتداب التي أخذتها على نفسها وبدلاً من أن تبدي انكلترا المشورة والمساعدة الاداريتين لشعب فلسطين الى ان يستطيع القيام وحده فيقرر لنفسه دولته المستقلة ـ وهذه هي مهمة الدولة المنتدبة كما تقررها الفقرة (٤) من المادة (٢٣) من ميثاق عصبة الامم ـ قدمت كل عون ومساعدة ومناصرة وتشجيع لليهود في عملهم على تهويد فلسطين . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، هيأت ـ باسناد الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى ومساعدتها ـ لليهود ان يقيموا لهم دولة على قسم من فلسطين ، ولم يكونوا يشكلون الا حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع السكان ، بدلاً من أن تقوم في عموم فلسطين دولة ديمقراطية واحدة لجميع سكانها على اختلاف دياناتهم . وبذلك زرع الاستعمار في هذا الجزء من وطننا دولة غريبة فصلت بين جناحي الوطن العربي في آسيا وافريقيا .

وما أن مر بعض الوقت على قيام جامعة الدول العربية حتى بدأت الشكوك تساور نفوس الكثيرين من ابناء هذه الامة في ان يكون هذا الجهاز مؤهلاً لأن يقوم بالمهمات التي أملوا ان يضطلع بها على الصعيدين الداخلي والخارجي . وجاءت قضية فلسطين في السنوات الاولى لقيام الجامعة ، وضياع جزء عزيز من صميم هذا الوطن ليزيد الشكوك في امكان الجامعة مجابهة الاحداث التي تواجه هذه الامة . وبصرف النظر عن الحقيقة بشأن مسؤولية جامعة الدول العربية بوجه خاص ، وايا كانت نسبة المسؤوليات في هذه القضية بين الدول العربية حينئذٍ من جهة ، وبين جامعتهم من جهة اخرى ، فإن ما حدث اضعف مكانة جامعة الدول العربية لدى ابناء هذه الامة . وبقيت مكانة الجامعة العربية ضعيفة لدى ابناء هذه الامة الى يومنا هذا ، لاسيما لدى المتعلمين والمثقفين والواعين سياسياً واجتماعياً ، والمدركين لحقيقة الاخطار التي واجهتها الامة العربية ، ولا تزال تواجهها في حاضرها ، وفي الآتي من الايام . ولا شك ان هذا الامر هو احد الاسباب التي دعت **مركز دراسات الوحدة العربية** لاقامة هذه الندوة لبحث موضوع (جامعة الدول العربية : الواقع والطموح) .

إن ضعف جامعة الدول العربية له اسباب متعددة ، الحديث عن بعضها يخرج عن نطاق بحثنا هذا ، لذلك نتجاوز عن الحديث فيه ، ونتكلم عن ابرز ما يتصل بموضوعنا من تلك الاسباب . وقبل ان نتحدث عما نراه في هذا الشأن ، نبين ان حديثنا عن الجامعة يتناول حياتها منذ قيامها الى اليوم . وعندما نتحدث عن وضع عربي أثر على الجامعة بصورة سلبية ، فإننا في هذا ننظر الى الساحة العربية في عمومها . وعلى ذلك فإننا اذا ما ذكرنا نقطة ضعف في وضع عربي فإن ذلك لا يعني انها قائمة في كل دولة عربية ، ولا يعني ذلك ايضاً انها كانت مستمرة في كل الوقت الذي يتناوله حديثنا . بعد هذا الايضاح نبين ان اول اسباب الضعف في عمل الجامعة ـ برأينا ـ ان الجامعة جامعة حكومات ، ضعيفة الصلة بجماهير الامة العربية في مختلف اقطارها ، ذلك انه لكي تكون اي حكومة ممثلة لشعبها ، معبرة عن ارادته ،عاملة لتحقيق آماله وطموحه ، يجب ان تكون منبثقة عن الشعب ، عن طريق هيئة منتخبة من المواطنين انتخاباً حراً . واذا كانت الجامعة جامعة حكومات ـ كما قلنا ـ فإنه اذا ما كانت هناك فجوة ، او بُعد بين حكومة وشعبها انعكس ذلك على الجامعة العربية ونشاطها .

إن هذا النقص في الوضع العربي ـ سواء من ناحية الحكومات او في الجامعة ـ معروف ليس لدى الشعب العربي وطلائعه الواعية فقط ـ وقد عبّر عن ذلك في مناسبات عديدة ، وبوسائل مختلفة لا مجال للاشارة اليها ـ بل هو ـ اي هذا النقص ـ معروف ايضاً لدى بعض المسؤولين في الجامعة العربية ولدى بعض الحاكمين في البلدان العربية ، وبعض ممثليها في اجتماعات الجامعة . نجد ذلك في مشاريع تعديل ميثاق الجامعة . من ذلك ان الامانة العامة بعثت الى الدول الاعضاء في ١٩ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥ مذكرة تضمنت اقتراحات تعديل ميثاق الجامعة في ست نقاط : النقطة الاولى منها ، كانت اضافة هيئة جديدة الى هيئات الجامعة في شكل جمعية شعبية[١] . وعند اجتماع الجامعة في دورة آذار / مارس سنة ١٩٥٦ عرض عليه النظر في عدة مواضيع منها هذا الاقتراح . وتقرر تأليف لجنة من ممثلي الدول للنظر في اقتراحات الامانة العامة الستة (موضوع مذكرة ١٩ تموز / يوليو ١٩٥٥) الا ان اللجنة لم تؤلف في ذلك الوقت[٢] .

وفي سنة ١٩٦١ تألفت لجنة من ممثلي الجامعة كافة للنظر في تعديل الميثاق تعديلاً شاملاً . وعقدت هذه اللجنة في مقر الجامعة عشر جلسات في المدة من اول حزيران / يونيو ١٩٦١ الى اليوم الخامس عشر منه . وفي الجلسة الرابعة التي انعقدت في ٦ / ٦ / ١٩٦١ اعلن رئيس الجلسة « ان هناك اقتراحاً بانشاء مؤسسة شعبية بجانب الجامعة ، على اساس انه يستهدف غاية عظمى هي تعاون الشعوب العربية تعاوناً اوسع من تعاون الدول العربية او تعاوناً يساير الدول العربية »[٣] .

انتهت اعمال اللجنة بتنظيم تقرير عن اعمالها ، وما توصلت اليه بشأن تعديل ميثاق الجامعة ، غير ان توصيات اللجنة لم تأخذ طريقها لاتخاذ قرار نهائي بشأنها . وفي رأينا ان الجمعية الشعبية ، المقترحة هي حاجة من حاجات جامعة الدول العربية اليوم . على ان تكون هذه الجمعية (برلماناً) منتخباً من مواطني البلاد العربية انتخاباً مباشراً على نسق (البرلمان الاوروبي) في المجموعة الاوروبية .

إن كون جامعة الدول العربية جامعة حكومات لم يضعف الجامعة من ناحية افتقادها دعم الشعب العربي لها فقط ، ولكن هذا الواقع اورثها ضعفاً آخر لمساندة في واقع مسيرة عمل الجامعة منذ انشائها الى اليوم بسبب تأثر عملها بواقع الحكومات التي قامت في الاقطار العربية في هذه السنين ، ذلك ان حكومات كثيرة ، قامت في كثير من الاقطار العربية في عهود مختلفة منذ انشاء الجامعة الى اليوم عن غير طريق الشعب ، حكومات لم تحز على رضا من تحكمهم ، وان بعضها كان حكومات تفتقد الشرعية . ومن شأن حكومات كهذه ان يكون الموجّه لسياستها ومواقفها وتصرفاتها ما ترى انه يقوي مركزها في الحكم ، ويبعد عنها أخطار المعارضة ، سواء اتفق ذلك مع مصلحة الشعب وارادته ام لم يتفق ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإن حكومات معينة من تلك الحكومات وفي عهود معينة كانت تخضع للنفوذ الاجنبي ، الامر الذي افقدها حرية التصرف ، وحرية اتخاذ القرار بما يتفق ومصلحة قطرها الذي تقوم فيه ومصلحة الوطن العربي في عمومه .

---

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة السياسية ، « مذكرة بشأن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ١١ نيسان / ابريل ١٩٦١ » ، ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ ـ ٨ .

(٣) المصدر نفسه ، وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « محضر الجلسة الرابعة للجنة تعديل الميثاق ، ٦ حزيران / يونيو ١٩٦١ » ، وكان رئيس الجلسة الدكتور محمد حسن الزيات رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة .

كل هذا اضعف جامعة الدول العربية ، فقد قيل ان قوة السلسلة تقاس بدرجة متانة وقوة اضعف حلقاتها ، ولاسيما ان ما يلزم جميع الدول المشتركة في الجامعة من قرارات مجلس الجامعة هو ما يقرره المجلس بالاجماع ، اما ما يقرره بالاكثرية فلا يكون ملزماً الا لمن يقبله (مادة ٧ من ميثاق الجامعة) .

وقد قلنا قبل هذا ان ضعف جامعة الدول العربية ـ ايا كانت اسباب هذا الضعف ـ كان معروفاً لدى بعض الحاكمين في البلدان العربية ، لذلك قدم بعض الحكومات مشاريع باقتراحات لتعديل ميثاقها ، املاً في ان التعديلات المقترحة ـ إذا قبلت ـ فإنها سوف تحسن اوضاع الجامعة ، وتعالج بعض ما تشكو منه الحكومات صاحبة الاقتراحات في عمل الجامعة . ولا يتسع مجال هذا البحث لأن نعرض فيه الاقتراحات التي دعت الى الاخذ بها مشاريع التعديل التي قدمت الى الجامعة ، وما دعا اليه ممثلو الحكومات العربية في لجنة تعديل الميثاق . ولكننا نقول انه على الرغم من ان من شأن بعض تلك الاقتراحات ان يطور احكام ميثاق الجامعة الى ما هو افضل ، الا ان مشاريع التعديل كلها لم يكن من شأنها ان تعالج اساس المشكلة لذلك فإنها انطوت على معالجات جزئية .

واساس المشكلة في رأينا هو في اوضاع الحكم في كثير من البلدان العربية ، فإنه اذا ما قام الحكم فيها على مبادىء الديموقراطية وقواعدها التي قيل « ان ابسط تعريف لها واكثرها واقعية بأنها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة الحرة »[٤] . اذا ما تحقق ذلك فإنه لا يتحقق قيام جامعة دول عربية اهل لأن تحقق الآمال الجسام التي يعلقها عليها العرب في حاضر ايامهم وفي المستقبل فقط ، بل ان ذلك يحقق ايضاً نقلة حضارية عظيمة ما احوج الوطن العربي اليها لحل مشاكله الداخلية والخارجية ، وليكون كفوءاً لمواجهة تحديات هذا العصر وهو مسلح بسلاحه الحضاري . ففي ظل حكم الشعب تتوافر الظروف الملائمة لتعبئة قوى هذه الامة لتواجه بقوة واقتدار اعداءها : الصهيونية والامبريالية والاستعمار الجديد .

لذلك فنحن اذ ندعو الى ان تصدر جامعة الدول العربية ميثاقاً عربياً لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، يكون من جملة احكامه انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ، واذ نريد للمواطن في عموم وطننا العربي ان يتمتع بحقوقه وحرياته ، فليس لأن ذلك من حقوقه الطبيعية ، وبممارستها تتكامل شخصية الفرد ويستطيع ان يحقق ذاته ، وان يقدم لوطنه ما يستطيع تقديمه من خدمات لتطويره نحو اوضاع افضل ، ليس لهذا فقط ، بل اننا نريد ذلك ايضاً ليقوم كيان الشعب من مواطنين احرار ، وبهذا يكون الشعب حراً ، يحقق سيادته على ارضه ، ويستطيع ان يقرر امور حياته ومستقبله بارادته الحرة .

اولاً : فكرة المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان والنماذج العالمية

نبادر الى القول اولاً ان هذه المحكمة التي ندعو الى انشائها هي غير « محكمة العدل العربية » المشار اليها في المادة ١٩ من ميثاق جامعة الدول العربية حين نصت على انه « يجوز بموافقة ثلثي دول

---

(٤) موريس ديفرجيه ، **الاحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط ٢ (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٠) ، ص ٢٥٦ .

الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن واوثق ولانشاء محكمة عدل عربية ...» ذلك انه يقصد من « محكمة العدل العربية » عند انشائها ان تمارس بالنسبة للدول العربية الاختصاص الذي تمارسه « محكمة العدل الدولية » بالنسبة لدول العالم . اما « المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان » التي نتحدث عنها فإننا ندعو الى ان تمارس اختصاصاً شبيهاً باختصاص « المحكمة الاوروبية لحماية حقوق الانسان » المنبثقة عن « مجلس اوروبا » على الوجه الذي سنتحدث فيه بعد حين .

ولكي تكون فكرة هذه المحكمة واختصاصها واضحين نتحدث اولاً عن « المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان » .

١ ـ مجلس اوروبا(٥)

في ٥ ايار / مايو ١٩٤٩ وقعت كل من حكومات مملكة بلجيكا ومملكة الدانمرك والجمهورية الفرنسية والجمهورية الايرلندية والجمهورية الايطالية ودوقية اللوكسمبورغ ومملكة هولندا ومملكة النرويج ومملكة السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندة ميثاق مجلس اوروبا . وبينت المادة الاولى من الميثاق اغراضه بأنها :

أ ـ يسعى الى الظفر بقدر اكبر من الوحدة بين اعضائه لحماية المثل والمبادىء التي تعد تراثها المشترك وتحقيق تلك المثل وتيسير تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

ب ـ يقوم اعضاء المجلس بتحقيق اغراضه ببحث المسائل ذات الفائدة المشتركة وبعقد اتفاقات ورسم خطط مشتركة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والقانوني والاداري وبحماية نمو حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

وفي المادة الثالثة من الميثاق ان كل عضو في مجلس اوروبا يعترف بمبدأ سلطان القانون ، وبحق كل فرد تحت ولايته في التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية ويتعهد بأن يتعاون باخلاص وبتفانٍ في متابعة الهدف الذي انشىء المجلس من اجله . وانضمت الى المجلس بعد تأسيسه دول اخرى منها تركيا واليونان .

اما هيئات مجلس اوروبا فهي :

ـ لجنة الوزراء ، وهي تضم ممثلاً من كل دولة هو وزير الخارجية او من ينوب عنه (م ١٤ من الميثاق) .

ـ الجمعية الاستشارية ، وهي تضم ممثلين من الدول ، عين الميثاق عددهم بالنسبة لكل دولة ،

---

(٥) للمزيد من التفصيل حول مجلس اوروبا ، انظر :

Amos J. Peaslee, *International Governmental Organizations: Constitutional Documents*, 5 vols, 3rd rev. ed. (The Hague: Nijhoff, 197?-1979), vol. 1, pp. 326-342;

علي صادق ابو هيف ، **القانون الدولي العام** ، ط ٦ (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٢) ، ص ٦٧٧ ؛ فهمي بدوي ، « مجلس اوروبا » ، **المجلة المصرية للقانون الدولي** (الجمعية المصرية للقانون الدولي) ، السنة ٧ (١٩٥١) ، ص ٨٠ ـ ١٠٥ ، وخاصة ٨٠ ـ ٩٨ ، و « ميثاق مجلس اوروبا (٥ مايو سنة ١٩٤٩) » ، ص ٩٩ ـ ١٠٥ .

آخذاً بنظر الاعتبار عدد سكان كل دولة (م ٢٦) . وتعاون هاتين الهيئتين امانة عامة (م١٠) . وتقرر ان تكون ستراسبورغ (فرنسا) مقراً لمجلس اوروبا .

٢ ـ الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان(٦)

أ ـ من الاعمال التي قام بها مجلس اوروبا انه اصدر « اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » . وقد تم التوقيع عليها بروما في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وفي ٢٠ آذار / مارس سنة ١٩٥٢ وقعت الحكومات الاعضاء بمجلس اوروبا في باريس على بروتوكول اضافي للاتفاقية . وفي ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٥٣ دخلت الاتفاقية دور التنفيذ على اثر تصديق عشر دول عليها وذلك عملاً بحكم المادة ٦٦ من الاتفاقية .

ب ـ ونجد في ديباجة الاتفاقية ان تحقيق ضمان جماعي تقوم به دول مجلس اوروبا لبعض الحقوق المبينة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان هو الذي دعا مجلس اوروبا الى عقد هذه الاتفاقية .

ج ـ وفي الاتفاقية ما يلزم الدول الاعضاء بأن يتطابق قانونها الداخلي مع احكام الاتفاقية حيث تنص المادة (٥٧) منها على ان « تقدم كل دولة سامية متعاقدة بناء على طلب السكرتير العام لمجلس اوروبا البيانات التي تطلب منها عن الطريقة التي يكفل بها قانونها الداخلي تطبيق جميع احكام هذه الاتفاقية تطبيقاً فعالاً » .

د ـ ولضمان احترام التعهدات التي تقع على الاطراف المتعاقدة الموقعة على الاتفاقية تقرر انشاء « لجنة اوروبية لحقوق الانسان » و « محكمة اوروبية لحقوق الانسان » ، (م ١٩ من الاتفاقية) . وتنص الاتفاقية على انه « يجوز لكل دولة متعاقدة ان تبلغ اللجنة بواسطة السكرتير العام لمجلس اوروبا عن اي مخالفة لاحكام هذه الاتفاقية ترى امكان اسنادها الى دولة اخرى متعاقدة » (م ٢٤) .

٣ ـ المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان

إن النقاط الرئيسية في اجراءات عملها :

أ ـ **انشاء المحكمة ، وتكوينها** : نجد النص على انشاء هذه المحكمة واجراءات عملها في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . ففيما يتعلق بانشائها ، جاء في المادة (١٩) انه « لضمان احترام التعهدات التي تقع على عاتق الاطراف السامية المتعاقدة الموقعة على هذه الاتفاقية تنشأ (أ) لجنة اوروبية لحقوق الانسان ؛ (ب) محكمة اوروبية لحقوق الانسان » .

وتتكون المحكمة من عدد من القضاة يساوي عدد اعضاء مجلس اوروبا ولا يجوز ان تشمل اكثر من قاض واحد من الدولة نفسها (م ٣٨) . ويجري انتخاب اعضاء المحكمة من قبل الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا باغلبية الاصوات (م ٣٩) ومدة العضوية في المحكمة تسع سنوات يجوز تجديدها مرة بعد اخرى (م ٤٠) ، وتنعقد المحكمة من دائرة تتكون من سبعة قضاة (م٤٣) .

---

(٦) انظر في هذا الموضوع : حسن كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان »، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ١١ (١٩٥٥) ، ص ٢٨ ـ ٦١ ، خاصة ص ٢٨ ـ ٤٨ : « اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية »، ص ٤٩ ـ ٦٠ ، و « بروتوكول اضافي لاتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية »، ص ٦١ ، وانظر ايضاً : عبد العزيز محمد سرحان ، « سريان الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية من حيث الزمان »، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٢٢ (١٩٦٦) ، ص ١٢٣ ـ ١٧٥ .

وعلقت الاتفاقية الاوروبية مباشرة المحكمة عملها على شرطين : **اولهما** اعتراف الدول الخصوم باختصاصها الاجباري بإعلان سابق (م ٤٦) **وثانيهما** موافقة ثماني دول على هذا الاختصاص (م ٥٦) .

ب ـ الالتجاء للمحكمة : يجوز الالتجاء للمحكمة لكل من : (١) اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان : (٢) دولة من دول مجلس اوروبا ينتمي اليها الشخص الذي وقع عليه عدوان ؛ (٣) دولة من دول مجلس اوروبا تكون قد ابلغت اللجنة عن اي مخالفة لأحكام الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان قد وقعت ؛ (٤) دولة من دول مجلس اوروبا لها شأن في الدعوى (م ٤٨) ، اما شكوى « الشخص الطبيعي » او « مجموعة من الافراد » او « المنظمة غير الحكومية » فسيأتي الحديث عنها .

ج ـ اجراءات النظر في الشكوى : لا يتسع مجال هذا البحث للحديث بتفصيل عن اجراءات النظر في الشكوى التي تقدم بادعاء ان مخالفة لاحكام « الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والحريات الاساسية » قد وقعت ، ولكننا نشير الى هذه الاجراءات بايجاز :

(١) تقدم الشكوى الى « اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان » بواسطة السكرتير العام لمجلس اوروبا (م ٢٤ و ٢٥) . وتنظر في الشكوى لجنة فرعية من سبعة اعضاء من اعضاء « اللجنة الاوروبية » في مواجهة الخصوم وبحضور ممثليهم . واذا اقتضى الامر تجري تحقيقاً في الشكوى . وتسعى اللجنة الى الوصول الى تسوية ودّية للموضوع تراعي فيها احترام حقوق الانسان كما تقررها الاتفاقية (م ٢٨) . واذا لم تصل اللجنة الى تسوية فإنها تضع تقريراً تثبت فيه الوقائع وتبدي الرأي فيما اذا كانت هذه الوقائع تنطوي على مخالفة من جانب الدولة ذات الشأن للالتزامات التي تقع على عاتقها طبقاً لاحكام «الاتفاقية الاوروبية » ويحال التقرير الى لجنة الوزراء والى الدول ذات الشأن (م ٣١) . وفي هذه المرحلة يجوز الالتجاء للمحكمة خلال ثلاثة اشهر (م ٤٧) من قبل احدى الجهات التي بيناها في البند السابق بعنوان « الالتجاء الى المحكمة » .

وفي حالة عدم الالتجاء الى المحكمة فإن « لجنة الوزراء » تتخذ قراراً باكثرية الثلثين فيما اذا كانت قد وقعت مخالفة للاتفاقية او لم تقع . وفي حال الايجاب تحدد « لجنة الوزراء » مدة يتعين على الدولة المتعاقدة ان تتخذ خلالها التدابير المترتبة على قرار اللجنة ، فإذا لم تتخذ تلك التدابير فإن « لجنة الوزراء » تقرر الخطوات اللازمة في هذا الشأن (م ٣٢) . وتعهدت الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية باعتبار اي قرار تتخذه لجنة الوزراء قراراً ملزماً (م ٣٢ / ٤) .

(٢) تنظر المحكمة في الشكوى في حالة الالتجاء اليها من قبل احدى الجهات التي ذكرناها من قبل ، فإذا وجدت المحكمة ان سلطة من سلطات احدى الدول المتعاقدة اتخذت قراراً او تدبيراً يتعارض مع الالتزامات المبينة في الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية تعارضاً كلياً او جزئياً ، وكان القانون الداخلي للدولة المذكورة لا يسمح بازالة نتائج ذلك القرار او التدبير الا بصورة ناقصة ، فللمحكمة ان تقرر ترضية عادلة للطرف الذي لحق به الاذى ، اذا رأت المحكمة محلاً لذلك .

(٣) وتقرر الاتفاقية ان تكون احكام المحكمة مسببة (م ٥١ / ١) ونهائية (م ٥٢) . وقد تعهدت الدول المتعاقدة بمراعاة قرارات المحكمة في المنازعات التي تكون هذه الدول طرفاً فيها (م ٥٣) . ويحال حكم المحكمة الى لجنة الوزراء في مجلس اوروبا لتتولى الاشراف على تنفيذه (م ٥٤) .

(٤) وهكذا نجد ان الاتفاقية رسمت ثلاث وسائل لحسم الشكاوى (الاولى) تمهيدية عن طريق اللجنة اذا وفقت في الوصول الى تسوية ودية و (الثانية) قضائية عن طريق المحكمة و(الثالثة) سياسية عن طريق « لجنة الوزراء » .

د ـ شكوى الافراد : كان مشروع الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية « يعطي الشخص الطبيعي والمعنوي حق الشكوى للجنة الاوروبية لحقوق الانسان عن اي مخالفة للاتفاقية ـ وذلك الى جانب الدول المتعاقدة ـ وكان على اللجنة حسب احكام المشروع ان تقوم باجراء التحقيق اللازم بشأن الشكوى ، ثم تحاول تسويتها بالتوفيق بين الخصوم . فإذا لم تصادف محاولتها نجاحاً ، وكان الشاكي دولة من الدول المتعاقدة جاز رفع الامر راساً الى المحكمة لتسويته قضائياً . اما اذا كان الشاكي فرداً فقد كان المشروع يوجب ان تتولى اللجنة احالة الامر الى المحكمة »[٧] .

غير ان المشروع عدّل فيما يخص شكوى الافراد ، وقيد هذا الحق في الاتفاقية بقيود ، فجاءت الاتفاقية تجيز « لاي شخص طبيعي او اي منظمة غير حكومية او اي جماعة من الافراد تدعي ان احدى الدول المتعاقدة اعتدت على حقوقها المقررة في الاتفاقية ان يقدم شكوى في شأن هذا الاعتداء ، توجه الى السكرتير العام لمجلس اوروبا » (م٢٥) . والقيد الذي قيد به هذا الحق في الاتفاقية ـ ولم يكن في المشروع ـ هو ان تكون الدولة المشكو منها « قد اعلنت اعترافها باختصاص اللجنة في هذا الصدد » (م ٢٥ / ١) . « ولا تباشر اللجنة الاختصاص المسند اليها بحكم هذه المادة الا عندما تكون ست دول متعاقدة على الاقل قد ارتبطت بالاعلان المنوه عنه » ـ اي قبول اختصاص اللجنة ـ (م ٢٥ / ٤) .

وتقرر الاتفاقية انه « لا يجوز الالتجاء للجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية وفقاً لمبادىء القانون الدولي بوجه عام ، وخلال ستة اشهر ابتداء من تاريخ صدور القرار الداخلي النهائي » (م ٢٦) . وحيث ان المادة (٤٨) من الاتفاقية حددت الجهات التي لها حق الالتجاء للمحكمة وليس من بينها « الشخص الطبيعي » ولا « المنظمة غير الحكومية » و « جماعة من الافراد » فإذا ما قدمت شكوى من جانب الدولة المشكو منها لالتزاماتها في الاتفاقية، فإن اللجنة تتخذ بشأنها الاجراءات التي تتبعها بشأن شكوى مقدمة من دولة من الدول المتعاقدة ـ وقد سبقت الاشارة الى تلك الاجراءات ـ فإذا ما تعين في النتيجة ان ترفع الشكوى الى المحكمة ، فإن « اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان » هي التي تلجأ الى المحكمة بالنيابة عن « الشخص الطبيعي » او « المنظمة غير الحكومية » او « الجماعة من الافراد » . (م ٤٤ و ٤٨ من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية) .

وهناك ايضاً النموذج الامريكي ، وسبب اشارتنا اليه امران : **الاول** هو أن نبين ان « الاتفاقية الاوروبية » و « المحكمة » المقررة فيها ليست وحيدة في هذا الشأن ، فقد اتبعت اسلوبها في حماية حقوق الانسان مجموعة اخرى من الدول . والامر **الثاني** هو أننا نقصد ان نستشهد في موضوع شكاوى الافراد في « الاتفاقية العربية » التي ندعو الى اصدارها بما تأخذ به « الاتفاقية الامريكية » في نقطتين من نقاطها على وجه يختلف عما تأخذ به « الاتفاقية الاوروبية » بشأنهما . وسوف تكون اشارتنا الى « الاتفاقية الامريكية » موجزة .

---

(٧) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان » ، ص ٣٨ .

٤ ـ النموذج الامريكـــي

أ ـ منظمة الدول الامريكية: في سنة ١٩٤٨ تم التوقيع في بوغوتا (عاصمة كولومبيا في امريكا الجنوبية) على ميثاق « منظمة الدول الامريكية » . وفي السنة نفسها اصدر « مؤتمر الدول الامريكية » في (بوغوتا) « الاعلان الامريكي لحقوق الانسان وواجباته» وفي شهر آب / اغسطس سنة ١٩٥٩ تقرر في الاجتماع الخامس لوزراء خارجية الدول الامريكية : **اولاً** : انشاء « اللجنة الامريكية لحقوق الانسان » . **وثانياً** : اعداد مشروع لاتفاقية امريكية لحقوق الانسان .

في شهر شباط / فبراير ١٩٦٧ تم التوقيع في بوينس آيرس (الارجنتين) على بروتوكول يعدل ميثاق منظمة الدول الامريكية واصبحت « اللجنة الامريكية لحقوق الانسان » بموجبه ، احد الاجهزة الرئيسة للمنظمة . وفي المادة ١١٢ من هذا البروتوكول « ان الوظائف الرئيسة للجنة هي تعزيز مراعاة حقوق الانسان والدفاع عنها ، وان تعمل اللجنة عضواً استشارياً للمنظمة ، على ان يجري تحديد تكوين اللجنة واختصاصاتها واجراءاتها والاجهزة الاخرى المكلفة بمراعاة حقوق الانسان في اتفاقية امريكية » . وقضت المادة (١٥٠) من البروتوكول بأن تبقى اللجنة التي كانت قائمة حينئذٍ مكلفة بمراعاة حقوق الانسان الى ان تدخل « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان» حيّز التنفيذ[٨] .

ب ـ الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان[٩] : تمت الموافقة على « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » في مؤتمر انعقد في مدينة سان جوزيه (كوستاريكا ـ امريكا الوسطى) بدعوة من منظمة الدول الامريكية ، وكان ذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٩ . وقد وقعت الاتفاقية اثنتا عشرة دولة من بين تسع عشرة دولة امريكية حضرت المؤتمر .

ج ـ اللجنة الامريكية لحقوق الانسان : تتكوّن هذه اللجنة من سبعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية على اساس شخصي لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يجوز ان ينتمي اكثر من عضو واحد الى جنسية دولة واحدة من دول المنظمة . وان اختصاص اللجنة شبيه باختصاص اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان الذي تحدثنا عنه من قبل .

د ـ المحكمة الامريكية لحقوق الانسان : تتألف المحكمة من سبعة قضاة تنتخبهم الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية على اساس شخصي . ولا يجمع بين عضوية المحكمة وعضوية اللجنة . ونظمت الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان شؤون المحكمة على نحو ما فعلت « الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان » بالنسبة للمحكمة الاوروبية .

واذا قررت المحكمة ـ وهي تمارس اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٦٢) من الاتفاقية ـ وجود انتهاك لحق من الحقوق ، او حرية من الحريات المحمية للانسان بمقتضى

---

(٨) Thomas Buergenthal, «The Revised Chapter and the Protection of Human Rights,» *American Journal of International Law* (American Society of International Law), vol. 69 (1975), pp. 828-835.

(٩) انظر : مشروع الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان مع ملاحظات الحكومات المعنية وتعليقاتها ، في: Organisation of American States [OAS], (SER. L / V / 11-22, DOC.), و « تقرير الدول الامريكية لحقوق الانسان »، (SER. L / V / 11-30, DOC.)

الاتفاقية ، قضت بضمان تمتع الشخص المضرور بما انتهك من حقه او حريته وازالة آثار هذا الانتهاك ودفع تعويض عادل للمضرور (م ٦٣) . وللمحكمة في حالات اقصى درجات الخطورة والاستعجال ، والضرورة التي يستدعيها تجنب وقوع اضرار يتعذر التعويض عنها بالنسبة للاشخاص ، للمحكمة ان تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير المؤقتة . وفيما يخص ضمان تنفيذ قرارات المحكمة ، قضت « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » بأن تتعهد الدول المتعاقدة بتنفيذ قرار المحكمة في كل نزاع تكون طرفاً فيه . كما تتعهد بتطبيق الاحكام اللازمة لتنفيذ قرارات التعويض في البلد المعني (م ٦٨) .

هـ ـ شكاوى الافراد في الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان[١٠] : (١) قبول شكاوى الافراد او مجموعات الافراد او المنظمات غير الحكومية في « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » والاجراءات التي تتخذ بشأنها تشبه ما تقرره نظيرتها الاوروبية في هذا الشأن بوجه عام ، مع ثلاثة فروق ، **الاول** : هو ان هذه الشكاوى تقدم في « الاتفاقية الامريكية » الى « اللجنة » رأساً وليس الى السكرتير العام للمنظمة كما هو الامر في « الاتفاقية الاوروبية » ، **الثاني** : تقبل شكاوى وعرائض الافراد بموجب الاتفاقية الامريكية ضد دولة وافقت على الاتفاقية ، ولا يشترط لذلك ان تقبل تلك الدولة اختصاص اللجنة كما هو الحال في الاتفاقية الاوروبية (الفارق **الثالث**) ان « الاتفاقية الامريكية » خففت الشرط الذي نصت عليه « الاتفاقية الاوروبية » بعدم جواز الالتجاء للجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية . فالاتفاقية الامريكية مع انها تشترط لقبول الرسائل سبق استنفاد طرق الطعن في القانون الداخلي تستثني الحالات التالية من هذا الشرط وهي : خلو التشريع الداخلي من اجراء قانوني صحيح لحماية حقوق الانسان او واجباته المحمية . وعدم السماح باللجوء الى القضاء الداخلي او الحيلولة دون استنفاد طرق الطعن الداخلي . او عندما يؤدي اللجوء الى طرق الطعن الداخلي الى تأخير لا مسوغ له (م ٤٦ / ٢) .

(٢) نظرت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان منذ ان تم تأليفها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ ، الى سنة ١٩٧٥ في اكثر من الف وثمانمائة رسالة وشكوى من انتهاك حقوق الانسان في الاقطار الامريكية وقامت اللجنة بتبليغ الحكومات عن حالات الانتهاك واوصت باتخاذ التدابير لعلاجها . واعلمت الهيئات المختصة في منظمة الدول الامريكية بحالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، لاسيما عند عدم ورود جواب من الحكومة المشكو منها .

ثانياً : لماذا نطالب باصدار اتفاقية عربية لحقوق الانسان وانشاء محكمة ضمانة لتطبيقها ؟

١ ـ بعض دول الجامعة العربية لم يصدر دستوراً للحكم ، ولبعضها دساتير مؤقتة ،

---

(١٠) انظر : ماكسيم تاردي (Maxime Tardue) ، « تعايش الاجراءات العالمية والاقليمية للشكاوى الفردية في مجال حقوق الانسان » ، **مجلة حقوق الانسان** (باريس) ، السنة ٤ ، العدد ٢ / ٣ (١٩٧١) ، ص ٦١٤ ـ ٦٢٠ (بالفرنسية) .

ولبعضها الآخر دساتير دائمة . هذه الدساتير يتفاوت احدها عن الآخر في مضامينه قرباً او بعداً عن مفاهيم الحكم الديموقراطي الصحيح .

وبعض البلدان العربية وافقت على « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ كانون الاول / ديسمبر من عام ١٩٤٨ . وبعض هذه الدول صادق على الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرتين عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٦ . واصدرت قوانين بالتصديق عليهما .

غير ان الملاحظ ان الشكوى من وقوع الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ترتفع من مختلف انحاء وطننا العربي على الرغم مما تنص عليه الوثائق ـ سبق الاشارة اليها ـ التي يفترض انها تحمي تلك الحقوق والحريات . وهذا يدل على ان القوانين الداخلية لا تكفي لضمانة احترام حقوق المواطنين وحرياتهم واقامة دفاع فعال لحمايتها . وهذا يعني اننا يجب ان نتحرى عن ضمانات اضافية من شأنها ان تحقق حماية فعالة للحقوق والحريات . عن هذا الامر نتحدث الآن .

٢ ـ ضمانات دستورية لحقوق الانسان ، ومن هذه الضمانات :

أ ـ قيام الحكم على اساس السيادة الشعبية ويعني ذلك انبثاق الحكومة عن هيئة منتخبة من الشعب انتخاباً مباشراً حراً ، وتكون مسؤولة امام تلك الهيئة ، وتكون لهذه الهيئة ـ وتسمى عادة مجلس النواب ـ رقابة على السلطة التنفيذية .

ب ـ الفصل بين السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتأكيد على استقلال السلطة القضائية .

ج ـ تشكيل محكمة دستورية عليا للرقابة على دستورية القوانين ، تملك سلطة الغاء كل قانون مخالف للدستور .

د ـ تشكيل قضاء إداري يملك في المنازعات التي ترفع اليه حق الرقابة على القرارات الادارية والانظمة واللوائح التي تصدر عن السلطة التنفيذية .

هـ ـ تقرير حق التنظيم السياسي والنقابي للشعب ، وحق اصدار الصحف للجميع مما يحقق الرقابة الشعبية على الشؤون العامة .

و ـ صوغ القوانين الجنائية بحيث لا تنتقص حقاً من حقوق الانسان وحرياته من جهة . وتحمي تلك الحقوق والحريات من الاعتداء عليها او المساس بها من جهة اخرى .

إن بعض الدول العربية له دستور ـ او كان له في عهد سابق من عهوده دستور ـ نص فيه على هذه الضمانات ، وقامت فيه مؤسسات دستورية وقانونية تعتبر من الضمانات للحقوق والحريات ، فإذا كنا قد سمعنا ونسمع الشكوى من انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية من اقطار لها مثل هذه الدساتير بضماناتها العامة والخاصة ، فما بالك باقطار لا تحكم بمقتضى احكام دستور مكتوب !

هذا الوضع يدعونا الى القول بعدم كفاية الضمانات الداخلية لرعاية حقوق الانسان وحرياته الداخلية . قال الاستاذ **وحيد رافت** تحت عنوان « عجز المواثيق الدستورية عن حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية » « لقد ادرك الناس بفطرتهم والمثقفون منهم خاصة ـ ولهم دوماً دور الرواد في كل حقل وعهد ـ انه لا امل في ضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية مالم يهتم الرأي العام العالمي بهذه الحقوق والحريات ، وما لم تتضافر الدول والحكومات جميعاً على تأكيد هذا الاحترام وايجاد الاجهزة الدولية الكفيلة بتحقيق تلك الغاية »[١١] .

لذلك ولكي نجعل ممارسة الحقوق والحريات حقيقة من حقائق مجتمعاتنا العربية ، لا بد من أن نوجد لها مرجعاً نرجع اليه عند وقوع اعتداء على حق او حرية . هذا المرجع هو « المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » بعد اصدار « اتفاقية عربية » بهذه الحقوق والحريات في ظل جامعة الدول العربية سعياً وراء تحقيق ضمانة دولية عربية لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، على الوجه الذي سنتحدث عنه في قسم لاحق من هذا البحث .

هذه النتيجة توصلت اليها قبلنا دول كثيرة في مختلف انحاء العالم ، ومنها دول اوروبا الغربية وامريكا . فإذا كانت بلاد عريقة بممارسة الديمقراطية ـ مثل دول اوروبا الغربية ـ استقرت فيها حقوق الانسان وحرياته الاساسية واصبحت من الضمير العام للامة وجدت ان الضمانات الدستورية والقانونية في بلدانها لا تكفي لحماية تلك الحقوق والحريات ، وان لا بد لذلك من تقرير حماية دولية لها ، فإني اعتقد اننا في بلادنا العربية اكثر حاجة لتقرير مثل هذه الحماية للحقوق والحريات .

وحيث انه ليس للاعلان العالمي لحقوق الانسان الزام قانوني على الدول المصدقة له بتنفيذه ، انما تنطوي تلك المصادقة على التزام ادبي بالاعلان فحسب ، « فإن الجمعية العامة للامم المتحدة طالبت بأن يعقب هذا الاعلان ميثاق او اتفاقية تحدد تفصيلاً وبصورة ملزمة الحدود التي تتقيد بها الدول في مجال تطبيق الحقوق والحريات الانسانية ، وبعبارة اخرى لكي يكون هذا الميثاق هو التطبيق العملي للحقوق والحريات التي تضمنها الاعلان العالمي . وايضاً لانشاء نوع من الاشراف الدولي او الرقابة الدولية على هذا التطبيق »[١٢] . فكانت ثمرة الجهود التي بذلت في هذا الشأن ، « الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية » ، والبروتوكول الملحق بها . و « الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » اللتان صادقت عليهما الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٦ . ولهاتين الاتفاقيتين قوة الزام قانوني ، واشراف دولي على تنفيذهما لا يتسع المجال لبيان اجراءاته . غير ان الاشراف الدولي على تنفيذ احكام هاتين الاتفاقيتين غير كافٍ . ويقول الاستاذ وحيد رأفت انه « يفضّل عليهما الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ومن ذلك انشاؤها المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان » . ويقول « انهم يحاولون الآن انشاء محكمة على غرار المحكمة الاوروبية والمحكمة الامريكية . او بانشاء دائرة خاصة في محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر في

---

(١١) وحيد رافت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان » ، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٣٣ ، (١٩٧٧) ، ص ٢٣ (محاضرة القيت في الجمعية المصرية للقانون الدولي) .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

الانتهاكات لتلك الحقوق والحريات [في الاتفاقيتين] وكذلك بانشاء منصب مدع عام او مندوب سام لحقوق الانسان »[١٣] .

وبعرض الجهود التي بذلت من اجل تحقيق ضمانات احترام حقوق الانسان نجد ان « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان نظمت لاول مرة في التاريخ ضماناً جماعياً يكفل احترام الدول الاعضاء لالتزاماتها في شأن حقوق الانسان ، وتقوم على رقابته محكمة اوروبية لحقوق الانسان »[١٤] .

٣ ـ من اهداف جامعة الدول العربية « احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية » . وكان واحداً من التعديلات التي اقترحت في مشاريع التعديل ، وفي مذكرات لجنة تعديل الميثاق ، ان ينص في الميثاق على ان من اهداف جامعة الدول العربية « تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية » وذلك في الديباجة وفي المادة الثالثة من المشروع[١٥] . وقد قبلت لجنة تعديل الميثاق هذا الاقتراح[١٦] .

٤ ـ اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية . ففي ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٨ اتخذ مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم ٢٤٤٣ الذي اوصى فيه بانشاء « لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان » في نطاق الجامعة .

اما المقدمات التي ادت الى انشاء هذه اللجنة فهي :

أ ـ إن لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة كانت قد قررت تخصيص عام ١٩٦٨ للاحتفال العالمي بحقوق الانسان . فقرر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٦ تشكيل لجنة خاصة تتولى اعداد ما يمكن ان تقدمه الجامعة العربية في مجال حقوق الانسان ، ثم قرر المجلس تشكيل لجنة اخرى سماها « لجنة توجيهية » تنسق العمل مع اللجنة الاولى بشأن تطبيق البرامج العربية للاحتفال بعام حقوق الانسان .

ب ـ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٧ تلقت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من الامانة العامة للامم المتحدة تستفسر فيها عن رأي الجامعة العربية بشأن انشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان ، وكان رد الامانة العامة لجامعة الدول العربية : (١) انها تؤيد هذا المشروع ، وترى أن يكون تشكيل اللجنة الاقليمية العربية في نطاق المنظمات الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية ؛ (٢) انها تحبذ فكرة عقد مؤتمر عالمي يضم اللجان الاقليمية لحقوق الانسان في العالم بهدف تنسيق التعاون والعلاقات بين هذه اللجان . وكذلك بينها وبين تلك التي تتبع هيئة الامم المتحدة .

---

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(١٤) عثمان خليل عثمان ، « تطور مفهوم حقوق الانسان » ، **عالم الفكر** (الكويت) ، السنة ١ ، العدد ٤ (كانون الثاني / يناير ـ آذار / مارس ١٩٧١) ، ص ٢٤ .

(١٥) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « محضر الجلسة الرابعة للجنة تعديل الميثاق ، ٦ حزيران / يونيو ١٩٦١ » ؛ تقرير عن اعمال لجنة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ١٥ / ٦ / ١٩٦١ » ، و« ملاحظات الوفد العراقي على التقرير ، ١٧ / ٦ / ١٩٦١ » .

(١٦) بشأن المعلومات حول هذه اللجنة وظروف تأليفها ، انظر : نبية الاصفهاني ، « موقف الجامعة العربية من حقوق الانسان » ، **السياسة الدولية** ، السنة ١١ ، العدد ٣٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٥) ، ص ٢٨ ـ ٣٢ .

نتيجة لهذا المسعى اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٨ القرار الذي ذكرناه قبل هذا بأن أوصى بانشاء « اللجنة الدائمة لحقوق الانسان » . وعندما انعقد المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان في بيروت في المدة من ٢ ـ ١٠ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٨ كان من جملة قراراته ، القرار الرابع في موضوع دعم العمل العربي المشترك لمصلحة حقوق الانسان من خلال اللجنة الدائمة المزمع انشاؤها في جامعة الدول العربية ، وان مهماتها يجب ان تدمج ضمن انشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، واقامة تعاون فعّال بينها وبين الوكالات المتخصصة والاجهزة الدولية ولجان حقوق الانسان في الدول الاخرى في سبيل تطبيق البرامج الخاصة بهذه الحقوق وبخاصة منها تلك التي تتعلق بسكان الاراضي المحتلة . ودعا قرار المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان ايضاً الدول اعضاء الجامعة العربية الى تشكيل لجان وطنية لحقوق الانسان للتعاون مع اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية .

٥ ـ **الاتفاقية العربية لحقوق الانسان التي ندعو الى اصدارها** ، توجب ان نبين اولاً ان « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » كان قد سبقني في الدعوة الى اصدارها آخرون ، اذكر منهم « اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية » ، فهذه اللجنة كانت قد دعت الامانة العامة للجامعة الى وضع « مشروع ميثاق عربي » واقترحت الالتجاء الى خبرة الامم المتحدة في هذا الشأن . وفي ١٠ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة من الخبراء تتولى مهمة اعداد مشروع اعلان لحقوق الانسان العربي (القرار رقم ٢٦٦٨) . وقد اجتمعت هذه اللجنة في مقر امانة الجامعة فيما بين ٢٤ نيسان / ابريل سنة ١٩٧١ و ١٠ تموز / يوليو سنة ١٩٧١ وتوصلت الى اعتماد مشروع تقرر ان يعرض على الدول الاعضاء لإبداء رأيها فيه . وتلقت الامانة العامة حول هذا الاعلان ردود تسع دول هي : سورية وليبيا والكويت والعربية السعودية ومصر ولبنان والاردن والعراق ، واخيراً منظمة التحرير الفلسطينية[١٧] .

وطالبت جمعيات حقوق الانسان في الوطن العربي بتوقيع اتفاقية عربية لحقوق الانسان على غرار الاتفاقية الاوروبية والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان الموقعة في سان جوزيه عاصمة كوستاريكا في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٩ [١٨] .

ونتحدث الآن عما نرى ان تضمه الاتفاقية المقترحة من مضامين :

أ ـ فيما يخص الحقوق والحريات ، فإن الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كما نراها في اقتراحنا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وسبب هذا الذي نراه هو ان احكام هذه الاتفاقية لها قوة الزام قانونية ، والدول العربية في مستويات مختلفة لاسيما في ناحية مواردها المالية ، وهي في هذه الناحية ليست في مستويات مختلفة فقط ، بل متباعدة بالنسبة لبعضها . فلا يمكن ان يفرض على هذه الدول جميعاً وعلى صعيد واحد الالتزام بضمان ممارسة الحقوق الاقتصادية

---

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

(١٨) رافت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان »، ص ٦٥ .

والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتها . فالموارد المالية لبعض الدول العربية تعجز عن الايفاء بهذه الالتزامات .

من هذا يبدو لنا ان القول بتأجيل النص على اكثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في « الاتفاقية العربية لحقوق الانسان » في المرحلة الحاضرة له ما يبرره . وان من الافضل تأجيل النص عليها والالتزام بها الى مستقبل آت لا ريب فيه .

ب ـ وفيما يتعلق بالاشراف على تطبيق الاتفاقية ، فإنني لا ادخل الآن في بحث وسائل الحماية والرقابة والاشراف على تطبيق الاتفاقية ، والاجهزة التي تقوم بهذه المهمات ، فتلك امور تفصيلية يقوم بتحديدها الخبراء ، مستفيدين من تجارب وسوابق هيئة الامم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة ، وسوابق المنظمات الدولية الاخرى الشبيهة بجامعة الدول العربية مثل مجلس اوروبا ومنظمة الدول الامريكية . ولكني اتحدث عن افضل وسائل الحماية للحقوق والحريات وهي المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وقد ثبت ان محكمة من هذا القبيل كالمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان كانت ولا تزال افضل وسائل حماية ما انطوت عليها الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان[١٩] .

٦ ـ المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان ، ويأتي النص على المحكمة واختصاصها والاجراءات بشأن حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية في « الاتفاقية العربية » التي ندعو جامعة الدول العربية الى اصدارها . وينص في هذه الاتفاقية ايضاً على تأليف « لجنة عربية لحقوق الانسان » ستأتي الاشارة اليها في بحثنا هذا بكلمة « اللجنة » .

أ ـ تتألف اللجنة من عدد من الاعضاء يساوي عدد الدول . ولا يكون لدولة واحدة اكثر من عضو واحد . و « اللجنة السياسية » في جامعة الدول العربية هي التي تنتخب اعضاء « اللجنة » من بين قائمة باسماء المرشحين الذين تقدم كل دولة ثلاثة منهم ، يكون اثنان على الاقل من جنسيتها . غير ان اعضاء اللجنة يؤدون عملهم بصفتهم الفردية وليس كممثلين للدول . وتحدد الاتفاقية مدة عمل عضو اللجنة . ويتقرر فيها جواز اعادة انتخابه. وهذه الاحكام قريبة مما تقرره الاتفاقية الاوروبية بهذا الشأن (المواد ١٩ ـ ٢٣) .

ب ـ الى هذه « اللجنة » تقدم الشكوى بأن مخالفة لاحكام « الاتفاقية العربية لحقوق الانسان » قد وقعت . وهذا ما تأخذ به « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » .

ج ـ تشكل « اللجنة » دوائر من اعضائها حسب الحاجة . فإذا قدمت شكوى اللجنة قامت احدى دوائر « اللجنة » بالتحقيق فيها بمواجهة الخصوم او ممثليهم . وتعمل « اللجنة » على الوصول الى تسوية ودية بشأن الشكوى . فإذا لم توفق اللجنة في الوصول الى تسوية ودية . وكانت نتيجة تحقيق « اللجنة » وقوع مخالفة لاتفاقية حقوق الانسان ، فإنها ـ اي اللجنة ـ تنظم تقريراً بنتيجة تحقيقها تحيله مع اضبارة التحقيق الى « المحكمة » وتبعث بصورة من تقريرها الى الشاكي والى الدولة المشكو منها ، والى مجلس جامعة الدول العربية .

د ـ إذا لم تتخذ الدولة المشكو منها التدابير اللازمة في ضوء تقرير « اللجنة » كان

---

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٥٦ ، وعثمان ، ـ تطور مفهوم حقوق الانسان ،» ص ٢٢ .

للجهات ـ التي سنذكرها في بند آت ـ اللجوء للمحكمة بطلب اصدار قرار بشأن الشكوى . وهذه الاجراءات قريبة مما تقرره الاتفاقية الاوروبية .

هـ ـ تكوين المحكمة : تتكون الهيئة العامة للمحكمة من عدد من القضاة يساوي عدد الدول المصدقة على الاتفاقية ، ولا يكون فيها اكثر من قاض واحد من الدولة نفسها . وترشح كل دولة ثلاثة قضاة ، يكون اثنان منهم على الاقل من جنسيتها . وتنتخب « اللجنة السياسية » في جامعة الدول العربية واحداً . ولا ينتهي عملهم في المحكمة الى ان يبلغوا سناً معينة . وتنتخب المحكمة رئيساً لها ونواباً للرئيس حسب الحاجة . وتنعقد المحكمة للنظر في دعوى معينة ، من عدد من القضاة يتعين بالنسبة لعدد الدول المصدقة للاتفاقية تنتخبهم الهيئة العامة للمحكمة . وهذه الاحكام قريبة من احكام « الاتفاقية الاوروبية » مع بعض الاختلاف في التفاصيل .

و ـ اللجوء الى المحكمة : يجوز الالتجاء الى المحكمة لكل من : (١) اللجنة ؛ (٢) دولة من دول الجامعة العربية ؛ (٣) الشخص الطبيعي ، او اي جماعة من الافراد ، او منظمة غير حكومية .

وللاهمية التي نراها في لجوء الاشخاص الطبيعيين او جماعة من الافراد او المنظمة غير الحكومية الى المحكمة . واختلاف ما نراه في هذا الشأن عما هو مقرر في « الاتفاقية الاوروبية » في هذا الموضوع ، نفرد لعرض ما نراه في هذا الشأن فقرات مستقلة على الوجه التالي :

٧ ـ شكاوى الشخص الطبيعي او جماعة من الافراد او منظمة غير حكومية

أ ـ محاولات اولى : ففي سنة ١٩٤٧ قدم مندوب استراليا الى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اقتراحاً بانشاء محكمة دولية لحقوق الانسان ، يكون للدول والافراد وجماعاتهم والمنظمات غير الحكومية الحق في ان يصبحوا اطرافاً في الدعوى التي ترفع اليها بشأن انتهاك حقوق الانسان[٢٠] .

وتقدم مندوب اورغواي الى لجنة حقوق الانسان بمشروع انشاء جهاز للادعاء العام يرئسه رئيس سماه « المفوض السامي لحقوق الانسان » مهمته تلقي شكاوى الافراد وفحصها والسعي لدى الدولة المشكو منها لمعالجة موضوع الشكاوى بما يعيد الامر الى وضعه السليم . والا كان للشاكي حق اقامة الدعوة امام محكمة العدل الدولية . وقد رفضت لجنة حقوق الانسان كلاً من اقتراحي استراليا واورغواي[٢١] .

وعندما كان مشروع الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان يعد ، كان المشروع يعطي كل دولة من الدول المتعاقدة ، وكذلك كل شخص طبيعي او معنوي حق الشكوى للجنة حقوق الانسان من اي مخالفة لحكم من احكام الاتفاقية . وكان على اللجنة ـ كما جاء في المشروع ـ ان تقوم باجراء التحقيق في الشكوى ثم تحاول تسويتها بالتوفيق بين الخصوم ، فإن لم تصل

---

(٢٠) عز الدين فودة ، « فكرة انشاء محكمة دولية لحقوق الانسان في ضوء مركز الفرد في القانون الدولي وامام المحاكم الدولية » ، **مصر المعاصرة** (نيسان / ابريل ١٩٦٦) ، ص ١٤٦ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ .

الى نجاح في هذا المسعى وكان الشاكي دولة من الدول المتعاقدة جاز رفع النزاع راساً الى المحكمة لتسويته قضائياً . اما اذا كان الشاكي فرداً ، فقد كان المشروع يوجب ان تتولى اللجنة بنفسها احالة الامر الى المحكمة[٢٢] . وفي نتيجة المذاكرة التي أجرتها الاطراف المتعاقدة تغيرت هذه الاحكام ، وخرجت الاتفاقية في موضوع شكاوى الافراد على الوجه الذي نتحدث عنه في البند التالي .

ب ـ شكاوى الافراد في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان :

(١) تقبل الاتفاقية الاوروبية ـ من حيث المبدأ ـ « شكاوى » اي شخص طبيعي ، او اي منظمة غير حكومية ، او جماعة من الافراد ، تدعي ان احدى الدول المتعاقدة اعتدت على حق مقرر لها في الاتفاقية (م ٢٥) . ولكنها قيدت هذا الحق بقيدين اثنين هما **اولاً** : ان تكون الدولة المشكو منها قد أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان بنظر هذه الشكاوى . ويجوز ان يكون هذا الاعلان لمدة معينة (م ٢٥ / ١ و٢) . والقيد **الثاني** : هو ان تكون ست دول على الاقل من الدول المتعاقدة قد اعلنت اعترافها بهذا الاختصاص (م ٢٥ / ٤) .

(٢) وفي الاجراءات التي تتبع في النظر في شكوى الشخص الطبيعي او المنظمة غير الحكومية او الجماعية من الافراد ـ واختصاراً في التعبير سنسمي شكاوى هؤلاء شكاوى الافراد ـ في الاجراءات التي تتبع في هذه الشكاوى ، تقرر الاتفاقية الاوروبية انه يجب على الشاكي ان يستنفد اولاً « جميع طرق الطعن الداخلية ، قبل الالتجاء الى اللجنة . فإذا استنفد طرق الطعن الداخلية جاز له الالتجاء الى اللجنة في خلال ستة اشهر من تاريخ صدور القرار الداخلي النهائي » (م ٢٦) .

(٣) بعد اتخاذ اللجنة الاجراءات التي سبقت الاشارة اليها بشأن الشكوى . وهي التحقيق فيها (م ٢٨ / أ) والسعي للوصول الى تسوية ودية بشأنها (م ٢٨ / ب) و(م/ ٣٠). وفي حالة عدم الوصول الى هذه التسوية وضع تقرير بشأن الشكوى يحال الى لجنة الوزراء والى الدول ذات الشأن (م ٣١ / ١ و٢) وللدولة الشاكية ان تلجأ الى المحكمة للنظر في شكواها وذلك خلال مدة ثلاثة اشهر م / ٤٧ ، وفي حال عدم لجوء الدولة الشاكية الى المحكمة خلال هذه المدة تتخذ اللجنة باغلبية الثلثين فيما اذا كانت قد وقعت مخالفة للاتفاقية او لم تقع . وفي حال الايجاب تحدد لجنة الوزراء مدة يتعين على الدولة المشكو منها ان تتخذ خلالها التدابير المترتبة على قرار اللجنة . فإذا لم تتخذ تلك التدابير فإن لجنة الوزراء تتخذ الخطوات التي يقتضيها قرارها الاول (م ٣٢) .

وفي موضوع احالة النزاع على المحكمة ، اذا كان الشاكي فرداً او جماعة من الافراد او منظمة غير حكومية ، فإن الذي يقوم بذلك هو « اللجنة » (مادة ٤٨ بشأن من يحق له الالتجاء للمحكمة ومنهم اللجنة . والمادة ٤٤ التي تقرر انه لا يجوز لغير الدول المتعاقدة واللجنة الحضور امام المحكمة) .

---

(٢٢) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان » ص ٣٨ .

ج ـ ما نرى الاخذ به في « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » بشأن شكاوى الافراد .

(١) في موضوع تحديد الجهة التي تقبل منها الشكوى بوقوع مخالفة للاتفاقية العربية نحن امام طريقين ، **الاول** : ان تقرر الاتفاقية ان الشكوى تقبل من دولة عربية ضد دولة عربية فقط . **والثاني** : ان تقبل الشكوى من دولة ، ومن الافراد ايضاً (ونستعمل لفظ الافراد ـ كما قلنا من قبلُ ـ ليدل على الشخص الطبيعي وعلى جماعة من الافراد والمنظمات غير الحكومية مثل الحزب والنقابة والجمعية والصحيفة وغيرها) فأي الطريقين نسلك ؟

هذه المسألة الغنية بتجارب الامم والمنظمات الدولية والتي كتب فيها فقهاء كبار معنيون بدراسة الوسائل التي توفر رعاية افضل لحقوق الانسان ، بالاضافة الى معرفتنا بواقع مجتمعاتنا واوضاع الحكم في دولنا العربية ، يمكن ان نسترشد بها لبيان افضل الحلول الممكنة في هذه المسألة باتجاه حماية حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية .

وابتداء نقول ان « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » التي ندعو جامعة الدول العربية الى اصدارها يجب ان تتضمن من حيث المبدأ قبول « شكاوى الافراد » ضد الانتهاكات التي يدعون ان سلطة من السلطات قد مارستها . وضد مخالفة للاتفاقية يقولون بوقوعها من قبل حكومة من الحكومات . وهذا الحق كلما اطلق استعماله كان ذلك افضل . ولا يتعارض هذا مع وضع ضوابط لتنظيم استعمال هذا الحق .

(٢) واعتقد اننا لسنا بحاجة الى ايراد كثير من الادلة التي تدعو الى الاخذ بمبدأ قبول « شكاوى الافراد » ، وابسط هذه الادلة ان الاشخاص الطبيعيين والمنظمات غير الحكومية ـ كالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والصحف لاسيما المعارضة ـ هي التي قد تتعرض لهدر حق من حقوقها من قبل سلطة حكومية في الدولة التي هم فيها ، فإذا لم يكن لهم حق الشكوى مما يصيبهم من انتهاك حق لهم ، فمن يرفع الشكوى عنهم اذا اقتصر حق رفع الشكوى على الدول ؟ ان دولة من الدول لا تقدم شكوى ضد دولة اخرى بأنها خالفت اتفاقية حقوق الانسان فتفسد ما بينهما من علاقات ، الا اذا كان بينهما خلاف ، وجامعة الدول العربية جامعة تضامن وتعاون ، ونريدها اكثر من ذلك جامعة وحدة لامة واحدة ، فلا يفترض ان يكون بين حكوماتها خلاف ، وهو عندما يقع فإنه يعتبر امراً غير طبيعي لا يجوز ان يبنى عليه حكم .

وعلى كل حال ان تجربة الماضي اثبتت ان حق الدول في شكوى بعضها بعضاً لم يكن له اثر فعّال . فهيئة العمل الدولية تتلقى الشكاوى من ثلاثة مصادر : الحكومات الاعضاء ، ونقابات العمال ، واتحاد اصحاب العمل . وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية[٢٣] ، لم تتلق الهيئة اي شكوى من اي حكومة ، بينما تتلقى كثيراً من الشكاوى الصادرة عن الهيئات الممثلة للعمال واصحاب العمل[٢٤] . والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان فصلت في عام

---

(٢٣) كتب هذا في سنة ١٩٥٥ .

(٢٤) عبد الحميد عبد الغني ، « الميثاق الدولي لحقوق الانسان » ، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ١١ (١٩٥٥) ، ص ٢٤ . والمؤلف هو عضو وفد مصر الدائم الى الامم المتحدة سابقاً .

١٩٧٨ في (٤٠) قضية كانت واحدة منها فقط بين دولتين هما انكلترا وايرلندا والقضايا الباقية كانت نزاعاً بين مواطنين ودول اوروبية[٢٥] ..

(٣) في ١٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٦ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على « اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » وكانت الدول الموافقة ١٠٥ دول مقابل لا شيء . ووافقت على اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ١٠٦ دول مقابل لا شيء .

يقول عبد الحميد عبد الغني الذي مثّل مصر في لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ان بعض اعضاء هذه اللجنة اعترض عند المذاكرة في مشروعي الاتفاقيتين على قصر مشروع اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية حق الشكوى على الدولة المتعاقدة اذا وجدت ان ثمة دولة اخرى قد انتهكت ما نصت عليه الاتفاقية من حقوق وحريات . وكون اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تتضمن نصاً ما خاصاً بحق الدول المتعاقدة في الشكوى . وقد كان هذا وذاك مثار اعتراض بعض اعضاء لجنة حقوق الانسان ، اذ كانوا يرون ان الميثاق يفقد كثيراً من قيمته ومن جدواه ما لم يمنح الفرد حق الشكوى اذا ما انتهكت حقوقه وحرياته . فطالبوا بأن يمنح الفرد حق شكوى حكومته اذا ما انضمت الى الميثاق ، او اي حكومة اخرى متعاقدة مطالباً اياها بأن تحترم وتنفذ الحقوق التي كفلها الميثاق[٢٦] .

وقد جرى تلافي النقص في « الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية » بعدم تقرير حق الافراد بالشكوى، جرى تلافي هذا النقص باصدار بروتوكول اختباري ملحق بالاتفاقية يقرر للافراد حق الشكوى . جاء في المادة الاولى من هذا البروتوكول انه « تقر كل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، تصبح طرفاً في البروتوكول الحالي ، باختصاص اللجنة في تسلم ودراسة تبليغات الافراد الخاضعين لولايتها والذين يدعون بانهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لاي من الحقوق المبينة في الاتفاقية »[٢٧] .

وبعدما انضمت الى هذا البروتوكول عشر دول ، ومرت ثلاثة اشهر على انضمامها ـ وهذان شرطان ليصبح البروتوكول نافذ المفعول ـ تلقت اللجنة عدداً كبيراً نسبياً من الشكاوى الفردية في دورتيها الاولى والثانية في آذار / مارس وآب / اغسطس سنة ١٩٧٧[٢٨] .

(٤) وقد عبّرت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا عن اهمية ممارسة الافراد حق تقديم الشكاوى الى هيئة قضائية دولية ضد انتهاك حقوقهم ضماناً لحماية تلك الحقوق في السنين الاولى بعد قيام المجلس واصداره « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » فأصدرت هذه الجمعية باجماع الآراء توصية في ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٥٣ جاء فيها ما يلي :

---

(٢٥) حسن السيد نافعة ، « الجامعة العربية وحقوق الانسان » ، **شؤون عربية** ، العدد ١٢ (آذار / مارس ١٩٨٢) ، ص ٤٩١ .

(٢٦) عبد الغني ، « الميثاق الدولي لحقوق الانسان » ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

(٢٧) انظر نصوص الاتفاقيتين والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية والمدنية ، في : **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٣٣ (١٩٧٧) ، ص ٣٢٩ ـ ٣٦٧ .

(٢٨) رأفت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان » ، ص ٥٢ .

« لقد اعتبرت الجمعية الاستشارية منذ البدء ان من الامور الاساسية لحماية حقوق الانسان ان يكون لكل شخص يعتقد ان دولة من الدول المتعاقدة قد الحقت بحقوقه اذى ، الحق في ان يقدم شكواه رأساً الى هيئة دولية تقوم بتحقيقها ومحاولة التوفيق بين طرفي النزاع فيها ، وذلك دون حاجة الى طلب العون من اي حكومة ، لأن من شأن تدخل الحكومات ان تحيل الشكاوى الفردية الى نزاع دولي . ولقد كان القصد من انشاء اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان هو تحقيق هذا الغرض»[٢٩] .

وفي السنة التالية ، في ايلول / سبتمبر ١٩٥٤ اصدرت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا توصية اخرى بأغلبية (٩٠) صوتاً ضد ثلاثة اصوات ، وامتناع اثنين ، جاء فيها :

« الجمعية توجه النظر الى انه لو تركت حماية حقوق الانسان لرغبة الحكومات فإنه يخشى ان تظل هذه الحماية حبراً على ورق . كما يخشى ان يظن في الحالات النادرة التي تبدي فيها الحكومات هذه الرغبة ، ان تلك الحماية انما املتها عوامل سياسية ، وان هذه العوامل سيكون لها اثرها في بحث الشكاوى » . « وبناء عليه تدعو الجمعية ممثلي جميع الدول التي لم تعلن بعد موافقتها على اختصاص لجنة حقوق الانسان المنصوص عليها في المادة (٢٥)[٣٠] من اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لمطالبة حكوماتهم باعادة النظر في موقفها في هذا الصدد »[٣١] .

(٥) واخيراً فإن مما عزز مركز الفرد في دفاعه عن حقوقه وحرياته ، التطور الذي حدث « لمركز الفرد في القانون الدولي » منذ عشرات السنين . ومما يتصل بموضوع حق الافراد بتقديم شكاوى ـ بشأن انتهاك حق لهم ـ الى محكمة دولية نذكر انه قامت بمقتضى معاهدة واشنطن المعقودة في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٧ بين دول امريكا الوسطى (كوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا والسلفادور) محكمة عدل امريكا الوسطى التي نصت المادة (٢ / ب / ج) من نظامها الاساسي على حق الافراد من رعايا احدى الدول الاعضاء في ان يصبحوا اطرافاً في الدعاوى المرفوعة امام المحكمة ضد اي من حكومات الدول الاخرى الاربع الموقعة على الاتفاقية . وبالفعل نظرت المحكمة خلال عمرها القصير ما بين ٢٠ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٠٧ وبين ١٢ آذار / مارس سنة ١٩١٨ عشر قضايا ، نصفها قضايا افراد ضد حكومات ، رفضت اربعاً منها نتيجة عدم استنفاد اجراءات التقاضي الداخلية بادىء ذي بدء . وقضت في الدعوى الخامسة ضد الفرد الذي قام برفعها[٣٢] .

وفي موضوع تعزيز مركز الفرد في القانون الدولي وما يترتب على ذلك في ناحية حق الفرد في ان يكون طرفاً في الخصومة من اجل حقوقه الانسانية وحرياته الاساسية نشير الى ما جاء به ميثاق الامم المتحدة بهذا الشأن : ففي المادة الاولى وتحت عنوان **مقاصد الامم المتحدة** ، « ان

---

(٢٩) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان » ص ٤٧ .

(٣٠) اختصاص لجنة حقوق الانسان المنصوص عليه في المادة (٢٥) من الاتفاقية هو تسلم شكاوى الافراد عندما تكون ست دول على الاقل من الدول المتعاقدة قد اعترفت باختصاص اللجنة في هذا الشأن .

(٣١) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان » ص ٤٧ ـ ٤٨ .

(٣٢) Manly O. Hudson, *International Tribunals, Past and Future* (Washington, D.C.: Carnergie Endowement for International Peace; Brooking Institution, 1944), pp. 24-68, quoted in:

فودة ، « فكرة انشاء محكمة دولية لحقوق الانسان في ضوء مركز الفرد في القانون الدولي وامام المحاكم الدولية » ص ١٥٩ .

من هذه المقاصد تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء » .

وفي المادة الخامسة والخمسين ، ان الامم المتحدة تعمل على : « ان يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً » . وفي المادة السادسة انه « يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين او مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة ، لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين » . وفي المادة الثانية والستين : ان « للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقدم توصيات فيما يختص باشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ومراعاتها » .

إن تعبير « يتعهد جميع الاعضاء » في المادة السادسة والخمسين ، يعني التزام الدول الاعضاء بالعمل للاهداف التي عددتها المادة الخامسة والخمسون ، ومنها احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . ومقتضى الالتزام هذا هو ان مسائل حقوق الانسان اصبحت من المسائل التي قامت الاسرة الدولية بتنظيم العلاقة بشأنها عند وضع الميثاق ، واعتبرت ضمانها ورعايتها من صميم مسؤوليتها ، وليست من قبيل الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، فكأنما اريد بنص المادة (٥٦) ان تخرج حقوق الانسان عن الاختصاص الداخلي للدول الاعضاء فرادى[٣٣] . وهذا يقتضي تحقيق وسائل الاعتراف بالفرد في مواجهة الدولة التي تهدر كرامته وتنكر آدميته وتنتقص من حقوقه وشخصيته[٣٤] . وذلك عن طريق الارتفاع بمركزه خارج النطاق الداخلي للدول الاعضاء فرادى الى المحيط القانوني الدولي بحيث يمكن أن يقف في مواجهة السلطة التي تهدر حقوقه ، وتعصف بحرياته ، بالاحتكام الى وسائل قانونية باتة وملزمة[٣٥] . وبخلاف ذلك ، « تبقى الالتزامات التي وقعها ميثاق الامم المتحدة في شأن حقوق الانسان ، وغيره من المشاريع الدولية والاقليمية ... تؤكد حقوقاً لا توجد وسائل او طرق قانونية لحمايتها والعمل على عدم العصف بها »[٣٦] .

د ـ تنظيم استعمال حق الشكوى للافراد : ما نرى ان تأخذ به « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية » هو التالي :

(١) بودنا أن يكون اختصاص « اللجنة العربية لحقوق الانسان » ، بقبول شكاوى الافراد غير مقيد بقبول الدولة المشكو منها لهذا الاختصاص . وهذا امر تأخذ به الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان كما رأينا . ولكننا نشعر اننا لو جعلنا هذا الاختصاص للجنة ، مطلقاً من قيد قبوله من الدولة مقدماً ، فإن هذا قد لا يكون مقبولاً من دول الجامعة العربية ، واذا كان الامر كذلك فليس امامنا من بديل عن قبول هذا القيد ، في المرحلة الحاضرة على الاقل .

---

(٣٣) فودة ، المصدر نفسه وهو يحيل في تفصيل هذا الرأي الى :
Gaius Ezejiofor, *Protection of Human Rights under the Law* (London: Butterworths, 1964), pp. 72, 79 and 95.

(٣٤) René Cassin, *La Déclaration universelle et la mise en oeuvre des droits de l'Homme*, quoted in: عز الدين فودة ، « الضمانات الدولية لحقوق الانسان » ، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٢٠ (١٩٦٤) ، ص ١٢٢ .

(٣٥) فودة ، المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

(٢) اما تقييد مباشرة « اللجنة » لاختصاصها بهذا الشأن بقبول عدد معين من الدول لهذا الاختصاص ـ كما رأينا في الاتفاقية الاوروبية ـ فلا ارى حكمة من تقرير هذا الحد الادنى ، ويبدو لي ان دولة عربية واحدة اذا قبلت ان تتسلم « اللجنة » ما قد يقدم ضدها من شكاوى فإنه لمن المفيد ان تبدأ « اللجنة » عملها في هذا الشأن .

(٣) وبشأن تقرير عدم جواز الالتجاء للجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية . هذا القيد مقبول من حيث المبدأ . ولكن يجب ان ننظر اليه في ضوء ما نعرفه من واقع الوضع في كثير من بلادنا العربية ، حيث يكون من غير الميسور ـ وغير ممكن احياناً ـ الطعن في العمل او التصرف الذي هدر حقاً او انتهك حرية ـ ولذلك اسباب متعددة كما هو معلوم ـ والشخص المضار قد يكون في وضع لا يستطيع معه ممارسة الطعن في العمل او التصرف محل الشكوى ، وهو في داخل القطر بأن يكون معتقلاً مثلاً ، او ان يكون في خارج القطر وهو لا يستطيع دخوله اما لأنه ممنوع من ذلك ، او لأن خطراً جسيماً يتهدده فيه .في ضوء ما تقدم ارى ان تستثنى من شرط استنفاد طرق الطعن الداخلية ما قررت الاتفاقية الامريكية استثناءه ـ وقد سبق بيان ذلك ـ او ان يقال بوجوب استنفاد طرق الطعن الداخلية كلما كان ذلك ممكناً ، وافضل من ذلك ان يقال « كلما كان ذلك ميسوراً » .

(٤) واخيراً فإن عرض شكاوى الافراد على المحكمة من قبل « اللجنة » وليس الافراد مباشرة ، مبدأ مقبول فإن من شأن ذلك ان تصفي اللجنة هذه الشكاوى بأن تستبعد الشكاوى التي ليس فيها ادلة كافية تبرر الاحالة الى المحكمة ، والشكاوى الكيدية ، وغير الجادة ، وتلك التي سبق النظر فيها وصدر قرار نهائي بشأنها ، والشكاوى التي لا يكون في وقائعها ما يشكل مخالفة لاتفاقية حقوق الانسان ، او هدراً لحق مقرر بالدستور او القانون . غير انه يجب ان يتقرر للافراد حق الحضور امام المحكمة عند نظرها في شكاواهم لسماع اقوالهم بشأنها ، وبيان ما قد يكون لديهم مما يريدون عرضه على المحكمة .

هذه هي معالم « الاتفاقية العربية بشأن حقوق الانسان والحريات الاساسية » التي ندعو جامعة الدول العربية الى اصدارها يتقرر فيها انشاء المحكمة العربية لحماية تلك الحقوق والحريات .

خاتمـــة

الانسان اغلى ما في الوجود . والشعب سيد البلاد التي هي موطنه . هذان مفهومان حضاريان استقرا في بلاد كثيرة منذ عهود طويلة ، نريد لهما ان يستقرا ايضاً في جميع اقطار وطننا العربي ، والانسان فيه وهو يولد حراً ، نريد له ان يبقى حراً ، فالحرية علامة انسانيته . والشعب لا يمكنه تصور كيف يمكن أن يستساغ اغتصاب حقه في السيادة على ارضه من قبل اي كان . ان الحرية للمواطن والسيادة للشعب ، على الرغم من انهما ـ من الوجهة النظرية ـ من الحقوق الطبيعية التي لا يجادل فيهما احد ، اصبحا بالنسبة للمواطن العربي ، وللامة العربية في واقع الامر مطمحاً يبتغيه كل من المواطن والامة .

إن الحرية الى جانب كونها حقنا الطبيعي في الحياة ، هي حاجة ملحة من حاجاتنا توفر لنا اسباب القوة التي نواجه بها حياتنا المعاصرة بكل مشاكلها ، ولنواجه احداث العالم التي لا تزال منذ ايام الحرب العالمية الاولى تعرضنا لاخطار عديدة في مقدمتها الصهيونية والامبريالية والاستعمار الجديد .

ومواجهة هذه الاخطار التي تهدد حياة امتنا العربية وارضها ومصيرها ومستقبلها انما تكون باسلحة العصر: الحضارة ، والعلم ، والمواطن الحر ، والشعب الحر .

والمواطن الحر والشعب الحر مرتبطان ببعضهما ، يتحقق احدهما بوجود الآخر ، فلا يتصور وجود الشعب الحر من غير مواطنين احرار ، ولا يمكن ضمان الحرية للمواطنين الا « في نظام حر لا تكون فيه سلطة الحكم ارادة شخص من الاشخاص ، وانما ارادة مجموع الشعب داخل اطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الارادة العامة التي تضطلع بتسيير شؤون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً »(٣٧) .

هذه النتيجة التي نريد ان نصل اليها لا تتحقق بالتمنيات فلا بد من ان تعمل لها كل القوى الشعبية والوطنية على صعيد الوطن العربي في جميع اقطاره متعاونة من اجل الوصول الى هذا الهدف الخير ، هدف اقامة الحكم على اساس من ارادة الشعب .

إن الوطن العربي ، في موضوع الحكم في كل قطر فيه ، ومدى قربه من النظام الديمقراطي الصحيح ، او بعده عنه ، على درجات متفاوتة . ولكن الاتجاهات التطورية في كل قطر من هذه الاقطار هي في مصلحة قوى الشعب المتنامية وذلك بفضل تأثر المجتمعات العربية بعوامل التطور ، شأنها في هذا ، شأن كل المجتمعات البشرية،وكل امر في هذا الكون ، ولكن الاوضاع الخطيرة التي نجد وطننا العربي فيها اليوم ، والاخطار التي تهدده في حاضره ومستقبله لا تسمح لنا بأن نبقى ننتظر تغير الاوضاع فيه بعوامل التطور الطبيعي البطيء ، ذلك اننا اذا كنا نعيش اليوم مع العالم المتقدم الذي لا تفصل بيننا وبينه الا مئات الكيلومترات ، بحيث يمكن القول اننا نعيش معه في وحدة جغرافية ، تفصلنا عنه قرون من الحضارة . فالمطلوب منا ان نطوي هذه القرون في اعوام ، ونلحق ركب الحضارة باسرع ما نستطيع ، وهذه مهمة خطيرة لا تقدر على القيام بها الا شعوب حرة تنطلق منها قوى جميع ابنائها ، رجالاً ونساء ، ليعطي كل فرد كل ما يستطيع تقديمه من طاقات ، وليحقق الشعب في كل قطر عربي ذاته ، ويواجه التحديات التي ما زالت تجابهه قوياً ، كفياً لخوض الصراع العالمي المفروض عليه ، مالكاً كل متطلبات الحياة المعاصرة ، مقرراً شؤون حاضره ومستقبله بارادته الحرة . ومن هنا جاءت دعوتنا الى الديموقراطية للشعب ، وحقوق الانسان للمواطنين .

لقد تمثلت دعوتنا ـ كما ذكرنا ـ في دعوة جامعة الدول العربية الى اصدار « اتفاقية عربية لحقوق الانسان والحريات الاساسية » تنطوي على انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان تكون من مؤسسات الجامعة العربية ، تقوم بمهمة تحقيق ضمانة دولية في النطاق العربي للحقوق والحريات .

والحاجة الى الحماية الدولية لحقوق الانسان ، ليس على الصعيد العربي فحسب بل في مختلف بلاد العالم اظهرتها التجربة في كل مكان ، فقد وجد ان مجرد النص على الحقوق والحريات في دستور الدولة او غيره من القوانين الداخلية لا يضمن دائماً تمتع الانسان فعلاً بالحقوق والحريات المنصوص عليها ، فقد يكون الغرض من الاعتراف بحقوق الانسان في الدستور هو مجرد الاعلام ، او اخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي الذي يتعارض مع تمتع الانسان بحقوقه وحرياته الاساسية ، وقد

---

(٣٧) محمد عصفور ، « ضمانات الحرية » ، **مجلة المحاماة** (نقابة المحامين في مصر) ، السنة ٤٨ ، العدد ٣ (آذار / مارس ١٩٦٨) .

يعود عدم التمتع بحقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور الى انعدام سلطة مختصة بالنظر في شكاوى انتهاك تلك الحقوق[٣٨] .

إن الحماية التي دعونا لها لحقوق الانسان تندرج تحت عنوان « الحماية الاقليمية » ولا شك أن وجود حمايتين لحقوق الانسان ، احداهما اقليمية والاخرى دولية يثير التساؤل عن جدوى هذا الوجود ، وما قد يحدثه من مشاكل .

ويكاد ينعقد الاجماع اليوم ـ على ما يبدو ـ على ان الحماية العالمية لحقوق الانسان لا تتعارض مع الحماية الاقليمية . فالاتفاقيات الاقليمية في مجال حقوق الانسان تعزز الحماية العالمية لهذه الحقوق وتكملها ، وتضمن مراعاتها بفعّالية ارفع ووجه افضل .

ويلاحظ ان في المنظمات الاقليمية التي يكون الاندماج او الاتحاد السياسي غرضاً من اغراضها ـ مثل جامعة الدول العربية ـ تجد المنظمة في رعاية حقوق الانسان وحمايتها خير مساعد لها على تحقيق الغرض السياسي للمنظمة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تستطيع المنظمة الاقليمية لاسباب التشابه والتجانس توفير حماية اشد فاعلية لحقوق الانسان من تلك التي توفرها الهيئات العالمية المتخصصة بحقوق الانسان .

إن ميثاق الامم المتحدة يبين ان التنظيمات الاقليمية حين تقوم دولها ـ على وجه المشاركة ـ بتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية فإن ذلك يكون تطبيقاً لما نص عليه الميثاق من التزامات على دول الامم المتحدة[٣٩] . وعلى ذلك دخلت الاقليمية فيما يخص حقوق الانسان ضمن جدول اعمال الامم المتحدة ، من امثلة ذلك : اقامة الصلات الرسمية بين لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة ، والمنظمات الاقليمية ذات النشاط في مجال حقوق الانسان : كالمجلس الاوروبي ومنظمة الدول الامريكية ، ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية[٤٠] . ومن ذلك ، القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان وعهدت بموجبه الى مجموعة خاصة لدراسة اقتراح يرمي الى انشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان في اطار الامم المتحدة ، وذلك في المناطق التي لم تنشأ فيها بعد هذه اللجان[٤١] .

يستخلص مما تقدم ان وجود الحمايتين الاقليمية والعالمية هو امر ممكن قانوناً ومستحسن عملاً . وان ما تقدم يعزز دعوتي بالاخذ بالحماية الاقليمية لحقوق الانسان عن طريق اصدار « الاتفاقية العربية بهذه الحقوق ، تحميها « محكمة » على الوجه الذي عرضناه » .

سيقول لي قائل ـ وعلى الارجح كثيرون ـ ولكن دعوتك لا يمكن أن تكون مقبولة من قبل الحكومات اليوم . ومجلس جامعة الدول العربية الذي دعوته لاصدار الاتفاقية وتأليف المحكمة ، الاصوات فيه انما هي اصوات الحكومات . واعقّب على هذه الملاحظة ، بأن هذا في فكري وانا اتحدث في هذا الموضوع . ولكني آمل ان يكون ما عرضته معبراً عن مطلب للرأي العام العربي . ومن ثم يكون الموضوع بكل تفاصيله محل حوار يستقر الرأي بشأنه على صيغة تحقق مطاليب الانسان العربي بشأن

---

(٣٨) Carlos Cracia - Baner, «Protection of Human Rights in America,» in: René Cassin, *Problème de protection des droits de l'Homme* (Paris: Pedone, 1969), pp. 77- 78.

(٣٩) المادتان (٥٥) و (٥٦) من الميثاق.

(٤٠) الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، « القرار رقم (١١٥٩) ، ١٥ / ٨ / ١٩٦٦ » .

(٤١) الامم المتحدة ، لجنة حقوق الانسان ، « القرار رقم (٦) ـ الدورة (٢٣) » .

حقوقه وحرياته الاساسية والضمانات التي يجب ان تتقرر لها ، ومن ثم تأخذ المساعي من اجل تحقيق هذا المطلب مسارها الطبيعي مسنودة بالرأي العام العربي . وعلى اي حال فإنه ما دام عنوان ندوتنا « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » ، فلتكن دعوتنا هذه التي ندعو اليها من باب « الطموح » .

يترتب على ما تقدم الحديث فيه القول أن المدخل لتحقيق ما نطمح الى تحقيقه في الموضوع الذي تحدثنا فيه وفي كل امر من امور حياتنا ومجتمعاتنا ، **هو الاخذ بالديموقراطية هدفاً واسلوباً في العمل . والديموقراطية التي ندعو الى الاخذ بها هي الديموقراطية بمفهومها الشامل ، سياسية واقتصادية واجتماعية** □

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

صندوق النقد العربي

التطور التاريخي
للانظمة النقدية
في الاقطار العربية

الدكتور عبد المنعم السيد علي

حول التاريخ والهوية في الوطن العربي(*)
(القسم الثاني)

عونـــي فرســخ

كاتب في القضايا القومية . صدر لـه كتابـان حول « الظـروف الاقليمية في الوطن العربي » و « الوحدة في التجربة » .

- ١ -

ثمـة خلاف حول التاريـخ في الوطن العـربي : فهناك من يـرى ان لبعض الاقطار العـربيـة تاريخاً خاصاً رغم مشاركتها في التـاريخ العـربي العام . في حـين يرى آخـرون ان وحدة التـاريخ من ابرز مقومات الامم ، وان ليس في حياة العرب من تاريـخ متصل بـالحاضر الا مـراحل مـا بعد بعثة الرسـول في القرن السـابع الميـلادي . وفي تصورنـا ان ما يحـدد وجود التـاريخ المتميـز من عدمه انما هو تأثيرات الاحداث والوقـائع في التـركيب البشري القـائم . وتأسيسـاً على ذلـك فإن الموضوع المهم ليس البحث في التاريخ العربي أهو قطري خاص ام قومي عام ، وانمـا هو تحـديد مسار تاريخ المنطقة ، أكان باتجاه بلورة تركيبات بشرية عـربية متمـايزة عـلى اسس قطريـة ، ام ان السياق التاريخي الانساني فيها كـان يتجه نحـو بلورة تـركيب بشري غـير متمايـز على مـدى الساحة بين المحيط والخليج ؟

وفي اجابة السؤال بصيغته الجديدة كانت العدوة لتاريخ المنطقة منذ البداية،حيث اتضح ان الارض المعروفة حالياً بـالوطن العـربي بلورت شعـوباً ابـدعت الحضارات القـديمة ، ولم يكن الابداع يومها قاصراً على شعب ما او منطقة معينـة ، وانما اسهمت فيـه شعوب مـا بين النهرين وبلاد الشام والجزيرة العربية ووادي النيل والشمال الافريقي ، وكان التفـاعل الحضـاري واسعاً بين تلك الشعوب ، كما كان بينها اختلاط بشري غير محدود طـوال ما يتجـاوز ثلاثـة آلاف سنة . وكان للجزيرة العربيـة والشعب العربي اسهـام ملحوظ في التفـاعلات البشـرية والحضـارية منـذ فجر التاريخ . كما كان لجغرافية المنطقة دور ايجابي في تيسير حركة شعوب المنطقة وتفـاعلاتهـا . وفي مطلـع القرن الخـامس قبل الميـلاد اكتسحت المنطقة جيـوش الفرس بقيـادة قمبيز ، ثم تـأكد

(*) سلسلة من ابحاث حول التاريخ العربي ، نشر الاول منها في : **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤٩ (آذار / مارس ١٩٨٣) .

سقوط السلطة السياسية لشعوب الحضارات القديمة بانتصارات الاسكندر الكاسحة حوالى ٣٣٠ ق.م. وخلال مرحلة السيطرة الاجنبية ـ الفارسية واليونانية والرومانية ـ التي تجاوزت الالف عام ، وكنتيجة لفقدان شعوب المنطقة استقلالها السياسي ، وخضوعها لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابهة تعمقت تفاعلاتها وتضاءل ما بينها من تمايز . وكان من ابرز معالم تاريخ المرحلة الجديدة ان شعوب المنطقة لم تفقد هويتها المتميزة عن الغزاة الوافدين من خارج الحدود ، اذ لم يذب اي من تلك الشعوب في الغزاة ، او يذيبهم فيه ، كما لم يؤلف الطرفان تركيباً بشرياً جديداً . وكان الافتقار للقرابة الجنسية واللغوية بين كل من الفرس واليونان والرومان وبين شعوب المنطقة العامل الاساسي لتمايزها عن الغزاة رغم طول الزمن وسيادة حضارة المنتصرين . ولقد تفاعل العامل « القومي » مع عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية ودينية مساعدة ، بحيث كانت مرحلة السيطرة الاجنبية مجرد فاصل زمني بين مرحلتين من مراحل التبلور البشري في حياة انسان هذا الجزء من العالم : مرحلة التبلور الاولى في فجر التاريخ ، يوم برزت الشعوب المتمايزة ذات القرابة الجنسية واللغوية ، ثم مرحلة التبلور الثانية في صدر الاسلام ، حيث انصهرت تلك الشعوب في الامة العربية . وكانت مرحلة التفاعل في ظل السيطرة الاجنبية بالاضافة الى ذلك مرحلة الصمود الاولى التي عبر خلالها النزوع القومي لشعوب المنطقة عن فاعليته في مواجهة محاولات الغزاة اعطاء المنطقة هوية تختلف جذرياً عما يمكن ان يفرزه السياق التاريخي لشعوبها .

- ٢ -

وبدأت مع بعثة الرسول مرحلة جديدة في حياة المنطقة ، وخلال مدة لم تجاوز قرناً من الزمن (٦١٠ ـ ٧١١م) اقام العرب المسلمون واحدة من كبرى الامبراطوريات في التاريخ ، امتدت ما بين الصين شرقاً والمحيط الاطلسي غرباً ، ومن بحر الاوراك وجبال القفقاس والبرانس شمالاً ، الى المحيط الهندي واعماق افريقيا جنوباً . وفيما تخطى انتشار الاسلام حدود الامبراطورية ، وتواصل مع الايام ، فإن عملية التعريب حصرت في دائرة محدودة لم تتعدّ حدود الوطن العربي ، وبذلك لم تنطبق حدود الدولة على حدود الامة ، وإنما قامت في الدولة العربية الاسلامية دائرة عربية ، مثلت مركز الثقل للدائرة الاسلامية الاكثر اتساعاً . وتبلورت في الدائرة العربية امة بالمعنى القومي للامة ، وذلك حين انصهرت شعوب منطقة الوطن العربي انصهاراً تاماً تناول كل مقوّمات حياتها :

فمن **ناحية اللغة** : تراجعت اللغات المحلية جميعاً ، وبطل استعمال اللغات الوافدة ، وحلت العربية محل المجموعتين . ولم يقتصر استخدامها على الخاصة دون العامة ، ولم يقتصر على الاستعمالات الحضارية دون المعاملات اليومية . وانما غدت لغة الثقافة والحياة العامة للمواطنين جميعاً ، حتى بالنسبة للقلة التي احتفظت بلغاتها الخاصة . وبذلك اعتبرت العربية اللغة الام لابناء المنطقة ما بين المحيط والخليج .

ومن **ناحية التركيب البشري** : انصهرت غالبية شعوب الدائرة العربية في تركيب بشري جديد هو الامة العربية . ولم يكن هناك شعب من تلك الشعوب لم تنصهر غالبيته الساحقة في الامة الجديدة . كما لم يحتفظ بتمايزه ـ على اساس اثني ـ الا جماعات محدودة للغاية . وحتى على نطاق تلك القلة فإنها وإن استطاعت ـ لظروف خاصة ـ ان تنعزل عن التفاعلات البشرية

التي انتهت الى تكوين الامة العربية ، فإنها لم تنعزل عن التفاعلات الحضارية في الدولة العربية الاسلامية . والملاحظ ان الاقليات الاثنية في الوطن العربي اكتسبت القسمات الحضارية العربية ، ويتضح ذلك حين يقارن واقعها الحضاري قبل الاسلام وبعده ، حيث يتّضح ان المرحلة الجديدة أحدثت تغييرات كيفية في الموروثات الحضارية لتلك الاقليات . وقد تم ذلك كمحصلة لتفاعل عاملين : اندثار حضارة شعوب منطقة الوطن العربي خلال مرحلة السيطرة الاجنبية ، وعدم انعزال الاقليات الاثنية عن التفاعلات الحضارية العربية الاسلامية . ولما كان الحال كذلك فإنه بالامكان القول ان تلك الاقليات تعربت حضارياً وإن لم تتعرب جنسياً ، وينعكس ذلك في مراحل المد والجزر العربيين ، فحين يكون هناك مد قومي يتصرف ابناء الاقليات الاثنية بما لا يميزهم عن ابناء امتهم ، وعلى عكس ذلك فإن عهود الجزر القومي العربي تبرز الانتماءات الاثنية بشكل مبالغ فيه .

ومن **ناحية الحياة المادية والعقلية والروحية** : لقد تخطت الامة العربية ـ المتبلورة حديثاً ـ في زمن قصير للغاية ، كل ما كان سائداً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واحلت حياة جديدة هي الحياة العربية الاسلامية التي تعكس تفاعل كل من : القيم والتعاليم الاسلامية ، والسمات القومية العربية ، والموروثات الحضارية للمنطقة .

ولم يكتمل القرن الثالث الهجري الا وكانت هناك جماعة من الناس متكونة تاريخياً ومتبلورة في تركيب بشري واحد ، ومستقرة في وطن واحد ، ولها لغة واحدة ، وتمتلك طابعاً حضارياً مشتركاً ، ولها حياة اقتصادية مشتركة . فهي امة واحدة ذات قومية واحدة ، اياً كانت معايير الامة والقومية التي تقاس بها الامم . لقد تفاعل عرب الفتح مع سائر الشعوب التي دانت لسلطانهم . وابرز تفاعلهم ظاهرتين اجتماعيتين واضحتين : اولاهما ، تبلور تركيب بشري عربي ضمن حدود ما يعرف الآن بالوطن العربي ، وثانيتهما،احتفاظ الشعوب خارج هذه المنطقة بسماتها القومية . وبدراسة التركيب العربي الجديد مقارناً بما سبقه في المنطقة من تركيبات بشرية ، وبتلك المعاصرة له القائمة في بقية ديار الاسلام يومئذ ، تبرز عدة مؤشرات اهمها :

ـ كان تركيباً بشرياً جديداً متمايزاً عن كل من عرب الفتح وشعوب المنطقة : فهو متميز عن عرب الفتح من حيث انه يحمل قسطاً اكبر من دماء وموروثات الشعوب والقبائل التي عمرت المنطقة او اقامت فيها . وهو متميز عما كان في المنطقة من تركيبات بشرية غير عربية من حيث اكتسابه مقومات الوجود القومي العربي ، سواء تم ذلك نتيجة تزايد نسبة الدم والموروثات العربية عند ابناء شعوب المنطقة ، او بفعل ذوبان الغالبية الساحقة من تلك الشعوب في الامة العربية الحديثة التبلور. فالشعوب لم تندثر ، ومن بقي على تمايزه واحتفظ بهويته القديمة انما هو النزر اليسير من ابناء تلك الشعوب، في حين اقبلت الغالبية على اقتباس لغة العرب والاندماج بهم مع الايام . وهذه الحقيقة بشقيها تسقط كل ادّعاء بالانتماء العرقي الضيق على مدى الساحة ما بين المحيط والخليج ، وتؤكد في الوقت نفسه الانتماء الاوسع لمجموعة الشعوب والقبائل التي اقامت او عبرت المنطقة منذ فجر التاريخ . وذلك من خلال انصهار الجميع ـ بمن فيهم الشعب العربي ـ في تركيب بشري يجسد تبلور شعوب المنطقة وقبائلها في امة واحدة ، هي الامة العربية الوارثة لتراث المنطقة وخصائص شعوبها بكل ما في ذلك من ايجابيات وسلبيات . وليس في هذا القول تنكر لشجيرات الانساب المعتنى بها لدى كثير من البيوتات العربية ، ذلك

لأن هناك حقيقة يجب الا ينساها كل معتز بنسبه الذي يصله بعدنان او قحطان ، الا وهي ان شجيرات الانساب جميعها لا تضم غير اسماء الذكور ، وباسقاطها اسماء الامهات ـ وكثيرات منهن لا يعدن لاصول عربية ـ فإن تلك الشجيرات لا تعبر عن الحقيقة الجنسية الكاملة ، وان كانت تعكس اعتزازاً بالانتساب الحضاري للامة العربية .

ـ وكانت عروبته حضارية، ولدها الانتساب لارض الوطن العربي والانتماء للحضارة العربية الاسلامية . والتركيب البشري العربي الجديد ارقى في مستوى تطوره من كل تركيب بشري سابق له في المنطقة ، او معاصر له على مدى الساحة العالمية . ذلك لأن تبلور الامم على اساس الانتساب للأرض والانتماء للحضارة يأتي في سلّم التطور الانساني في مرحلة احدث من تلك القاصرة على الانتماء العرقي بصورة اساسية . ولقد انجزت الامة العربية تبلورها على الاساس الجديد في زمن مبكر جداً قياساً بالامم المتبلورة على نفس الاساس في العصور المتأخرة . ومن هنا تكون مرحلة صدر الاسلام قد بلورت عرباً هم ارقى في عروبتهم من عرب الفتح ومن قبلهم ، الذين كانوا يعودون باصولهم للجنس العربي بصورة رئيسية[1] . وحين يؤخذ في الاعتبار ان الهجائن المولّدة ـ من الاحياء الحيوانية او النباتية ـ تكتسب الخصائص الارقى لدى الاصول التي جاءت منها ندرك ان عرب صدر الاسلام حين ورثوا افضل ما عند اسلافهم ـ عرب وغير عرب ـ لم يجدوا خلاصة ما أينع في المنطقة طوال قرون فحسب ، وانما قدموا ايضاً ما هو ارقى ـ بشرياً ـ من كل ما عرفته الارض العربية منذ فجر التاريخ .

ـ كان تركيباً قومياً متمايزاً عن سواه من التركيبات البشرية المكونة للدولة العربية الاسلامية . ودلالة ذلك ان العربية غدت اللغة الأم في الوطن العربي ، في حين احتفظت اللغات الام الاخرى بفاعليتها في بقية ديار الاسلام،على الرغم من دخول العربية لهذه المناطق كلغة للدين والحضارة والسلطان . والثابت تاريخياً ان غالبية المنطقة العربية تعربت في زمن سابق للانتشار الكثيف للاسلام فيها ، وبصورة عامة فإن التعريب الشامل انجز قبيل القرن الرابع الهجري ، بينما دخلت شعوب المنطقة الدين الحنيف افواجاً على عهد المماليك في القرن الثامن الهجري او نحو ذلك . ومما يذكر في هذا المجال انه في الوقت الذي نظم فيه الفردوسي الشاهنامة بالفارسية الحديثة ، كتب البطريق الملكاني سعيد بن البطريق[2] كتابه في التاريخ بالعربية ، وأرّخ ساويرس ـ اسقف الاشمونيين بمصر ـ للبطارقة بالعربية ، كما ترجم اليها الوثائق الكنسية من اليونانية والقبطية .

ـ ولقد عبّر التمايز القومي عن ذاته من خلال الاعتزاز بالعرب هنا ، والافتخار بسواهم

---

(١) عبّر الجاحظ في رسائله عن وعيه الجيد للانتماء العربي الجديد حين يقول : « ان العرب لما كانت واحدة في التربية ، وفي اللغة ، والشمائل ، والهمة ، وفي الانفة والحمية ، وفي الاخلاق والسجية ، فسبكوا سبكاً واحداً ، وكأن القالب واحد تشابهت الاجزاء وتناسبت الاخلاط ، وصارت هذه الاسباب ولادة اخرى .. وقامت هذه المعاني عندهم مقام الولادة والارحام الماسة » . انظر : الجاحظ ، **مجموع رسائل الجاحظ** ، نشرها باول كراوس ومحمد طه الحاجري ، (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٣) ، ج ١ ، ص ٢٩ ـ ٣١ ، ومحمد عمارة ، **دراسات في الوعي بالتاريخ** ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٢) سعيد بن البطريق (٨٧٧ ـ ٩٤٠م) صار بطريق الاسكندرية سنة ٩٢٢م وله آثار فكرية معروفة ويلاحظ انه كتب بالعربية في القرن الرابع الهجري لجمهور غالبيته مسيحي ، في حين نظم الفردوسي المسلم بالفارسية الحديثة يوم ان كان شعب فارس في اغلبيته الساحقة يدين بالاسلام .

عند الآخرين . كما افرز التعصب القومي غير العربي ما عرف يومها بالدعوة « الشعوبية » القائمة على التصغير من شأن العرب وانكار فضلهم . والملاحظ ان الشعوبية برزت في نقاط التماس بين العرب والفرس ، ووصلت الامور - في عهد المأمون - حد طبع المنشورات التي تتهجم على العرب وتدعو لاسقاط سلطانهم . والملاحظ ايضاً ان الشعوبية لم تبرز مطلقاً خارج نقاط التماس تلك ، على الرغم مما كان لشعوب الحضارات القديمة في سائر الارض العربية من امجاد وتاريخ . وفي هذا دلالة واضحة على ان تعرُّب هذه الشعوب جاء منسجماً مع نزوعها القومي ، وليس خارج سياق تطورها التاريخي .

ولقد عكس الموقف من الشعوبية وعياً عربياً متقدماً قياساً بما كان قائماً في الجاهلية والقرن الهجري الاول . فلقد كانت العصبية القبلية موضوع افتخار عرب الجاهلية ومن ابرز اسباب تمزقهم ، ولذلك حاربها الرسول عليه السلام وقال « اتركوها فإنها فتنة » . ونامت الفتنة في فجر الاسلام ، غير انها عادت في العصر الاموي ، نتيجة اعتماد الحكم للعصبية الاموية وتقديمه قريش ثم القبائل القيسية على سواهم من بقية العرب وسائر المسلمين . وحين اتخذت الشعوبية في العصر العباسي شكل الدعوة ضد كل ما هو عربي ، صار الافتخار بامجاد العرب في الجاهلية والاسلام قاسماً مشتركاً بين القيسيين واليمانيين ، وكأنما تسببت العنصرية الشعوبية في توليد وعي عربي متقدم كيفياً ومتسق مع المستوى الحضاري للامة العربية في مرحلة تبلورها على اساس جديد .

- كان تبلوره تتويجاً لعملية التفاعل البشري التي سادت المنطقة طوال المرحلة الاولى وتواصلت خلال مرحلة السيطرة الاجنبية . وقد جاء تركيباً بشرياً متبلوراً تمام التبلور على الرغم من قصر مدة تبلوره وتعدد الشعوب والقبائل التي اسهمت في تكوينه . واذا كان الشعب العربي قد شكّل في سنوات النشوء الاولى القلب النابض للتركيب البشري الجديد ، في حين شكلت الشعوب الاخرى لحمة ذلك التركيب وسداته ، فإنه ما ان استكمل تكوينه حتى بات من المستحيل التمييز بين من كانوا القلب ومن كانوا السداة . وانما انصهر الجميع في كل واحد هو الامة العربية . بحيث صارت شعوب الارض العربية - برغم اصولها المتعددة وحضاراتها وماضيها - ابناء امة واحدة ، يتكلمون لغتها ، ويتصل حاضرهم بماضي العرب منذ اقدم العصور ، ويشعر غالبيتهم بانتماء اصيل للعرب والعروبة . وتجد واحدهم اينما وُجد « اذا تكلم عن الكرم يذكر حاتم الطائي ، واذا ذكرت الشجاعة والفروسية تبادرت الى ذهنه اعمال عنترة بن شداد وابي زيد الهلالي ، واذا تكلم عن البذخ والاسراف تذكر هارون الرشيد ، واذا أشاد بعدل الحكام ذكر عمر بن الخطاب ، واذا فكر بالاسفار والرحلات تذكر ابن بطوطة والسندباد البحري وابن جبير »[٣] .

- ٣ -

ولم يكن عطاء المرحلة قاصراً على الانجاز البشري الفذ ، وانما تحقق خلالها انجاز حضاري اعاد للمنطقة دورها الريادي في تاريخ البشرية . ولقد تمثل العرب المسلمون ما كان في المنطقة من علم وفكر وثقافة وفن، ومدوا ابصارهم لما كان قائماً خارج حدودهم ، فشجعوا كل

---

(٣) محمود توفيق حفناوي ، **مصر والعرب عبر التاريخ : لمحات تاريخية وبيولوجية** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٠) ، ص ١٤٩ .

تبادل حضاري متيسر مع الروم والهنود وسواهم . وخلال زمن قصير ايضاً أينعت في الربوع العربية والاسلامية حضارة جديدة . وتبرز دراسة ما انجز على هذا الصعيد عدداً آخر من المؤشرات اهمها :

ـ كان الابداع الحضاري جديداً بكل معنى الكلمة . ولم يكن الامر قاصراً على نقل واقتباس ما لدى الآخرين ، ولم يتوقفوا عند حدود تمثل ما نقلوا واقتبسوا ، وانما تجاوزوا ذلك كله الى ابداع حضاري عربي اسلامي واضح القسمات في كل مجال من مجالات الفكر والعلم والثقافة والفن والادب .

ـ وكان الابداع عربياً اسلامياً على الرغم من تعدد الروافد الفكرية والقومية والعقائدية التي غذته . فالروح العامة والخطوط العريضة كانت ذات طابع عربي اسلامي واضح . ومواطن الابداع الرئيسية ـ دمشق وبغداد والاندلس ـ قائمة حيث الوجود العربي الفاعل كسلطة وكشعب . ثم ان الاسهام الرافد ما كان ممكناً لولا الانفتاح العربي والتسامح الاسلامي . ولقد صدر كل ما صدر بلغة العرب وفي ظل قياستهم للدولة ، وبتشجيع من خلفائهم وولاتهم وخاصتهم . وما اشبه واقع الحال يومئذ بما هو قائم في الولايات المتحدة الامريكية في عصرنا الراهن ، فكل ما يصدر في تلك البلاد ينسب ـ وبحق ـ للمجتمع الامريكي وما حققه من ليبرالية وتقدم ، سواء أكان مبدعه عالماً منشقاً قادماً من الكتلة الشرقية ، او باحثاً وافداً من اوروبا الغربية ، او عقلاً مهاجراً من العالم الثالث .

ـ وشكّل الابداع العربي يومها استعادة المنطقة لدورها الحضاري الرائد من جديد ، بعد ان خبا ابداعها طوال ما يجاوز الالف عام . حقاً أنه كان لبعض ابناء المنطقة اسهام ملموس خلال مرحلة السيطرة الاجنبية . لكن ذلك كان محدوداً للغاية من جهة ، وكان من جهة ثانية بعضاً من حضارة روحها العام : هلليني او ساساني ، ومراكز اشعاعها الرئيسية جميعها خارج المنطقة العربية . في حين ان المرحلة الجديدة اتسمت بأفول نجم تلك الحضارة ، واستعادة الوطن العربي زمام المبادرة من جديد ، بحيث غدا مركز الابداع الاول طوال ما يجاوز الثمانية قرون ، وعادت حواضره منارات الاشعاع وكعبة الرواد .

ـ ٤ ـ

حقق عرب الفتح خلال زمن قياسي ما لم يستطعه اسلافهم العرب الذين اتصلوا بالمنطقة منذ فجر التاريخ ، على الرغم من كل ما حققه العرب الاولون من تفاعل بشري وابداع حضاري في جزيرتهم وعلى تخومها كما انجز اولئك الفاتحون ما عجز عنه الفرس واليونان والرومان ، على الرغم مما كان لهؤلاء جميعاً من نفوذ وحضارة وطول زمن . وفي تقديرنا ان عرب الفتح ما كان من الممكن أن يحققوا ذلك في زمن محدود للغاية لولا انهم حظوا بعاملين اساسيين لم يحظ بمثلهما سابقوهم من العرب وغير العرب . فلقد تميز عرب الفتح دون العرب الآخرين بحملهم راية الاسلام ، وتميزوا دون من سبقوهم بالسيطرة على المنطقة بقرابتهم لشعوب المنطقة . وبفعل **العاملين الديني والقومي** امتلك عرب الفتح ما لم يمتلكه اسلافهم من العرب ، او من سبقوهم من الفاتحين . وعلى هذا تكون الامة العربية مدينة في تبلورها وابداعها الحضاري للاسلام والنزوع القومي لشعوب المنطقة ، الامر الذي يؤكد اصالة العلاقة الجدلية بين العروبة والاسلام .

- بمقدم الاسلام توفر لعرب الجزيرة الطاقة اللازمة لقهر عوامل الفرقة التي ظلت تجهض الفاعلية العربية قروناً طويلة ، وحين تحققت وحدتهم تيسّر لهم ان ينطلقوا كشعب موحد الغاية والهدف ، وليس كقبائل متنافرة متصارعة فيما بينها ، تستغل طاقاتها من قبل الآخرين . ويقيناً انه لولا وحدة العقيدة التي قدمها الاسلام لما تحققت الوحدة القومية آنئذٍ[٤] . ففي الجاهلية كان الدين عامل فرقة . اذ كان لكل قبيلة آلهتها واوثانها ، وكانت الكعبة تضم اصنام شتى القبائل ، حتى اصنام مكة المشهورة : اللات والعزى ومناة لم تكن موضوع تقديس كل عرب الجزيرة . وانقلب الضعف الى قوة ما ان تحققت الوحدتان الدينية والقومية . وتعمقت الوحدة القومية حين اتخذ الرسول عليه السلام موقفاً حازماً من العصبية القبلية تمثّل بقوله « ليس منا من دعا الى عصبية او قاتل عصبية » . وتقوّت العروة الوثقى بالموقف الواعي من الموالي[٥] . وبالدعوة لانتماء عربي على اساس اللغة لا العرق او الجنس[٦] . ولم يكن خافياً على القوم تأثيرات الوحدتين في فاعليتهم تجاه الآخرين[٧] . ثم ان الاسلام زود القوة العربية الموحدة برسالة صقلت النفوس ، وشحذت الهمم ، وضاعفت فاعلية الفرد والجماعة . والى جانب هذا وذاك هذبت تعاليم الدين الجديد طباع العرب ، وأتمت ما لديهم من مكارم الاخلاق[٨] . فغدوا قدوة الآخرين وموضوع تقديرهم ، مما ضاعف طاقتهم وزاد من قدرتهم على الفعل .

- وتميّز عرب الفتح عن سائر الفاتحين السابقين واللاحقين بامتلاكهم قرابة جنسية ولغوية مع شعوب المنطقة . وبحكم تلك القرابة لم تنظر اليهم تلك الشعوب كغزاة وانما كمحررين . وهذا ما لم يتوفر للفاتحين خارج حدود الوطن العربي . كما ان ذلك هو ما كان يفتقر اليه كل من الفرس واليونان والرومان في المرحلة السابقة . وبالامكان القول انه بالنسبة لشعوب المنطقة كان موقفها من الفاتحين العرب والسابقين لهم متأثراً بما تجوز تسميته بالنزوع القومي لهذه الشعوب : لقد كان نزوعها القومي العامل الرئيسي لتمايزها عن الشعوب الاجنبية الوافدة ، في حين كان ذلك النزوع العامل الاساسي الذي يسّر الانصهار البشري في صدر الاسلام . وكذلك فقد كان النزوع القومي خارج منطقة الوطن العربي حائلاً بين العرب المسلمين ، وبين صهر جميع الشعوب التي آمنت بالرسالة في امة واحدة ذات خصائص قومية مشتركة .

- ٥ -

وكانت هناك مجموعتان من العوامل تتصل بكل من شعوب الحضارات القديمة والفاتحين العرب

---

(٤) قال تعالى ﴿ لو انفقت ما في الارض جميعاً ما الفت بين قلوبهم ، ولكن الله الف بينهم انه عزيز حكيم ﴾ .

(٥) جاء في الحديث « الولاء لحمة كلحمة النسب » و « مولي القوم منهم » .

(٦) ورد في الحديث « ايها الناس ، ان الرب واحد ، والاب واحد ، وليست العربية باحدكم من اب او ام ، انما العربية اللسان ، فمن تكلم العربية فهو عربي ». انظر : ابن عساكر ، **تهذيب تاريخ دمشق الكبير** ، هذّبه ورتّبه عبد القادر بدران ، ط ٢ ، ٧ ج (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩) ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .

(٧) قال تعالى ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة فانقذكم منها ﴾ ﴿ واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض ، تخافون ان يتخطفكم الناس ، فاواكم وايدكم بنصره ﴾ يرى تفسير البيضاوي ان الاشارة هنا الى العرب الذين كانوا اذلاء في ايدي الفرس والروم ، انظر : **تفسير البيضاوي** ، ص ٢٩٥ .

(٨) في الحديث « انما امرت ان أتمم مكارم الاخلاق » .

يسّرت التفاعل البشري وسهّلته ، بالاضافة لفاعلية الاسلام والنزوع القومي لأهل المنطقة . فبالنسبة لشعوب ما بين النهرين وبلاد الشام ووادي النيل والشمال الافريقي ، ذات القرابة الجنسية واللغوية بالعرب المسلمين كانت هناك عدة عوامل مساعدة ابرزها :

ـ الوجود القديم والفعّال للعرب بين تلك الشعوب ، ذلك الوجود الضارب في اعماق التاريخ ، والذي كان له فاعلية متزايدة في القرون الاخيرة السابقة للاسلام . لم يكن العرب اغراباً حين اقتحمت جيوشهم المنطقة ، وانما كانوا بعض أهل الديار الذين عرفهم الناس واعتادوا التعامل معهم . ولقد يسّرت المعرفة القديمة التفاعل الجديد .

ـ التفاعل الواسع والعميق الذي تواصل بين شعوب المنطقة ـ والعرب من بينهم ـ منذ قامت الحضارة في اكثر من بؤرة في الارض العربية . ولقد سار تفاعل الشعوب في خط صاعد خلال المرحلتين السابقتين وكان طبيعياً ، ومما يتسق وتاريخ المنطقة ، ان تُنضج المرحلة الجديدة العملية الاجتماعية التي بدأت منذ فجر التاريخ .

ـ القهر الذي عانته شعوب المنطقة على يد الغاصبين الاجانب ، وتكفي الاشارة لما عاناه اقباط مصر على يد الامبراطور الروماني الوثني دقلديانوس ، او في عهد الامبراطور الروماني المسيحي هرقل[٩] . وكان من نتائج ذلك القهر ان تعاونت شعوب المنطقة مع الفاتحين العرب لعل مقدمهم يضع حداً لليل العذاب الطويل . ولقد شاركت قبائل عربية مقيمة في المنطقة في القتال الى جانب العرب المسلمين[١٠] وكادت الحرب تكون محصورة ضد المحتلين : الفرس والبيزنطيين واشياعهم .

اما بالنسبة لعرب الفتح فإنه الى جانب الطاقة الاسلامية والفاعلية القومية ، واستثمارهم الظروف المحيطة بشعوب المنطقة ، فقد اقترن فتحهم بعدة عوامل يسرت تفاعلهم مع الشعوب وتمازجهم بها وابرز العوامل المساعدة تسعة هي :

ـ موقف الاسلام من الانسان وحريته وكرامته ، ولقد تجلت ايجابيات الاسلام في موضوعين كان لهما اعمق الاثر في تفاعل الفاتحين مع شعوب المنطقة : الاول ، تأصيل تقاليد جديدة للممارسات خلال الحرب ولعلاقات المحاربين بالشعوب المهزومة . وخطب ابي بكر في جيوش الفتح[١١] تحدد آداب الحرب التي حرص الخليفة على ان يتحلى بها جنده ، والتي كانت ـ كما يؤكد ذلك اغلب المؤرخين ـ منهجاً متّبعاً في الفتوحات العربية الاسلامية . اما الموقف الثاني الذي تجلت فيه ايجابيات الاسلام فقد تمثل في الموقف الفريد المتميز عما في الدعوات والممارسات الدينية السابقة واللاحقة : « لا اكراه في الدين » . ولعلها المرة الوحيدة في التاريخ التي يعرض فيها جيش عقائدي ديني حرية الاعتقاد على من يقاتلهم .

---

(٩) انظر : الفرد بتلر ، **فتح العرب لمصر** ، ترجمة فريد ابو حديد (القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٦) . ويمكن العودة للمستشرق الهولندي دي غوغ والفرنسي رينان .

(١٠) لقد حارب عرب تغلب (المسيحيون) مع العرب المسلمين في فتح العراق ، وبسبب ذلك اعفاهم عمر بن الخطاب من الجزية ، وقبل منهم ما يشبه الزكاة . كما حارب عرب حمص (وهم مسيحيون ايضاً) مع ابي عبيدة بن الجراح ضد جيوش بيزنطة (المسيحية) . وحارب الجراجمة (مسيحيون عرب يسكنون شمال سوريا) مع القائد حبيب بن مسلمة الفهري ضد البيزنطيين ايضاً . وكان موقف الآراميين والاقباط اقرب الى مناصرة الفاتحين وتأييدهم .

(١١) من خطبة ابي بكر في جيش يزيد بن ابي سفيان « اني موصيك بعشر : لا تقتل امرأة ، ولا صبياً ولا كبيراً ، ولا هرماً ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً الا لمأكله ، ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه ، ولا تغلل (تخن) ، ولا تجبن » .

وكان طبيعياً ان تنعكس مبادىء الدين الحنيف وسُنّة الرسول ووصايا الخلفاء والقادة والولاة على ممارسات الفاتحين وبالتالي على موقف الشعوب من اصحاب السلطة الجديدة .

ـ القيم العربية التي زادها الاسلام نبلاً . فالفاتح العربي ، وإن كان بدوياً وابناً لقبيلة ، الا انه بلغ في تطوره حداً لا مجال لمقارنته بما كان عليه واقع الحال لدى التتار والمغول او عند الهون والجرمان الذين اجتاحت جحافلهم آسيا واوروبا بعد الفتح العربي الاسلامي بقرون . وبالعودة لادبيات العصر الجاهلي نجد للفروسية العربية مفاهيم وممارسات في الشهامة والوفاء وإجارة المستجير ونجدة الملهوف واحترام العهود . ناهيك عن الجود والسخاء ومكارم الاخلاق . وكان لفرسان العرب وصعاليكهم مواقف مشهورة تؤكد الالتزام الكامل بتلك القيم والتقاليد . ولقد كان الفاتح فارساً حامل رسالة ، بكل ما تحفل به الفروسية العربية من قيم وما يجسده الجهاد الاسلامي من مفاهيم . وكان منطقياً الاّ يخرج الفرسان المجاهدون على تعاليم الدين ووصايا القادة . وان تأتي ممارساتهم مختلفة جذرياً عن تلك التي كانت لمن سبقوهم او جاؤوا على آثارهم ، وان حملوا نفس الراية التي استظل بها الفاتحون العرب المسلمون .

ـ اتفق الاسلام مع المسيحية من حيث التوجه للناس كافة ، خلافاً لغالبية الاديان السابقة التي كانت قاصرة على شعوب معينة . لكن الاسلام تميز عن النصرانية من ناحية عدم افرازه مؤسسة دينية رسمية تحتكر التعبير عن الدين ، ويمثل الخروج عليها كفراً وإلحاداً . لقد كانت العلاقة بين الانسان وخالقه بسيطة ومباشرة ولا تحتاج الى وسيط من البشر ، بعد ان بلغ الرسول الرسالة . وحين قامت المذاهب والفرق لم ينقسم المسلمون على اساس قومي او عرقي،وانما شايعوا دعاة المذهبية عرباً وغير عرب ومما يذكر في هذا السياق ان الخليفة ابا جعفر المنصور اقترح على الامام مالك ان يعلق كتابه « الموطأ » على الكعبة ، ليصبح ملزماً للمسلمين كافة ، الا ان الامام الواعي لاصول دينه وظروف مجتمعه ، رفض اقتراح الخليفة قائلاً : « ان اختلاف المذاهب رحمة بالناس من رب العالمين » . ولقد تسبب الانتساب للمذاهب والفرق على اسس غير عرقية في عدم قيام مذهب رسمي عربي ومذاهب « شعبية » غير عربية ، خلافاً لما كان عليه الحال في العهد البيزنطي[١٢] .

ـ ما تميزت به الحضارة العربية الاسلامية من استعداد للانفتاح على الحضارات الاخرى واستيعاب كل ابداع اياً كان مصدره . ولم يأت ذلك من خلال موقف انتقائي تلفيقي وانما ، بسبب الطابع التحرري الذي حكم بناء الدولة العربية منذ الفتوحات العربية الاسلامية الاولى . وهو طابع جعل من هذه الدولة الوارث الشرعي لثمرات الامم المقهورة ، ولم يجعلها ، كما كانت بيزنطة مثلاً ، القوة القاهرة التي تفرض طابعها الحضاري ، ومذهبها الديني على الآخرين . ومرد هذه الميزة كذلك الى (الموقف الوسطي) الذي غلب على نهج العرب المسلمين في التفكير ، وهو الموقف الذي رفض التطرف ، فتقبل العناصر المتعددة والقيم المتنوعة ، واتاح لها مناخ التفاعل والائتلاف حتى صارت بناء حضارياً متمايزاً »[١٣]. وليس ثمة حاجة لتعليق يوضح تأثير ذلك في عمليتي التفاعل البشري والابداع الحضاري .

ـ الكثافة الشعبية العربية التي تحققت في المنطقة إثر الفتح تواصلت مع الايام . فقد رافقت

---

(١٢) يقول غاستون فييت : « يحق لنا ان نتساءل فيما اذا كان تعصب الاقباط للمانوفيزية في حقيقته كراهية للسلطان البيزنطي ، قبل ان يكون اقتناعاً بعقيدة .» نقلاً عن : حسين مؤنس ، **الحضارة المصرية** .

(١٣) عمارة ، **دراسات في الوعي بالتاريخ** .

الجند قبائل وبطون استقرت في البلاد المفتوحة وتفاعلت مع شعوبها . وتواصلت هجرات القبائل الى الامصار ـ خاصة منطقة الوطن العربي الراهنة ـ الى وقت متأخر نسبياً[١٤] . كما لعبت سياسة حفظ التوازن بين القبائل دورها في عملية الاستقرار تلك . ففي ايام بني اميّة تمّت سلسلة من عمليات انزال القبائل في الامصار او نقلها منها لاسباب تتصل بالعصبية القائمة وحساباتها السياسية . ونذكر كمثال ما تم بمصر من انزال القبائل القيسية لتحقيق التوازن مع القبائل السبئية التي كانت لها الكفة الراجحة ايام الخلفاء الراشدين[١٥] .

ـ تعززت تأثيرات الوجود العربي الكثيف بذيول الصراعات السياسية والتنافس على النفوذ والسلطان ، التي تفاقمت في اواخر العهد الراشدي ولم تتوقف في العصرين : الاموي والعباسي . والمعروف ان المهزومين من القادة واشياعهم كانوا ينتشرون في اعماق البلاد اما طلباً للنجاة والحماية ، او سعياً وراء الرزق بعد ان خسروا امتيازاتهم . ثم جاء قرار المعتصم (٨٢٣ ـ ٨٤١م) باسقاط العرب من ديوان الجند وقطع اعطياتهم من بيت المال ، فاضطروا عند ذلك للعمل زراعاً وتجاراً وحرفيين . ومن خلال العمل الانتاجي تحقق اندماج العرب بشعوب المنطقة وتفاعلهم معها على نحو يختلف جذرياً عن كل تفاعل بين الحاكم والمحكوم . كما تحقق في الوقت نفسه انتماء عربي جذري للارض الجديدة . وبذلك اختلف العرب المسلمون عن سابقيهم ولاحقيهم من الفاتحين الذين استقروا في المدن ، وضمن احياء خاصة بهم ، كانت بمثابة « الغيتو » الذي حقق عزلتهم عن الشعوب رغم طول الزمن .

ـ الانفتاح العربي التقليدي تجاه الشعوب الاخرى : إذ رغم ما توحي به العصبية القبلية من انغلاق على الذات ، فإن الواقع التاريخي يشير الى ان العرب من اقل الشعوب ممارسة للتمييز العنصري . ففي الجاهلية كثيراً ما اعتق العربي بعض عبيده والحقهم به من خلال « الولاء » . وتمتع الموالي بحقوق متعارف عليها . ثم جاء الاسلام يدعم السجايا العربية ويهذّبها . فالقرآن يوجه الخطاب للناس كافة ويعلن المساواة بين الجميع ، والرسول في اكثر من حديث يؤكد ذلك « الناس سواسية كأسنان المشط ، وليس لعربي فضل على اعجمي الّا بالتقوى » . بل ان الرسول عليه السلام يحدد مفهوماً غير عرقي للعروبة « إنما العربية اللسان . فمن تكلم العربية فهو عربي » ويلحق الموالي بقبائلهم، مولى القوم منهم » . ولقد اتخذ عمر بن الخطاب في هذا المجال خطوة رائدة ، اذ جعل التحاق الموالي بنسب القبائل اختيارياً وليس اجبارياً . عندما كتب لعمّاله وامراء الجند « ومن اعتقم من الحمراء (الموالي) فاسلموا ، فالحقوهم بمواليهم ، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ، وان احبوا ان يكونوا قبيلة وحدهم فاجعلوهم اسوة في العطاء »[١٦] . واستجاب الناس للنداء وبرز الموالي في الصفوف الاولى[١٧] .

ـ تعاليم الاسلام والتقاليد العربية في موضوع الزواج والابناء . فالدين والعرف يشجعان الزواج

---

(١٤) يقول جورج كيرك ، لقد كان اكبر عامل في انتشار الثقافة العربية في مصر ،بتلك الدرجة الناجحة التي لم تبلغها سابقتها الهلينية ، هو نزوح العرب الرحل اليها نزوحاً تدريجياً واستقرارهم فيها » انظر : جورج كيرك ،**موجز تاريخ الشرق الاوسط : من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر** ، ترجمة عمر الاسكندري ، سلسلة الالف كتاب ، ١١٤ (القاهرة : مركز كتب الشرق الاوسط، ١٩٥٧) .

(١٥) تم ذلك في ولاية عبدالله بن الحباب (١٠٥هـ) وفي ولاية حوثرة بن سهل الباهلي (١٢٨ هـ) .

(١٦) البلاذري ، **فتوح البلدان** ، عني بمراجعته والتعليق عليه رضوان محمد رضوان (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٨) ، نقلاً عن : عمارة ، **دراسات في الوعي بالتاريخ** .

(١٧) روي عن عمر بن الخطاب قوله حين ادركته الوفاة « لو ادركني احد رجلين فجعلت الامر اليه لوثقت به ، سالم مولى حذيفة ، وابو عبيدة بن الجراح » . وكان سالماً احد خمسة بايعوا ابا بكر عن جماعة المسلمين .

ويدعوان للتكاثر . وفعل السماح بتعدد الزوجات ومعاشرة الاماء والجواري فعله . ولقد استغل كثيرون ذلك الترخيص الى ابعد الحدود[١٨] . وكان التقليد العربي ـ وما زال ـ يبيح للعربي الزواج باجنبية ولا يتيح ذلك للفتاة العربية . وكنتيجة لهذا الموقف كان الابناء عرباً في جميع الحالات . وكان موقف الاسلام من الابناء معزّزاً للموقف من الزواج . فالابن ينسب لابيه اياً كانت امه « ادعوهم لآبائهم » . وحين يؤخذ في الاعتبار ان ظروف المجتمع آنئذٍ اتاحت للعربي المسلم ان يعاشر اكثر من زوجة وجارية ندرك وفرة الابناء « الذين حملوا الهوية العربية بفعل التقاليد واحكام الدين »[١٩] .

ـ موقف الاسلام من اهل الكتاب واعتبارهم مواطنين ، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم : (**قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ، الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً ارباباً من دون الله**) ، فالمساواة واضحة في الدعوة الى كلمة سواء بين الجماعتين على ما هو مشترك في الأديان السماوية ، وامتناع السيطرة والهيمنة صريح في القرآن ، وفي احاديث الرسول ما يؤكد الموقف القرآني . ولقد حكمت العلاقة بين الطرفين عقود الذمة ، التي اتاحت للمسيحيين واليهود ـ الذين آثروا الاحتفاظ بعقائدهم ـ من الحقوق ما يسر لهم المشاركة الايجابية في تفاعلات المرحلة . وكانت هذه السياسة على حد تعبير ادمون رباط « فتحاً بذاتها في عالم الفكر والدين.. وابتكاراً عبقرياً ، وذلك لأنه للمرة الاولى في التاريخ انطلقت دولة ، هي دينية في مبدئها ، ودينية في سبب وجودها ، ودينية في هدفها ، الا وهو نشر الاسلام ، عن طريق الجهاد باشكاله المختلفة ، من عسكرية وتبشيرية ، الى الاقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها ان تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها ، وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد باكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم ، بل حتى على الانتماء الى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين ، كما كان الامر عليه في المملكتين العظيمتين اللتين كان يتألف منهما العالم القديم »[٢٠] .

ـ ٦ ـ

تلك هي العوامل المساعدة للتفاعل البشري التي توفرت لدى الفاتحين والشعوب التي دانت لسلطانهم فعززت دور العاملين الديني والقومي في تمكين عرب الفتح من صهر شعوب شتى وانصهارهم معها في امة واحدة ، تمتلك كل مقومات الوجود القومي : ارضاً ، ولغة ، وتراثاً ، وسمات قومية ، ومشاعر وآمالاً . اما العوامل التي ساعدت الابداع الحضاري الى جانب الطاقة التي بعثتها النهضة الدينية والقومية في النفوس والتأثيرات الجانبية للعوامل السابق بيانها ، فيمكن حصرها في ثلاثة عوامل هي :

ـ موقف الاسلام من الانسان والعقل والعلم والعمل والحياة الدنيا . وتعاليم الدين واضحة في اعتبار الانسان خليفة الله في ارضه ، واعزاز العقل الانساني ، واكبار العلم والعلماء ، والحث على العمل والسعي في طلب الرزق ، ودعوة المسلم لأن يأخذ نصيبه من الدنيا ، وتشجيع الاجتهاد في الدين:

---

(١٨) يذكر ابن حجر في : **الدرر الكامنة في اعيان المئة الثانية** ، ط ١ ، ٤ ج (حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٤٨ ـ ١٣٥٠هـ) انه عندما دهم السلطان بيبرس احد مشايخ العربان وجد عنده ٤٠٠ جارية .

(١٩) يقدر كثيرون عدد الابناء العرب بمصر خلال القرن الاول الهجري بين سدس المواليد وعشرهم . انظر : حفناوي ، **مصر والعرب عبر التاريخ : لمحات تاريخية وبيولوجية** ، ص ٦٦٤ .

(٢٠) ادمون رباط ، « المسيحيون في الشرق قبل الاسلام » ، محاضرة القيت في : ندوة « دار الفن والادب » ، بيروت ، آذار / مارس ـ نيسان / ابريل ١٩٨١ .

«للمجتهد اجران إنْ اصاب واجر إن اخطأ». ولقد حفلت المرحلة باحترام العامة والخاصة للعلماء والمجتهدين والعاملين في كل مجال. وكان واضحاً يومها ان الظروف السائدة في المجتمع مساعدة للدرس والبحث والابداع والانتاج، وحافظة لكل ما كان في الارض التي دانت لسلطان المسلمين من علم وفكر وثقافة فيما لا يتعارض مع احكام الدين.

- التفاعل والتسامح والانفتاح الذي كان سمة المرحلة بشكل عام. وحين يقارن واقع الحال في الدولة العربية الاسلامية فيما يتعلق بالحريات العامة خلال القرون الهجرية الاولى بما توفر في التجارب الانسانية الاخرى حتى مطلع العصر الحديث، يتضح لكل منصف ان حرية الفكر والعمل كانت متوفرة الى حد ما، وان تفاعل الآراء كان ممكناً، وان المعاناة بسبب الافكار والممارسات كانت محدودة قياساً بما كان عند الآخرين. ولسنا بحاجة لحديث عن فاعلية الحرية في الابداع الانساني.

- الرخاء الاقتصادي الذي عمّ المنطقة سواء كان ذلك نتيجة الغنائم والفيء التي عادت بهما الفتوحات على الدولة، او بسبب رواج الزراعة والتجارة والحرف، كمحصِّلة لما توفر - نسبياً - من استقرار وامن وعدل واعمار. او بفعل سيطرة العرب على الملاحة الدولية من شواطىء الهند الى شواطىء الاطلسي؛ وقد اسهم استخدام العرب السفن الى جانب القوافل البرية، في توسيع نطاق تجارتهم فتغلغلت في اعماق العالم القديم بقاراته الثلاث.

وتفاعلت العوامل المساعدة مع العاملين الرئيسيين - الديني والقومي - فابدع اهل المقدرة وغالبيتهم الساحقة تشعر بأنها تبدع لأمة تنتسب اليها وتسهم في حضارة هي بعض من بنيانها. وكان ان تحقق الانجاز الحضاري كصنوه الانجاز البشري، فخلدت المرحلة باعتبارها العصر الذهبي للامة العربية. واذا كان الانجاز الحضاري قد تدهور في المراحل التالية، الا ان الانجاز البشري صمد امام عاتيات الزمن، وهذا ما تؤكده مرحلة التمزق والجمود التالية.

- ٧ -

ذلك ما تحقق في صدر الاسلام، وبسببه اختلفت المرحلة جذرياً عن المرحلة السابقة لها في حياة المنطقة. واذا كان التعريب قد تحقق بفعل الطاقة التي وفرها الاسلام لعرب الجزيرة، وبسبب النزوع القومي الاصيل لشعوب المنطقة، وكنتيجة لتفاعل العاملين: الديني والقومي واستفادة العرب المسلمين من العوامل المساعدة الاخرى؛ واذا كانت عملية تعريب المنطقة قد انجزت في زمن قصير نسبياً، وصمدت امام كل التحديات، فإن في ذلك كله تأكيداً لحقيقتين تاريخيتين من المهم وعيهما عند البحث في حاضر المنطقة ومستقبلها:

الحقيقة الاولى: ان تعريب المنطقة كان متسقاً مع السياق التاريخي للبشر الذين عمروا المنطقة منذ الازل، وقد جاء وليد تراكمات اجتماعية تواصلت طوال ما يتجاوز اربعة آلاف سنة. وكانت نتاج تفاعلات بشرية امتدت على مدى الساحة ما بين المحيط والخليج، مستفيدة من تضاريس المنطقة، التي جعلت منها بوتقة تيسر التفاعلات بين شعوبها، وتحول الى حد ما دون ان تتأثر تلك التفاعلات بما هو قائم خارج حدود الوطن العربي.

ووعي هذه الحقيقة مهم جداً في مرحلة من ابرز معالمها سعي الامبريالية والصهيونية وكثير من القوى المحلية لتخريب مقوِّمات الوجود القومي العربي وصولاً لمخطط التفتيت الساعي لاقامة مجموعة الدويلات العرقية والطائفية الناطقة بالعربية.

الحقيقة الثانية : ان جدلية العروبة والاسلام قديمة قدم تبلور الامة العربية ، وذات فاعلية تفوق كل جدلية اخرى في حياة شعوب المنطقة . وما دام الحال كذلك فقد كان منطقياً ان يسعى كل طامع في الارض والانسان العربيين الى فك عرى الجدلية الاقدر والاقدم . وهذا يفسر لنا ما يسود الساحة من تهجم على العروبة باسم الاسلام ، ومن تنكر للاسلام باسم العروبة ، والعروبة الحقة والاسلام الحق من هذا وذاك براء . ووعي الحقيقة الثانية مهم جداً في مرحلة تفتقرفيها الامة العربية للعروة الوثقى التي يتمسك بها الناس حين يواجه المجتمع محاولات العبث بمقومات وجوده وتماسكه .

حقيقتان ابرزتهما المرحلة الاكثر عطاء في تاريخ المنطقة ، ووعيهما من اقوى اسلحة المناضلين لمواجهة الطوفان الداهم. ومن هذا المنطلق ليس غير ، كانت هذه السلسلة من الابحاث حول التاريخ والهوية في الوطن العربي □

صدر حديثاً
عـــن
مركز دراسات الوحدة العربية

ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠

المجلد الاول : المؤلفون
القسم الاول : بالعربية

قضايا نشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية في الخارج

د. محيي الدين صابر

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

مدخل

لعل اللغة تكون اهم الاختراعات الاجتماعية ، التي تميز بها الانسان ، فيما تميز به عن الاحياء التي تقاسمه الوجود على هذا الكوكب ، فقد كانت وسيلته الى كل ما انجزه من تراث ، وأبدعه من حضارة . وبها تمايزت المجتمعات البشرية وتعارفت . وان الامم والشعوب التاريخية والمعاصرة ترجع في تكوينها الى رابطة اللغة .

إن وظيفة اللغات تتعاظم يوماً بعد يوم مع التقدم البشري . وفي الحضارة المعاصرة ، حضارة الثورة العلمية والتكنولوجية ، حضارة الاتصال والمواصلات ، يفوق دور اللغة كل دور جوهري كان لها على خطر ذلك الدور في التاريخ . فالكلمة الآن اكثر سيولة ، وابعد مساراً ، وأوحى حركة ، عن طريق المواصلات الالكترونية عبر الفضاء .. فهي تلف اقطار الارض في اقل وحدات الزمن حساباً .

واللغة ، بعد ذلك ، ليست رموزاً ، ولا مواصفات فنية وحسب ، ولكنها الى جانب ذلك ـ وفي الاساس ـ منهج فكر وطريقة نظر واسلوب تصور ، هي رؤية متكاملة تمدها خبرة حضارية متفردة ويرفدها تكوين نفسي مميز . فالذي يتكلم لغة ، هو في واقع الامر ، يفكر بها ، فهي تحمل في كيانها تجارب اهلها وخبرتهم ، وحكمتهم ، وبصيرتهم وفلسفتهم .

واللغات كظواهر اجتماعية تنمو وتزدهر ، وتضعف وتضمحل ، يعتريها ما يعتري الاحياء ، فهناك لغات سادت العالم في فترات معينة ، وامتدت خارج منابتها ، لأنها كانت وعاء لقيم دينية او فكرية او فنية ، او رمزاً لسلطان سياسي ، او لقدرة حربية ، او لنفوذ اقتصادي ، او لتعامل تجاري .. ثم تنحسر بانحسار العوامل التي اعانت على ذلك ، وتعقبها لغات اخرى تتهيأ لها ظروف الذيوع والانتشار . وكل ذلك تعاقب في التاريخ ، وفي التاريخ المعاصر ، نلمس ذلك يتحرك تحت بصرنا كل يوم ، من تعاقب مكانة اللغات العالمية الحديثة ، ونشهد الصراع بينها في سبيل السيادة والامتداد خارج نطاقها الاجتماعي .

واذا كانت اللغات تنتشر وتنحسر ، وتخضع لعوامل المد والجزر باعتبارها مظهراً حضارياً لاهلها ومقياساً لتقدمهم ، فإنها في ذاتها تنمو داخلياً وتضمر ايضاً ، فهناك كلمات وتعابير تموت وتندثر وتتأبد ، وكلمات وتعابير اخرى تتخلق ، واخرى تنشط ، وثالثة تستأنس وتستجلب . وقد يحدث ذلك في تراكيبها ، وذلك لما يكون من اثر الالتحام والتفاعل مع اللغات الاخرى . وهذه الظاهرة مرتبطة الى حد كبير بموقف اللغة نفسها من الانتشار والانحسار، فهي تنمو داخلياً كلما اتسع نطاقها ، وكثرت علاقاتها وفاء للحاجات الجديدة ، وتفاعلاً مع الوظائف المستحدثة ، وتركد حين يضيق مجالها وتقل علاقاتها . وهذا يعني ان نمو اللغة مرتبط الى حد كبير ، بحجم انتشارها وبتنوع الحاجات التي تُدعى الى الوفاء بها ، وبتعدد شبكة علاقاتها .

على ان هناك ظروفاً مختلفة هي التي تعين على نشر اللغات ، ومنها ما هو روحي او سياسي او اقتصادي . ويشهد هذا العصر سيادة لغات اجنبية، وهي سيادة مرتبطة باوضاع دول تلك اللغات وقدرتها ونفوذها . وقد اتخذت تلك الدول ، كل الوسائل الممكنة ، لنشر لغاتها فاستخدمت كل الاساليب التربوية والثقافية والاعلامية . وان ما تنفقه حتى الآن اقل بكثير مما ينفقه الآخرون ، لتعلم تلك اللغات التي قضت في كثير من البلاد على لغاتها الوطنية او كادت . وان الامريكيتين وكندا هي المثال الواضح في عهد الاستعمار الاول . اما في العهد الاستعماري الجديد في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وبخاصة في افريقية ، فإن الدول الاستعمارية عمدت الى نشر لغاتها عن طريق المدارس التبشيرية التي كان يشترط عليها من اجل مباشرة نشاطها الديني ان تباشر التعليم بلغة الدول المستعمرة او عن طريق المدارس المدنية التي كانت تنشئها هي في البلد المستعمر . وقد ظل انتشار تلك اللغات محدوداً لقلة عدد المدارس ، فكان لا يتقنها الا المتعلمون . ولما تحررت تلك البلاد اصبح التعليم ، باعتباره مناط الحراك الاجتماعي والقدرة على المشاركة في الحياة ، حقاً مقرراً لكل مواطن ، وكثر الطلب على التعليم وتضاعفت اعداد المدارس عشرات المرات . وظلت اللغة الاجنبية هي لغة التعليم ، فأصبح الافريقيون ينفقون من قليل ما لديهم اكثره على تعلّم اللغات الاجنبية . وظل ما يقدمه المستعمر القديم ، معونة رمزية في المجال الفني .

واللغة العربية ، هي بين اللغات لغة عقيدة ولغة حضارة ولغة رسالة حية وخالدة . هي القرآن الكريم المتعبد بكلماته وهي وعاء العقيدة الاسلامية مدى الدهر ، ثم هي اداة الفكر العلمي في ازهى عصور النهضة البشرية ، فكانت لغة العلماء في العالم المتحضر كله على مدى قرون . ولغة الثقافة الخصبة المتنوعة ، والفن الانساني المبدع ، ذلك الذي يتمثل في هذا التراث الضخم من الانتاج الادبي ، الذي لم يكد يتيسر لامة من الامم حينئذٍ في تراثها لا كماً ولا نوعاً ولا تنوعاً .

وقد أعانت اللغة العربية على هذه المكانة التاريخية الرفيعة في تاريخ الفكر الانساني قدرتها على استيعاب المنجزات الحضارية وعلى الاستجابة للحاجات الاجتماعية المتنوعة ، وذلك لخصائصها النوعية ولعبقريتها الذاتية . ومن هنا فقد نشأت اللغة العربية ، لغة علمية بحكم بنائها العضوي ، وبحكم مسؤوليتها الوظيفية ، وما أدته وتؤديه للعالم من رسالة مستمرة .

اللغة العربية بعد ذلك ، ليست لغة امة معينة هي الامة العربية ، ولكنها الى جانب ذلك لغة العالم الاسلامي كله ، فهي لغة العبادة الدينية اليومية لكل المسلمين ، يؤدون بها شعائرهم حيث كانوا ، وهكذا اصبحت اللغة العربية منذ قرون لغة قومية في آسيا وفي افريقيا ، وفي حيث كان ويكون مجتمع اسلامي .

هذا ولقد استطاعت اللغة العربية ان تمد اللغات الاسلامية بحيوية كبيرة في تفاعلها معها ، فأخذت واعطت . وان اثر هذا اللقاء الثقافي التاريخي ظل قائماً في الميراث الفكري لتلك اللغات الاسلامية التي استعارت كلها الحرف العربي للتدوين . فهناك آلاف المخطوطات النادرة في مكتبات العالم وفي المكتبات الخاصة ، مكتوبة بالحرف العربي في مختلف تلك اللغات ؛ وذلك لأن الكلمات العربية والتعابير الاسلامية العربية تمثل نسبة صالحة في كيان كل اللغات الاسلامية ، على ان اللغة العربية نفسها استفادت هي بدورها من هذا اللقاء في محصولها اللغوي ، فعبّرت واستعارت واستوعبت كثيراً من المفردات والمفاهيم من تلك اللغات مما يعبر عن تعايش لغوي نافع وتفاعل ثقافي وفكري منتج .

إن نشر اللغة العربية وتعليمها ، هو عمل متصل بالمسؤولية الدينية عوناً للمسلمين على اداء شعائرهم ، وهو ايضاً عمل قومي مندوب اليه في كل ابعاده العلمية والثقافية والسياسية ، ثم هو التزام حضاري لتمكين الامة العربية من المساهمة في الحضارة المعاصرة ، وفي استيعابها والمشاركة في صنعها وتطويرها . هذا . وقد ظلت اللغات هي التعبير الحضاري عن عطاء الامم وعن مكانتها التاريخية وعن تقدمها الفكري ، وهي في هذا العصر - اكثر من اي عصر مضى - اكثر تعبيراً عنها . وان سباق الدول الكبرى في نشر لغاتها اليوم بمختلف الوسائل ، وما تستهدف اليه من وراء ذلك من مقاصد سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية واجتماعية ، وما تبذل في سبيل ذلك من جهود ، وما تتوسل به من اساليب ، اصبح جزءاً عضوياً من كيان تلك الدول ، وخطة ثابتة في استراتيجياتها العامة قومياً وعالمياً .

هذا الى ان نشر اللغة - اي لغة - لا يقتصر اثره على تحقيق اهدافه المعلنة وغير المعلنة وحدها ، باعتباره امتداداً للسيادة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ولكنه يحقق امراً آخر على جانب من الاهمية ، وهو تنمية اللغة نفسها واخصاب ثقافتها واغناؤها ، ومدها باسباب الحياة المتجددة ، وتطوير الدراسات المتصلة بتعليمها وتعلمها ، وتعميق البحوث اللغوية البنيوية والشكلية ، واستقصاء العلاقات اللغوية والثقافية بينها وبين اللغات الاخرى ، وتشجيع الدراسات التقابلية ، وتنشيط تأليف المعاجم المختلفة الاغراض والمستويات في اللغة العربية واللغات الاخرى ... وهكذا فإن عملية نشر اللغة تثير قضايا ، وتفتح آفاقاً جديدة ، وتكشف عن مشكلات جديدة ، والتصدي لها بالمعالجة ، يشكل في حد ذاته عملاً من اعمال تنمية اللغة والثقافة .

ومن هنا ، فإننا نتعرض للقضايا التي تكتنف نشر اللغة العربية في الخارج ، وبخاصة ان بعض هذه القضايا ، يعرض لاول مرة في اطار السعي العربي في نشر اللغة العربية ، وفاءً بالواجبات الروحية والتزاماً بالمسؤوليات القومية ، ومساهمة في المسيرة الحضارية ، ومشاركة في تعميق التعاون الدولي ، والتفاهم العالمي حول قضايا الانسانية المشتركة .

١ - قضايا نشر اللغة العربية

أ - هنالك قضيتان تتصدران هذا السعي ، كما تتصدران كل عمل قومي كبير متعدد العلاقات يواجه متغيرات ليس امرها جميعاً بيمكن التحكم فيه ، وقد يقع بعضها خارج التوقعات ، وهما قضية الاستراتيجية وهي تتضمن الاهداف الرئيسية والاهداف الفرعية والبدائل الممكنة لها جميعاً ، ثم

قضية وسائل تحقيق هذه الاهداف واساليبها ، وما يتصل بها من شؤون تنظيمية وتشريعية ، وادارية ، ومالية ، وتمويلية . ومن امور فنية متصلة بطبيعة النشاط .

وفي مجال مثل مجال نشر اللغة العربية في الخارج في سياق العلاقات الدولية شديدة التعقيد ، وفي ظروف الامة العربية التي تحتاج في كثير من مرافقها القومية الى مزيد من التنسيق ، وفي اطار المستحدثات التكنولوجية المتسارعة والمتعاظمة في وسائل الاتصال ، فإن عملاً قومياً وعلمياً كبيراً ، مثل نشر اللغة العربية والثقافة العربية ، وهو في صورته الجماعية عمل فريد غير مسبوق اليه ، وان ظل هماً قومياً وحلماً فكرياً . إن عملاً كهذا يتطلب جهداً خلاقاً واستفادة مستوعبة للتجارب القائمة ، لمن يبقون في هذا الميدان حتى نبني خبرتنا الخاصة ونستنبط اسلوبنا المميز .

ب ـ استراتيجية نشر اللغة والثقافة العربية : فاللغة العربية تنفرد بين اللغات جميعاً ، بأنها اللغة التي خلقت لتكون لغة عالمية ، وانها اللغة التي خرجت على الناس في صورتها الحضارية ، وهي تحمل في ذاتها حجة انتشارها ووثيقة بقائها ، وتنطوي انطواء عضوياً على الذيوع والخلود . فاللغة العربية تضمنت ذاتياً استراتيجية نشرها ، وخطة ذيوعها . وهذه الاستراتيجية او الخطة تتمثل في القرآن الكريم ـ كتاب الاسلام ـ الذي لا يعبد الله مسلمٌ الا به ، وحيث يكون هناك حضور للاسلام ، يكون هناك حضور للغة العربية . وهذا ما يفسر ذلك المد المعجز للغة العربية الذي غطى العالم المتحضر كله في زمن قياسي في ظل الدعوة الاسلامية التي عبرت البحار ، واجتازت الصحراوات في عصر كانت المواصلات فيه بدائية ووسائل الاتصال تعتمد على الاسلوب الشخصي المباشر ، وانشأت حضارة نقلت البشرية كلها الى آفاق جديدة في مسيرتها التاريخية . حضارة قامت على الفكر العربي واللغة العربية .

واذا كانت استراتيجية نشر اللغة العربية قائمة في ذاتها ، وانها استطاعت بفضل ذلك ان تقاوم الهجمات الشرسة التي شنت عليها من كل جانب ، وان تستمر حية تواصل عطاءها حتى اصبحت مرة اخرى احدى اللغات العالمية في المحافل الدولية . واصبحت لغة قادرة على استيعاب المكتشفات العلمية والتكنولوجية ، والتعبير عنها ، مواصلة لدورها التاريخي الذي كان لها . اذا كان ذلك كذلك ، فإن المقتضيات الجديدة لحياة الامة العربية ، ورسالتها الروحية ودورها العالمي كقومية وكحضارة ، تواجه تحديات ومشكلات هي جزء من طبيعة العصر وثمن اجتماعي للتعامل مع الحضارة المعاصرة ولتطويرها وللتكامل معها ، والمساهمة فيها ، وتجاوزها ، في البحث عن صيغة تتحقق بها قدرتنا وتتأكد شخصيتنا وتتأصل هويتنا ؛ فإن تلك المقتضيات تفرض على الامة العربية مسؤولية قومية ملزمة نحو لغتها وثقافتها .

من هنا كان على هذا الجيل العربي في اطار يقظته ونهضته وطموحه في احياء قيمه والحفاظ عليها ، وفي استشرافه للمستقبل ، انطلاقاً من حقائق الحاضر وامكاناته واحتمالاته ومعاناته ، ان يستنفر كل طاقاته ويجمع كل قدراته في خدمة هذا الهدف الكبير .

وانه يأتي في مقدمة ذلك كله ، اللغة العربية التي هي عماد الثقافة العربية ومرتكز الشخصية العربية ، ومناط هويتها الحضارية ، فكان حقاً ان تكون هي نقطة البدء في هذا التحرك ، وان تكون سبيل العرب الى العالم ، ورسولهم اليه ، كما كان ذلك ابداً هو شأن الحضارة العربية على مدى التاريخ ، فهي حضارة قيم وفكر وعلم .

وفي هذا الاطار ، فإن التفكير في استراتيجية او خطة قومية لنشر اللغة العربية والثقافة العربية ،

يثير عدة قضايا لا بد من معالجتها ، وبخاصة ان هذا النشاط جديد في حجمه ووسائله ، وليست هناك خبرات ذاتية قريبة تسنده او تعتمد عليه ، كما سبق في ذلك قول .

ج ـ قضايا حول الاهداف : وهذه يمكن ان تصنّف في ثلاثة محاور اساسية وهي ـ في تصورنا ـ محور الالتزام العَقدي والروحي ، ومحور الالتزام الحضاري ، ومحور الالتزام القومي .

د ـ وهنا ينبغي ان نشير الى ظاهرة عامة متصلة بكل اهداف المحاور ، وهي ظاهرة التقبل الايجابي من المجتمعات الخارجية لهذه الاهداف ، فهناك طلب خارجي كبير على تعلم اللغة العربية ، في كل المجالات المستهدفة من الخطة ، ففيما يتصل بمحور الالتزام العَقدي والروحي ، الذي تقع مسؤوليته على المسلمين من العرب وان الامر فيه يتصل بتمكين المسلمين من غير العرب ، من تعلم اللغة العربية بما يصلهم بالمصادر الاولى للاسلام التي تتمثل أساساً في كتاب الله وسنة رسوله الكريم ، ثم في اثار ائمة الاسلام وعلمائه ، ووعاء ذلك كله هو اللغة العربية . وفي هذا الامر اغناء للثقافة العربية نفسها ، بما تستقبل من عطاء جديد ومتنوع ، وذلك على نحو ما استقبلت واستوعبت واخذت واعطت في تاريخها الزاخر الخصيب .

هـ ـ وهنا قضية مهمة ، بين قضايا اخرى جانبية كثيرة ، هي تلك الظاهرة القائمة في هذا المجال في افريقية في اطار الدعوة الاسلامية ، ان جماعة اسلامية تمارس التبشير بالاسلام على نمط اسلوب الكنائس المسيحية من حيث ارتباط السعي الديني بالخدمات الاجتماعية من برامج تعليمية وصحية واقتصادية ، وهذا اسلوب في الدعوة نافع . ولهذه الجماعة نشاط واسع ، وقد وجدت عوناً كبيراً من الادارات الاستعمارية وانشأت مؤسسات قومية ونافعة . ولكن الخطر يكمن في انها تفصل بين اللغة العربية ، والدين الاسلامي فصلاً بيّناً ، وتدعو الى الاسلام ، من خلال اللغة الانكليزية وبها . وحجتها في ذلك ، أن الاسلام ـ كما هو الحال بالنسبة للمسيحية ـ يمكن أن ينشر بأي لغة . وهذا يوضح الى اي حد بلغت محاربة الاوروبيين للغة العربية ، حتى انهم فضلوا ان يسمحوا بالتبشير الاسلامي ومنافسة المسيحيين ، ولكن بلغتهم هم وليس بالعربية وهذا في نفسه دليل على ادراكهم العميق لحقيقة الصلة بين الاسلام واللغة العربية . وان اسلاماً كهذا الذي يقوم على غير القرآن والعربية ، انما هو اسلام يسهل النفوذ اليه واقتلاعه .

و ـ كذلك ، فإن من القضايا المتصلة بهذا الهدف ضرورة الابتعاد به عن الخلافات المذهبية في الاسلام ، وعن الصراعات العقائدية مع الديانات الاخرى بحيث يتجه النشاط اتجاهاً ايجابياً لتحقيق الهدف المنشود من خدمة المجتمع الاسلامي غير العربي وخدمة الفكر الاسلامي عن طريق اللغة العربية وثقافتها وبتيسيرهما وتقديمهما في صورة علمية للمجتمعات الاسلامية في خارج الوطن العربي .

ز ـ وننتقل الى هدف اساسي آخر من اهداف اللغة العربية ، وهو الالتزام الحضاري لنشر اللغة العربية ، وهو ينطوي على اهداف دعم مكانة اللغة العربية عالمياً كلغة من اللغات الرسمية في المحافل الدولية ، وعلى ارساء دعائم الحوار اللغوي الثقافي مع لغات العالم وثقافاتها بما يتيح التعريف بالعربية وبعطائها الفكري ، من خلال التعاون الدولي ، وتبادل الخبرات ، عن طريق قنوات الاتصال المقننة التي تيسر نشر اللغة والثقافة العربيتين ، وينطوي كذلك على هدف تحقيق تحديث اللغة العربية وتأكيد علميتها ، وتصعيد قابليتها على التعبير عن المكتشفات العلمية ، والاختراعات الفكرية ، والتطبيقات التكنولوجية : مصطلحات ومفاهيم .

ح ـ ونحن نلتقي في هذه الدائرة ، دائرة الالتزام الحضاري وهو هدف علمية اللغة العربية وثقافتها ، وهدف سيولتها وتفاعلها مع الثقافات واللغات العالمية ، وهدف تحديث اللغة ، وتطويعها لاداء مسؤوليات العصر العلمية والتكنولوجية بتلك الظاهرة الايجابية من التقبل والتي تبدو في الالتزام العَقدي والروحي في نشر اللغة العربية التي تتمثل هنا في طلب المجتمع الدولي لتعلم العربية . فمنظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تعتبر اللغة العربية لغة رسمية فيها ، وفي كثير منها لغة عمل ، على اتصال مباشر مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتتعاون معها في اعداد وتدريب المترجمين العرب وفي ترجمة المصطلحات في مختلف مجالات تخصص تلك الهيئات . والامر نفسه فيما يتصل باقسام الدراسات العربية والاسلامية في جامعات العالم ، وفي المعاهد ومراكز البحوث الخاصة بالحضارة العربية والاسلامية ، ودور النشر العالمية ، فكلها تقيم علاقات ، وتدعو الى التعاون ، وتطلب العون من البلدان العربية ومن المؤسسات القومية والاسلامية .وكذلك فإن الحاجة الى تحديث اللغة العربية وعصرنتها، وادماجها في الحياة العلمية والتكنولوجية والتنظيمية المعاصرة ، هي حاجة مزدوجة ، وطلب المجتمع العالمي عليها كبير ، ذلك ان القوة الشرائية العربية كبيرة، وانها سوق نافقة لاستيراد التكنولوجيا في صورها المختلفة الى جانب حجم التجارة الخارجية العربية، وكل ذلك يجعل الاقبال على تعلم العربية واستعمالها ضرورة اقتصادية ، وحافزاً شخصياً . ويتمثل ذلك في الاقبال الجماعي على تعلم العربية . ويتلقى معهد الخرطوم الدولي للغة العربية مئات من الرسائل الجادة من الهيئات والافراد الاجانب يطلبون المواد التعليمية ، ويسترشدون عن افضل الطرق لتعلم العربية .

ط ـ واذا كانت هده الاهداف تجد هذه الاستجابة ، وهي من العوامل المواتية والمؤدية الى انجاحها ، فإنه ينبغي ان تكون هناك منهجية موحدة لتناول هذا الامر . وهذا امر ينطبق بطبيعته على كل النشاط المتصل بنشر اللغة العربية ، وان تكون هناك ايضاً مركزية قومية ، تخطط له ، وتنسق الجهود العربية المبذولة في سبيله ، وذلك حتى يتوفر لهذه الاهداف الضمانات العلمية والعملية التي تكفل لها التحقيق والنمو .

ي ـ ويأتي بعد الالتزام العَقدي والروحي ، والالتزام الحضاري ، الالتزام القومي في نشر اللغة العربية ، وهذا الهدف يتصل مباشرة بحق العرب في المهاجر ، وواجب الامة العربية نحوهم ، فيما يتصل بحقوق انتمائهم الى امتهم والى ثقافتها ، بما يحفظ لهم شخصيتهم الحضارية ويمسك عليهم مقومات قوميتهم ، وبخاصة فيما يتصل بابنائهم الذين يولدون في تلك المهاجر والذين يتعرضون للاغتراب الفكري والروحي وللانبتات القومي .

وهذا الهدف ، ينطوي على عدد من القضايا المتصلة بموضوعاته من حيث مواقع تلك المهاجر ، ومن حيث اوضاع المهاجرين انفسهم ، ومن حيث اعدادهم . وقد تمتد خدمات هذا الهدف من انشاء المدارس العربية العالمية الى انشاء المراكز الثقافية الى انشاء الاتحادات والمنظمات الى انشاء صحف ودور نشر ... الخ . وينطوي كل ذلك على مسائل تنظيمية وقانونية وفنية . واذا لمّحنا ـ في اشارات ـ الى بعض القضايا المتصلة بالاهداف ، فإن اشارات مماثلة ينبغي ان تكون فيما يتصل بالوسائل والاساليب التنظيمية .

٢ ـ الوسائل والاساليب

وفي هذا النطاق تعرض قضايا الممارسة والحركة ، وما يقتضيانه من ادوات تنظيمية وفنية

وتمويلية ، تكفل لهذا العمل الجليل الانطلاق والنمو والاستمرار ، وهي ادوات تتغير وتتطور في اطاري الزمان والمكان، وفقاً للظروف المختلفة المحيطة بالعمل في مختلف المستويات .

أ ـ وتأتي قضية التشريع والتقنين ـ في وقت مبكر ـ في مرحلة التنفيذ ـ فلا بد من أن يحاط مثل هذا العمل بالضمانات التي تيسر له الشرعية والاستمرار . فإلى جانب وثائق انشائه المتصلة بهيكله التنظيمي والاداري والفني ، لا بد من أن يكون هناك من الحوافز والضوابط ما يحدد وضعه في البلاد العربية كنشاط قومي له صفة عالمية لتقنين اوجه العون فيه ، والتمكين له سواء على المستوى الوطني او المستوى العالمي . فمثلاً ، تحدد الجهة او الجهات التي تتعاون معه حالياً وتختص بنشاطه ومتابعته ، كما تحدد كذلك اوجه ذلك العون ، ومقداره ونوعه ... الخ . ومن ناحية اخرى ـ على النطاق الدولي ـ قد يدخل في هذا الباب اهتمام البلدان العربية بالنص في اتفاقاتها الثقافية مع البلاد الاخرى ، على تعليم العربية في مؤسساتها ، وتسهيل اعمال مؤسسات تنمية الثقافة العربية في الخارج وتمكين اجهزتها من العمل فيها . ذلك ان بعض الدول تحدد عن طريق القانون اللغات التي تدرس في مدارسها . كذلك فإن انشاء مدارس اجنبية يستدعي اوضاعاً قانونية معينة . وسوف يحتاج هذا العمل ، وهو يباشر نشاطه اساساً في بلاد غير عربية الى توفير المناخ التشريعي والتنظيمي لما يقوم به .

ب ـ اما من حيث التنظيم الفني والاداري، فإن الامر كله يبدأ بالوجود الميداني المؤثر على نطاق العالم . وهذا الوجود سوف يكون بالضرورة وجوداً متدرجاً على سلم من الاولويات يقوم على معايير منها :

المعيار الاول ، هو ترتيب الحاجات ، وقد اعطيت الاولوية للبلدان العربية ذات الوضع الثقافي الخاص ـ الاعضاء في الجامعة العربية ـ وهي في اصولها الحضارية ومصيرها السياسي ، مرتبطة بالامة العربية مثل جمهوريات الصومال وجيبوتي ، وجنوبي موريتانيا والسودان . وكل الامة العربيةومؤسساتها المعنية مدعوة الى مباشرة عمليات التعريب الكامل فيها ، على المستوى التعليمي وعلى المستوى الجماهيري . وقد يدخل في هذا النطاق ، مد العون الى البلدان العربية التي تحتاج في نظمها الى التعريب ، وبخاصة في مراحل التعليم العام ، نتيجة ظروف تاريخية خلفها الاستعمار الاوروبي ، وهو امر يسير يتصل بالعون في مجال المناهج التعليمية والكتب المدرسية واعداد المعلمين وتدريبهم .

والمعيار الثاني في سلم الاولويات في الوجود الميداني ، يعتمد على الكثافة السكانية الاسلامية في البلاد غير العربية ، وهي بلاد لها اوضاع خاصة ، وقاعدة كبيرة وجوهرية في مجال تقبل اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية . وتتمثل تلك القاعدة في قيام آلاف المكاتب القرآنية ، يختلف اليها الاطفال بنين وبنات في السنوات الاولى من حياتهم لحفظ القرآن الكريم كله ، او آيات منه ، وفيها يتعلمون الحرف العربي والكتابة العربية القرآنية .

اما **المعيار الثالث** ، فهو الخدمة القومية للجاليات العربية في مهاجرها المختلفة . فهناك الملايين من العرب ينبثون في العالم ويتركزون في مناطق معينة باعداد كبيرة ، وبخاصة في البلاد الاوروبية ، وكثير منهم من العمال الى جانب المثقفين والفنيين . كما ان هناك جاليات كبيرة من العرب ، تعيش في افريقية ، وبخاصة في غربها . وفي امريكا وكندا عدد كبير من العرب ، وبخاصة المثقفين والعلماء والمهنيين . اما امريكا الجنوبية، فالمهاجرون العرب كثرة مؤثرة ، وهم اجيال متعاقبة ، ومنهم من يقوم بادوار قيادية رئيسية في تلك المجتمعات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ولهؤلاء جميعاً

حاجات في ابنائهم الذين يولدون هناك ، وتنقطع الصلة بينهم وبين حضارتهم ولغتهم ، وهذه هي المشكلة الاولى ، لأنها قضية المستقبل . ولهم الى جانب ذلك ، حاجات اخرى ، هي رعاية نشاطهم . فهناك مهاجرون يصدرون صحفاً ويقومون باعمال فكرية وادبية عربية في حاجة الى التأييد والمساندة والرعاية .

والمعيار الرابع ، هو التبادل الحضاري ، علمياً وثقافياً مع العالم الخارجي ، وهو تبادل قائم حتى الآن من جانب واحد . فالامة العربية تتلقى الحضارة المعاصرة وادواتها ، بما في ذلك اللغات الاجنبية والافكار الاجنبية ، في الصور المختلفة ، في النظم التعليمية ، والثقافية والفنية ، ليس عن طريق المدارس الاوروبية ، وعن طريق المؤسسات التعليمية والثقافية الاوروبية ، وعن طريق القنوات الاعلامية القادرة ، كالكتب والصحافة ، والاذاعات المسموعة والمرئية ، والسينما ، وعن طريق النشاط التجاري والمالي ؛ ولكن ايضاً عن طريق المؤسسات التربوية والثقافية العربية وذلك دون ان يكون هناك ارسال ثقافي او فكري عربي او جهد قومي منظم يقدم الحضارة العربية ويعرض القضايا العربية المعاصرة ويعدل الصورة المشوهة التي تقدمها اجهزة الاعلام العالمية عن العرب كما تشاء ، وهو امر لا تستطيع الجهود الفردية ، ولا السعي العربي المتفرق من البلدان العربية ان تتصدى لكثافتها وتواترها وتأثيرها اليومي على نطاق العالم . وان الوجود الميداني للغة العربية وللثقافة العربية لا بد له من أن يتخذ صوراً مختلفة وفقاً لمقتضيات الحاجة القائمة بما يحقق الهدف .

ج ـ وهنا لا بد من التعرض للاساليب الفنية ومؤسساتها ولأنواع التنظيم الممكنة لها . ولعل التعليم ان يكون الاساس الفني لهذه الاساليب ، اما بصورة مباشرة او غير مباشرة .

وتعليم اللغة العربية ، والثقافة العربية ، هو صلب عمل المؤسسات التعليمية التي سوف تقوم عليها عمليات التعريب ، في البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص ، وفي المدارس العربية العالمية التي تنشأ لابناء الجاليات في المهاجر ، وفي حلقات تعليم اللغة العربية في المراكز الثقافية التي تنشأ وفقاً للخطط والبرامج التي يقوم عليها جهاز تنمية المجتمع . وفي المدارس الوطنية التي تدخل تعليم اللغة العربية والحضارة العربية الاسلامية كمادة دراسية في مناهجها . وكذلك في معاهد اعداد وتدريب معلمي اللغة العربية والدين الاسلامي التي تنشأ لهذا الهدف ، وببرامج تعليم اللغة العربية عن طريق الاذاعات المسموعة والمرئية . وكل نوع من هذه الانواع يستدعي منهجاً خاصاً من حيث المستوى مقداراً ونوعاً . وانه من الخطوات الاولية ـ في هذا المجال ـ اعداد وسائل تربوية جديدة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، سواء في المادة المكتوبة ، او في المسموعة او المرئية .

د ـ ومع ان كتب تعليم اللغة العربية التقليدية صورت منذ البداية في ضوء دخول عناصر غير عربية في الاسلام ، وتحاشياً لتفشي اللحن بعد تأسيس المدن والحواضر الاسلامية الكبرى ، وفوق ذلك كله ، تمكيناً من فهم القرآن الكريم والحديث الشريف ، مما يتجلى اثره في مناهج النحو والصرف وفقه اللغة والبلاغة والتجويد من علوم العربية : فإن الحاجة قائمة الى تجديد الطرق التعليمية واستعمال الاساليب التربوية الحديثة والمعينات التقنية ، وذلك لأننا في مواجهة تعليم الاجانب ، نتصدى لثلاث قضايا : القضية الاولى قضية تعرف الاجنبي الى معاني الكلمات نفسها ، والقضية الثانية ، قضية ضبطها نطقاً واستعمالاً وكتابة ، والقضية الثالثة ، قضية الكتابة العربية .

وهذا سعي جديد ، تذرعت له المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بانشاء اول معهد لاعداد المتخصصين بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، واعداد البحوث والدراسات اللغوية

التقابلية بين العربية واللغات الاخرى ، ومباشرة وضع المعاجم الثنائية ، وبخاصة ذات المداخل العربية ، وتطوير الحرف العربي ... الخ . ويقبل في هذا المعهد الطلبة الذين اتموا دراساتهم الجامعية الاولى في اللغة العربية . وقد ادى نشوء هذا المعهد الى حركة واسعة مماثلة في البلاد العربية ، فأنشأت في اطار جامعاتها معاهد مماثلة يقوم عدد من خريجي معهد المنظمة بالعمل فيها .

وكان من ابرز انجازات معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، وضع الاساس الفني لسلسلة من « الكتاب العربي » لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، في ضوء تجارب اللغات الاجنبية ، وعن طريق مجموعات متخصصة من الخبراء العرب ، في مختلف فروع علوم اللغة العربية ، الى جانب الاستعانة بالمسجلات والمصورات الالكترونية .

(١) اما فيما يتصل بمناهج تعليم اللغة العربية في المدارس ، فهي تتنوع ـ بالضرورة ـ تبعاً للهدف الذي يراد له . ففي المدارس العربية التي تكون فيها لغة التعليم ، اللغة العربية، فإن المنهج سوف يكون شاملاً للغة وللمواد التعليمية بالعربية ، مع مراعاة الخصوصيات التعليمية في المناهج ، سواء من حيث تعليم اللغة المحلية او لغة اجنبية اخرى معها . وهذا النوع يشمل البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص الاعضاء في جامعة الدول العربية .

(٢) اما المدارس العربية العالمية ، التي تنشأ لابناء الجاليات العربية ، فإنها في اطار القوانين التعليمية المعمول بها في البلد الذي تقام فيه المدارس ، سوف تصمم مناهجها على اساس استراتيجية تطوير التربية العربية ومنطلقاتها ومبادئها ، بحيث تكون درجاتها مقبولة في كل المدارس والجامعات العربية، بما ييسر سيولة التعليم والتدرج فيه على كل المستويات في اي بلد عربي .

(٣) وبالنسبة الى المدارس الاجنبية التي تدخل تعليم اللغة العربية في مدارسها كلغة ثابتة او اختياراً مع لغة ثالثة، كما هو الحال في بعض البلاد ذات الكثافة الاسلامية ، فإنه يمكن انطلاقاً من « الكتاب العربي » لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها تحديد متطلبات برامجها .

(٤) وبالنسبة الى معاهد معلمي اللغة العربية والدين الاسلامي ، سواء لاعدادهم او لتدريبهم ، سوف يبدأ العمل في تصميم برنامج نمطي لمختلف المستويات ، وهي معاهد يشتد الطلب عليها في البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص وفي المناطق الاسلامية ، وذلك توفيراً للمعلمين الوطنيين . وهي ذات اهمية استراتيجية على انها سوف تصبح من ناحية مراكز لتدريب المعلمين ، وبخاصة معلمي القرآن الذين يجهل بعضهم اللغة العربية ، وبعضهم لا يحسنها ، ولاعادة تدريبهم . ومن ناحية اخرى تقوم على اعداد البحوث والدراسات الخاصة بتطوير مكاتب حفظ القرآن ، والنظر في التكامل بينها وبين المدارس الابتدائية ، حيث تدعو الحاجة الى ذلك . وذلك تثبيتاً لوضعها التعليمي وتفادياً لانقطاعها عن هذه الوظيفة الاجتماعية .

(٥) اما المراكز الثقافية العربية ، فإنها سوف تستخدم الكتاب العربي في معامل اللغة والمسجلات والمصورات ، وكذلك تفعل برامج الاذاعات العربية لتعليم العربية مع اضافة ترجمة اللغة الثابتة ، سواء أكانت اوروبية ام افريقية ام اسيوية ، وهي برامج يعمل معهد الخرطوم على اعدادها حسب خطة زمنية وعلى اساس من اولويات ثقافية .

(٦) وتبقى بعد ذلك دراسة اللغة العربية والحضارة العربية في الجامعات الاجنبية ، كدراسات عليا ، وخطة التعاون بينها وبين جهاز تنمية الثقافة العربية والاسلامية ، سوف تكون مرنة وواسعة

ومتنوعة ، تبعاً للحاجات في مناهج الدراسة وفي مجالات البحوث والتوثيق والنشر وتبادل الخبرات والخبراء ، وفي المنح الدراسية ، وفي التزويد بالمراجع العربية وبالمكتبات النمطية ، وفي ميدان التعريب والتعجيم .

٣ ـ الكتابة العربية

أ ـ هنالك قضية جوهرية بتعليم اللغة العربية ، وهي الكتابة العربية . والكتابة رموز متواضع عليها في كل اللغات . وفي كل اللغات آثار من التقاليد الكتابية القديمة ، فهناك حروف زائدة كانت منطوقة واهملت ، وهناك حروف تؤدى باكثر من طريقة وهكذا . وفي اللغة العربية ، مثل ذلك . فقد تطورت الكتابة العربية على مر العصور ، فدخل عليها الاعجام والحركات ، حتى انتهت الى ما هي عليه الآن . وظل للقرآن الكريم كتابته الخاصة في بعض الكلمات .

ب ـ وقد أدى التطور التقني ـ بعد اختراع الطبع ـ الى تغييرات عملية في الكتابة وقد شغلت المجامع للغات العربية بهذا الامر طويلاً ، واجرى الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار تجربة ميدانية على اقتراح المجمع اللغوي في القاهرة . واختصرت الحروف كثيراً ، مع الاحتفاظ بخصائصها الجمالية ، وذلك بتوحيد شكل الحرف في اول الكلمة ووسطها وآخرها ، وهو امر يشكل بعض الصعوبة للمبتدئين الذين يستطيعون بعد استيعابها ان يتصلوا بالكتابة العربية في كل صورها .

كما ان هنالك محاولات اخرى حدثت في مجال الاعلامية ، وقد استطاعت المنظمة ان تنسق بين مختلف النماذج والاقتراحات التي قدمت لشكل الحرف العربي لادماجه في الآلات الحاسبة (الكمبيوتر) . وقد تم ذلك ، مما سوف يسهل كثيراً في توسيع دائرة الاتصال العربي ، ويدمج اللغة العربية في الدورة العالمية ، وفي بنوك المعلومات الدولية ، ويعين ايضاً على تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها . ومن حسن الحظ ان هذه العقبة لا تكاد توجد ، بالنسبة الى المسلمين من غير العرب ، لأنهم يكتبون القرآن ويقرأونه .

٤ ـ اجهزة الاعلام الجماهيرية

أ ـ والى جانب التعليم ، فهناك مجالات اخرى حيوية ، وعلى جانب كبير من الاهمية ، تتمثل في اجهزة الاعلام الجماهيرية ، التي تخاطب جماهير واسعة . ويأتي في مقدمتها الكتاب العربي . وللكتاب العربي قضاياه ومشكلاته المعقدة ، انتاجاً وتسويقاً ، حتى في داخل الوطن العربي .

إن سيّالة الكتاب العربي ـ عربياً ـ تقيده قضايا قانونية ، وادارية وفنية . وقد تصدت المنظمة في مؤتمراتها العامة والقطاعية لها ، ووضعت قواعد صالحة ، ومن ذلك حماية حقوق المؤلف ، وهي مشكلة بين الناشرين والمؤلفين طال عليها العهد . ولعل في توقيع الاتفاقية العربية التي اعدتها المنظمة في هذا الشأن ما ييسر حل هذه المشكلة او يخفف منها .

والى جانب هذا هناك القيود المالية ، التي تتمثل في القيود النقدية والمكوس . يضاف الى هذا كله ، تواضع مستوى الاخراج والاكتفاء بمستوى واحد من الطبع ، دون ان تكون طبعات شعبية ، ذلك اذا تركنا جانباً قضية نوع الكتب من حيث الابداع والاضافة والاغناء . فليس هناك مستوى يتقيد به الناشر ، وقد يكون الربح هو الحافز الاول . ومن ناحية اخرى ، فإن الحكومات عليها ان تعين هذه الصناعة بما تقدم لها من تشجيع ، من حيث الاعفاءات والتسهيلات في الحصول على مواد الانتاج

الثقافي ، وفي مقدمتها الكتاب . والذي يهمنا في هذا المجال ، هو تيسير وصول الكتاب العربي الى القارىء العربي حيث كان وبأثمان معقولة .

ب ـ وتتصل بقضية الكتاب قضيتان جوهريتان ، هما التعريب ، النقل الى اللغة العربية من اللغات الاجنبية ، والتعجيم ، اي النقل من اللغة العربية الى اللغات الاجنبية وهما امران يحتاجان الى كثير من التنسيق والتقنين والاعداد .

هناك حاجة الى اعداد مهني وثيق ، فليس كل من يعرف لغة اجنبية ويجيدها ، قادراً على عملية التعريب والتعجيم ، وعلى الرغم من وجود كليات ومعاهد للغات في الجامعات العربية ، الا ان الاعباء التي ألقيت على اللغة العربية ، كلغة عالمية ، واحدى اللغات الرسمية لمنظمة الامم المتحدة ومؤسساتها الدولية ، كمنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤتمر عدم الانحياز ، استدعت قيام جهاز قومي متخصص على مستوى رفيع . وقد أعدت المنظمة العربية الدراسات الخاصة به وتتخذ الاجراءات لانشاء هذا المعهد القومي الذي سيكون عوناً كبيراً في نشر اللغة العربية .

ج ـ والى جانب الاعداد ، فإن هناك مسألة التنسيق بين ما يعرب من اللغات الاجنبية في البلاد العربية . وفي الحق ان كل وزارات الثقافة العربية ، بذلت وما زالت تبذل جهداً كبيراً في هذا المجال . وهنالك اتجاه في كثير من الدول لانشاء دار جامعة على غرار « بيت الحكمة » الذي انشأه الخليفة المأمون لنقل التراث السوريالي واليوناني واللاتيني الى اللغة العربية . وان عملية التنسيق بين هذه الانشطة عملية اساسية ، تفادياً للتكرار واقتصاداً في النفقة والجهد واستزادة من النفع في هذا المجال . واذا كان هذا ممكناً على المستويات الرسمية ، فإن الجهود الفردية التي تقوم بها دور النشر والافراد يصعب التحكم فيها مستوى وموضوعاً .

د ـ ومن هنا جاءت فكرة **تكوين جهاز قومي للتعريب**، يقوم على عمليات التنسيق من ناحية ، ويباشر برنامجاً للتعريب ، ويقوم في الوقت نفسه بعملية التعجيم تنسيقاً ومبادرة . واذا كان التعريب عاملاً من عوامل المعاصرة والتعاون الثقافي الدولي ، فإن الذي يعنينا مباشرة ـ في هذا المقام ـ هو عملية التعجيم ، بما في ذلك اللغات الافريقية والآسيوية التي نتجاهلها ، مع ان هناك قطاعات كبيرة تعتمد عليها ، فليس كل انسان غير عربي يجيد اللغات الاوروبية ، التي نكاد نقصر اهتمامنا بها ، ومع اقرار ان اللغات الاوروبية هي اللغات العالمية المؤثرة في الرأي العام الدولي بصفة عامة ، الا أننا في حاجة الى تفهم الشعوب كلها ، وبخاصة الشعوب التي ترتبط معنا بأواصر العقيدة والفكر لقضايانا مباشرة والتعرف عليها من مصادرها الاصيلة .

هـ ـ **وللمعارض الثقافية والفنية** ، في مختلف صورها ، دور مهم في هذا المجال . فهي مواسم لمباشرة عدد من الانشطة الثقافية ، فإلى جانب عرض الكتب العربية والفن العربي والاسلامي والموسيقى العربية في الصالات الثقافية الكبرى ، وفي الجامعات ، وفي المراكز الثقافية في الخارج ، تلقى محاضرات وتدور مناقشات يدعى اليها المفكرون والمثقفون والفنانون العرب والاجانب ، بما يكون عوناً صالحاً على تصحيح الصور المزيفة التي تنشر عن الثقافة العربية .

و**للتعاون مع برامج الاذاعات العربية في الخارج** اهمية خاصة ، ذلك انه من الظواهر التي اصبحت مألوفة ، ان كل الدول الاجنبية تفرد في برامجها الخارجية ، برنامجاً للغة العربية ، لاسباب واضحة سياسياً واقتصادياً ومالياً . وتضم هذه البرامج عادة برنامجاً لتعليم العرب اللغات الاجنبية ،

ويمكن العمل على ان تقوم هذه الاذاعات في برامجها بتعليم المتحدثين بلغتها اللغة العربية ، وذلك الى جانب مد هذه البرامج بالمواد الثقافية وتنظيم برامج تدريبية للعاملين فيها من العرب وغير العرب في الوطن العربي بصفة دورية ، وفي برامج جهاز تنمية المجتمع مكان لمثل هذا النشاط .

و ـ على ان **الفيلم العربي** يلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال ، سواء في برامج الاذاعة المرئية او في السينما . ويمكن أن تكون هناك سياسة خاصة في تمكين دور السينما ومحطات الاذاعات المرئية من الحصول عليه بيسر ، اما في صورته الاصلية وإما مصحوباً بترجمة الى لغة من اللغات ، بحيث يصبح الاستماع الى اللغة العربية مألوفاً لدى تلك الجماهير .

ولهذه الاداة دور مهم في البلاد العربية ذات الوضع الثقافي الخاص . وقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتجربة نافعة في هذا المجال ، ولا تزال تقوم بها ، في بعض تلك البلاد العربية ، مما كان له اثر جماهيري واضح ونتائج سريعة وملموسة .

٥ ـ مؤسسات تنمية اللغة ونشرها

أ ـ إن ممارسة برنامج تنمية الثقافة العربية الاسلامية في الخارج تعتمد بالضرورة على مؤسسات تربوية وثقافية . وهذه المؤسسات اما ان تكون قائمة فعلاً وإما تنشأ حسب الحاجة . والبرنامج سوف يعتمد في نشاطه على التعاون دولياً مع الجهات الرسمية ومع الهيئات المعترف بها من تلك الجهات . هذا ، ويرتكز النشاط في برامج تنمية الثقافة العربية الاسلامية ، وتعليم اللغة العربية في مؤسساتها في الخارج على التعاون الوثيق ، وعلى التنسيق الدقيق بينها وبين مكاتب الجامعة العربية ومجلس السفراء العرب ، وبين الهيئات والمؤسسات العربية والاسلامية المعترف بها في مجتمعاتها التي تعمل فيها .

ويتخذ التعاون والتنسيق في مختلف المستويات صوراً متعددة ، في مجالات التسيير ، والدعم والمتابعة للجهود الفنية لتلك البرامج .. وفي كل الحالات سوف تكون المساهمة المحلية من المجتمع من الموارد التي يعتمد عليها في ادارة تلك المؤسسات ، وذلك ليس تنمية للموارد المادية وحدها ـ بما يوسع من الخدمات ـ ولكن ربطاً لهذه البرامج بالمجتمع الذي تعمل له وتتسع هذه المساهمات لتشمل الجوانب الاجتماعية الاخرى للنشاط .

ب ـ وهذه **المؤسسات** تتعدد صورها بحسب الاهداف التي تخدمها ، ومن صورها الاساسية والتقليدية :

(١) **المدارس** ، وهي انواع ، فهناك النشاط التعريبي في مدارس البلدان العربية ذات الوضع الثقافي الخاص ، وهناك المدارس العربية العالمية لابناء الجاليات التي تنشأ انشاء او تستعمل القائمة منها . كذلك فإن معاهد اعداد معلمي اللغة العربية والدين الاسلامي التي سوف تنشأ او تحول تدخل في نطاق المؤسسات التعليمية الى جانب الاستفادة من مكاتب تحفيظ القرآن ، المنتشرة في البلاد الاسلامية وبخاصة في مجتمعاتها القروية .

(٢) وهناك **المراكز الثقافية** ، التي تقام وفق خطة مدروسة قائمة على معايير الاسبقيات وتوزع جغرافياً ، ومن الصور الممكنة ، التعاون والتنسيق مع المراكز العربية الوطنية في الخارج ، على ان يزود

كل مركز ثقافي بفصول لتعليم اللغة العربية مزودة بمعامل لغوية الى جانب الانشطة الثقافية التقليدية . وهذه المراكز الثقافية ، سوف تكون مراكز قومية تعرض الانشطة الثقافية في البلاد العربية وتعرف بها ، وتقام فيها المعارض المختلفة وتعرض الافلام الثقافية العربية المختلفة . وهناك تجربة ناجحة في هذا المجال في مركزنا الثقافي في مقديشو ، وهو مركز يديره المكتب الاقليمي لشرق افريقيا .

(٣) **واقسام الدراسات العربية والاسلامية في الجامعات العالمية** ، سوف تكون مسرحاً واسعاً لانواع التعاون الثقافي العربي الدولي . وهذه المؤسسات ترتبط بتنظيمات عضوية على مختلف المستويات حتى تنتهي بتنظيم عالمي ، إحكاماً للروابط وتحقيقاً للتنسيق وضماناً للتجدد والاستمرار .

٦ ـ الوسائـل التنظيميـــة

أ ـ ومن المتصور ان يكون هناك في القاعدة **اتحاد او رابطة محلية** ، فمثلاً تكون للمراكز الثقافية العربية وللمدارس العربية العالمية ولاقسام الدراسات العربية الاسلامية في بلد معين رابطة يجتمع ممثلوها اجتماعاً دورياً ، يتبادلون فيها الآراء ويتدارسون القضايا المتصلة بنشاطهم ، ثم يكون هناك تنظيم ربط ، هو **اتحاد او رابطة اقليمية** ، فيكون للمؤسسات القائمة في قارة من القارات تنظيم تمثل فيه الاتحادات والروابط المحلية ، تدرس فيها القضايا المشتركة على مستوى اعلى ، ثم تكتمل حلقة تنظيم هذه المؤسسات **باتحاد عالمي** تمثل فيه الاتحادات الاقليمية ، وتجتمع دورياً على حسب نظمها الاساسية ولوائحها الداخلية ، وتقنن اوضاع هذه التنظيمات ومسؤولياتها والتزاماتها وحقوقها ووضعها في مجمل تنظيم جهاز تنمية الثقافة العربية الاسلامية في الخارج وبهيئاته الدستورية والادارية .

وان لهذه التنظيمات اهمية كبرى في تطوير النشاط وتنميته وزيادة فاعليته ، وضمان استمراره بالتبادل الدائم .. للخبرات والآراء وبمتابعة نشاط البرامج في كل المواقع ولتقويم الاداء فيها .

ب ـ ومن تمام هذا التنظيم ، ان تكون هناك وسائل لسيولة المعلومات بين مختلف المستويات والانشطة ، وسبيل هذا **الدوريات** التي يصدرها كل اتحاد محلي واتحاد اقليمي ، الى جانب دورية الاتحاد العالمي التي تكون اللسان المعبر عن نشاط الجهاز كله .

٧ ـ التمويـــل

أ ـ والتمويل في كل نشاط ، هو عصبه ، وفي مجال عمل قومي بهذه المنزلة العالمية في تنوع مجالاته ، وتعدد وجوهه . عمل قومي دائم ومتنام ، عمل قومي ، هو رسالة امة تأخر اداؤه ، ولكنه ككل رسالة واجبة لم يسقط ، وهذا أوان ادائه . فالأمة العربية ، وقد تيسر لها امكانات السعي الدولي ـ مادياً وبشرياً ـ عليها ان تقوم بدورها في العطاء الحضاري ، وفي المشاركة الايجابية في مسيرة التاريخ البشري من ناحية ، وعليها ان تعرض قضاياها وتعرض فكرها على العالم ، وان تقوم بتصحيح صورة الانسان العربي ، وصورة الثقافة العربية التي شوهها الاعلام العالمي المتحيز الذي يغذيه بمختلف الوسائل اعداء هذه الامة ، وهم كثيرون ، لأنهم يريدون ان يقدموا على استنزاف مواردها واغتصاب حقوقها من ناحية، ولأنهم من ناحية اخرى يخشون صحوتها ، وانطلاقها ، لأنهم ادرى الناس بقوتها ومقدرتها على احتلال الموقع المؤثر عالمياً كطاقة فكرية وروحية وكقدرة اقتصادية وكقوة سياسية .

ب ـ إن المنظمة العربية بالسيولة المالية المتاحة ، وبالموارد الاقتصادية الهائلة ، اصبحت قبلة طالبي التمويل من الاجانب يأتون من كل فج . وفي المجال الثقافي ، فإن الدول تقدم منفردة ملايين كثيرة كل عام تبرعاً لجامعات ومؤسسات علمية ، تقوم على ما يسمى دراسات الشرق الاوسط دون ان يكون هناك تنسيق في هذا العطاء ، ودون ان تكون هناك مشاركة او رأي في توجيه تلك الاموال الى جانب عطاء كريم قائم للمنظمات الدولية الثقافية ، وهذا كله حسن وينبغي تنسيقه .

ج ـ ومن هنا فإن موضوع تمويل هذا المشروع الثقافي العربي العالمي ، يمكن أن يكون بأساليب متنوعة ، ومن مصادر مختلفة من الامكانات العربية والاسلامية المتيسرة . ومن التصور في هذا المقام ، ان تكون هناك مساهمات حكومية مقررة ، تضمن اقامة الهياكل الاساسية للتنظيم وتدعم هذه المساهمات بأساليب اخرى كثيرة ، مثل توجيه جزء من الدعم المقدم للهيئات والمنظمات او تخصيص جزء من اموال الزكوات والاوقاف الاسلامية ، ومثل تخصيص جزء مهما كان قدره ، من ارباح المؤسسات والصناديق والمصارف العربية الى جانب التبرعات الفردية من القادرين من ابناء هذه الامة . وقد تتخذ هذه التبرعات صورة اوقاف على هذا النشاط ، اما من الحكومات او الهيئات او الافراد .

د ـ والمبادرات في هذا المجال كثيرة ، وقد يكون منها ادماج بعض المشروعات الوطنية او الفردية في اطار هذا المشروع القومي ، الى جانب ما يكون من الاسهام المحلي من عمليات التمويل التي تتمثل في صور كثيرة اخرى ، كالمشاركة بالجهد والانجاز .وقد يكون هناك لبعض برامج المشروع في المدى الطويل ، عائد يعين على تمويل بعض البرامج والمشروعات الجديدة . وهكذا فليست هناك صور محددة لهذا التمويل ، وانه ينطبق على هذا المشروع ، ما ينطبق على غيره من المشروعات ، وهو : ان « الفكرة الجيدة تمول نفسها » وهذا المشروع يحمل كل العناصر التي تؤهله ، لأن يتصدر السعي القومي العالمي في هذا العصر ، لأنه يضع الاساس الذي تقوم عليه العلاقات العربية الدولية في عصر الاعلام والمعلومات والفكر والثقافة ، والذي يتصل به الانسان العربي والثقافة العربية ، مباشرة مع العالم المعاصر .

هـ ـ وهنا قضية يحسن الاشارة اليها ، وهي ان هذا المشروع القومي ليس بديلاً عن السعي الوطني للبلاد العربية ، وليس قيداً على التزاماتها الدولية وبرامجها في التعاون الدولي الثقافي في تمويل بعض المشروعات الثقافية العالمية التي تخدم الثقافة العربية ، فهي كلها روافد تصب في الجهد القومي . ولكن هذا المشروع صورة من صور التنسيق القومي وعمل عربي متكامل ، تتمثل فيه ارادة امة على التعريف بلغتها وحضارتها وقيمها عالمياً . وهي بذلك تباشر حقاً ، تباشره الامم جميعاً ، وهي مطالبة بذلك لاكثر من سبب تاريخي وحيوي □

حجم وتركيب قوة العمل والسكان

د. نـادر فرجـاني

مستشار المعهد العربي للتخطيط سابقاً وزميل زائـر في كلية سـانت انتوني بجـامعة اكسفورد حـاليـاً.

تمهيـــد

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم **خلفية احصائية** لمناقشات ندوة « العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي » . وعلى الرغم من تواضع الهدف ، فنياً ، الا أنه تقـوم دونه عقبـات عدة . فقاعدة البيانات المتوافرة محدودة النطاق وقليلة الدقة مما يستوجب الحرص الشديد في معالجتها . ولكن هذا الحرص غير متوخى دائماً في التراث العربي المتوفر عن العمالة الوافدة في بلدان الخليج ، ولذا سنحاول تقديم ما يمكن اعتباره دليلاً للقراءة الذكية في الاحصاءات المتوفرة عن العمالة بأقطار الخليج العربي مع التركيز على العمالة الاجنبية . ولكن لنبدأ بتوصيف حدود قاعدة البيانات .

فمن ناحية ، العمليات الاحصائية العادية في مجال قوة العمل والسكان غير مكتملة في اقطار الخليج العربي . وبعض هذه الاقطار لم تُجر تعداداً واحداً او مسحاً لقوة العمل ، في ظروف يتغير فيها حجم وتركيب كل من قوة العمل والسكان بسرعة شديدة وبدرجة هائلة . الا اننا نجد بالمقابل اعترافاً بهذا التغير السريع في دولتي الكويت والامارات اللتين تجريـان تعداداً للسكـان كل خمس سنوات . ومن ناحية اخرى ، فإن الجهاز الاحصائي لبلدان الخليج العربي ، وان تطور بشكل هائل في السنوات الاخيرة ، لا يزال تعوزه الخبـرة والقدرة الفنيـة ، مما يثـير الشكوك حـول مدى دقـة الاحصاءات الصادرة عنه . وليس هذا الوضع مقتصراً على البلدان العربية الخليجية ولكن يمتد ، ربمـا بدرجـة اكبر، لأغلب بلـدان العالم الثـالث . والواقـع ان العمليات الاحصـائية التقليـدية ، كالتعداد ، تعاني من اخطار محسوسة حتى في البلدان الغربية المصنعة ، رغم استقـرار المؤسسة الاحصائية وطول الخبرة الفنية وتقدمها .

ولكن هناك محوراً آخر يضيق من نطاق قاعدة البيانات المتاحة للبحث العلمي في مجال العمالة الوافدة في اقطار الخليج العربي ، ألا وهو تضييق السلطات المسؤولة في نشر المعلومات التي تجمع فعلاً . هناك تعدادات ومسوح اجريت في بلدان خليجية يصعب على البـاحث التوصـل لنتائجهـا . والمؤسف ان الاتجاه هو نحو التضييق اكثر في نشر المعلومات ، حتى في البلدان التي اشتهرت بتوفير

بيانات تفصيلية مثل الكويت والامارات . فقد اجريت ثلاثة تعدادات في اوائل الثمانينات في الكويت والامارات والبحرين ، وحتى الآن لا تتوافر عن هذه التعدادات بيانات كانت تنشر قبلاً ، ولا يتوقع ان توفّر في المستقبل .

وينتج عن ضعف قاعدة البيانات الرسمية قيام حاجة لاعطاء تقديرات لجوانب مختلفة لظاهرة العمالة الوافدة . ويتطوع لهذه المهمة كثيرون ، تتباين قدرتهم على القيام بهذا العمل ، وكثيراً ما تكون القاعدة المعلوماتية التي تؤسس عليها التقديرات واهية ، واحياناً لا تتعدى مجرد افتراضات تخمينية . ولكن قمة المأساة تتمثل في اعطاء تقديرات بدون توضيح الاساس الذي بنيت عليه . والنتيجة ان دقة التقديرات المتوافرة تتفاوت تفاوتاً كبيراً ، ومع ذلك تستخدم بدون تمييز في بعض الحالات . والواقع اننا لا زلنا نعاني مما يمكن تسميته « ارهاب الجدول » فبعضنا ما زال فريسة لوهم ان أيّ ارقام منظومة في جدول لا بد وأن تكون دقيقة .

ومن قاعدة المعلومات هذه ، علينا ان ننطلق لتقديم السمات الجوهرية لتطورات حجم وتركيب قوة العمل والسكان ببلدان الخليج العربي. وقد اقتصرنا على الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، واخترنا ان ننظم شتات المعلومات المتوافرة حول ثلاثة محاور . يسعى الاول لتقديم صورة اجمالية عن قوة العمل والسكان حول عام ١٩٧٥ ، ثم بعض تفاصيل هذه الصورة لكل من الامارات والكويت . وفي المحور الثاني ننتقل الى بداية الثمانينات ونعرض بعض المعلومات المتاحة . اما في المحور الاخير ، نناقش بعض الاسقاطات الخاصة بالمعالم الاساسية لقوة العمل والسكان في اقطار الخليج العربي في المستقبل القريب ، حول عام ١٩٨٥ ، في محاولة لتلمس التطورات المتوقعة في هذه الظاهرة .

ويثير هذا الهيكل ثلاث نقاط نتعرض لها فيما يلي : اولاً ، اختيار عام ١٩٧٥ كنقطة اساس . يعتبر عام ١٩٧٥ نقطة فاصلة في تطور الهجرة الى اقطار الخليج العربي ، وبالتالي في حجم وتركيب قوة العمل والسكان فيها . ويعود ذلك الى موجة الانفاق الضخمة التي ترتبت على تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣ التي بدأت في العام التالي ، ولم يظهر اثرها الكامل على استقدام قوة العمل الا في عام ١٩٧٥ ، وهي في الوقت نفسه فترة زمنية مناسبة لانشاء المقارنات الزمنية ، باعتبارها واسطة عقد السبعينات ، ولذلك فإن كثيراً من التقديرات الهامة لمعالم قوة العمل والسكان اعتبرت عام ١٩٧٥ نقطة البداية . ثانياً ، يرجع التركيز على كل من الامارات والكويت الى ان هذين البلدين اعتادا ان ينشرا بيانات تفصيلية نسبياً عن اوضاع قوة العمل والسكان . ودولة الامارات هي اكثر الاقطار الخليجية استقداماً لقوة العمل الاجنبية ، مما يرتب اهمية خاصة لدراستها في هذه الندوة . وعلى العكس تمثل دولة الكويت النمط الآخر في استيفاد العمالة ، حيث يغلب العرب الوافدون في قوة العمل والسكان فيها ، وان كان هذا في سبيله للتغيير كما سنرى بعد قليل . ثالثاً ، قد يعطي اختيار عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ كنقطتي الاساس والمقارنة في تغير سمات قوة العمل والسكان بأقطار الخليج العربي انطباعاً بأن التغير كان متصلاً بين هاتين الفترتين . وهذا غير صحيح . فتتبع تطورات الهجرة وسوق العمل في بلدان الخليج العربي في النصف الثاني من السبعينات يبين وقوع فورة في النشاط الاقتصادي وفي استقدام العمالة الوافدة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ، نجمت عنها تطورات غير مرغوبة سواء في المجال الاقتصادي او في تركيب قوة العمل والسكان ، مما حدا بهذه البلدان الى اتباع سياسة انكماشية في السنوات الاخيرة في السبعينات والتضييق على استقدام العمالة الوافدة ،

وخاصة العربية والحد من لحاق العائلات بعائليها من العمال الوافدين . وعليه ، فإن مؤشرات عام ١٩٨٠ تعطي محصلة هذه التغيرات .

وفي التدليل الاحصائي على ما نرى انه اهم سمات قوة العمل والسكان في بلدان الخليج العربي ، كان لا بد من الانتقاء من قاعدة البيانات القاصرة . وقد كان احد اهداف الانتقاء هو الاختصار ، وقد تحقق ذلك بالاقتصار على ما نعتقد انه دال فقط من البيانات ، خاصة فيما يتعلق بالتركيز على العمالة الاجنبية الوافدة إلى الخليج . ولكن كان لا بد من الانتقاء حسب الجودة ، او الدقة ، ايضاً . وقد قدمنا البيانات الاحصائية الرسمية ، او التقديرات الرسمية التي نعتقد بجودتها ، كلما استطعنا ذلك ، ولم نلجأ لتقديرات فردية ، الا في اضيق الحالات ولسد ثغرة هامة . ولكن هناك مصدراً لجأنا اليه بشكل رئيسي حول عام ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . وهو دراسة اعدها فريق من خبراء البنك الدولي[١] . ورغم ان لنا تحفظات عدة على هذه الدراسة[٢] ، الا انها ولا شك من اهم الاعمال التي تمت في مجال الهجرة وتخطيط قوة العمل في الوطن العربي . ويعود ذلك الى الامكانات التي توفرت للدراسة عن طريق البنك الدولي ، خبرة وبيانات ، مما ترتب عليه ان توافرت لفريق البحث ، قاعدة بيانات عن ظاهرة الهجرة وقوة العمل في الوطن العربي هي ، في تقديرنا ، الاكمل ، ولذلك استعنّا بما اتيح لنا منها واعتبرناه دالاً في المقام الحالي . وسنتعرّض ، في حينه ، لما لنا من تحفظات على ما نقدمه من نتائج هذه الدراسة هنا .

اولاً : الصورة حول عام ١٩٧٥

لعل الخاصية السكانية الجوهرية لاقطار الخليج العربي هي قلة عدد السكان . فطبقاً لتقديرات البنك الدولي ، باستثناء السعودية ، لم يزد عدد سكان اي من هذه الاقطار في منتصف السبعينات عن المليون نسمة (انظر الجدول رقم ١)[٣] . ولكن علينا ان نتذكر ، قبل ان نتقدم لأبعد من ذلك ، ان بعض ارقام هذا الجدول هي تقديرات تمت في غيبة تعدادات او حتى اسس قوية للتقدير في بعض الحالات ، ولذلك علينا ان نقارب هذه البيانات بقدر كبير من الحرص .

وفي كل هذه البلدان كان هناك وجود سكاني كبير من غير المواطنين ، تعدى نصف السكان في ثلاثة منها . فبينما كانت نسبة المواطنين من سكان البلاد الخليجية الستة في منتصف السبعينات في حدود الثلاثة ارباع ، تفاوتت هذه النسبة بشدة من بلد لآخر ، فتراوحت بين حوالى ثمانين بالمائة في عمان والسعودية والبحرين ، الى اقل من النصف قليلاً في الكويت ، الى حوالى الثلث او اقل في الامارات وقطر .

وترتبط الفئات السكانية الوافدة بمركبات مقابلة لقوة العمل ، وبينما تعدت نسبة المواطنين في

---

(١) Ismail Serageldin, et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981).

(٢) يمكن الاطلاع على مراجعتنا للتقرير النهائي لهذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٥ ، العدد ٤١ ، (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ١٤٨ ـ ١٥٣ .

(٣) الارقام تعود للجداول المتضمنة في : « الملف الاحصائي » لهذا العدد المرقم (٤٤) ، باقي الاحصاءات المستخدمة في الورقة مستمدة من : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج،» آب / اغسطس ١٩٨٢ .

قوة العمل النصف بقليل في مجمل البلدان الستة ، تراوحت هذه النسبة بين حوالى الثلثين في السعودية والبحرين ، وأقل من النصف في عمان وتدنت الى حوالى ١٥ بالمائة فقط في كل من الامارات وقطر .

وفي البلاد الستة ، كانت مساهمة الوافدين في قوة العمل اكبر من نصيبهم في السكان ، بدرجات متفاوتة . ويعود هذا بالطبع لكون المركبات السكانية الوافدة ناجمة ، في الاساس ، عن هجرة مؤقتة للعمل بالبلدان الخليجية . ويعني هذا ، بصياغة اخرى ، ارتفاع مساهمة الوافدين في النشاط الاقتصادي بالمقارنة مع المواطنين . والمعروف انه كلما ارتفع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ، دل هذا على ضعف استقرار قوة العمل الوافدة ، وقلة اصطحاب العمال لعائلاتهم في بلدان العمل . ويمكن اخذ الفرق بين مساهمة المواطنين في قوة العمل ، ونصيبهم في السكان ، كمؤشر لمدى عدم استقرار العمالة الوافدة . وعلى هذا الاساس ، نجد ان معدل الاستقرار كان اكبر ما يكون في قطر والبحرين والكويت ، وكان اقل ما يكون في عمان .

ولكن ماذا كانت مساهمة الاجانب في قوة العمل والسكان في اقطار الخليج العربي في منتصف السبعينات . التقديرات التي اخترناها هي من دراسة البنك الدولي (انظر جدول رقم ٢)[٤] ، وهي للاسف لا تعطي تقديرات منفصلة للبلدان الستة بل تضم اليها ليبيا . وليس في هذه الاضافة غرم كبير في تقديرنا ، اذ ان المعلومات القليلة المتوافرة عن ليبيا لا تشككنا كثيراً في كونها متشابهة مع بلدان الخليج العربية في تكوين العمالة الوافدة حسب الجنسية في منتصف السبعينات .

ومن هذه التقديرات نكتشف ان نسبة الاجانب من السكان الوافدين كانت اقل قليلاً من ثلاثين بالمائة بينما ارتفعت نسبتهم الى العمالة الوافدة حتى خمسة وثلاثين بالمائة . وهذه الارقام في حد ذاتها تعني ان درجة استقرار العمالة الاجنبية في الخليج العربي لم تكن اقل بكثير من نظيرتها العربية الوافدة . ويلاحظ انه يقدر ان حوالى ثلثي السكان والعمال الاجانب كانوا في هذا الوقت من شبه القارة الهندية . وهؤلاء يمثلون التيار التقليدي للعمالة الآسيوية الوافدة للخليج العربي . بينما كانت مساهمة الآسيويين في جنوب شرق آسيا ، وهؤلاء ينتمون الى التيار الحديث من الهجرة الآسيوية والذي ارتبط بصيغ مجمعات العمل في تنفيذ المشروعات الكبرى ، في حدود واحد بالمائة من الوافدين .

ومن المفيد ان نتابع هذا الوصف الى مناقشة مدى مساهمة الوافدين والاجانب من مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ومستويات المهنة والمهارة . ومن اسف ان البيانات لا تمكننا من فصل الاجانب عن العرب في هذا الصدد .

ومن حيث المشاركة في قطاعات النشاط الاقتصادي، يقدر البنك الدولي ان مساهمة المواطنين تصل ادنى حد لها ، حوالى الخمس ، في اكبر القطاعات استخداماً للقوى العاملة ، وهو قطاع التشييد الذي اشتغل به اكثر من ثلث قوة العمل . اما القطاع التالي من الاهمية ، مستخدماً اكثر من ربع قوة العمل بقليل ، وهو الخدمات ، فقد مثل المواطنون اغلبية فيه ويعود ذلك في المقام الاول الى تشغيل المواطنين بالقطاع الحكومي . وقد كانت نسبة المواطنين في قطاع الزراعة اكبر ما يمكن (٩١

---

(٤) انظر : « الملف الاحصائي » لهذا العدد المرقم (٤٤) .

بالمائة) ، يليه قطاع التعدين والمحاجر (٦٣ بالمائة) ، ولكن هذين القطاعين لم يمثلا الا حوالى ستة بالمائة من جملة قوة العمل .

وحسب التصنيف السباعي للمهن الذي يستخدمه البنك الدولي ، يتبين ان مساهمة المواطنين تزداد عموماً كلما انتقلنا في التركيب المهني من الاعلى للادنى ، بحيث تصل مساهمة المواطنين اقصاها في العمالة غير الماهرة . وهنا تجب الاشارة الى ان حوالى نصف قوة العمل في بلدان الخليج العربي تقع في فئة العمالة غير الماهرة ، واذا أضفنا اليها العمالة نصف الماهرة ، لوصلنا الى اكثر من ثلث قوة العمل المستخدمة في منتصف السبعينات . ولكن هذه الارقام الاجمالية عن توزيع العمالة حسب المهن وقطاعات النشاط الاقتصادي ، تخفي كثيراً من التباينات بين الاقطار الخليجية الستة . الا اننا غير مطمئنين لدرجة الدقة في التقديرات التفصيلية ، ولذلك لن نتعرض لها هنا .

ونستطيع ان نضيف الى الصورة الاجمالية بعض التفاصيل المهمة من بيانات البلدين المثال ، الامارات والكويت حول منتصف السبعينات . فنجد ان اقل قليلاً من نصف سكان الامارات كانوا من الاجانب ، بينما لم تزد نسبة العرب الوافدين عن الخمس . ولم يتعد الاوروبيون والامريكيون ، ودورهم كبير في ادارة النشاط الاقتصادي وخاصة قطاع النفط ، اثنين بالمائة (انظر الجدول رقم ٣)[٥] .

إلا ان هؤلاء السكان الوافدين ، نظراً لأن غالبيتهم قوة عمل مؤقتة ، يتسمون بخصائص سكانية معينة تتمثل في زيادة نسبة السكان الذكور في سن العمل . فعلى سبيل المثال ، بينما كانت نسبة المواطنين في فئة العمر (١٥ ـ ٥٩) اقل من النصف قليلاً ، ارتفعت بين العرب الوافدين الى حوالى ٧٠ بالمائة ، بينما وصلت الى ٨٥ بالمائة بين الآسيويين . ولمثل هذه الخصائص النوعية ، العمرية للسكان الوافدين ، انعكاسات واضحة على طبيعة المجتمع الخليجي واوجه النشاط الطبيعية ، وغير الطبيعية به .

كما شكّل الاجانب حوالى ثلث قوة العمل في الامارات في عام ١٩٧٥ . وبالمقارنة مع معدل مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي ، والبالغ ٢٢ بالمائة ، ارتفع هذا المؤشر الى اكثر من النصف بالنسبة للعرب الوافدين ، بينما بلغ قرابة ثمانين بالمائة من الآسيويين (انظر الجدول رقم ٤)[٦] . وفي هذا طبعاً تدليل على ضعف استقرار العمالة الوافدة عموماً والاجنبية على وجه الخصوص .

الا أننا نجد في الكويت صورة مغايرة لتلك التي ترسمها احصاءات دولة الامارات . اولاً ، لا يتعدى نصيب الاجانب من سكان الكويت العشر ، بينما بلغ العرب اربعة اضعاف ذلك الحد في عام ١٩٧٥ . ولكن نظراً لأن معدل مساهمة الوافدين في النشاط الاقتصادي تعدى ضعفي قيمته بالنسبة للمواطنين ، فقد كانت مساهمة الوافدين وخاصة الاجانب ، في قوة العمل اكبر من مساهمتهم في السكان . وترتب على ذلك ان تفاوت معدل استقرار العرب الوافدين عن الاجانب . ففيما كان معدل مساهمة العرب في النشاط الاقتصادي حوالى ٣٥ بالمائة ارتفع هذا المقياس الى اكثر من ٦٠ بالمائة في حالة الاجانب . وفي كلتا الحالتين ، تعبر هذه الارقام عن درجة استقرار اكبر من تلك

---

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

المشاهدة في الامارات في الوقت نفسه . الا انه يلاحظ كذلك ان درجة استقرار العرب الوافدين اختلفت بين جنسية واخرى . فبينما كان معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الفلسطينيين والاردنيين لا يزيد كثيراً عن مثله بين المواطنين ، ارتفع رقم المصريين الى مستوى عدم استقرار الاجانب نفسه . واحتل العراقيون مرتبة وسطاً بين هذين الحدين (انظر الجدولين رقم ٥ و٧)[٧] .

وتؤكد بيانات التوزيع العمري للكويت ان درجة الاستقرار الاعلى للسكان الوافدين انتجت خصائص سكانية اقل شذوذاً من تلك التي سادت في الامارات . فكانت درجة تركز السكان الوافدين في سن العمل اقل بكثير من المشاهد في الامارات . ولا ريب ان هذا التوزيع العمري الأقل شذوذاً عن المعتاد في حالة الكويت قد ارتبط بتوازن افضل بين الذكور والاناث في المجتمع ، بالمقارنة مع دولة الامارات .

ثانياً : مؤشرات بداية الثمانينات

لنحاول الآن التعرف على محصلة التغيرات الضخمة في مجال العمالة الوافدة ، وانعكاساتها السكانية ، والتي دارت في النصف الثاني من السبعينات . لقد أجرت كل من الامارات والكويت تعداداً في عام ١٩٨٠ ، وأجرت البحرين تعدادها الاخير في عام ١٩٨١ . وتتوفر من هذه التعدادات بيانات اولية ، وان كانت محدودة جداً ، سنستخدمها هنا ، بالاضافة الى بعض البيانات الاخرى المستقاة من مصادر احصائية متباينة . لكي نتوصل لتوصيف تقريبي لنتائج الفورة الاقتصادية والعمالية التي سادت الخليج ابتداء من عام ١٩٧٥ .

الملاحظة الاولى هي انخفاض نسبة المواطنين في السكان وفي قوة العمل في البلدان الثلاثة ، (انظر الجدولين رقم ١ و٦)[٨] . وفي الكويت انخفضت نسبة المواطنين في السكان الى ٤١ بالمائة في تعداد عام ١٩٨٠ ، بعد ان كانت ثابتة طوال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) عند قرابة ٤٧ بالمائة . وفي البحرين تحول موقف المواطنين في قوة العمل من اغلبية الثلثين تقريباً في عام ١٩٧٥ الى اقلية في بداية الثمانينات . وانخفضت نسبة المواطنين في قوة العمل في الامارات الى اكثر من العُشر بقليل وفي الكويت الى حوالى الخُمس فقط . والجدير بالذكر ان هذا الانخفاض في نسبة المواطنين تم رغم التضييق في تصاريح العمل وفي التحاق العائلات بالعمال الوافدين ، الذي أشرنا الى حدوثه في اواخر السبعينات .

وبينما انخفضت نسبة المواطنين في قوة العمل بدرجة اكبر من نسبتهم في جملة السكان في كل من البحرين والكويت ، تعبيراً عن زيادة عدم استقرار العمالة الوافدة في النصف الثاني من السبعينات ، فإن بيانات الامارات العربية تدل على موقف مختلف مؤداه ان العمال الوافدين في عام ١٩٨٠ اصطحبوا عائلاتهم بمعدل اعلى من عام ١٩٧٥ .

وتعطي بعض التفاصيل المتوافرة عن خصائص قوة العمل بدولة الامارات صورة تكاد تثير الفزع . ففي القطاع الخاص تدنت نسبة المواطنين الى جملة العاملين الى اقل من ثلاثة بالمائة ، واذا

---

(٧) المصدر نفسه .

(٨) المصدر نفسه .

استبعدنا فئة اصحاب المنشآت الذين ترتفع فيهم نسبة المواطنين ، ولكن لا تصل الى الخمس ، لانخفضت نسبة المواطنين بين المشتغلين الى اقل من ٢ بالمائة (انظر الجدول رقم ٩)[٩] .

وتمكننا بيانات تصاريح العمل الجديدة من تتبع تركيب الاضافات الجديدة للعمالة الوافدة ، ومنها يتبين ان نسبة الآسيويين في اذونات العمل الصادرة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ لا تقل عن نسبتهم في تعداد عام ١٩٧٥ ، مما يعني احتفاظ الآسيويين بنصيبهم الغالب في قوة العمل في الدولة .

وتعطي بيانات تصاريح العمل في الكويت في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) صورة مناظرة لتركيب الاضافات الجديدة لقوة العمل حول عام ١٩٨٠ حسب الجنسية في دولة الامارات . ولكن هناك فارقاً جوهرياً ، وهو ان هذا التركيب يمثل استمراراً لتيار تاريخي في الامارات ، ولكنه في الكويت ، يعبر عن انكسار الوضع التاريخي لغلبة العمالة العربية في اتجاه تفضيل العمالة الآسيوية . إذ نلاحظ ان نسبة الآسيويين في تصاريح العمل الجديدة حول عام ١٩٨٠ في الكويت هي اكبر كثيراً من نسبتهم في قوة العمل في منتصف السبعينات، (انظر الجدولين رقم ٥ و١١)[١٠] . ويعني هذا ارتفاعاً كبيراً في نسبة الآسيويين في قوة العمل والسكان .

ونلاحظ على تركيب تصاريح العمل الجديدة في الامارات زيادة نسبة الآسيويين من خارج شبه القارة الهندية عن العُشر حول عام ١٩٨٠ . وهذا رقم اكثر ارتفاعاً من نسبتهم المقدرة بين العمالة الوافدة عموماً في منتصف السبعينات ، مما يشير الى تدعم التيار الجديد في الهجرة الآسيوية في شرق آسيا الى بلدان الخليج .

ولم يتوقف استخدام الاجانب بكثرة في دولة الامارات على القطاع الخاص ، ففي عام ١٩٨٢ كان ٤٢ بالمائة من العاملين في حكومة امارة ابو ظبي من الآسيويين ، ممثلين بذلك نسبة تزيد قليلاً عن العرب الوافدين ، بينما لم تتعد نسبة المواطنين ١٦ بالمائة (انظر الجدول رقم ١٠)[١١] . وهذا الاستخدام الواسع النطاق للاجانب في القطاع الحكومي مستغرب ، إذ ان كثيراً من اعمال الحكومة تقتضي التعامل باللغة العربية ، كما ان الحكومة يجب ان تكون اكثر حرصاً على تفضيل العمالة العربية الوافدة تنفيذاً لقوانين العمل السائدة . ولكن هذا الوضع ليس مقتصراً على دولة الامارات ، فهناك حكومات خليجية اخرى ترتفع في عامليها نسبة الاجانب الى حدود غير مبررة ، وان كان ليس لدرجة امارة ابو ظبي . فقد مثل العمال الاجانب اكثر من ربع العاملين بحكومة قطر في عام ١٩٨١ وحوالى ١٥ بالمائة من موظفي الخدمة المدنية في عمان في عام ١٩٨٠.

ولا يختلف تركيب قوة العمل في قطر وعمان جوهرياً عن دولة الامارات ، اللهم الا في بعض التطرف في الخصائص المشاهدة في حالة الامارات . فمثلاً يقدر ان حوالى ٤٠ بالمائة من قوة العمل في قطر تعمل بالحكومة والقطاع العام . والواقع ان تقدير عدد العاملين بهذا القطاع يصل لحوالى ثلاثة امثال تقدير قوة العمل المواطنة كلها . وترتفع نسبة العاملين في قطاع الخدمات الشخصية والعائلية

---

(٩) المصدر نفسه .
(١٠) المصدر نفسه .
(١١) المصدر نفسه .

الى حوالى خمس القوة العاملة ، ويزيد عدد العاملين بهذا القطاع ايضاً عن قـوة العمل المـواطنة . ويقدر ان نسبة العمالة الاجنبية في القطاع الخاص بقطر تتعدى سبعين بـالمائـة . ولكن هذه كلهـا تقديرات غير معروف اساسها بدقة .

وفي تقديرنا ان العمالة الاجنبية اكثر انتشاراً من هذا الحد في القطاع الخاص بقطـر ، وعلى سبيل المثال ، يتضمن « ملف المعلومات » الـذي أعده المعهـد العربي للتخطيط ، الهيكـل الوظيفي لاحدى شركات التجارة العامة والمقاولات الكبرى في قطر ، وكان يعمل فيها في عام ١٩٨٢ اكثر من ستمائة عامل . لم يكن بينهم غير قطري واحد وخمسة عشر عربياً .

اما في عمان قد تعدت بطاقات العمل الممنوحة للآسيويين من شبـه القارة الهنـدية التسعـين بالمائة من إجمالي التصاريح في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وبهذا نصل الى الحد الاقصى المشاهد في اقطار الخليج العربي للاعتماد على العمالة الآسيوية في الاضـافات الجـديدة لقـوة العمل (انظـر الجدول رقم ١٢)[١٢] .

ثالثاً : توقعات المستقبل القريب

إن اعداد اسقاطات للظواهر الاجتماعية ـ الاقتصادية عمل صعب ومحفوف بالمخاطر ، ولكن اعداد اسقاطات لقوة العمل للبلدان العربية الخليجية ينطوي على فشل شبه مؤكد . فقوة العمل عند اي نقطة زمن قادمة ستتكون من وافدين ومواطنين . واسقاط قوة العمل المواطنة سهل نسبياً اذ ان ذلك يتطلب في الاساس افتراضات معينة عن مستوى الانجـاب ، والوفـاة والتجنيس للتوصـل الى اسقاطات للسكان . ويكفي افتراض اضافي لمعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي المتوقعة لتقدير العرض المتوقع من قوة العمل المواطنة ، ومن المأمون افتراض ان كل مواطن سيطلب عملاً سيجده . ومن كل هذه الافتراضات ، فإن اكثرها تعرضاً لعدم اليقين تلك المتعلقة بالتجنيس ومـدى مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي .

اما اسقاط العمالة الوافدة فـأكثر صعـوبة ، اذ يتحـدد بمعدل النشـاط الاقتصادي الـذي سيسـود في المستقبل ، وطبيعـة النشاط الاقتصـادي من حيث توزيعـه على القطـاعات المختلفـة ، ومستوى الفن الانتاجي المستخدم ، وسياسات واجراءات استقدام العمالة الوافدة التي ستطبق . وتزداد المشكلة تعقيداً اذا كان مطلوباً ان تفرق الاسقاطات بين مصادر القوى العاملة الوافدة ، ولو على مستوى العرب وغيرهم فقط . وفوق كل هذا ، لا تتوافـر البيانـات الاساسيـة المطلوبـة لعملية اسقاط معقدة كهذه ، كما أشرنا في التمهيد .

ورغم كل هذه الصعوبات ، فإن اي اسقاطات يحكم عليها ، في النهاية ، بمدى اقترابهـا من الواقع عندما يتحقق . ويزيد الامر سوءاً في حالة الاقطار العربية الخليجية ، ان كثيراً من مكونات عملية الاسقاط ، خاصة تلك التي تتعلق بالوافدين ، هي عرضة لتغيرات كبيرة ومفـاجئة . وهنـاك سببان لذلك . الأول هو طبيعة آلية اتخاذ القرار في هـذه المجتمعات ، والتي يمكن أن تصـدر عنها اجراءات مهمة في وقت قصير . اما الثاني ، فيعود لتأثير عوامل خارجية ترجع لاعتماد الاقتصادات

---

(١٢) المصدر نفسه .

الخليجية على تصدير مادة خام للاسواق الدولية . فأي تغيير في البنية الاقتصادية الدولية ، يرسل موجات قوة لمثل هذه الاقتصادات .

والمثال الواضح على هذه النقطة هو الكساد الحالي في سوق النفط العالمي ، والذي كان يصعب توقعه منذ عام واحد فقط . فقد أدى هذا الى تخفيض عائدات النفط للاقطار العربية الخليجية . وربما تواجه هذه الاقطار انخفاضاً اكبر في القريب العاجل . ولا شك انه سيكون لهذه التطورات تأثير على مستوى ونوعية النشاط الاقتصادي الذي سيسود الخليج في الاعوام القليلة القادمة ، مما سيكون له ، ولا ريب ، انعكاسات على حجم وتركيب قوة العمل الوافدة .

وسنقدم فيما يلي عرضاً نقدياً للملامح الجوهرية للاسقاطات التي تضمنتها دراسة البنك الدولي التي أشرنا اليها في التمهيد . وقد تضمنت الدراسة نطاقاً واسعاً من الاسقاطات الخاصة بالاحتياجات من قوة العمل والهجرة في الوطن العربي ، ولكننا سنقتصر على جزء محدود منها فقط ، اذ اننا لا نثق كثيراً في اعداد اسقاطات تفصيلية تحت الظروف الصعبة التي أشرنا اليها أعلاه .

وتتوقع دراسة البنك الدولي ان تزداد قوة العمل الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي من حوالى ١,٣ مليون في عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢,٨ مليون في عام ١٩٨٥ ، بفرض تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (تتراوح بين ٤,٧ بالمائة و ١١,٦ بالمائة سنوياً في الاقطار الستة) . وينطوي هذا على استمرار انخفاض نسبة المواطنين من قوة العمل في كل من هذه البلدان (انظر الجدولين رقم ١ و١٣)[١٣] ، بحيث تتحول العمالة المواطنة الى اقلية في مجمل دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا يشذ عن هذا المصير الا عمان ، التي يتوقع لها التقرير ، دونما سبب ظاهر ، ان تتحول قوة العمل المواطنة من اقلية في عام ١٩٧٥ الى غالبية في عام ١٩٨٥ .

وتنطوي اسقاطات البنك الدولي على ان السكان الوافدين سيزيدون بمعدل أعلى من معدل نمو قوة العمل الوافدة ، نتيجة الافتراض ان مجتمعات الوافدين ستنضج سكانياً ، بمعنى زيادة لحاق العائلات بعائليهم الوافدين . وعليه ، تتوقع الدراسة ان ينخفض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للوافدين من ٥١ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٢ بالمائة فقط في عام ١٩٨٥ (بفرض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة) . ويقابل ذلك زيادة عدد السكان الوافدين في دول مجلس التعاون من حوالى ٢,٥ مليون نسمة في عام ١٩٧٥ (حوالى ربع السكان) الى قرابة التسعة ملايين في عام ١٩٨٥ (حوالى ٤٥ بالمائة من جملة السكان) .

ونحن نعتقد ان هذه الاسقاطات قد جانبت الصواب بافتراض « النضج السكاني » ، مما ادى الى أن تكون اسقاطات السكان الوافدين ، وبالتالي جملة السكان ، خاطئة الى الاعلى . ويبدو ان فريق خبراء البنك الدولي الذي قام بالدراسة ، قد ضلّله الاتجاه المتزايد نحو استقرار الوافدين المشاهد في بيانات دولة الكويت في الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) ، فافترض استمراره في المستقبل لكل بلدان الخليج.ولكن،كما اشرنا في التمهيد،قد ضيقت بلدان الخليج العربية في استقدام العمالة الوافدة والتصريح للعمال الوافدين بلحاق عائلاتهم بهم في اواخر السبعينات ، مما ادى الى انعكاس الاتجاه الاستقراري حتى في الكويت كما أسلفنا (وان كانت المؤشرات في الاتجاه العكسي بالنسبة للامارات

---

(١٣) المصدر نفسه .

بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ كما أشرنا) . كما ان خصائص التيار الجديد من الهجرة الآسيوية المرتبط بمجمعات العمل ، والذي لا يتضمن امكانية الاستقرار العائلي ، قد ساهم ، ولو بدرجة ضئيلة في تدعيم هذا الاتجاه .

وتؤكد هذه الملاحظة بيانات تعداد عام ١٩٨٠ في الكويت ، كما يشاهد من تطور معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي لكل من الوافدين وجملة السكان على الوجه التالي :

سنة التعداد	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الوافدون	٥٧,١	٤٥,٣	٤٠,٧	٤٧,٩
الجملة	٣٩,٤	٣٢,٧	٣٠,٦	٣٥,٥

ويمكن اختبار مدى مصداقية اسقاطات البنك الدولي بمقابلة نتائجها الرئيسية بالمعلومات الاولية التي توافرت عن تعدادات الكويت والامارات والبحرين في بداية الثمانينات[١٤] . فبفرض نمو منتظم يتوقع ان تحتل قيمة احد المتغيرات لعام ١٩٨٠ مكاناً وسطاً بين قيمته لعام ١٩٧٥ ، سنة الاساس للاسقاطات ، وبين القيمة المقدرة لعام ١٩٨٥ حسب الاسقاطات . ويقدم الجدول التالي مؤشرات مفيدة في هذه المقارنة .

الارقام القياسية لاسقاطات السنة ١٩٨٥
وللقيم الفعلية من التعدادات حول عام ١٩٨٠
١٠٠ = ١٩٧٥

البلد		السكان		قوة العمل	
		١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠
الامارات	الجملة	٣٥٦	١٨٩	٢١٦	١٨٩
	الوافدون	٤٧٥	٢١٣	٢٣١	١٩٩
البحرين(*)	الجملة	٢١٦	١٣١	١٩٩	١٨٠
	الوافدون	٤٩١	١٩٥	٢٧٩	٢٧٩
الكويت	الجملة	١٧٧	١٣٢	١٣٩	١٦٣
	الوافدون	٢٠٨	١٤٣	١٣٠	١٨٠

(*) البيانات لعام ١٩٨١ .

واضح من محتويات الجدول ان اسقاطات البنك الدولي تخطىء الى الاعلى في تقدير عدد السكان ، وبخاصة الوافدين ، بينما تخطىء الى الادنى في تقدير حجم قوة العمل . ففي الكويت ، تعدّى حجم قوة العمالة الوافدة والكلية في تعداد عام ١٩٨٠ القيم التي تقدرها الاسقاطات لعام ١٩٨٥ ، بفرض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة . وتصح المقولة نفسها على العمالة الوافدة في

(١٤) يلاحظ ان التقرير النهائي عن دراسة البنك الدولي لم يحو اي تقديرات لعام ١٩٨٠ تجنباً ، على ما يبدو ، للمقارنة المباشرة مع نتائج مثل هذه التعدادات وقت صدور التقرير .

البحرين . اما في الامارات فقد زاد حجم العمالة الوافدة والكلية في عام ١٩٨٠ عن الحد المتوسط المتوقع حسب رقم الاسقاطات لعام ١٩٨٥ . ويؤكد الخطأ الكبير الى الاعلى في تقديرات حجم السكان ، وبخاصة الوافدين ، والظاهر من الجدول اعلاه ، خطأ افتراض « النضج السكاني » الذي قامت عليه اسقاطات البنك الدولي كما اسلفنا .

لنلخص اذاً ، يمكن القول انه يتوقع ان تزداد قوة العمالة الوافدة ، ومن ثم قوة العمل الكلية ، في اقطار الخليج العربي حتى تصل في عام ١٩٨٥ لحجم اعلى مما تتوقعه دراسة البنك الدولي ، ولكن عدد السكان الوافدين والحجم الكلي للسكان ، لا يتوقع ان يرتفعا الى المدى الذي تقدره هذه الدراسة .

وننتقل الآن لمناقشة التوقعات الخاصة لمساهمة الاجانب في قوة العمل والسكان الوافدين . وتقدر دراسة البنك الدولي ان نصيب العرب الوافدين في قوة العمل الوافدة سيتدنى الى ٥٢ بالمائة حتى عام ١٩٨٥ ، بافتراض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، مقارناً بحوالى ٦٥ بالمائة في عام ١٩٧٥ ، رغم ان عددهم ينتظر ان يزيد بحوالى ٩٠ بالمائة عبر هذه السنوات العشر[١٥] . ويقابل الانخفاض في نصيب العرب، طبقاً للدراسة ارتفاع مساهمة الآسيويين من شبه القارة الهندية وفي شرق آسيا (انظر الجدولين رقم ٢ و١٤)[١٦] .

ويقابل هذه التطورات المتوقعة في قوة العمل ، حسب الدراسة زيادة محسوسة في مساهمة الآسيويين ، خاصة من شبه القارة الهندية ، في السكان الوافدين من اقطار الخليج العربي . على انه يلاحظ ان المساهمة النسبية المتوقعة للعمال الآسيويين من شرق آسيا في السكان الوافدين اقل بكثير من تلك الخاصة بالعمال الوافدين من شبه القارة الهندية . بمعنى آخر ، ان معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي المتوقع هو اعلى بكثير من الفئة الاولى عن الثانية . وهذه نتيجة لنمط « مجمعات العمل » الذي يرتبط بالتيار الجديد في العمالة الآسيوية . والافتراض الكامن وراء الزيادة الكبيرة لنصيب هذا التيار من العمالة الوافدة ، الى حوالى ثمانية امثال عبر عشر سنوات ، هو زيادة قبول واستخدام صيغة مجمعات العمل في بلدان الخليج العربي .

ونحن نرى ان التطورات الحديثة في تركيب قوة العمل حسب الجنسية في اقطار الخليج العربي ، والتي اشرنا اليها في نهاية القسم السابق من الدراسة ، تدعم اسقاطات البنك الدولي الخاصة بزيادة نصيب الآسيويين عموماً ، واولئك من شرق القارة خصوصاً في قوة العمل الوافدة ، ولكن لا نعتقد ان هذه الزيادات ستترتبط بالزيادات التي تتوقعها دراسة البنك الدولي في حجم السكان الوافدين ، للاسباب نفسها التي قدمناها اعلاه □

---

(١٥) الارقام المقدمة في هذه الفقرة والتالية لها ، تدخل ليبيا مع دول مجلس التعاون الخليجي . ولسنا نرى غضاضة في هذا ، اذ ان خصائص قوة العمل في ليبيا ، على المتغيرات محل المناقشة ، لا تختلف كثيراً ، في تقديرنا عن خصائص بلدان المجلس .

(١٦) انظر :«الملف الاحصائي» لهذا العدد المرقم (٤٤) .

اسباب انتشار العمالة الآسيوية

د. علي لبيب

خبير في منظمة العمل العربية ـ بغداد .

إن الكشف عن اسباب انتشار الآسيويين في اقطار الخليج العربي ـ في النهاية ـ يعد كشفاً عن اسباب انتشار الايدي العاملة العربية الوافدة الى هذه الاقطار . ذلك انه من الصعب التمييز بين اسباب التيارين . فبغض النظر عن التنقلات السكانية التاريخية التي تختلف طبيعتها عن التنقلات الحالية ، وبغض النظر عن التفاوت الحاصل والممكن بين تيار الهجرة العربية وتيار الهجرة الآسيوية ، فإن لهما تاريخاً واحداً هو : تاريخ الهجرة الاقتصادية الى اقطار الخليج العربي منذ اكتشاف النفط . وقد سمحت عائداته ، خاصة بعد عام ١٩٧٣[1] ، لهذه الاقطار بتبني خطط انمائية اهتمت أساساً بتحسين وتوسيع المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية كالمدارس والسكن والمستشفيات وتوفير المياه ومد الطرقات .

الا ان قلة السكان والشح في القوى العاملة الوطنية ، بالاضافة الى ظهور البطالة المقنعة بسبب ميول المواطنين الى العمل في قطاع الخدمات ، جعل اقطار الخليج العربي عاجزة عن تنفيذ خططها اذا ما اعتمدت على قدراتها البشرية ، واضطرت الى فتح ابوابها امام الايدي العاملة العربية والاجنبية على حد سواء وبكل اصنافها حتى اصبح الوافدون (عرباً واجانب) يحتلون المكانة الاساسية في تركيب القوى العاملة باقطار الخليج العربي .

وبالاضافة الى ان الايدي العاملة الوافدة تفي بالحاجة فإنها تتسم بمزايا اخرى عديدة تشجع على توريدها ومنها :

- الايدي العاملة الوافدة ترد جاهزة ولا تكلف اي نفقات للبلدان المستقبلة .
- اجورها منخفضة وايام عملها طويلة .
- سرعة دورانها عالية مما يسمح باستغلالها في فترة انتاجيتها القصوى .

(١) قفز الدخل المحلي المتوفر ببلايين الدولارات الامريكية من ٥,١١ في عام ١٩٧٣ الى ٨,٩٧ في عام ١٩٧٤ في الكويت، ومن ١٩,٤٥ الى ٣٣,٩ في المملكة العربية السعودية ، ومن ١,٨٥ الى ٦,٥٧ في دولة الامارات العربية المتحدة .

وتسمح هذه المرونة بتخفيض كلفة الانتاج ، وهي اعتبارات حددت كل تيارات الهجرة الاقتصادية واصبحت مبدأها الاساسي . والهجرة الى الخليج العربي ليست حالة خاصة بل تندرج في هذا المفهوم للهجرة الاقتصادية المعاصرة . ومن هنا يمكن التأكيد على ان الهجرة الآسيوية والعربية تتسمان بالخصائص نفسها للمشاركة في الهجرة الى اقطار الخليج العربي . فلماذا اذاً لا تعتمد اقطار الخليج العربي بشكل اكبر على الايدي العاملة العربية ؟ ولماذا تفضل الايدي العاملة الآسيوية ؟

ومن التفسيرات الاكثر تداولاً لتبرير استخدام الايدي العاملة الآسيوية في المنطقة العربية نذكر :

- الايدي العاملة الآسيوية « عابرة » ولن تستقر في المنطقة بحكم بعدها الحضاري عن مجتمعات الخليج العربي .
- انها اكثر مهارة من الايدي العاملة العربية .
- اجورها اقل وتتحمل ظروف العمل القاسية .
- يتوفر فيها عنصر الطاعة .

وهذه المبررات تستدعي بعض الملاحظات :

١ - لا يقل معدل اقامة الآسيويين عن معدل اقامة الوافدين العرب بل يتجاوزه في بعض اقطار الخليج. وأثبتت التجربة ان الآسيويين يتفادون (شأنهم شأن غيرهم من المهاجرين) العودة لانعدام فرص العمل في بلدانهم ، واذا كان معظمهم لا يفكر في الاستقرار النهائي فإن ٧٠ بالمائة منهم يتجهون نحو تمديد اقاماتهم وذلك لأن الاجور ثابتة والنفقات في ازدياد وحتى فرص الاستثمار وانشاء الاعمال في بلد الاصل اصبحت مكلفة بالمقارنة مع السابق وان التضخم يأكل التوفير . وبالارقام فإن الاتجاه السابق كان للبقاء لمدة تتراوح من ٣ الى ٧ سنوات اما الآن فالمعدل هو ١٠ سنوات نظراً الى انخفاض حجم المدخرات[٢] .

٢ - من الثابت ان هناك نقصاً في الايدي العاملة الماهرة في الوطن العربي ككل . لكن اغلب اقطار الخليج العربي لا تزال بصدد بناء مرتكزاتها الاقتصادية كما سبق ان أشرنا الى ذلك ، وكما يؤكده توزيع القوى العاملة الوافدة حسب القطاعات ، اذ ان ٤٠ بالمائة من الوافدين يستخدمون في قطاع البناء . والمعروف ان مثل هذه الاعمال لا تتطلب وفرة في الايدي العاملة الماهرة بل العادية وشبه الماهرة . ثم ليس هناك ما يدل على ان الآسيويين العاملين في اقطار الخليج العربي هم « اكثر مهارة » من الوافدين العرب بل يزاول الآسيويون عامة مهن « الانتاج والاعمال العادية » ، وخاصة الايرانيون والباكستانيون منهم ، اذ تراوحت نسبتهم في هذه المهن من اكثر من الثلث الى الثلاثة ارباع[٣] .

وإذا أخذنا المستوى التعليمي كأحد المؤشرات للمستوى المهني يتبين لنا بأن الايدي العاملة

---

(٢) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج » آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .

(٣) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، قسم السكان ، « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين في دول الخليج » ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١- ١٦ ايار / مايو ١٩٨١، ص ٢٥ .

الآسيوية هي اقل تعلماً من الجنسيات العربية . ففي دولة الامارات العربية المتحدة ، على سبيل المثال ، تقدر نسبة الاميين في الوافدين الآسيويين بـ ٤٣ بالمائة بينما تقدر بـ ٢٤ بالمائة فقط لدى الوافدين العرب .

ويبدو ان الايرانيين هم الاقل تعلماً على الاطلاق ، اذ لم يتجاوز متوسط مدة دراستهم السنتين في دولة الامارات العربية المتحدة والكويت (مقابل خمس سنوات واربع سنوات ليمنيّي الشمال على التوالي) ، يليهم الباكستانيون وتتراوح مدة دراستهم من ثلاث الى خمس سنوات[٤] . والجدير بالذكر ان هاتين الجنسيتين (الباكستانية والايرانية) هما من الاكثر انتشاراً في اقطار الخليج . وما من شك في ان هذه النوعية من الايدي العاملة غير المتعلمة وغير الماهرة تتوفر داخل الوطن العربي ، وهيمنة الايدي العاملة اليمنية في المملكة العربية السعودية ، والمصرية في العراق ، والتونسية والمصرية في الجماهيرية العربية الليبية ، تعبر عن وجود تكامل في العرض والطلب على القوى العاملة في الوطن العربي .

٣ ـ يركز اصحاب القطاع الخاص في تفضيلهم الايدي العاملة الآسيوية على توفر عنصر الطاعة فيها وقبولها اجوراً اقل من اجور الوافدين العرب .لكن في الواقع تعيش الايدي العاملة العربية الوافدة الظروف نفسها وتخضع لنفس الاستغلال بأشكاله المختلفة والمتخلفة . ولم يسبق لها ان عبرت عن غضبها لظروف عملها السيئة في اقطار الخليج العربي كما حصل وفعلت بعض الفئات الآسيوية الوافدة .

ان انتشار الايدي العاملة الآسيوية وازديادها المستمر لا يكمن ، كما يفسره البعض ، في انتاجيتها المرتفعة او في مهارتها العالية او في طاعتها ... الخ ، بالمقارنة مع الايدي العاملة العربية الوافدة الى اقطار الخليج العربي ، بل **هنالك عوامل اخرى تساعد على فهم ادق لظاهرة انتشار الايدي العاملة الآسيوية** نذكر منها :

ـ ان اقطار الخليج العربي لم تلجأ الى الآسيويين لسد العجز في الوطن العربي بل فتحت باب المنافسة على جميع المستويات وجعلت سوق العمل بها تخضع لآلية السوق (العرض والطلب) . وهو امر ساعد ضمنياً على الاعتماد على الآسيويين ، خاصة في غياب قواعد بالمعنى الصحيح تحدد الهجرة ومصادرها ، وما هو موجود يقتصر على قوانين تأشيرات الدخول .

ـ انعدام التنظيم لانتقال الايدي العاملة داخل الوطن العربي ، اذ لا توجد اي مؤسسة قطرية لتنظيم مثل هذه التنقلات ، والحكومات لا تتدخل عملياً في اي مرحلة من مراحلها وتترك الحرية لاصحاب العمل لاستقدام الايدي العاملة من اي مصدر شاؤوا . اما البلدان الآسيوية ، وخاصة بلدان شرق آسيا ، فقد اخذت في تنظيم تصدير عمالها الى الخليج العربي تنظيماً بدأت تظهر نجاعته من خلال سيطرة هذه البلدان على سوق العمل العربية وخاصة من طرف كوريا الجنوبية التي كانت تهدف عن طريق شركاتها الى رفع عدد رعاياها العاملين في الشرق الاوسط من ١٦٠٠٠ سنة ١٩٧٧ الى ٢٤٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٨٠[٥] .

---

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٥ .

(٥) ج . س . بيركس و ك . ا . سنكلير ، « السكان والهجرة الدولية في الدول العربية : المعطيات الاساسية »، الامم المتحدة ، اكوا ، مكتب العمل الدولي ، بيروت ، ١٩٨٠ .

كما اتخذت الهند من جهتها خطوات لزيادة تصدير عمالتها ، فشكلت لجنة عمل مختصة بالعمالة في الخارج لتلافي انخفاض مستوى تصدير العمالة الهندية[٦] . وتعتزم الصين ايضاً تصدير العمالة الى الشرق الاوسط ، وقد كلّفت شركتين قانونيتين في هونغ كونغ بالبحث عن اسواق لعمالتها غير المحدودة[٧] .

ـ بروز ظاهرة « وكالات التشغيل » ، وقد « نجحت وعملت بفاعلية تامة نظراً للارباح التي حققها اصحابها من تصدير وتوريد الايدي العاملة الآسيوية . وتصل الرسوم التي تتقاضاها هذه الوكالات لتأمينها عمالاً في بلاد النفط احياناً الى رواتب ٤ شهور من دخل العامل »[٨] . « وتتم عملية الاختيار بين الجنسيات كالتالي : المعروف ان العامل الفليبيني اكثر تكلفة من العامل الهندي . وفي الوقت نفسه فهو امهر من العامل الهندي ، وعليه فإن العمال غير المهرة يتم اختيارهم من الهند وباكستان وسري لانكا ، بينما يتم اختيار العمال المهرة من الفليبين ، ولكن المشرفين والعمال الفنيين يختارون من العمال الاوروبيين وهم قبارصة في معظم الاحيان »[٩] .

ـ هنالك روابط تاريخية بين اقطار الخليج العربي والبلدان الآسيوية المجاورة مثل ايران وباكستان ، وجاء النفط بعائداته لينشط هذه العلاقات . وسعت البلدان الآسيوية ، والتي بقيت بعيدة عن تيارات الهجرة الى اوروبا الغربية ، الى ضخ الآلاف من عمالها في سوق الخليج تخفيفاً من وطأة البطالة وسعياً وراء العملة الصعبة[١٠] . ويلعب القرب الجغرافي من جهة وضعف المراقبة على طول الحدود من جهة ثانية دوراً مهماً في تدفق الايدي العاملة الآسيوية غير المشروعة .

ـ يعمل الآسيويون في كل القطاعات الاقتصادية ، وتسربوا الى الوظائف الادارية ومعهم اللغة الاجنبية مما قوى ارتباط اقطار الخليج بهم . وتجدر الاشارة انه يعاب على القطاع الخاص تفضيله الايدي العاملة الآسيوية في حين تعج الوظائف الحكومية بالآسيويين ، وكان المفروض ان يبدأ التعريب في الدوائر الحكومية لتكون قدوة للقطاع الخاص[١١] . هذا الى جانب بروز ظاهرة الخدم المستوردات من آسيا ، وتؤكد مديرة مؤسسة لتوريد الايدي العاملة الآسيوية انه « في الوقت الحاضر لا يمكن ان يخلو بيت مواطن من وجود خادمة والمعدل هو من ١ـ ٤ ، والظاهرة موجودة حتى في مساكن البدو] . كما

---

(٦) *Arab Times* (Kuwait), 31/5/1982.

(٧) *Arab Times*, 5/2/1982.

(٨) المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج »، ص ٥٤ .

(٩) « نموذج استيراد الايدي العاملة لشركة بناء »، في : المصدر نفسه ، ص ٨٩ .

(١٠) تذكر دراسة للبنك الدولي بأن تحويلات الباكستانيين ، مثلاً ، من اقطار الخليج العربي بلغت ملياري دولار عام ١٩٨١ .

(١١) عملياً لا تختلف مواقف القطاع الحكومي كثيراً عن القطاع الخاص تجاه استخدام الوافدين . وعلى سبيل المثال « قال السيد سعود الطلب الوكيل المساعد في وزارة التربية بالكويت ان العمالة الآسيوية متخصصة اكثر ، وان تشغيلها له مردود اقتصادي جيد ، واضاف ان قوة العمل العربية لا تمتلك المهارات المطلوبة . وكان السيد الطلب قد رأس مؤخراً لجنة وزارته التي زارت الهند وتعاقدت مع عدد وفير من السواقين والكهربائيين والنجارين والحدادين للعمل في المدارس الحكومية الكويتية وفي المؤسسات التعليمية الاخرى وعندما سئل عن سبب عدم تمكن قوة العمل العربية من القيام بهذه الاعمال قال « ببساطة لا تقدر العمالة العربية على شغل التخصصات التي نطلبها » .
Arab Times, 14/2/1982.

تؤكد مديرة المكتب من جانب آخر ان « حوالى ٩٠ بالمائة من العرب المقيمين لديهم خادمة واحدة بالمعدل وتقدر اجر الخادمة بما يعادل ٢٠ ديناراً كويتياً شهرياً][١٢] .

ـ رغبة اقطار الخليج العربي في تنويع مصادر الايدي العاملة الوافدة لتفادي التبعية لجهات معينة في هذا المجال ، وخاصة انه قد تبين من بعض التجارب الثنائية العربية ، كالتجربة التونسية ـ الليبية على سبيل المثال ، بأن تنقل الايدي العاملة العربية يتأثر الى حد كبير بالظرفيات السياسية التي تطرأ بين قطر المنشأ والقطر المستقبل[١٣] . وهناك وهم ضمني لدى اقطار الخليج بأن تكون الايدي العاملة العربية مصدر اضطرابات وعدم استقرار . وعموماً فإن عدم الثقة في الاوضاع العربية الراهنة يجعل اقطار الخليج العربي لا تميل الى تفضيل الايدي العاملة العربية على الأسيوية .

ـ تعد ظاهرة تعاقدات « المفتاح في اليد » اهم سبب في تكاثر الايدي العاملة الآسيوية في اقطار الخليج خلال السنوات الاخيرة . وهي تعاقدات تتم مع شركات منفذة لمشروع ما وتتولى بنفسها استيراد العمال وتوفر لهم السكن والمأكل وتتولى ادارتهم وتلتزم بترحيلهم بعد تنفيذ عقودها . وقد اكتشف هذا الاسلوب اثناء بناء الحوض الجاف في البحرين ، ثم انتشر كصيغة اتبعتها كثير من الشركات اعتمدت على ايد عاملة رخيصة توفرها وكالات حكومية وغير حكومية مثل B.E.S. او O.E.D.B. في الفليبين ، وقد قامت الوكالتان بتصدير ١٣٧٥٥٧ عاملاً الى الاقطار العربية سنة ١٩٨٠[١٤] .

ومن مزايا هذا الاسلوب ، الذي اصبح مفضلاً في كل اقطار الخليج العربي ، انه يساعد على وضع حد للهجرة الفردية وما يتبعها من هجرة عائلية ومن خدمات مختلفة ومن اعباء ادارية ، والتي قدرها احد اعضاء مجلس الامة في الكويت الى وظائف اضافية منها بـ ١٤ في التعليم و ١٢٥ في الصحة و ١٣٥ في الامن و١٦٧ في الخدمات المنزلية والنظافة و ١١٢ في الاصلاح والصيانة و٧ للعدل وذلك لكل ١٠ آلاف وافد[١٥] .

إن العمال المستوردين يعيشون في معسكرات ، بعزلة عن السكان الاصليين ، ويبلغ عدد العمال فيها ارقاماً مرتفعة ونذكر منها[١٦] :

ـ منطقة جبيل بالسعودية	٢٥ الف عامل
ـ منطقة سعيد بقطر	٣٠ الف عامل

---

(١٢) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج »، ص ١٠٨ .

(١٣) علي لبيب ، « الهجرة التونسية الى ليبيا »، **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤٧ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٣) .

(١٤) Bureau of Employment Services-Overseas Employment Development Board.
« الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية »، ورقة قدمت الى : مؤتمر العمل العربي ، الدورة العادية ، ١٠ ، بغداد ، آذار / مارس ١٩٨٢ .

(١٥) **الوطن** (الكويت) ، ٢٢ / ١١ / ١٩٨١ .

(١٦) « نظرة عامة لواقع وآفاق انتقال القوى العاملة العربية »، ورقة قدمت الى : منظمة العمل العربية ، الندوة الثلاثية لدراسة مشروع المؤسسة العربية للتشغيل ، بغداد ، شباط / فبراير ١٩٨٠ .

- جبل علي بدبي ٨٧ الف عامل
- الرويس بأبو ظبي ٨٠ ـ ١٠٠ الف عامل
- الشعيبة بالكويت ٨٠ الف عامل

ويبدو ان الشركات الآسيوية قد نجحت في تطبيق الاسلوب الجديد وحصلت على عقود عديدة في منطقة الخليج العربي . ويمكن القول بأن هذه الشركات لعبت دوراً مهماً في ازدياد (وفرض) الايدي العاملة الآسيوية في المنطقة .

خلاصة

من الاسباب الاكثر تداولاً في انتشار الايدي العاملة الآسيوية وازديادها نجد من ناحية : تفضيل القطاع الخاص للآسيويين ، ومن ناحية ثانية نجد غياباً ظاهرياً لسياسة واضحة حيال الهجرة الى اقطار الخليج العربي . ومن مدلولات غياب هذه السياسة قلة الدراسات والبيانات الدقيقة ، وعدم تنظيم الندوات ، وكذلك الاجراءات المتعلقة بالهجرة والتي تتفاوت من الحرية المطلقة الى التشدد المفرط اللذين يتسم بهما تدفق المهاجرين وحركتهم .

في الواقع ان الحكومات وان كانت لا تدير تدفق المهاجرين اليها ، فإنها ، وفي النهاية ، هي المحددة والمتحكمة في هذا التدفق ، باصدار تصاريح الدخول وبابرام الاتفاقيات والعقود وباصدار القوانين والقرارات ... الخ ، غير ان الحكومات وبارادة منها لا تتدخل الا اذا تطلب الامر منها ذلك . وهكذا فإن الوضع ليس كما يبدو نتيجة « فوضى » بسبب فقدان سياسة حكومية حيال الهجرة بل هو يعبر عن سياسة واعية يمكن تلخيصها من خلال الفترتين اللتين مرت بهما الهجرة الى اقطار الخليج العربي :

١ ـ فترة ما قبل ١٩٧٣ وقد تميزت بفتح الباب امام جميع التيارات مع التفكير في توقيف الهجرة في الوقت المناسب . ومع وهم امكانية التخلص من المهاجرين الموجودين (في بلدان الاستقبال) عند الاقتضاء . لكن أثبتت التجربة بأن المهاجرين يميلون الى الاستقرار ولا يرغبون في العودة الى بلدانهم ، وتأكد هذا الاتجاه مع ظاهرة جمع شمل الاسر ، وتدخلت بلدانهم ضد طردهم وكثرت المشاكل وتشعبت . وتبين بأن المسألة ليست مجرد تنقل لعوامل انتاج بل هي تحرك بشري يتضمن عنصراً اجتماعياً .

٢ ـ وللحد من هذا الوضع اعتمدت اقطار الخليج العربي منذ عام ١٩٧٥ سياسة الهجرة القصيرة الامد ، وقد وجدت في التعاقدات « المفتاح في اليد » انجع السبل لتحقيق سياستها هذه ، والتي توفر الايدي العاملة ، وتخفف من مشاكلها واعبائها في آن واحد ، وقد وجدت في تفضيلها للايدي العاملة الآسيوية ما يحقق سياستها هذه .

تبدو اقطار الخليج من خلال سياساتها وممارساتها حيال الهجرة بأنه ليس لديها سياسة سكانية ، وانما تهتم بتوفير الايدي العاملة لتنفيذ برامجها وهذا وضع جعلها في تناقض مستمر : من ناحية ارتبطت هذه الاقطار ارتباطاً عضوياً وعلى مدى طويل بالهجرة . ومن ناحية ثانية تحاول السيطرة على تيارات الهجرة خوفاً على امنها واستقرارها الداخلي . لكن بتفضيلها الايدي العاملة

الآسيوية فإن اقطار الخليج العربي لا تتبع سياسة عربية ، وما يؤكد ذلك انها وبدون استثناء ، لم تصادق على اتفاقية تنقل الايدي العاملة العربية (رقم ٤ معدلة لسنة ١٩٧٥) رغم مرونة هذه الاتفاقية التي اقرت ثلاثة مبادىء :

- تيسير تنقل الايدي العاملة العربية من خلال تيسير الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك .
- الاولوية في التشغيل للعمال العرب .
- تبادل بيانات ومعلومات سوق العمل .

ولا يمكن اعتبار السياسات الراهنة حيال الهجرة سياسات رشيدة لحماية اقطار الخليج العربي امنياً وحضارياً واقتصادياً . وما دامت هذه الاقطار بحاجة الى ايد عاملة وافدة ، فإنه ينبغي عليها التمييز بين الهجرة العربية والهجرة الآسيوية لاختلاف نتائج كل منهما . وامام ضرورة اختيار وسيلة من بين وسائل العمل المختلفة فإنه لا يكفي اختيار الوسيلة التي تمكن من تحقيق الهدف بأقل تكلفة ، وانما ينبغي مراعاة امكانية الوقوع في خطأ الاختيار مع ما يكلف ذلك من ثمن[١٧] □

---

(١٧) علي لبيب ، « التعاون العربي في مجال تنقل الايدي العاملة » ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١، ص ١٢ .

الآثار السياسية للهجرة الاجنبية

د. عبد المالك خلف التميمي

استاذ في كلية الآداب والتربية ـ جامعة الكويت .

مقدمـــة

تعرضت منطقة الخليج العربي الى هجرة اجنبية مكثفة عفوية ومنظمة منذ امد بعيد ، وذلك بفعل السيطرة الاستعمارية ولاهميتها الاقتصادية وقلة عدد سكانها . ولقد كانت الاعداد الكبيرة من هؤلاء المهاجرين الاجانب الفقراء تصل الى موانىء الهند وباكستان وايران ثم ترحل الى منطقة الخليج عن طريق السفن الشراعية والبخارية لقاء اجور زهيدة ، يصلون بعدها الى سواحل المنطقة وميناء مسقط خاصة ، فيصعد ممثل السلطات البريطانية او الحكومة المحلية ليعد الرؤوس في السفينة ويحصل على الضريبة من قبطانها ثم ينزل هؤلاء الى البر ليبحثوا لهم عن عمل دون ان يدرك الحكام خطورة مثل هذه الهجرة على مستقبل بلادهم[1] .

ومبعث ذلك يرجع الى عدة اسباب اولها : عدم وعي اولئك الحكام لابعاد الهجرة واخطارها المباشرة وغير المباشرة على مجتمعهم ، وثانيها : ان السلطات البريطانية هي التي تحدد سياسات المنطقة وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة ، فقد شجعت الهجرة من القارة الهندية ذات الكثافة السكانية العالية الى منطقة الخليج العربي المخلخلة السكان ، وتعتبرها بريطانيا هجرة من والى مناطق تقع تحت نفوذها ولها اهدافها السياسية والاقتصادية من وراء تشجيع تلك الهجرة والتساهل معها .

ثم تأتي دوافعها الفردية ، وغير المشروعة في بعض الاحيان اي بدون وثائق سفر واقامة ، وهذه في الغالب دوافعها اقتصادية واجتماعية ، ويزداد تفكير هؤلاء بالهجرة وتزداد اعدادهم عندما يزداد الادراك للفرص المتوفرة التي تساعد على تحقيق حاجاتهم وكذلك الادراك لمتطلبات

(١) لطفي حميد جواد ، « الهجرة الاجنبية »، **الخليج العربي** (جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي) ، السنة ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩)، ص ١٤٥ .

الهجرة المالية والمعنوية ، هذا بالاضافة الى توافر المعلومات حول المنطقة للمهاجرين الجدد قبل رحيلهم اليها[٢] .

ان دراسة تاريخ منطقة الخليج العربي الاقتصادي في القرن التاسع عشر توضح لنا ان النفوذ التجاري الهندي في المنطقة الغربية من الخليج العربي قد ازداد رغم خضوع الاقتصاد الهندي للاقتصاد البريطاني .

ان نشاط عمان التجاري في سواحل افريقيا الشرقية[٣] كان حافزاً للنشاط الهندي في هذه المنطقة في تلك الفترة ، فاتسع نشاط التجارة الهندي نتيجة لامتلاكه الخبرة ورأس المال وادراك اهمية افريقيا الاقتصادية .

كما ان سلطان مسقط شجع التجار الهنود على عمليات تسويق وتمويل محاصيل عمان الزراعية ، كما اسهم هؤلاء التجار ايضاً في تمويل عمليات تجارة الرقيق العمانية في افريقيا، وكان تصاعد نشاط عمان التجاري عاملاً من عوامل استقرار الهنود في عمان ، فقد بلغ عدد تجار الهنود الذين نزحوا الى مسقط ومطرح في عام ١٨٤٠ نحو الفي هندي ، وهذا العدد كبير قياساً الى عدد سكان عمان وحجم الفعّاليات الاقتصادية آنئذ ، كما انه لا يغيب عن بالنا مدى تأثيرهم في عمان خاصة ، وانهم يتمتعون بالحماية البريطانية . اما حكام عمان فكانوا يشجعون الهنود لاعتقادهم بأنهم قادرون على عمليات التمويل التي يستفيد اولئك الحكام منها ، كما انه لا يمكن ان تجري تلك الامور الا والسلطات البريطانية في الهند وعمان تشرف عليها وتستفيد منها ، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وما يؤكد ذلك ان بعض التجار الهنود كانوا يعملون وكلاء للسفن التجارية الاوروبية ومن يملك الوضع الاقتصادي يملك التأثير في القرار السياسي ، لذا كان لبعض التجار الهنود نفوذ عند سلطان عمان الذي يمنح بعض هؤلاء التجار امتياز الادارات الجمركية في كل من مسقط وزنجبار نظير مبالغ معينة .

اذا كان هذا دور التجار الهنود في سلطنة عمان ، فما هو دور تجار عمان ؟ في الحقيقة كان دورهم ينحصر في الملاحة رغم ان عدداً منهم كان يمارس الاعمال التجارية الاخرى ، وكان سلطان عمان يستفيد من الامكانيات المالية لرجال الاعمال الهنود ، وكذلك التجار المحليين ، يبدو واضحاً ان دور التجار الهنود في الدور الاقتصادي العماني طوال القرن التاسع عشر كان اساسياً ورئيسياً ودور التجار المحليين كان ثانوياً ، ويتضح ذلك من خلال ظاهرة اقراض التجار الهنود للتجار المحليين ، حتى اصبح التجار الهنود يملكون الجانب الاكبر من السفن العربية[٤] . ولم يكتف التجار الهنود بالتمويل والاقراض والسيطرة على تجارة الجملة والتجزئة ، وان يكونوا وكلاء

---

(٢) اسحق يعقوب القطب ، « الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي »، **الخليج العربي** ، السنة ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩) .

(٣) لعب عرب عمان دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والديني في شرق افريقيا لعدة قرون ، وعملوا على توثيق العلاقات مع تلك المناطق ، لا بل اقاموا حكماً لهم في بعض مقاطعاتها ، انظر : وندل فيليبس ، **تاريخ عمان** ، ترجمة محمد امين عبدالله (سلطنة عمان : ١٩٨١) ، ص ٢١ ـ ٣٦ .

(٤) روبير جيرار لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ : مسيراً ومصيراً** ، ترجمة محمد امين عبدالله (عُمان : وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٦٦)، ص ١١٨ـ ١١٩ .

للمؤسسات الاوروبية انما سيطروا ايضاً على المجال الملاحي[٥] الذي كان تجار المنطقة يسيطرون عليه فاصبح تحت تأثيرهم وهيمنتهم مع نهاية القرن التاسع عشر وبذلك اصبح النشاط التجاري للهنود منافساً خطيراً للتجار المحليين في عمان .

إن غالبية الهنود في عمان قد هاجروا اليها اصلاً من منطقة غربي الهند ، وعلى الرغم من عدم خضوع افراد الجالية الهندية في عمان للسلطات المحلية بحكم اكتسابهم للجنسية البريطانية فإن تأثيرهم في اوضاع السلطنة كان واضحاً بحكم سيطرتهم على النشاط الاقتصادي ، لقد كان التجار الهنود اهم فئة تجارية في عمان . وقد مكنتهم هذه الاهمية من ممارسة بعض النفوذ على السياسة المحلية ، ولاسيما ان الاموال التي ترد الى خزينة السلطان كانت تعتمد اساساً على القروض والرسوم التي يقدمها اولئك التجار لحكومته واشرافهم على المصالح الجمركية للبلاد[٦] . اذاً كانت الهجرة الاجنبية اساساً في عمان من شبه القارة الهندية ، ثم اتجهت شمالاً الى اجزاء الخليج الاخرى ، وهناك الهجرة الايرانية الى الساحل العربي عبر الخليج التي امتد تاريخها منذ بداية القرن العشرين .

من هنا نستنتج ان الهجرة الاجنبية الى هذه المنطقة قد شهدت مرحلتين ، مرحلة ما قبل النفط ، والمرحلة النفطية ، لأن اهمية منطقة الخليج العربي لم تظهر بظهور النفط، بل كانت قائمة منذ القدم وعبر العصور المختلفة لأهمية الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الخليج العربي في هذه المنطقة من العالم[٧]. ومما لا شك فيه ان تلك الاهمية قد ازدادت بظهور النفط ، مما افسح المجال امام زيادة الهجرة الاجنبية الى المنطقة ، ولكن تلك الهجرات لها جذورها التاريخية التي كانت تعود بشكل اساسي الى العامل الاقتصادي والكثافة السكانية ، والبلد المستقبل حيث وجود فرص للنشاط الاقتصادي والخلخلة السكانية اي قلة عدد السكان . كما ان وجود الخبرة وتطور اساليب النشاط الاقتصادي لدى الهنود اتاح لهم فرصة الاحتكار والتأثير على النشاط الاقتصادي في المنطقة وفي عمان خاصة ، وهذا لا يعني طبعاً ان التجار المحليين لم تتوفر لديهم الخبرة في المجال التجاري فقد كان لهم دورهم في التجارة مع الهند نفسها والسواحل الافريقية لكن التجار الهنود بما يملكون من رأس المال والخبرة الطويلة والحماية البريطانية والسوق الكبيرة لتصريف بضاعتهم ، اتيحت لهم الفرص للنشاط الاقتصادي المؤثر في احتكار بعض مجالات الوضع الاقتصادي في عمان ، وكان ذلك مريحاً لبريطانيا وسلطان عمان ، لأن كلاً منهما كان يستفيد من هذا الوضع الاقتصادي .

---

(٥) قد يتساءل البعض عن دور التجار الهنود في المنطقة في ذلك الوقت فالهند كانت تقع تحت سيطرة الاستعمار البريطاني ومصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية تستدعي احتكارها للنشاط التجاري فكيف تفسح المجال واسعاً امام التجارة الهندية ؟ ان امراً مهماً يجب الانتباه اليه حين الاجابة عن هذا السؤال ، وهو ان الاقتصاد الهندي كان اقتصاداً تابعاً للاقتصاد البريطاني آنئذٍ ، فالعائد الحقيقي لذلك النشاط كان لصالح الاقتصاد البريطاني بدون شك .

(٦) لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ : مسيراً ومصيراً** ، ص ١٢٥ ـ ١٢٨ .

(٧) ترجع اهمية الخليج العربي الى العصور القديمة ومنذ ايام البابليين والاشوريين واستمرت تلك الاهمية في العصور التالية حتى وقتنا الحاضر ، فالخليج العربي يشكل مع البحر الاحمر ذراعي المحيط الهندي ، وعبر مياهه وعلى سواحله كانت تنقل البضائع من الشرق الى الغرب ، وكانت المنطقة المطلة على سواحله الغربية والشرقية محل نزاع ومنافسة اقليمية ودولية باستمرار .. انظر :

Sir Arnold T. Wilson, *The Persian Gulf* (Great Britain: 1928, 1954, 1959), p. 32-35.

اولاً : مخاطر الهجرة الاجنبية

لم يعد التخوف من انحسار الهوية العربية في منطقة الخليج العربي والتأثير على الشخصية القومية الهاجس فقط لدى المواطنين بقدر ما اصبح ذلك التخوف واقعاً حقيقياً . (لقد كانت السياسة البريطانية تشجع الهجرة الاجنبية الى الساحل العربي ، خاصة الساحل العماني ، وكان هدف السياسة البريطانية من ذلك عزل المنطقة عن التيارات القومية العربية التي تهدد وجودها الاستعماري ، وفي الحقبة النفطية استجدت اوضاع اقتصادية واجتماعية هيأت الفرص للتوسع في استخدام قوة العمل عددياً ومن عدة جنسيات ، وشكلت العمالة من شبه القارة الهندية الغالبية العظمى من تلك العمالة ، وهذه الهجرة تحقق اهداف السياسة الاستعمارية) . ومنذ فترة ، وبزيادة عدد هؤلاء الاجانب وطول مدة بقائهم ، تتلقى اللغة العربية ضربات قوية في التعامل اليومي في المنطقة ، سواء في التخاطب مع فئة الخدم في المنازل ـ وهذه ظاهرة استشرت بدون ضابط ـ خاصة عندما يكون هذا التخاطب بين الاطفال ومربياتهم او في الاسواق ، الى درجة ان العربي يضطر في بعض الاحيان الى تطويع لغته لنوع من العربية المهجنة او المكسرة ليتمكن من التفاهم مع بائع او عامل او خادم آسيوي »[٨] .

إن البعض لا يرى ان هناك اخطاراً اساسية حقيقية من وجود العمالة الآسيوية بحجة ان هؤلاء جاءوا لكسب العيش ، بل يهمهم العمل والبقاء . ومن الصعب جداً اتهام هؤلاء بالقصور في الفهم السياسي ، ولكن يبدو ان هناك عدم وضوح لحقيقة الاخطار السياسية في ظل العلاقات الدولية في المنطقة لما تمثله من اهمية استراتيجية واقتصادية ، ثم قد لا يعي البعض ان الخطر او عدمه لا يقاس بالموقف الفردي للعامل الاجنبي بل بالابعاد والآثار السياسية وغيرها لوجود الجاليات الاجنبية بهذه الاعداد الكبيرة . ثم قد نتفق في ان الدوافع اقتصادية ، ولكن ما هو الضمان لعدم تولد اهداف سياسية لتلك الجاليات خلال وجودهم في المنطقة وما هو الضمان لعدم استخدامهم من قبل دولهم او دول اخرى لها مصالح في المنطقة ؟ الا يشكل استخدامهم للعمل في الشركات الاجنبية في المنطقة ، وعدم الاعتماد على العمال العرب موقفاً سياسياً لتلك الشركات ؟ قد لا يعي اولئك الآسيويون ابعاده ولكنه يشكل ذلك نوعاً من الاستخدام ضد العرب .

إن عدم التجانس في هذه الجاليات الآسيوية خاصة ، واعدادها الكبيرة وتفككها وتنافرها بحد ذاته يشكل عنصر عدم استقرار له آثاره السياسية حيث ينعكس ذلك على الاوضاع الداخلية في المنطقة وتنتج عنه مشكلات داخلية عديدة ومتنوعة فتلك الجاليات يمكن أن توفر بيئة خصبة للامراض الاجتماعية ، لا بل لاعمال التخريب بتحريض من قوى خارجية فتستغل تلك الاعمال لتدخل قوى اجنبية ، ربما بلغت التدخل العسكري بحجة حماية الجاليات وحماية مصالحها[٩] .

---

(٨) انظر : نادر فرجاني ، « اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات » ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة تجربة الامارات العربية المتحدة ، بيروت ، ٢٣ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ ، **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : دولة الامارات العربية المتحدة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢ ، و

A.M. Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1979), p. 110.

(٩) انظر : فرجاني ، « اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات » ص ٩٤ ؛ سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٩٠ ، وحسن الخياط ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** (قطر : ١٩٨٢) ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨ .

ان توازن القوى الدولية ومصالحها الحيوية في المنطقة قد تدفع بعض اطرافها الى استغلال الوضع الداخلي لصالحها عن طريق استخدام الوجود البشري الاجنبي بما يعطل مسيرة المنطقة الوطنية والقومية والتنموية الحقيقية ، ويحقق المصالح الامبريالية. واذا كان البعض يرى ان هذا الاحتمال بعيد فإننا لا نرى فيه مبالغة ، وهو على اي حال احتمال ، ولكن ذلك لا يلغي الخطر ، بل يجعله ماثلاً ينتظر لحظة التحقيق ، وهذا يدعونا الى التنبه والحذر والعمل الجاد لمواجهته .

هل نستطيع ان نفصل بين المخطط الامبريالي في المنطقة ومصالحه الحيوية وبين الهجرة الاجنبية ؟ من الصعب الفصل في ذلك ، فهناك مؤشرات لا تقبل الشك على الارتباط بين الظاهرتين بحيث تدخل الهجرة الاجنبية ضمن المخططات الاستعمارية في كيفية استخدام هذا الوجود البشري الاجنبي في الوقت المناسب لخدمة تلك السياسات ، ففي الوقت الذي كانت فيه الهجرة الايرانية الى الساحل العربي الاساس في الهجرة الاجنبية في فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية الستينات ، فإن نوعاً آخر من الهجرة الآسيوية من شبه القارة الهندية بدأ ينمو ويتعاظم منذ الستينات في المنطقة ، واخذ يشكل خطراً على شخصية المنطقة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات .

إن هذه الاعداد تفرز اجيالاً من المهاجرين الذين يتحولون بمرور الوقت من مستوطنين الى متوطنين ، لهم اوضاعهم الاجتماعية الخاصة بهم التي تتحول الى حركات سياسية تعبر عن فكرها وطموحاتها ومطالبها ، ومن الطبيعي ان يلقى اي تحرك من هذا النوع العطف والتأييد من حكومات تلك الجاليات ودولها .

وتبدي اوساط المثقفين في المنطقة قلقها الشديد من هجرة الكوريين الجنوبيين والتايوانيين المدربين على حمل السلاح الى المنطقة ، والذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ ـ ٣٠ سنة والذين ارسلوا بشكل منظم الى المنطقة في وقت واكب تلويح الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط وتكوين قوة التدخل السريع[١٠] .

ولقد بلغ عدد هؤلاء اكثر من ١٢٠ الف شخص عام ١٩٧٧ يقيمون في شبه معسكرات في السعودية والخليج[١١] وقد زاد هذا العدد الى ١٦٠٨٩٣ شخصاً عام ١٩٨١[١٢].ونورد هنا بعض الظواهر التي تدل على ان طبيعة هذه العمالة قد تخرج عن كونها عمالة فنية عادية الى عمالة ذات طبيعة عسكرية او شبه عسكرية . تبدأ القصة من اصطفاف هؤلاء العمال في الصباح في معسكرات العمل لاداء تحية علم بلادهم والرياضة الصباحية ، ثم ينطلقون الى العمل بانضباط دقيق وغير عادي . وفي عام ١٩٧٧ شهدت منطقة جبيل في السعودية اضراباً للعمال الكوريين ، وكانت دوافعه وطبيعته لا تزال غامضة ، كما قام الهنود باضراب في منطقة الشعيبة بالكويت عام

---

(١٠) انظر : جامعة بغداد ، ندوة ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي ، بغداد ، ٢٥ ـ ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، **ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي** ، ص ١٦٢ ـ ١٦٧ .

(١١) سامي احمد خليل ، « الخطر الكبير في الخليج العربي » ، **الخليج العربي** ، المجلد ١١ ، العدد ٣ (١٩٧٩) ، ص ١٢٤ .

(١٢) Kim Sooyong, «Contract Migration in the Republic of Korea,» ILO, Migration World Project,April 1982 (Mig. W.P. 4), table 3, p. 9.

١٩٧٨ ،مطالبين بزيادة الاجور وتحسين شروط العمل ، وأثارت هذه المسألة ردود فعل في الهند ، فقد اعلن وزير الصناعة الهندي على اثر تلك الاضطرابات بأن الحكومة الهندية تدرس الاسباب والظروف التي احاطت بهذه الاحداث وهي تنظر في مسألة « المضايقات » التي يتعرض لها الهنود في بعض اقطار الخليج ، كما ان بعض اعضاء البرلمان الهندي قد ادعوا بأن العمال الهنود العاملين في الخليج معرضون الى اجراءات تعسفية وانهم يعاملون كما يعامل العبيد .

وقد انضمت سري لانكا الى الهند وغيرها من الدول الآسيوية المعنية في اتخاذ اجراءات مماثلة[١٣] . فدول تلك الجاليات كما يبدو واضحاً ، مستعدة للدفاع عن جالياتها والوقوف معها وقد تتطور الامور الى ابعد من ذلك ، خاصة اذا عرفنا ان منطقة الخليج تعتبر منطقة حيوية لشبه القارة الهندية ، وليست حيوية فقط في الاستراتيجية الامبريالية .

هذه امثلة نوردها فقط للتدليل على ان موضع العمالة الآسيوية لا يقف عند حدود انهم عمال مسالمون جاءوا تلبية للحاجة المادية ، فهم في الغالب جاؤوا بدوافع اقتصادية ، ويجب ان لا نحاربهم كافراد ، ولكن بقاءهم وزيادة اعدادهم وامكانية استغلالهم من قبل قوى دولية لها مصالح في المنطقة ، هو الذي يجعلنا ننبه الى خطورة هذه العمالة .

ومنذ بداية النهضة العمرانية في المنطقة واعداد الآسيويين في ازدياد سنوياً ، وتذكر الاحصائيات على سبيل المثال ان عدد الهنود والباكستانيين عام ١٩٥٩ العاملين في شركة نفط الكويت كان ٣١٧٩ شخصاً بين موظف ومراقب وعامل ، وهو اعلى نسبة قياساً الى عدد العرب والجنسيات الاخرى العاملة في الشركة[١٤] . وهذا يوضح لنا سياسة الشركات الاوروبية في المنطقة في تفضيل استخدام الاجانب على حساب العرب ، ولا يخفى ارتباط تلك الشركات باستراتيجية دولها .

ولقد بدأ المواطنون يشعرون بخطورة هذه الهجرة الآسيوية والآثار المترتبة عليها فتذكر **انيد هيل** انه في عام ١٩٧١ حدثت اضطرابات من قبل العمانيين في مسقط ومطرح ضد الهجرة الهندية المكثفة الى عمان ، وضد استخدام القوة العاملة الهندية[١٥] . واذا وضعنا هذا الحدث في اطاره التاريخي والظروف السائدة في عمان آنئذٍ ، ندرك اهمية ذلك الرفض من قبل الشعب العماني للعمالة الآسيوية وشعور المواطنين بالآثار التي ستنعكس على مستقبل مجتمعهم ، فلقد كانت عمان تعيش حدثين مهمين ، **الاول**: الثورة الشعبية المسلحة في ظفار التي كانت تهدد بالامتداد لتشمل كل عمان ، **والثاني**: انقلاب السلطان على والده واستلامه للسلطة في السلطنة ، اضافة الى النفوذ الاستعماري البريطاني في عمان واعلان بريطانيا عن نيتها بالانسحاب من الخليج العربي في الوقت الذي بدأ فيه النفوذ الامريكي يتسلل ويتركز في المنطقة .

وبعد عشر سنوات تقريباً وفي عام ١٩٨١ اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن رغبتها

---

(١٣) انظر : **ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار الخليج العربي** ، ص ١٦٢ ـ ١٦٧ .

(١٤) سيد نوفل ، **الخليج العربي او الحدود الشرقية للوطن العربي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩) حول الهجرة الآسيوية ونسبتها في الامارات في الستينات .. انظر ايضاً : **ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار الخليج العربي** ، ص ٢٧٦ .

(١٥) Enid Hill, *The Modernization of labour in the Arab Gulf States* (Basrah: Basrah University, Center for Arab Gulf Studies Publications, 1979), Vol. 3, p. 322.

في ضبط المقيمين من شبه القارة الهندية بصفة غير شرعية في الامارات ، وكان رد الفعل في الهند غير طبيعي ، فقد علقت وزارة الخارجية الهندية على ذلك بقولها ان حوالى ٢٥٠,٠٠٠ مواطن هندي سيتضررون اذا ما اقدمت حكومة دولة الامارات على تسفير المقيمين من الهنود في الامارات بصفة غير شرعية[١٦] . هذا القلق الذي ابدته حكومة الهند له جانب اقتصادي مهم ، ذلك ان هذه الاعداد الكبيرة من الهنود العاملين في المنطقة تقوم بتحويل مبالغ طائلة الى بلادها سنوياً ، وتساهم تلك الاموال كعملة صعبة في ميزان المدفوعات الهندي وتساعد على تنفيذ خطط التنمية في الهند حيث تصل تلك التحويلات الى آلاف الملايين من الدولارات .

إن اخطر ما يواجه منطقة الخليج العربي بفعل الهجرة الاجنبية هو **الاختلال السكاني** ، ان قلة عدد سكان المنطقة والتوسع في الانشطة الاقتصادية والتسيب في ضبط عملية الهجرة قد جعل المنطقة تغرق في بحر من العمالة الآسيوية مما ادى الى الاختلال السكاني فيها ، نذكر هنا مثلاً على ذلك ، إذ يتوقع ان تصل نسبة العمالة الوافدة الى قوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٥ الى ٩٠ بالمائة وقرابة نصفهم من الاجانب بينما لا تتعدى نسبة المواطنين ١٠ بالمائة فقط[١٧] ، وهذه الحالة تتكرر في اجزاء اخرى من الخليج العربي ، ولكن بنسب مختلفة ، ولكنها في المحصلة النهائية ليست لصالح منطقة الخليج العربي، بل بغلبة العنصر الاجنبي مما يشكل خطورة على مستقبل المنطقة .

ويركز بعض المهتمين بهذه القضية على الآثار السياسية لهذه الهجرة ، فهم يؤكدون اولاً ، بأنه مهما كانت المبررات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمنطقة ، الا ان **كثافة الهجرة اخلت بالتوازن السكاني فيها** ، وهي توحي بأنها ليست طبيعية او عفوية بل مدفوعة ومخطط لها ، كما ان وجود هذه الاعداد الكبيرة من الاجانب والآسيويين خاصة تدفع دولهم للدفاع عنهم في حالات الضرورة ، لانتماء هؤلاء الى بلدانهم وتبعيتهم في الغالب للنظم السياسية القائمة في دولهم ، كما ان البعض الذي يثير تلك الشكوك يعتقد بأن هذه الاعداد الكبيرة من الاجانب تكون مجالاً خصباً للتجسس والتخريب ، ويبدو القلق كذلك من العمالة شبه العسكرية الكورية الجنوبية الموجودة باعداد كبيرة في السعودية والخليج ويعتقد بأن هذه العمالة الكورية قوة عسكرية منظمة وهي طليعة القوات الامريكية عندما تفكر الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط في المنطقة[١٨].ومصدر هذا القلق الشعور العام لدى المواطنين وبعض الكتاب الذين نبهوا الى ذلك من ان هذه العمالة هي من كوريا الجنوبية التي تحتلها الولايات المتحدة ، وان وجودها في المنطقة له طبيعة شبه عسكرية وان اعمارهم تتراوح ما بين ١٩ ـ ٢٥ عاماً وهي السن الطبيعية للخدمة العسكرية ، اضافة الى انهم يعملون في شبه معسكرات واعدادهم كبيرة .

---

(١٦) لمزيد من التوضيح حول هذه النقطة انظر : محمد الرميحي ، « الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي »، **العربي** (الكويت) ، العدد ٢٨٠ (آذار / مارس ١٩٨٢) ص ١٦ .

(١٧) نادر فرجاني ، « حجم وتركيب قوة العمل والسكان في اقطار الخليج العربي »، ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، ص ٥ ـ ١٢ .

(١٨) انظر : سامي احمد خليل ، « الخطر الكبير في الخليج العربي »، **الخليج العربي** ، السنة ١١ ، العدد ٢ (١٩٧٩) ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ؛ باسم سرحان ، « خطر الفلسطينيين على الخليج »، **الوطن** (الكويت)، (شباط / فبراير ١٩٨٢) ، وانظر ايضاً :

Emile A. Nakhleh, *Arab American Relation in the Gulf* (Washington,D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).

وفي الحقيقة ان الاهمية الاستراتيجية المعاصرة لمنطقة الخليج العربي تقوم على عنصرين اساسيين هما : النفط ، والموقع الجغرافي المهم ، وهذان العنصران اساسيان في سياسة الولايات المتحدة الخارجية على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، كما ان الولايات المتحدة قد استفادت من تجاربها في شرق آسيا وغيرها ، لذلك فهي تلجأ الآن الى اساليب جديدة قد يكون من بينها احتمال استخدام الكوريين في المنطقة كقوة عسكرية تحت شعار العمالة في مشاريع حيوية في المنطقة ذات طبيعة اقتصادية .

ويذكر د. **محمد الرميحي** بأن بلدان الخليج قد اعتمدت على الايدي العاملة العربية في الستينات الا ان سرعة التطور ومساراته خاصة في بداية النصف الثاني من السبعينات ، فرض توجهاً آخر ، هو استيراد العمالة الآسيوية وذكر العوامل التي ساعدت على ذلك التوجه[١٩] . ونضيف الى تلك العوامل عاملاً آخر هو العامل السياسي ، ان الستينات من هذا القرن كانت سنوات المد الوطني والقومي في الساحة العربية حتى هزيمة عام ١٩٦٧ وكان شعار العروبة والتعريب شعاراً يومياً ، وتطرحه الحركات الوطنية وتضغط به . وعلى العكس كانت السبعينات سنوات التراجع في هذا المد على كل المستويات، وقد ساعد ذلك الوضع على التوجه في استخدام اليد العاملة الآسيوية بدلاً من اليد العاملة العربية في هذه المنطقة واذا كانت تجربة دول المنطقة مع العمال العرب مقلقة بعض الاحيان بسبب الظروف السياسية التي تعيشها المناطق التي وفدوا منها ،فلم يحدث أن شكّل وجودهم اي خطر على المنطقة وشعبها ، اما مشكلة العمالة الاجنبية فلم تكن لتقف عند حدود القلق وعند نقل مشكلة بلادها ، بل ان خطرها يؤثر على الشخصية الوطنية العربية للمنطقة ، وايضاً على الكيان السياسي فيها .

واذا كانت العناصر والقوى الوطنية في المنطقة تنبّه وتكشف خطر الهجرة الاجنبية فعلى السلطات في المنطقة ان تأخذ ذلك مأخذ الجد ، ولا تعارض كل ما تطرحه تلك القوى ، فالشعوب المتقدمة لم يكن ليحدث فيها التقدم الا عندما طبقت الديمقراطية الحقيقية والمشاركة الشعبية وفسحت المجال للرأي المعارض للمساهمة في عملية التنمية والتطور ، كما أن دور الحركة الوطنية مهم في هذه المرحلة اولاً : في مجال القطاع العمالي باعداد العناصر الوطنية فنياً وتثقيفياً ، وثانياً : في التنبيه المستمر من اخطار الهجرة الاجنبية[٢٠] .

إن المشكلة الحقيقية هي في فكرنا وسلوكنا ، فنحن لا ننظر الى المستقبل البعيد ونخطط له ، لذلك تقتصر نظرة البعض على الجوانب الآنية الايجابية لوجود العمالة دون ادراك المخاطر المستقبلية التي تزاحم ابناء المنطقة والعرب في عملهم وتهدد شخصية المنطقة العربية وشعبها .

---

(١٩) الرميحي ، « الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي ،» ص ١٥ .

(٢٠) لا نريد ان نحمل الحركة الوطنية اكثر من طاقتها في هذا المجال لأنها لا تملك القرار السياسي كونها خارج السلطة ، ولكن ضعفها وتشتتها من الامور التي تساعد على استمرار هذا « الغزو السلمي » الذي يجتاح المنطقة ويهدد مستقبلها ،كما ان إثارة الاعتبارات الانسانية ضرورية ولكن لا يجب ان تحجب الرؤية كما يجري والتفكير بالمصالح الآنية،كون هذه العمالة رخيصة ، امر في غاية الخطورة ، فهذه العمالة قد تستخدم في المستقبل ضد شعب المنطقة او تشعر هي نفسها بضرورة الدفاع عن مصالحها الحيوية .

ثانياً : رؤية البلدان المصدرة والمستوردة لظاهـــرة العمالـــة الاجنبيـــة

يتلخص موقف حكومات الهند وباكستان وبنغلادش من اقوال سفرائهم في دولة الامارات العربية المتحدة ، من ان دولهم توفر للمنطقة القوة العاملة اللازمة لتطورها ، وانه لا خطر من وجود العمالة الآسيوية في الخليج ، وان سفاراتهم تهتم برعاياها من العمال في المنطقة ، ويقول السفير الباكستاني مثلاً « نحن نشجع شعبنا على الهجرة والعمل في الامارات وعلاقتنا بهذه الدولة خاصة ووثيقة ... » ، ويقر سفير بنغلادش في ان اكثر من ٥٠ بالمائة من العمالة البنغلاديشية هي من الاميين[٢١] .

اما بالنسبة الى المسؤولين العرب في المنطقة فإن سفير المغرب مثلاً يرى ان منطقة الخليج بامكانها الاعتماد على ابناء المغرب العربي ، فهناك مئات الآلاف من هؤلاء يعملون خارج الوطن العربي ، ومعظمهم فنيون ويحملون مؤهلات ، ويرى صالح احمد الشال عضو المجلس الوطني في دولة الامارات انه يوجد نحو ٢٠٠ الف وافد عاطل عن العمل في دولة الامارات ، ويعمل في المرافق الاتحادية نحو ٦٠ الف اجنبي ، بينما يعمل ٥٠ الف اجنبي في الدوائر المحلية في الامارات العربية ، ويضيف ، اذا ادركنا ان العاملين الاجانب هم الاغلبية ، فمعنى هذا انه سيأتي يوم تنقلب فيه الموازين الى غير صالح الوطن ومواطنيه . ويقول الخبير **يونس الشريف** ، ان الامر المحير هو وجود ٣ ملايين عربي يعملون في الدول الاجنبية ووجود ٣ ملايين اجنبي يعملون في البلدان العربية ، وهناك تشابه في المهن التي يعمل بها كل من الطرفين[٢٢] .

اما موقف حكومات المنطقة الرسمي فلم يرقَ الى مستوى المشكلة ، وربما لأنها لا ترى في الهجرة الاجنبية وخاصة الآسيوية ، اي خطر على المنطقة ، ويقتصر التفكير بها على الحاجة الآنية على انها ايد عاملة رخيصة تساهم في المشروعات العمرانية وغيرها ، وهي موجودة في المنطقة بصفة مؤقتة . إن المشكلة الحقيقية تكمن في أنه على دول المنطقة ان تفكر بالمستقبل البعيد والآثار السلبية التي ستنجم عن هذه الهجرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً .

إن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو ، ما الفائدة المرجوة اذا كنا نبني الحاضر ونعمل على هدم المستقبل ، وهل نحن اكثر تقدماً من الدول الغربية الصناعية التي تقوم بدراسة ظاهرة الهجرة الاجنبية عندها ، وتحذر من خطورة ازديادها ؟

ترى حكومات المنطقة ان ازدياد الاعتماد على العمالة الاجنبية يتطلب تقليص حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي نستطيع ان نفترض ان استقرار نظام الدولة السياسي يعتمد على عدم استقرار الايدي العاملة الاجنبية ، ان هذا الافتراض يجري على عكس ما اتت به دراسات كثيرة في هذا الموضوع والتي قررت ان عدم استقرار الايدي العاملة الاجنبية قد يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي القائم ، ويعتقد الوافد ، ان اعطاءه حق المواطنة والمساواة يساعد على امن واستقرار النظام السياسي القائم وليس العكس ، ويعزو ذلك الى تقدم البلاد علمياً ايضاً .

---

(٢١) **الخليج** (الشارقة) ، ٢٩ / ٥ ـ ٣ / ٦ / ١٩٨٢ ، انظر ايضاً : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج » آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢٢) انظر : المعهد العربي للتخطيط ، قسم تنمية الموارد البشرية ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ ، **صدى الاسبوع** (البحرين) ، ١ / ٦ / ١٩٨٢ ، **والاتحاد** (ابو ظبي) ، ٣ / ٦ / ١٩٨٢ ، نقلاً عن : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، المصدر نفسه ، ص ٧٢ ـ ٧٥ ، ٧٨ .

ويرى المسؤولون في بلدان الخليج العربي ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اجتماعياً ، بحيث يقدم للمواطن كل ما يحتاجه بطريقة افضل مما يقدم الى الوافد وذلك لاغراض امنية بحتة . كما يرى المسؤولون في بلدان الخليج العربي ضرورة عدم المشاركة السياسية للوافد وعدم اعطائه الحقوق السياسية وذلك لأغراض يقتضيها نمو النظام واستمراريته وديمومة امنه واستقراره[٢٣] .

ان هذه النظرة الى قضية الامن قصيرة وآنية ، ذلك ان الوجود الاجنبي بحجمه الكبير ونموه ، يشكل في حقيقته خطراً على امن المنطقة ، فمن اولويات الحفاظ على الامن الخليجي ضبط عمليات الهجرة الاجنبية والحد منها واخضاعها للتخطيط ، بحيث لا يدخل المنطقة الا العمالة الماهرة التي تحتاج اليها عندما لا يكون هناك بديل محلي او عربي ، اذ لا يكفي ان يعزل المهاجر عن المواطن سياسياً وان لا يمنح حقوقاً سياسية ونقول بأننا حققنا الامن الداخلي .

وتؤثر العمالة الاجنبية ـ في الحاضر والمستقبل ـ على الامن الاجتماعي والامن الثقافي والامن الوطني والقومي ، وقد يكون في حساب البعض ان وجود العمالة الاجنبية هو لاحداث التوازن في وجود المهاجرين في المنطقة بين العرب والاجانب ، ان هذا التفكير خطير للغاية ان كان موجوداً لدى البعض ، فذلك انه يتعامل مع المهاجر العربي والاجنبي على قدم المساواة ، وينظر الى الخطر اذا كان هناك ثمة احساس بالخطر على انه من الاثنين معاً ، ولقد اثبتت الاحداث وستثبت ضيق هذه النظرة وعدم صحتها لان الوجود العربي في المنطقة عنصر قوة لشعبها ، ولا خطر منه لأنه وجود عربي . إن وجود هذه الاعداد الكبيرة من الآسيويين في المنطقة سيكون له تأثير على فكرة الوحدة العربية ، فهؤلاء سيكونون بدون شك معادين للوحدة فكرة وتطبيقاً ،حيث انهم سيشعرون بأن المنطقة ستعتمد أساساً على العمالة العربية ، وستتخذ معارضتهم صوراً متعددة ،فالعمالة المسلمة منها ستظهر تمسكها بالاسلام لمحاربة العروبة وفكرة الوحدة والتركيز على الاتجاه الاقليمي وتعزيزه ، او غير ذلك من الاساليب .

ثالثاً : الهجرة الآسيوية والسياسة الاستعمارية

لقد شجعت السياسة البريطانية الهجرة الاجنبية الى هذه المنطقة في فترة سيطرتها عليها ، وشجعت المؤسسات الاجنبية في المنطقة الى استخدام الاجانب خاصة شركات النفط العالمية والتي كانت تعمل في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان هذه السياسة امتدت الى فترة تقارب ربع القرن في منطقة الخليج العربي ، وبدون شك ان هذا الاستخدام يمثل موقفاً سياسياً من قبل تلك الشركات النفطية الاجنبية المرتبطة بسياسة دولها[٢٤] .

اما العمالة من دول شرق آسيا فإن ما يؤكد ارتباط العمالة الاجنبية خاصة من دول شرق آسيا ، وهي الكورية والفلبينية والتايلاندية بالسياسة الاستعمارية الامريكية ، ما جاء في الخطة الامريكية لغزو منابع النفط العربي ، وقد نصت على ما يلي: « تستطيع القوات العسكرية المطلوبة للاستيلاء وتأمين منطقة العمق

---

(٢٣) احمد جمال ظاهر وفيصل السالم ، **العمالة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية للوضع العام** (الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٢) ، ص ٢١ ـ ٢٣ .

(٢٤) امين عز الدين ، **تنظيم استخدام العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي** ، ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، ص ٢ .

السعودي ان تكافح بنجاح مدارج الطائرات التي حفرتها القنابل ودمرت معدات الميناء ، ولكنها لا تستطيع ترميم الانشاءات النفطية المدمرة او تشغيل النظام ، ومن هنا تظهر الحاجة الى قوى بشرية مدنية عالية الخبرة والى مواد خاصة مهمة لمثل هذه الاغراض ويمكن تطوير عدة نقاط في اي عملية متوقعة »[٢٥] .

إذاً ، فخطة غزو المنطقة بحاجة الى قوى بشرية مدنية عالية الخبرة ، وهذه لا تتوفر في المنطقة وان توفرت لا يمكن الاعتماد عليها ، وهي متوفرة في الدول الحليفة والتابعة في سياستها للولايات المتحدة . ولذا يمكن جلبها في فترة زمنية قصيرة وباعداد كبيرة في وقت يسبق عملية الغزو المخطط لها . هل هذه الخطة نظرية ، وهذه الافكار مجرد توقعات واحتمالات ام انها خطط عملية اخذت طريقها الى التنفيذ؟ انها بالفعل خطط عملية اخذت طريقها الى التنفيذ ، الا يتبادر الى الذهن الاسباب والدوافع التي جعلت هجرة العمالة من دول شرق آسيا بهذه الاعداد الهائلة الى منطقة الجزيرة والخليج العربي مواكبة لخطط الولايات المتحدة الرسمية والمعلنة لغزو مناطق النفط العربي .ان هذا التزامن لا يثير الشك فقط ، ولكنه يؤكد الارتباط العضوي بين ظاهرة الهجرة هذه وبين السياسة الامريكية في المنطقة .

إن الخطة الامريكية التي وضعتها لجنة تابعة للكونغرس الامريكي في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ ، اعلنت رسمياً ولم تقابل من الجانب العربي بأي خطوات عملية لمواجهتها ، وقد تأجلت تلك الخطة لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية ، ولكن ذلك لا يلغي احتمال تنفيذها عندما تستدعي المصالح الامريكية ذلك ، وعندما تتهيأ الظروف المناسبة لوضعها موضع التنفيذ ، انه لم يبق هناك مجال للشك ، فأولئك الذين يستبعدون مثل هذه التصورات عندما كانت مجرد احتمالات لا يستطيعون الآن وبعد التدليل على الوثائق والوقائع استبعاد احتلال المنطقة ودور العمالة الاجنبية المهم في دعم هذا الاحتلال . ان المهاجرين الاجانب ـ في التجارب السابقة ـ في المغرب العربي وجنوب افريقيا وفلسطين وغيرها لم يثبتوا على الاطلاق انهم قد اتخذوا موقفاً مؤيداً للحركة الوطنية او تعاطفوا مع الاماني الوطنية ، ولا حتى اتخذوا موقف الحياد ، بل الانحياز الى جانب العدو .

وهناك احتمال خوف الدول الغربية من استخدام النفط سلاحاً ضدها مما جعلها تخطط لهجرة الكوريين الجنوبيين والتايوانيين والفلبينيين الى هذه المنطقة ، ولأغراض ابعد ما تكون عن طلب الرزق والعمل ، بل هناك اهداف سياسية وحتى عسكرية يمكن رؤيتها بوضوح .

ويضيف د. **النفيسي** ، ان جنسيات الاجانب في المنطقة هي حوالى ٦٥ جنسية ، وقد تبرز في المستقبل مفاهيم مثل حق تقرير المصير لهذه الاقليات ، او التدخل لحماية الجاليات الاجنبية ... الخ . ومثال سنغافورة يجب ان لا يغيب عن الاذهان حيث يشكل المهاجرون الصينيون الاغلبية ، واصبح السكان الماليزيون المحليون هم الاقلية فساندتهم دولهم وحكموا الجزيرة[٢٦] . هذا مثال واضح على الاستيطان السلمي الذي لا يستبعد وقوعه في الخليج اذا ما استمرت عجلة الهجرة الاجنبية على ما هي عليه .

---

(٢٥) **خطة الغزو الامريكي لمنابع النفط العربي : تقرير للكونغرس الامريكي** ، ترجمة سليمان الفيومي (بيروت : دار القدس ، ١٩٧٦) ، ص ٧٠ .

(٢٦) عبد الله النفيسي ، « مجلس التعاون الخليجي في اطاره السياسي والاستراتيجي » ، ورقة قدمت الى : **جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية ، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي** ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

ومن الملفت للانتباه ان العمالة في شرق آسيا هي من الدول التابعة للولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، كما ان قيمة ما تطرحه الشركات القادمة من تلك المناطق للمناقصات والعطاءات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة منخفض الى درجة تثير الريبة ، كما ان اغلب هؤلاء العمال وهم من شرق آسيا في سن الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ـ ٣٥ سنة ، اضافة الى ان الحكومة الكورية الجنوبية على سبيل المثال تسمح لهؤلاء الجنود الراغبين في العمل في منطقة الخليج والجزيرة بالحصول على اجازة صرف من الخدمة العسكرية ، واذا اضفنا الى هذه المعلومات ان حكومة دولة الامارات العربية المتحدة قد اكتشفت قبل فترة تنظيماً هندياً (التنظيم السيخي) في ابوظبي حيث كان يخطط للقيام بأعمال تخريبية[٢٧] . ولم يكشف ما اذا كان لهذا التنظيم اهداف سياسية ، ولكن دون شك لا يستطيع احد ان ينفي ذلك .

هذه المؤشرات وغيرها الكثير ، توضح ان لهذه الهجرة الاجنبية في المنطقة آثاراً سياسية ستؤثر على مستقبل المنطقة ، وفي هذا الصدد يقول د. نادر فرجاني حول خطورة وجود العمالة الاجنبية « **لقد وصل الامر لتكوين الاجانب للغالبية الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي ، واصبح لهم تاثير سلبي واضح على الثقافة العربية ، ولا يستبعد كثير من المراقبين احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية ـ سياسية في المستقبل ، نتيجة** لثبوت اقدام هذه الفئات الاجنبية ومطالبتها بنصيب اكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم وتشكل عادة قوة العمل بها »[٢٨] .

ويثير د. فرجاني عدة قضايا مهمة في هذه الفقرة ، اولها ، غلبة الاجانب الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي ، وهذا يعني تراجع الوافدين العرب من جهة ، وضياع المواطنين المحليين في بحر بشري اجنبي من جهة اخرى ، وثانياً ، اصبح لهؤلاء الاجانب تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية ، ولم يوضح طبيعة ذلك التأثير ومجالاته ، وربما لأن الامر لم يعد غامضاً ، وان ذلك التأثير اصبح واضحاً في المعاملات وفي تطويع اللغة العربية لتكون مفهومة من قبل الاجانب ، كما ان اضطرارهم لتعلم اللغة العربية عن طريق المعاملة اليومية يجعلها مكسرة وهزيلة ، اضافة الى التعامل بلغات اجنبية متنوعة ، الامر الذي اثر على الثقافة العربية ، وثالثاً ، احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية ـ سياسية في المستقبل ، وقد برز ذلك بأنه نتيجة لثبوت اقدام هذه الفئات الاجنبية ومطالبتها بنصيب اكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم وتشكل عماد قوة العمل فيها .

إن هذا الوافد الاجنبي عند استقراره فترة طويلة ، يشعر بأن له حقوقاً وعليه واجبات ، وقد رضي بواقعه واجره وظروف معيشته واعتبرها مقبولة بالنسبة اليه قياساً على اوضاع بلده الاصلي ، ولكنه بمرور الوقت ستحدث المقارنة بشكل آخر وهي مقارنة اوضاعه باوضاع الآخرين من المواطنين الوافدين العرب في المنطقة ، ومن هنا مصدر القلق والاضطراب . وعندها ستكون له مطالب اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ونستنتج مما سبق من ان العمالة التقليدية من شبه القارة الهندية قد ارتبطت في فترة السيطرة البريطانية على المنطقة بالسياسة الاستعمارية البريطانية، واستمرت بعد رحيلها بكثافة عالية بدوافع اقتصادية ، كما ارتبطت العمالة من شرق آسيا ولا تزال بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة . ويمكن

---

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٢٨) نادر فرجاني ، « مشكلة القوى البشرية في الخليج وآفاقها » ورقة قدمت الى : جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية ، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، ص ٧ ـ ٨ .

توضيح طبيعة الخطر والفارق بين العمالة من شبه القارة الهندية وشرق آسيا ، بأن العمالة من شرق آسيا تمتاز باخطارها السياسية المرحلية ، وربما لا يتوفر لها الاستقرار ، ولكن خطر العمالة من شبه القارة الهندية دائم لامكانية استقرار اعداد منها في المنطقة . وبذلك تكون المنطقة واقعة تحت خطر مزدوج ومكمل لبعضه،مرحلي ودائم .

رابعاً : دول شبه القارة الهنديـــة ومنطقة الخليج العربـــي

قبل مناقشة الاستراتيجية الهندية او غيرها لدول شبه القارة الهندية في المحيط الهندي وشماله ، علينا ان نوضح الاستراتيجية البريطانية السابقة في هذه المنطقة ، والتي لا يمكن فصلها عن طموحات ومصالح دول شبه القارة الهندية في الوقت الحاضر .

لقد اتسعت الاسواق البريطانية في الشرق والهند والشرق الاقصى في الفترة ما بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر وخاصة اسواق المواد الغذائية ،وكان من الطبيعي ان تدفع بريطانيا حاجتها الى ان يكون لها تأثير على منطقة الخليج العربي لتأمين مصالحها وحمايتها فكانت النتيجة ان عقدت عدة اتفاقيات مع حكام الخليج العربي ترتبت عليها الاتفاقيات النفطية فيما بعد ،وكانت شركة الهند الشرقية قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية بريطانية مؤثرة في المنطقة(٢٩) .

ولقد كانت للخليج العربي اهمية خاصة في الاستراتيجية البريطانية لكونه ممراً مائياً الى الهند تمر تجارتها فيه ، ويشكل مجالاً حيوياً لمصالحها في الشرق ، ويمثل منتصف الطريق بين البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وان الشواطىء الهندية والباكستانية ليست لها اهمية استراتيجية ما عدا اهميتها في القوى البحرية لبعض دول المحيط الهندي والقوى البحرية للدول الاخرى التي تستخدمه(٣٠) . ومن هنا تأتي الاهمية الخاصة لمنطقة الخليج العربي في الاستراتيجية البريطانية ، وكانت الهجرة الاجنبية من شبه القارة الهندية اثناء السيطرة الاستعمارية تدخل ضمن تلك الاستراتيجية .

والسؤال اذاً ، كيف تنظر دول شبه القارة الهندية الى اهمية منطقة الخليج العربي ؟... ان استراتيجية الهند في وقتنا الحاضر تقوم على اساس ان منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية تعتبران مجالاً حيوياً بالنسبة لها شمال المحيط الهندي . ومن قراءة متأنية لأقوال سفراء دول شبه القارة الهندية والتي سبق ذكرها تتضح لنا استراتيجية تلك الدول في منطقتنا وربما تختلف من دولة الى اخرى ولكنها في النهاية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى . وهذه النظرة تستند الى الاسس التالية :

١ ـ جغرافياً ، فشبه الجزيرة العربية تطل على المحيط الهندي من الغرب .

٢ ـ هناك علاقات اقتصادية تاريخية بين منطقة شبه الجزيرة والخليج العربي وبين الهند تمتد الى فترة طويلة .

٣ ـ إن الاوضاع الاقتصادية الجيدة والنشيطة لمنطقة الخليج العربي والفوائد التي تجنيها دول شبه القارة الهندية خاصة بهجرة اعداد كبيرة من سكانها اليها تدفعها الى الاهتمام الخاص بها .

---

(٢٩) B.K.Narayan, *Oman and Gulf Security* (New Delhi: 1979). p. 114.

(٣٠) Ibid., P. 120 and Ravinder Kumar, *India and the Persian Gulf Region 1858-1907: A Study in British Imperial Policy* (Bombay, London, New York: Asia Pub. House, 1965), p. 11.

٤ ـ ان استراتيجية الهند في المحيط الهندي وشماله لها علاقة بالارث التاريخي للاستراتيجية البريطانية في هذه المنطقة عندما كانت كل من الهند ومنطقة الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية .

وعلى الرغم من ان الهند دولة مستقلة في الوقت الحاضر ، الا ان هذا لا يمنعها من الاستفادة من التجارب التاريخية التي مرت بها ، فبريطانيا ، عندما كانت تربط بين منطقة الخليج العربي وبين شبه القارة الهندية قد استفادت من ذلك اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وانها ادركت اهمية هذه العلاقة لمدة طويلة من الزمن ، حيث كانت تعتبر المناطق شمال المحيط الهندي مجالاً حيوياً لوجودها ومصالحها في شبه القارة الهندية ، والهند اليوم او الدول الاخرى في شبه القارة الهندية ، تضع في حساباتها ان منطقة الخليج العربي هي ضمن المجال الحيوي ، وقد لا تكون الاهداف البعيدة لهذه الاستراتيجية مماثلة لاهداف الاستعمار البريطاني في السابق ، ولكنها على اي حال ، قد استفادت من التجربة البريطانية في هذه المنطقة في وعي تلك الاهمية ، حيث انه لا يمكن ارجاعها فقط الى الجانب الجغرافي او التجارة التقليدية عبر التاريخ بين منطقة الخليج العربي وبين شبه القارة الهندية .

ان الاهتمام الذي تبديه دول شبه القارة الهندية في هذه المنطقة ينبع من الاهمية الاقتصادية التي تحتلها في الوقت الحاضر والناتجة عن الانتاج النفطي الهائل والانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه اضافة الى الخلخلة السكانية لهذه المنطقة ، مما اتاح ـ ولا يزال ـ الفرصة لدخول اعداد كبيرة من سكان دول شبه القارة الهندية الى هذه المنطقة . ان المردود العملي لوجود مثل هذه الاعداد الكبيرة لا يقتصر فقط على ايجاد فرص عمل لهؤلاء الآسيويين ، ولكن ايضاً في التأثير الاقتصادي لتحويلات العملة الى بلدانهم ، والتي تشكل جانباً مهماً في دخل تلك الدول ومن الموارد المهمة بالنسبة اليها ، اضافة الى حل لمشكلة البطالة في بلادها مما يجنبها اضطرابات اجتماعية وسياسية محتملة . والخبر التالي يؤكد ما ذهبنا اليه .

نشرت جريدة **الخليج** التي تصدر في دولة الامارات بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ ما يلي : « كولومبو ـ اعلن رسمياً امس ان وزير العمل في سيرلانكا سيقوم بزيارة لعدد من دول الخليج في الاسبوع المقبل بحثاً عن مائة الف وظيفة للعاطلين من مواطني بلاده ، وتجدر الاشارة الى ان هناك ما يقرب من مائة الف من مواطني سيرلانكا يعملون حالياً في دول الخليج ، وقد بلغت تحويلات العملة الاجنبية الى سيرلانكا في الشهور العشرة الماضية ما يزيد عن ٤٥٠٠ مليون روبية ، ومما هو جدير بالذكر ان ازمات البطالة والارتفاع المستمر في اسعار المعيشة تعد جزءاً من حملة المعارضة ضد الحزب الحاكم » . هذا الخبر يعني بوضوح لا يقبل الشك او الجدل :

ـ ان منطقة الخليج اصبحت مجالاً لتشغيل العاطلين عن العمل في الدول الآسيوية تجنباً لازمات سياسية داخلية .

ـ ان هذه الهجرة تشرف عليها حكومات تلك الدول .

ان دول شبه القارة الهندية (الهند ، باكستان ، بنغلادش) تتمتع بكثافة سكانية وتمثل قوة سياسية واقتصادية وبشرية وعسكرية مقارنة ببلدان شبه الجزيرة العربية ، اضافة الى ارتباط بعضها بشكل او بآخر بالدول الغربية والامبريالية العالمية ، وتأثير ذلك الارتباط على سياساتها الخارجية والامنية . ليس هناك شك في ان الحديث عن امن منطقة الخليج يهم دول شبه القارة الهندية ، فتلك الدول تعتقد ان امنها في تأمين المجال الحيوي ، وهذا يشمل منطقة الخليج العربي . ومن هنا ، يأتي الدافع السياسي في علاقة دول شبه القارة الهندية بمنطقة الخليج ، كما يبدو بشكل غير مباشر لا يستطيع احد انكاره مهما كانت التبريرات ولكن من الصعب اعتباره ضمن الاهداف الامبريالية لأنه حتى الآن يفتقر الى

الادلة الكافية، ولكن هذا لا يلغي احتمال تدخل تلك الدول لحماية جالياتها ومصالحها في هذه المنطقة اذا تطلب الامر ذلك .

خامساً : العمالة غير المشروعة والتجنيس

ان نسبة لا بأس بها من العمالة الآسيوية في المنطقة موجودة بصورة غير شرعية ، ويقدرها البعض بـ ١٠ بالمائة من قوة العمل الآسيوية واهم جنسيات هؤلاء امر يختلف من بلد خليجي لآخر من حيث الحجم ، الباكستانية في بلد والايرانية في بلد آخر والهندية في بلد ثالث ، وبصورة عامة فإن الجنسيات الثلاث المذكورة هي الاكثر من غيرها[٣١] .

وتجدر الاشارة هنا الى تصريح امين عام مجلس الوزراء الكويتي السيد عبد العزيز العتيبي ايار / مايو ١٩٨٢ والذي ذكر فيه ان دراسات وزارة التخطيط قد كشفت عن وجود اعداد كبيرة من اليد العاملة الوافدة لا تحتاجهم البلاد ، وان غالبية هؤلاء يقيمون في الكويت بصفة غير مشروعة ويخالفون قانون الاقامة[٣٢] .

ومما لا شك فيه فإن نسبة كبيرة من هذه العمالة الموجودة بصفة غير شرعية هي من الآسيويين وهذه الظاهرة لها اسبابها وهي :

١ ـ ان البعض يتسلل الى المنطقة بدون وثيقة سفر اما بحراً وإمّا من بقايا الحجاج الذين يمكث بعضهم في المملكة العربية السعودية والبعض الآخر يتسلل الى الخليج .

٢ ـ الذين تنتهي اقاماتهم ولا يقدمون على تجديدها ويقومون بتغيير عناوين سكنهم ، وهؤلاء يتعمدون ذلك لأنهم لا يرغبون في العودة لبلادهم .

٣ ـ الذين يجهلون قانون الاقامة ويتخلفون عن تجديدها ويواجهون مشكلات عديدة في الاجراءات الرسمية داخل المنطقة او عند سفرهم الى الخارج .

وبما ان قوانين الجنسية تقر بأن من يوجد في البلاد ، عدداً من السنوات فإنه يستحق الجنسية المحلية ، وان اعداداً من هؤلاء الآسيويين الموجودين بصورة غير شرعية في المنطقة يستطيعون الحصول عليها بعد فترة من الزمن . وحتى هؤلاء ، رغم مخالفتهم للقوانين ، فإنهم يحصلون على الحماية من حكوماتهم . ففي شهر شباط / فبراير سنة ١٩٨٠ احتجت الحكومة الهندية على قانون عمل صدر في الامارات العربية المتحدة ، كان سيؤدي الى ابعاد اعداد كبيرة من الهنود الموجودين في الامارات بصفة غير شرعية ، واثيرت المسألة في البرلمان الهندي ، وقامت رئيسة وزراء الهند بزيارة الى دولة الامارات ونجحت بايقاف الاجراء[٣٣] . وقد حدث ان قام وزير القوى العاملة الباكستاني بزيارة بلدان الخليج عام ١٩٨١ يطلب توفير ظروف افضل للعمالة الباكستانية .

---

(٣١) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج » ص ٥٤ .

(٣٢) الوطن (الكويت) ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٢ .

(٣٣) المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج » ص ٥٦ ، ٧٧ .

إن بقاء عدد من الآسيويين العاملين في المنطقة فترة طويلة اتاح لبعضهم الفرصة بالحصول على الجنسية من بلدان منطقة الخليج العربي . ان هناك الهنود البانيان يمتد تاريخ وجودهم في الامارات الى اكثر من قرن من الزمان ولهم تقاليدهم وعاداتهم وتماسكهم الاجتماعي الخاص بهم . ألا يعني وجودهم ان بعضهم قد اكتسب الجنسية المحلية واصبحوا مواطنين ؟!

لقد اقتصر الحصول على حق الجنسية او المواطنة على عدد محدود من الذين اقاموا فترة طويلة في المنطقة ، ومن بين الذين حصلوا على الجنسية من غير العرب ، لكن في غياب فرصة التجنيس هل ستبقى الاعداد الكبيرة المتزايدة من غير المواطنين قانعة بمستويات المعيشة المرتفعة او ان طموحاتها ستمتد الى النواحي السياسية والى المشاركة الفعلية في المجتمع الذي تقيم فيه؟ خاصة الاجانب منهم . وان هناك اخطر من ذلك ، ألا وهو مشكلة المواقف والتطلعات من جانب ابناء الاجانب الذين يولدون في المنطقة ويعيشون فيها دون ان يتوفر لهم سوى معرفة محدودة وارتباط محدود بوطن آبائهم الاصلي ، ودون ان يتمتعوا في الوقت نفسه بفرصة الاندماج الكامل في المجتمع الذي ولدوا وترعرعوا فيه[٣٤] . ان وجود اعداد كبيرة منهم اليوم وخاصة الموجودين بصورة غير شرعية ـ كما أسلفنا ـ يتيح لهم في المستقبل الحصول على الجنسية المحلية ، والتنبه والتنبيه الى الآثار السلبية التي ستترتب على ذلك امر في غاية الاهمية ، وعندما نعود الى التجارب الاستيطانية الاخرى في المغرب العربي او في فلسطين او مناطق اخرى من العالم ، نرى ان عملية التجنيس كانت من اهم القضايا التي حرص عليها الاستعمار الاستيطاني لتحقيق فكرة غلبة العنصر الاجنبي ومحو الشخصية الوطنية والقومية للشعوب الاخرى .

وربما يثير البعض بأن القضية هنا في الخليج تختلف عن المناطق الاخرى ، ذلك انه لا يوجد استعمار استيطاني مدفوع ومدعم بقوة سياسية وعسكرية وقوى خارجية ، كما حدث في المغرب العربي وفلسطين وغيرها ، والرد على مثل هذا التساؤل لا يحتاج الى جهد كبير ، ذلك اننا بصدد بحث هجرة سلمية ، قد تتحول الى استيطان سلمي للمنطقة بمرور الوقت ، وان القوى الخارجية سواء كانت البلدان التي ينتمي اليها اولئك المهاجرون الآسيويون ، او القوى الدولية التي لها مصالح في هذه المنطقة ، ستعمل على هذا الاستيطان السلمي اذا كان ذلك من مصلحتها ، واذا كانت الظروف مهيأة لمثل هذا النوع من السيطرة الهادئة السلمية .

إن الذين يعتقدون ان مثل هذا التفكير ضرب من الخيال وانه احتمال بعيد ولا يستند الى وقائع ، هم الذين يعيشون التفكير الخيالي وغير الموضوعي ولم يستوعبوا بعد التجارب الاستيطانية الاخرى بكل اشكالها وانواعها ولم يقدموا على دراستها دراسة متعمقة وجدية ، ونذكّر هؤلاء بأن البعض كان معتقداً في فترة ما بين الحربين العالميتين بأن احتلال فلسطين من قبل الصهيونية العالمية واقامة دولة اسرائيل غير ممكن ، وان شعب سنغافورة لم يكن ليعرف انه سيكون في يوم من الايام ضحية استيطان سلمي بدأت خطواته كما هي الآن في الخليج مع الفارق في الظروف والفترة الزمنية والوضع الاقتصادي بين المنطقتين . ان ازمتنا الحضارية كعرب ، هي اننا لا نخطط ونعمل لتفادي الكوارث ، ولكننا نجد انفسنا قد وقعنا فيها واصبحنا ضحيتها ، ثم نبدأ بالعمل لمواجهتها او مواجهة آثارها ، ولذا نخرج من ازمة لندخل في اخرى .

---

(٣٤) اسماعيل سراج الدين ، ستيس بيركس وجيمس سوكنات ، « هجرة العمل الدولية في الوطن العربي » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤٧ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٣) ، ص ٨٥ .

إذاً ، علينا ان نحذر ، ان لم نكن نمنع تجنيس الاجانب بجنسية المنطقة مهما كانت الاسباب والمبررات ، فلا مستقبل لنا بدون الاعتماد على ابناء المنطقة واخوتنا العرب .

خاتمـــة

ويمكننا ان نخلص من تحليلنا للهجرة الاجنبية في منطقة الخليج العربي الى بعض الحقائق ، كما ان هذه الدراسة قد توصلت الى بعض المقترحات التي تهدف الحفاظ على شخصية المنطقة وعروبتها ، وهي :

ـ يمكن أن تشكل العمالة الآسيوية اغلبية العمالة الاجنبية في منطقة الخليج العربي ، حتى نهاية القرن العشرين .

ـ ان هناك آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية للهجرة الاجنبية في هذه المنطقة ستنعكس على شعب المنطقة في المستقبل .

ـ ان هذه الهجرة هي نوع من الاستيطان السلمي الهادىء الذي يتم في هذا الجزء من العالم وقد يصحو العرب مستقبلاً على واقع استيطاني اجنبي جديد تصعب ازالتـه ، ويضاف الى المشكـلات الاساسية التي تعاني منها هذه الامة .

ـ ان هناك علاقة جدلية بين سوء الاحوال الاقتصادية في بلدان المنشأ المصدرة للمهاجرين الآسيويين وبين الرخاء الذي تتمتع به منطقة الجذب لهؤلاء المهاجرين وهي منطقة الخليج العربي ، حيث ان استمرار سوء الاحوال الاقتصادية في بلدانهم يقابله رخاء في المنطقة ، مما يؤدي الى استمرار الهجرة وزيادة اعدادها واستقرار بعضها .

ـ ان طبيعة بعض العمالة الآسيوية في المنطقة توضح انها شبه عسكرية ، مما يؤكد ان هناك مخططاً سياسياً وراء هذا النوع من الهجرة ، وهناك امكانية لاستخدامها من قبل قوى خارجية في المستقبل .

اما ما يجب ان تعمله المنطقة لمواجهة الاخطار التى تترتب على هذه الهجرة الاجنبية ، فهذه الدراسة تضع المقترحات التالية :

ـ تنمية حقيقية تعتمد اساساً على الايدي العاملة المحلية والعربية .

ـ القرار السياسي الواعي لابعاد وآثار الهجرة الاجنبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اي القرار الذي لا يسعى الى حل مشكلة آنية على حساب القضية الوطنية والقومية . ولا يجب ان يؤثر القطاع الخاص في اتخاذ القرار السياسي بحكم مصالحه التي تهدف الربح بتوفير اليد العاملة الاجنبية الرخيصة والمطيعة ، كما ان دول المنطقة لا يجب ان تخضع لاية ضغوط سواء من دول المنشأ المصدر للعمالة او غيرها ، لاتخاذ قرار سياسي يحد من هذه الهجرة الاجنبية ويعتمد على العمالة العربية ، قرار قابل للتطبيق الفعلي .

ـ الحد من هجرة الاميين وغير المؤهلين الى المنطقة ومحاربة البطالة المقنعة بازالة اسباب وجودها واستشرائها .

ـ اقامة المعاهد الفنية لتدريب المواطنين وتأهيلهم فنياً في مختلف المجالات .

ـ محاربة السوق السوداء في استيراد العمالة الآسيوية الى المنطقة ، والتي اصبحت اشبه بتجارة الرق على يد الوكلاء والسماسرة المستفيدين من هذه الظاهرة .

ـ اعتماد التخطيط في مجالات الحياة المختلفة وتحويل التعليم من كمي الى نوعي ، بحيث تعرف بالتحديد حاجتنا الى القوى البشرية كماً ونوعاً ، وربط عملية الهجرة بمشروعات التنمية .

ـ الاعتماد على اليد العاملة العربية والحد من استخدام العمالة الاجنبية ، وهذا يتطلب الزام الشركات المحلية والاجنبية بتشغيل العمال العرب قبل غيرهم .

ـ ان الحركة الوطنية في منطقة الخليج والجزيرة تتحمل المسؤولية، كذلك في معالجة قضية العمالة الاجنبية ومواجهة الآثار المترتبة عليها ، انها مسؤولية قومية ووطنية ، يجب الاضطلاع بها والتنبه لأخطارها ، لأن هذه الهجرة السلمية من شأنها ان تغير بصورة جذرية من الطبيعة الحضارية والعرقية القائمة في منطقتنا ، كما حدث في بلدان اخرى من العالم وفي بعض اجزاء وطننا العربي .

إن هذا الوضع غير الطبيعي في الاعتماد على العمالة الاجنبية في الوقت الذي تتوفر فيه العمالة العربية والمحلية ، يدل على خلل حضاري تعيشه امتنا العربية ، ان الموارد البشرية المحلية والعربية لا تعيش تنمية حقيقية في مجالات الانتاج ولا الاستهلاك ، وهذه القضية لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوضع العام في المجتمع ، ويجب ان لا تفصل عن السياق العام للتطور القائم ، حيث ان لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان الحلول لمثل هذه المسألة يجب ان تكون جذرية وشاملة في بناء الانسان وتنمية وخلق الجو المناسب ليؤدي دوره في البناء الحقيقي للمجتمع ، والتخطيط المستقبلي الواعي الهادف الى تنمية الموارد البشرية المحلية والاعتماد على اليد العاملة العربية كبديل عن اليد العاملة الاجنبية □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

الطبعة الثالثة

طبعة مزيدة ومنقحة

جميل مطر

د. علي الدين هلال

آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية

د. حيدر ابراهيم علي

محاضر في قسم الاجتماع ـ جامعة الامارات العربية المتحدة ـ العين .

مقدمـــة

يعتبر موضوع العمالة الوافدة بمظاهرها المتعددة ، ومشكلاتها المتنوعة من اكثر الموضوعات التي دارت حولها الكتابات والنقاشات ، وانعقدت من اجلها الندوات والمؤتمرات في العقد الاخير . ورغم كل هذا الجهد المستمر والمستفيض ما زالت هناك بقية من حتى (كما يقول النحويون والمثل) ، اي بقيت مجالات وزوايا من المشكلة لم يسلط عليها الضوء بعد . فالتدفق البشري ، غير العربي ، الذي تتعرض له منطقة الخليج العربية يحمل معه آثاره الثقافية ، والاجتماعية الخطيرة التي تفوق كل الآثار والتغييرات المادية السريعة مثل زيادات الفوائض ، وحركة رؤوس الاموال ، والاعتماد على الخارج استيراداً وتصديراً ، ونقل التكنولوجيا وغيرها من الموضوعات ذات الطابع الاقتصادي البحت . والملاحظ انه بينما تتعدد مثل هذه الدراسات الاقتصادية او الديمغرافية الاحصائية وتصل درجة التكرار لحقائق اصبحت بديهية واولية ، بقيت الدراسات الخاصة بالآثار او المصاحبات الثقافية والاجتماعية مهملة تقريباً في مثل هذه الكتابات .

يبدو ان قلة الاهتمام بالآثار الثقافية والاجتماعية ، تعود الى ان الآثار غير المادية لأي عمليات وتطورات مجتمعية يتخلف ظهور نتائجها ، وبالتالي تتأخر ملاحظاتها ورصدها وتحليلها مقارنة مع الآثار المادية ، لأن الاخيرة ـ اي المادية ـ مباشرة وملموسة ، ويمكن تحديدها واحصاؤها كمياً . يضاف الى ذلك صعوبة تحديد مسببات المصاحبات او الآثار الثقافية والاجتماعية السلبية . فهل الهجرة الاجنبية هي المتغير المستقل والحاسم في احداث ضعف اللغة العربية واختلال بعض القيم ، ام هناك عوامل اجتماعية ـ اقتصادية وتاريخية افرزت بعض هذه الظواهر الثقافية والاجتماعية ؟ لهذه الاسباب ظلت دراسة المصاحبات غير المادية خارجة عن دائرة اهتمام اغلب الباحثين في هذا المجال او يتعرضون لها على عجالة رغم انها اكثر الظواهر المرتبطة بالعمالة الوافدة وضوحاً (على الاقل اوضح من تخمين الخطر الامني المحتمل من وجود الكوريين الجنوبيين مثلاً) فهي تصدم العربي القادم الى منطقة الخليج منذ نزوله في المطار ،

مروراً بسائقي سيارات الاجرة ، والفنادق ، والسوق ، والمنازل ، وفي المؤسسات الاقتصادية الخاصة . ويعاني منها الزائر العربي او الوافد المقيم لانعدام ادوات التفاهم والاتصال والمعاملة ، وعليه ان يتعايش مع هذا الوضع الشاذ الذي اصبح وكأنه القاعدة والوضع الطبيعي . وقد وصل الشك باللغة والاختلاف بشأنها مدى بعيداً بحيث لم نعد قادرين على تمييز بعض الكلمات عربية هي ام اجنبية .

من نافلة القول ان نذكر أن تأثير الجوانب غير المادية يزداد خطورة باطراد بانعكاساته على عروبة المنطقة بسبب الوضع المزري الذي تعيشه اللغة العربية ، المصدر الاول للثقافة العربية - الاسلامية ، دون بروز قدرة حقيقية لوقف خطر المد الآسيوي المستمر . يضاف الى ذلك الاختلال القيمي ، واضطراب السلوك واللامعيارية او ما يسمى حالة الانومي Anomie الناتجة عن اختفاء او ضمور قيم قديمة وعدم ظهور اخرى جديدة بديلة بعد . وهذا لا يعني بالضرورة وجود خلل وظيفي ، وذلك بسبب الطفرة النفطية وما اتت به من تغييرات كانت من ضمنها العمالة الاجنبية . هذه طروحات نضعها بكل بساطة، ولكن حين نحاول رصدها علمياً ، والتيقن من صحتها حسب المنهج العلمي الصحيح ، فإننا نواجه بصعوبات منهجية عديدة . ورغم صعوبة ارتياد مثل هذا المبحث المهم تحاول هذه الورقة ان تطرح بعض الملاحظات والتساؤلات التي يمكن أن تجذب الاهتمام وتفتح الحوارات لكي يعقب ذلك دراسات متعمقة ، وبحوث ميدانية قطرية ، وللمنطقة عامة ، اكثر شمولاً ، واضعة في الاعتبار سرعة التغير ومدى الخطورة الملازمة للآثار الثقافية والاجتماعية التي صاحبت تطورات الحقبة الحالية .

حاولت هذه الورقة عدم توسيع اطار المشكلة ، وعدم الدخول في سراديب تعريفات مثل ما هي الثقافة؟ وما المقصود بالثقافة العربية وعناصرها الاساسية المتميزة ؟ او المقارنة بين الثقافة العربية وغيرها من الثقافات المجاورة لمعرفة اوجه التأثير والتأثر ، والتشابه والاختلاف ، لذلك وضعت في الاعتبار ضرورة تحديد نطاق المشكلة في اضيق وادق مجال في محاولة لوصف الظاهرة وفهمها من اقصر الطرق ، واكثرها فاعلية علمية ، وهنا كان التركيز على عناصر ثقافية معينة ضمن الثقافة غير المادية ، يمكن ملاحظتها ومقارنتها ، ويفترض انها ممثلة لتأثير العمالة الاجنبية بصورة محسوسة اكثر ، واقل اثارة للجدل والاختلاف ، وهي اللغة وبعض القيم المتغيرة .

اولاً: وضع المشكلة

١ - دراسة الاختراق الثقافي او ما يمكن ان يسمى التثاقف Acculturation بمعناه السالب ، اي تفوق ثقافة بواسطة الاحتكاك على ثقافة اخرى نتيجة لاستعمال القوة والقهر (الاستعمار) ، او بسبب الغلبة العددية وضرورات الحياة (الهجرة) ، وهي موضوع اشكالي الى حد بعيد . وفي هذا المقام ، يضاف الى ذلك تحديد الخطورة الثقافية على ثقافة اخرى (هنا ، الثقافة العربية) . فالباحث قد يعتمد على الملاحظة والانطباعات السريعة ويكون منطلقاً من مواقف مسبقة كحرصه على اللغة العربية او العكس ، وهذا يقلل او يضخم من حجم الخطورة القائمة والمحتملة . فلو افترضنا ان دارساً متحمساً للغة العربية تعرض لدراسة مشكلة العمالة الاجنبية من جانب تأثيراتها الثقافية ، قد لا يضع في الاعتبار - كما اسلفنا - الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج وصلاتها التاريخية بالثقافات الآسيوية قبل النفط والهجرة ذات الاتجاهين، فقد كان سكان ساحل الخليج

مهاجرين . وقد يبرز سؤال آني ومستقبلي : ما هي امكانية وقف هذا التحدي الثقافي بعد اثبات وجوده ، دون المرور بمواقف واتجاهات عرقية او اثنية مركزية تجاه المجموعات الثقافية الموجودة ؟ لذلك سوف أبدأ بتجنب المنزلقات التي قد تجعل الوقائع ، والنتائج الخاصة بالمشكلة ، مبتورة او غير موضوعية ، وهذا لا يعني ان يكون الوصف على حساب المشكلة اي التقليل منها ، فهي حقيقة مشكلة ذات طابع خاص من ناحية العددية والكيفية التي شكلتها .

٢ ـ توجد مشكلة حقيقية تمثل خطراً واضحاً تظهر شدته او ضعفه من خلال زيادة حجم العمالة الاجنبية عددياً ، ومن خلال طول اقامة هذه العمالة زمنياً في المنطقة وتجذرها تدريجياً في المجتمع الخليجي، حتى لو استمرت اوضاعها الاجتماعية مهترئة وذلك بسبب الاعتماد الكلي عليها في الاعمال الصعبة في المنازل والتزاوج (رغم محدوديته الآن) . ورغم ان هذه الحقيقة تبدو غير قابلة للنقاش ، ولكن توجد وجهات نظر حتى بين المسؤولين تقلل من الخطورة الكامنة فيها وترى ان هناك مبالغة فيها . ونجد احد المسؤولين ـ من جانب آخر ـ هو الامين العام لمجلس التعاون الخليجي يقول رداً على هذه المواقف :

« ارى تفاوتاً في الرؤية حول خطورة الهجرة الاجنبية ، لكنني من الجماعة الذين يرون ان هناك خطورة في هذه الهجرة قد لا نشعر بها في يومنا هذا ... لكنني اعرف ما سيحصل بعد عشر سنوات او عشرين سنة عندما يتولد من هذه الجاليات جيل او اجيال في المستقبل وتشارك عرب الخليج قرارهم السياسي او قد يكون هذا القرار بصبغتها بشكل لا يخدم المصلحة الخليجية او مصلحة الامة العربية »[١] .

٣ ـ وقد يعتبر البعض حديث الامين العام لمجلس التعاون الخليجي مجرد توقعات او تصورات مبالغ فيها من اجل تأكيد اهمية قيام المجلس كأداة اقليمية تحاول حل مشكلات المنطقة الامنية والاقتصادية والسكانية . ولكن الاحصائيات السكانية تبين بجلاء ان عدد الآسيويين في البلدان الخليجية المواجهة للقارة الآسيوية ، الامارات والبحرين وقطر ، يزيد عن عدد العرب الوافدين الى هذه الاقطار نفسها .

لا تكمن الخطورة في عددية العرب الى الآسيويين ولكن في تزايد عدد الآسيويين على حساب العمالة العربية التي تستمر في التناقص رغم كل قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمرات وزراء العمل العرب، والاتفاقيات الثنائية بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية .

وعلينا ان نتذكر ان الاحصائيات الرسمية لا تشتمل على ذلك العدد الهائل من المهاجرين بصورة غير مشروعة ، فسواحل الخليج تشهد ليلاً حركة دائبة لتهريب الآسيويين بالقوارب وليس من السهل مراقبة هذا الساحل الممتد وفي كل الاوقات ، ويظهر في الحملات المفاجئة التي تقوم بها الشرطة او رجال الامن وجود اعداد كبيرة من الآسيويين المقيمين دون اذن او تصريح عمل .

٤ ـ يغلب على العمالة الاجنبية في منطقة الخليج العربي ارتفاع نسبة الذكور . وتتضح هذه الظاهرة في بعض المدن الخليجية حتى ان جزءاً كبيراً من مدينة العين وهي اماكن سكنى العمال الآسيويين خلف المنطقة الصناعية اخذ اسم « مدينة الذكور » ، اذ تخلو الاماكن تماماً من وجود النساء ، وهي شبيهة بالثكنات العسكرية المنظمة ذاتياً، وتنتشر فيها الجرائم وتمثل صداعاً دائماً

---

(١) الظفرة (ابو ظبي) ، العدد ٢٨١ (٨ شباط / فبراير ١٩٨٢) .

للشرطة واجهزة الامن . وغلبة عنصر الذكور على التكوين الديمغرافي بهذا الشكل سببه ان قوانين الهجرة في اقطار الخليج تتشدد في اصطحاب الاسرة بالنسبة الى ذوي الدخل المنخفض والمتوسط . وتنص اللوائح الداخلية لدى دوائر الجوازات والهجرة في دولة الامارات العربية المتحدة على الا يقل مرتب العامل الذي يود احضار زوجته عن ٣,٥٠٠ درهم ، وفي الكويت يشترط ان يزيد المرتب عن ٤٠٠ دينار مع توفر المسكن . وتبرر مثل هذه الاجراءات بعدم قدرة الوافدين لأن يضمنوا لأسرهم مستوى لائقاً من العيش ، كما انهم يمثلون عبئاً على الدولة في مجال الخدمات مما يؤثر على مظهر الدولة المضيفة .

٥ ـ تتسم ظاهرة العمالة الاجنبية بخصائص عديدة لا تخلو من امكانية بروز مشكلات عميقة مستقبلاً . فالاجانب يمثلون اغلبية من الذكور الشبان القادرين على العمل لفترات طويلة . ويلاحظ ايضاً انتشار الامية بين هذه المجموعات ، فهي ليست هجرة « صفوة » متعلمة يمكن أن تثري الثقافة في المجتمع الذي انتقلت اليه عن طريق الحوار والنقاش ونقل التجارب والاحتكاك ، بل هي تضاعف من الصعاب التي يعاني منها وضع ثقافي له مشكلات تطوره الذاتية .

يمكن القول في ضوء الخصائص السابقة الذكر ان العمالة الآسيوية تؤثر بصورة مباشرة على ثقافة المجتمع الخليجية من خلال تفوقها العددي في مجالات العمل والعلاقات الاجتماعية . وتوحي الخصائص المذكورة بأن الهجرة الآسيوية ليست قصيرة المدى ، بل هي زاخرة بامكانيات التوتر والصراع بسبب تدني المستوى التعليمي وغلبة عنصر الذكور وتكدسهم في معسكرات تخلو من كل وسائل الترفيه والترويح بالاضافة الى معاناتهم الاغتراب الاقتصادي والروحي وشعورهم الدائم بالحرمان وسط نعيم وترف زائدين عن حدودهما ؛ كما يظنون .

هناك سؤال يطرح نفسه عند البحث في قضية العمالة الاجنبية : هل كان وجود العمالة الآسيوية حتمياً لمواجهة الطفرة النفطية التي حدثت في العقدين الماضيين ام كان بالامكان تجنبها في اطار ظروف تطور اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي مختلف يعتمد على العمالة المحلية والعربية ؟

وهناك تفسيرات عديدة لآليات هذا التطور ، بعضها يرجع نمو الظاهرة بهذا الشكل الى عوامل ذاتية نابعة من النمط الانتاجي السائد ، والبعض الآخر يفسرها في ضوء عوامل خارجية نجمت عن فجائية التغيير والحاجة الملحة الى العمالة الاجنبية بصورة لا تسمح بتخطيط للاحتياجات البشرية بالاضافة الى طبيعة سوق العمل العربية التي لم تكن قادرة على ان تفي باحتياجات التطور الجاري ، وهناك اتجاه ثالث يحاول ان يوفق بين التفسيرين السابقين .

هذه حقيقة سوق العمالة الاجنبية والتي تبدو كغابة كبيرة تحكمها معايير غير انسانية ، لا توجد ضوابط لها غير ضوابط قانون السوق والحاجة الاقتصادية . فالعمال الآسيويون هم مجرد اعداد بالنسبة الى التجار ، كلما ازدادت تضاعف الربح بغض النظر عن اي آثار اجتماعية او ثقافية يمكن أن يسببها وجود هذه الاعداد . وعندما تحدث الصعوبات يبحثون عن جهات اخرى تتحمل اخطاءهم ويكفيهم ان يعلنوا عن هرب العمال او الخادمة لكي تتحمل الحكومة تبعات انعدام قانون وتنظيم العمالة الآسيوية .

اننا نرجع زيادة العمالة الآسيوية الى النمط الانتاجي التجاري الريعي ونعتبره السبب الحقيقي والاساس لهذا التطور . وتدخل العمالة الاجنبية ذاتها مجال الاتجار سواء بالمتاجرة في

استخراج التأشيرات وتصاريح العمل والاقامة او بعرض قوة عملهم في سوق العمل المحلي ، او بتوفير قوة شرائية كبيرة توسع من السوق المحلي المحدود . ومسألة السوق العربية للعمالة وتكاملها او خلق كوادر محلية لا تخدم هذا النمط الانتاجي الذي يعي فوائد العمالة الاجنبية المتعددة الجوانب وبالتحديد وجود حاجز اللغة الذي يؤكد عزلة هذه العمالة ويحجب عنها معرفة حقوقها الاساسية ومتابعة ما يدور داخل البلد وبالتالي ـ مقارنة بالعمالة العربية ـ لن تؤثر اطلاقاً على الاوضاع السياسية ولن تفكر في تكوين نقابات او اتحادات عمل وهذا حسب تصور الفئات المهيمنة وارباب العمل في تفضيلهم للعمالة الآسيوية .

بعد هذا العرض الوصفي والتفسيري لظاهرة العمالة الاجنبية يمكن أن ننتقل الى آثارها على اللغة والقيم السائدة في اقطار الخليج .

ثانياً: وضعية اللغة العربية

يقترن الوجود البشري اساساًبدور اللغة والعمل ، فالانسان اصبح انساناً من خلال العمل واللغة معاً . ومن المنطقي ان نقول بعدم وجود ثقافة لو افترضنا جدلاً عدم وجود لغة ، فالانجازات وابداعات وافعال الانسان مرتبطة بوجود اداة للتواصل مع الآخر ، واذا اعتبرنا ان ثقافة المجتمع هي العمل مضافاً اليه الفكر ، اي كل ما يبدعه الانسان بيده وذهنه ، فاللغة توجد في العنصر المادي (العمل مع الآخر) والمعنوي وبالتالي فهي محور اي دراسة تهتم بالثقافة في المجتمع مهما كانت درجة تطور هذا المجتمع . ويهمنا في هذا الصدد التعريف الشائع للثقافة بأنها شكل من اشكال السلوك وانماط التفكير المكتسبين ، وتنتقل من جيل الى آخر وبين افراد المجتمع الواحد . وهذا النقل او التوارث لا يتم الا من خلال اللغة ، وهي اداة حفظ وتوصيل الثقافة في اي مجتمع ، واي خلل في اللغة يعني اهتزازاً في الادراك والوعي او في مجمل التكوين الروحي .

تتميز اللغة العربية بالذات انها ليست مقصورة على الوطن العربي فحسب فهي عنصر من ثقافة المسلمين عامة ، وهي لغة المصدر الاوحد للدين الاسلامي الذي تتفرع منه السنة والاجماع . من هذا المنظور كان يفترض باللغة العربية ان تنتشر بين الامة الاسلامية بمجموعاتها المختلفة غير العربية ، خاصة حين تعيش هذه المجموعات في بلدان عربية ولو كانت تمثل الاكثرية العددية ، اي تفوق اللغة كاداة حضارية على الكم . وهذا ممكن الحدوث لو كان العرب في قوتهم وكانت اللغة العربية في عنفوانها ومجدها السابقين . وفي التاريخ شواهد على ان الثقافة الحية تفرض نفسها ، فقد انتصرت الثقافة اليونانية القديمة على الرومان رغم ان الرومان هزموا اليونان واخضعوهم عسكرياً وتفوقوا عليهم كمياً .

وما يحدث في الخليج يعكس ازمة الثقافة العربية ومأزق الامة العربية عامة ، فمن ناحية يتوق العرب متفائلين ـ لفظياً ـ في ان تحتل اللغة العربية مكانتها المتوقعة او كما يفترض ان تكون على قدر تاريخ الامة العربية وامكانياتها الحالية المهدورة . ويرى العرب ان اللغة العربية قادرة على التطور وبالتالي احتلال مكانة دولية مرموقة : « امام اللغة العربية ، وهي الوسيلة الجوهرية للانماط الثقافية القومية الكبرى ، مسؤوليات على المستوى الدولي حضارياً ، لتأصيل وجودها الفكري ، كلغة من اللغات الدولية الرسمية في الامم المتحدة ومنظماتها ، ولاتساع الطلب عليها ، لاسباب اقتصادية ومالية ، متصلة بالامكانيات العربية ... ولاسباب سياسية متصلة بوضعها الاستراتيجي العالمي ... على ان عليها فوق ذلك واجباً روحياً نحو

المسلمين من غير العرب الذين يرتبطون باللغة العربية ارتباطاً عضوياً ...»[٢] . ولكن من ناحية اخرى ، نجد ان اللغة العربية لم تحقق اهدافها واستراتيجيتها المطروحة ، فهي تقف في حالة دفاع في مناطق مثل الخليج العربي . ويمكن ملاحظة هذا الوضع من خلال مظاهر واضحة في المنطقة التي يغلب فيها الآسيويون . وتحاول الصفحات التالية رصد بعض تأثيرات العمالة الاجنبية على اللغة العربية من ناحية وجود كلمات اجنبية بالاضافة الى صياغة وتركيب الجمل .

١ ـ المفردات الاجنبية

تزخر اللغة العربية المستعملة في منطقة الخليج بعدد وافر من المفردات والمصطلحات الهندية والايرانية والانكليزية . ولا تخلو لغة التخاطب اليومي حتى بين العرب انفسهم من الكلمات الاجنبية لأنهم في احيان كثيرة لا يعرفون الكلمات العربية المقابلة . وتأثير اللغات الاجنبية اكثر ظهوراً في المناطق الحضارية والساحلية ، وهذا لا يعني محدودية التأثير في الداخل خاصة اذا علمنا أن البلاد تتميز بهجرة عالية ومستمرة الى المدن بسبب الانحياز الى المدينة على حساب مناطق البدو والريف . وهذه المناطق الداخلية وصلتها العمالة الاجنبية ايضاً .

الملاحظ ان الاستعمال السائد للمصطلحات والكلمات المرتبطة بالآلات والادوات والصناعة هو استعمال الكلمات الاجنبية ، وهي مدلولات لموضوعات حديثة وكأن اللغة العربية غير قادرة على توليد مصطلحات الحضارة الحديثة مما قد يرجح الرأي القائل بلفظية اللغة العربية ، وأنها تميل الى التجريد والافكار والخواطر ولا تصنع الاشياء[٣] .

وسأحاول فيما يلي اعطاء امثلة لكلمات اجنبية لا تستعمل كلمات عربية بديلة عنها واصبحت هي الاصل في الاستخدام اليومي والتعامل التجاري . وكما اسلفت ، تتركز هذه الكلمات في الآلات والصناعة . ولنأخذ مثلاً السيارة ، فكل مصطلحات اجزائها والتعابير المرتبطة بها انكليزية ، وهذا طبيعي لأن الانكليزية مفهومة ومستعملة في الهند والصين . وينجم عن ذلك لغة وسيطة ذات اصل انكليزي ولكن تنطق مثل العربية . فالسائق يسمى « الدريول » وهي تحريف لكلمة Driver ، و«سويك » او «سويج » وهي تحريف Switch اي مفتاح السيارة ، و«التاير» هو اطار السيارة اي Tyre الانكليزية ، واحياناً يقال « الربل » من كلمة Rubber ، والمقعد يسمى « السيت » ويجمع السيتات من كلمة Seat، و«الليت » هو الضوء من Light الانكليزية ، و«الوايـر» هو السلك من Wire ، وتستعمل كلمات « جَمْبن » او « جمبين » او « جمبن » وهي المطبات الوعرة من الانكليزية Jumping .

وهناك كلمات صناعية وميكانيكية عديدة تصاغ في جملة فرانكو ـ آراب ، فيقول المرء « جيم البرغي » اذا اصاب المفتاح اللولبي (الصامولة) صدأ وتعذر تدويرها وتحريكها ، والجملة تستعمل التعبير الانكليزي Jammed up ، او يقال : « تيت البرغي » عند ربطه وهي من tight والبرغي نفسها فارسية . والسيارة « انكيج » اي محجوزة من engage و«الليسن » مال السيارة اي رخصة السيارة من Licence الانكليزية ، والبيب ليك اي الانبوب يرشح ويسرب الماء من

---

(٢) محيي الدين صابر ، « نحو استراتيجية للثقافة العربية ،» **شؤون عربية** ، العدد ١٥ (ايار / مايو ١٩٨٢) ، ص ٢٤ .

(٣) زكي نجيب محمود ، **تجديد الفكر العربي** (القاهرة : ١٩٧٨) ، ص ٢٢٤ .

الانكليزية «Leak» و«Pipe» ، «وما بيلر» من مـاء من الـ Boiler السخان . و«كـور» السيارة هـو غطاء السيارة من cover . وتستعمل كلمات فارسية مثل « البيمة » ويقصد بها التأمين .

ويلاحظ ايضاً ان الكلمات المرتبطة بالسفن والموانىء والاسلحة اغلبها اجنبي . كذلك كلمات العمل والوظـائف فالمكتب يسمى « حفيـز » او « هفيز » ويعتقـد انها اوردية او مشتقة من كلمـة office الانكليزية . كذلك يسمع المرء بصورة عادية ويومية كلمة « يفنش » اي ينهي عمـل شخص مـا وهي في الانكليزيـة finish ، ويقولـون « مأبسن » اي غـائب من الانكليزيـة Absent . وهنـاك تعبيرات مثل العمال راحوا « للسيد » اي site او الموقع ، و«كنسل» الشيء اي الغاء من cancel ، « ويزه » العمل او تأشيرة العمل من visa ، وتستعمل كلمة « الكمبوص » لـرئيس معسكر العمـال وهي Camp boss .

وتستعمل هذه الكلمـات دون غضاضـة في التعبير الادبي مثـل الشعر[٤] . يقـول الشاعـر : « الكتاب اللي به البنسل جرى » والبنسل Pencil اي القلم ، وشاعر آخر:

« بس يـا عـزول ضـاع تيمـه على مـاذا ملامـك واللجـاجـة »

ضاع « تيمه» اي وقته من time ، ويقول العامل « خلص تيمي » عندما ينتهي عمله . ويقول شـاعر آخر كان يعمل في شركات النفط :

خايفين يقولـوا روحـو للحفيـز سلم النمره وروح لا تبـات
مـا نجـا من خـاف من ذلـك الامـر الفينش صـابر حكـوابه بـالثبات

وبالنسبة للبناء وادوات المنازل والطبخ نجد عدداً من الكلمات الهندية والفـارسية ، ذلـك ان هذه المجموعات العرقيـة مرتبطـة باعمـال لها صلـة بمثل هـذه المجالات . فكلمـة « بشكار » وهي مستعملة للخادم ، ويقال انها فـارسية (وقـد يدعى « البـوي » الهندي من boy) . هنـاك كلمات ايرانية مثل «داروازه » وتعني الباب ، و«بردة» تعني الستار، و«جامة» تعني الـزجاج ، و«بـارجيل» منفذ للهواء البارد ، و«استكان» هو كوب الشاي، «جدلي» الفانوس الغـازي، «بشتخته» وهي تعني صندوق الملابس (او المسجل) .

ونجد مفردات هندية في المطعم مثل كلمة « جيات » وهي الخبز المقلي بالسمن ، و«صـالونـه» او «سالنة » وهي الخضار المطبوخ باللحم ، ويسمى الليمون الحامض « اللومي » ، و«همبـة» تعني مانجو . وتستعمل كلمة «بنكه» من بنكا الهندية بمعنى مروحة . ويقول الشاعر محمد بوشهاب :

دار قلبي دورة البنكـة خشـف ريم لي يزاغـي به[٥]

يمثل ما تقدم عينة اخترتها بعشـوائية ، ولكنهـا تمثل فيضـان المفردات والكلمـات الاجنبية التي غزت اللغة المحكية واحياناً المكتوبة . واصبحت هذه الكلمات تدريجياً جزءاً من اللغة المتداولة لا ينفصل عنها . والمهم ليس مصدر الكلمة ، وكونها غير عربية يكفي كدليل لانحسار اللغة العربية وسيطرة لغة خليط من لغات اخرى مختلفة مكانها بسبب تعدد الجنسيات . ويمكن المجازفة والقول

---

(٤) استمدت هذه الامثلة من : فالح حنظل ، معجم الالفاظ العامية في دولة الامارات العربية المتحدة ، ص ٩٣ و ١١٤.

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٣ ، ويعني « دار قلبي مثل المروحة الهوائية التي يهب هواؤها عندما يداعبه هوى الغزال الصغير » .

بأن اللغة العربية افسحت المجال لما يسمى لغة عملية للتخاطب والتعامل اليومي Lingua Franca ، ليست هي العربية ولكنها تحتوي على كلمات عربية ويستعملها العرب مكرهين لافهام الآخرين وقضاء امورهم فيما يتعلق بالمعاملات . وهكذا يتم تذويب اللغة العربية في هجين لغوي يبدو أنه يتغلب عليها تدريجياً ويتقدم بانتظام مع ازدياد تأثير العمالة الاجنبية وانتشارها في مجالات الحياة اليومية . وانحسار اللغة العربية كلغة تخاطب لا يحتاج الى دليل ، حتى ان السفير الباكستاني حين سئل عن الآثار السلبية للعمالة الاجنبية على اللغة العربية انطلق من انحسارها ولم يقل بضرورة تعليم الاجانب اللغة العربية ولكنه اجاب : « لغة الشارع هي لغة الاغلبية في اي مكان ، والاغلبية هنا من الخارج ، ومن الطبيعي ان تتأثر لغة الشارع بلغة الاغلبية »[٦] .

إن المسألة ليست عددية فكيف يستطيع البلد المضيف ان يفرض لغته او على الاقل ان يحافظ على نقائها ؟ ففي الدول الغربية يشترط تعلم لغة البلد الذي يعمل فيه المهاجرون ، وفي المانيا الغربية مثلاً توجد مدارس رسمية واخرى خاصة تشرف عليها النقابات او المجالس البلدية او الجامعات من اجل تعليم اللغة الالمانية للعمال الاجانب دون تكاليف تذكر ، ولذلك لا نجد اثراً للغة العمال الاجانب في الالمانية . اما في منطقة الخليج ، فلا توجد محاولات جادة لنشر اللغة العربية بين الاجانب بالاضافة الى ان وسائل الاعلام الجماهيرية التي تساعد في ايصال اللغة وتبسيطها واثارة الاهتمام بتعلمها مثل السينما بقيت خاضعة بصورة مطلقة « للاغلبية » . فكل الافلام تقريباً آسيوية ، وفي اختيار سريع للافلام المعروضة في نهاية الاسبوع حسب ما هو وارد في احدى الصحف المحلية[٧] نجد ما يلي : ابو ظبي وفيها ثماني دور للسينما عرضت كلها افلاماً آسيوية ، والعين وفيها ثلاث دور للسينما عرضت فيلمين آسيويين وكان الثالث انكليزياً ، وفي عجمان داران للسينما وفي رأس الخيمة خمس دور عرضت كلها افلاماً آسيوية ، وفي الشارقة خمس دور عرضت اربعة افلام آسيوية والخامس كان اجنبياً . اما في دبي فهناك احدى عشرة داراً عرضت ثمانية افلام آسيوية وثلاثة افلام انكليزية . يضاف الى ذلك صدور صحيفتين يوميتين بالانكليزية ، كذلك التوزيع الهائل للصحف والمجلات الآسيوية التي يتجول بها الباعة بالدراجات في الاسواق .

ووسط هذه الوضعية التي تحاصر فيها اللغة العربية ، لم تتحرك جهة لفرض اللغة العربية على الاقل كشرط اولي في مجال العمالة . كذلك غابت الجهود غير الرسمية والتطوعية التي كان بامكانها نشر اللغة العربية بفتح فصول تعليم ابجديات اللغة ، ولو مخاطبة او حديثاً ، لانقاذ لغة الشارع والمخاطبة اليومية لتعيد الطابع العربي الى اللغة التي صارت هجيناً لا ينتمي الى اللغة العربية .

٢ ـ تركيب وصياغة اللغة العربية

لم يتوقف الامر عند دخول مفردات ومصطلحات عديدة على اللغة العربية في المنطقة وهي ظاهرة قد يعتبرها البعض عادية ـ مهما كان حجمها ـ تحدث بين اللغات والثقافات المتجاورة ، كما ان استعارة المصطلحات وعالميتها امر طبيعي . ولو تجاوزنا المفردات فإننا نجد ان تكوين وتركيب

---

(٦) الخليج ، ٣١ / ٥ / ١٩٨٢ .

(٧) *Gulf News*, 11 / 11 / 1982.

الجملة العربية اصبح وقعه غريباً على الاذن وركيكاً يذكرنا بفترات ظلام اللغة والادب العربيين تاريخياً .

وتظهر ركاكة اللغة وضعفها في الاعلانات المنتشرة في كل اركان البلاد والتي يقرأها الاطفال يومياً وترسخ خطأ في ذاكرتهم . واغلب لافتات المحلات التجارية يقوم بكتابتها آسيويون لا يعرفون العربية ولكنهم يرسمون كلمات اللغة العربية رسماً دون فهم في تكوين الجملة ، وهذا يرجع الى كونهم ايد عاملة رخيصة ، وايضاً الى انعدام الرقابة على مثل هذه اللافتات . ولا تخلو الصحف من نماذج للكتابات الركيكة ونداءات من القراء العرب من اجل انقاذ لغتهم . وهذا نموذج لايصال استوديو نشرته جريدة **الخليج** يوم ٥ / ٣ / ١٩٨١ مرسل من قارىء :

حفظ الرقم ..... No. الاســـم ..... Name التاريـــخ ..... Date التسليم ساعت ٧ المسأ المسئودة من حق الاستوديو Negative will be Kept in the Studio	**ستوديـــو** سوق المركزي الجديد رقم سجل ٢٠ ابو ظبي في خدمتكم ليل ونهار تصوير الاستوديو فني ـ صورة المستعجل تصوير المستندات ـ طبع وتغسيل فيلم ملون ـ صورت الحفلات

ليست هذه الاخطاء وقفاً على المحلات التجارية ، بل نجدها في المكاتبات الموجهة الى جهات رسمية ويقوم بكتابتها اصحاب مكاتب للطباعة مهمتهم صياغة الرسائل للاميين او لمعرفتهم باحسن صيغ مخاطبة المسؤولين . وهذا نموذج آخر ارسله قارىء ايضاً الى جريدة **الخليج** ، ٤ / ٥ / ١٩٨١ ، ونشرته تحت عنوان : **برقيات الى من يهمه الامر** : قدم المحرر هذا النموذج بهذه الكلمات : « **حتى انتم يا عرب** : هذه صورة طبق الاصل من طلب مقدم الى احدى الدوائر الرسمية من احد العاملين فيها ، وهو غير عربي ... كاتب هذا الطلب عربي . وبكتابته هذه يعطينا الدليل الواضح على تدهور مفردات لغتنا العربية ، هذه المفردات التي قال عنها القاصي والداني انها لغة موسيقية لا مثيل لها » .

الموضوع : طلب مساعدة خاصة لمنحي اجازة
من ١ / ٥ / ١٩٨١م

مقدمة لسيادتكم با ان السيد / حبيب الله خان شيرنجان باكستاني الجنسية واحمل جواز سفر رقم ١٢٩٧٠٨ اية اي لذلك ار في طلبي الى سيادتكم للتكرم بالموافقة لي على منحي اجازة من تاريخ المذكورة ، حيث انني وصل تلفون من البيت موافقة مشاكل التسديد ويطلب مني بجوار هذه المشاكل لزوجة مريضة شديدة ، حيث ليس اي رجل مسؤول في البيت غير من اولاد صغرون . لذا ارجو النظر في بطلبي هذه بعين العطف والمساعدة خاصة بمنحي اجازة من تاريخ المذكورة .

سدد الله خطاكم واطال عمركم ووفقكم لما فيه الخير .

وتبرز ظاهرة اللغة العربية الركيكة بوضوح بين الجيل الجديد المتأثر ، بالاضافة الى عوامل الشارع والاحتكاك بالاجانب بوجود المربيات وخدم المنازل وهم الذين يشكلون لغته اثناء انشغال الوالدين . والمتفحص لكتابات التلاميذ والطلاب يجد انهم يولدون لغة محتواها وشكلها العربيان ضعيف للغاية وذلك لأنهم يعيشون ازدواجية لغوية ليست امتداداً للعربية ، اي عامية عربية . فهو يتخاطب بلغة مثل « انت ما في معلوم يا رفيق» و « خراب واجد » و « يسوى جنجال انت ما في زين » ... الخ . ثم يأتي الى المدرسة ليتلقى دروسه باللغة العربية السليمة التي تختلف تماماً عما يتحدثه في البيت والشارع[٨] . وقد يكون الانفصام بين العامية والفصحى قضية عامة في الوطن العربي ولكن هذه الظاهرة تأخذ بعداً اكثر خطراً لأنها ليست عامية عربية صافية ولكنها مطعّمة بكلمات غير عربية في بعض بلدان الخليج مما يزيد الهوة بين العامية والفصحى إجمالاً . وهذا ينعكس على اسلوب التعبير والتفكير عند الطلاب . فاللغة ليست مجرد مفردات تراكيب ولكنها طريقة تفكير. فهي اداة لتوصيل المعارف والمعلومات وفي الوقت نفسه اداة التفكير وتحويله الى رموز مجسدة يتداولها الناس في المجتمع والثقافة الواحدة . واللغة مقابل موضوعي للافكار . ويرى احد الكتاب « انها الفكر نفسه في حالة العمل ، ليس هناك اذا فكر مجرد بغير رموز لغوية وهكذا بقدر ما تكون اللغة دقيقة وحسية ومبراة من الفوضى يكون الفكر دقيقاً وحسياً ومبرأ من الفوضى »[٩] .

ثالثاً : تأثير العمالة الاجنبية على القيم

يظل موضوع القيم اكثر تعقيداً وتشعباً لانه مثقل بالقيمية ومواقف الباحث وتكوينه العلمي والايديولوجي ، ولذلك هناك صعوبة في الاتفاق حول ماهية القيم واولوية واهمية قيم بعينها ، اي القيم الصاعدة والقيم الهابطة ، وهذا يعني نسبيتها بمعنى انها ديناميكية ومتغيرة . وهي تختلف في المجتمع الواحد حسب الطبقات الاجتماعية او الفئات كالبدو والتجار والموظفين او النساء .

كل هذا لا يمنع من ان نسترشد بتعريف اجرائي للقيم في هذا الجزء من الموضوع . وهناك تعريف يحاول ان يكون شاملاً ويعرف القيم الاجتماعية : « ... هي مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي والتي تمثل موجهات للاشخاص نحو غايات او وسائل لتحقيقها ، او انماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الاشخاص بديلاً لغيرها ، وتنشأ هذه الموجهات من تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي وتفصح القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والسلوك الفعلي والعواطف التي يكونها الافراد نحو موضوعات معينة »[١٠] .

إن هذا التعريف اطار شامل للمعنى ولكن تبقى عملية تصنيف القيم ، وهذه لا تقل صعوبة عن تحديد التعريف لأن التصنيف مرتبط بالبناء الاجتماعي عامة ، واي تحليل واقعي يضع في الاعتبار تصنيفاً له صلة بالفرد والجماعة والمجتمع والطبيعة (اي الاشياء والبيئة) . والتصنيف

---

(٨) يدور نقاش على صفحات الجرائد بين وزارة التربية والتعليم حول مستوى التلاميذ وبالذات مسالة القراءة والكتابة .

(٩) حسام الخطيب ، « هموم اللغة العربية في عصرنا »، **المعرفة** ، العدد ١٧٨ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦) ، ص ٦٥ .

(١٠) محمد علي محمد ، « مفهوم القيم الاجتماعية »، ورقة قدمت الى : **ندوة مشروع بحث اثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية** (القاهرة : ١٩٨٢) ، ص ٤٣ .

بدوره عرضة لكثير من التقسيمات ووجهات النظر المتباينة . وحاولت في هذه الورقة ان اضع في الاعتبار رسماً لموضوع القيم يصنف بطريقة لا تلجأ الى تجزئة مخلة بأهداف ومضمون الموضوع المدروس وتحاول تجميع القيم المتقاربة . ويقسم التصنيف القيم كما يلي[١١] :

١ ـ قيم التواصل الاجتماعي وما يرتبط بذلك من عادات وتقاليد وعلاقات اجتماعية بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من فهم للحقوق والواجبات .

٢ ـ قيم التواصل الفكري عن طريق اللغة .

٣ ـ القيم والعادات المرتبطة بالكيان البيولوجي .

٤ ـ القيم والعادات الاقتصادية وما يرتبط منها بالعمل والانتاج والتنظيم وايضاً بالاستهلاك والمكانة الاجتماعية .

٥ ـ قيم وعاداتالتعامل مع رأس المال العام والثروة القومية ، وبالذات ما يرتبط بالتعامل مع المعدات والاجهزة التكنولوجية .

٦ ـ القيم الدينية .

٧ ـ قيم وعادات لاعقلانية او غير جدية ترتبط بوقت الفراغ .

إن هذا التصنيف يساعدنا في متابعة تأثير العمالة الاجنبية على بعض القيم الاجتماعية خاصة تلك التي صنفت ضمن قيم التواصل الاجتماعي والقيم الاقتصادية وقيم التعامل مع رأس المال والثروة القومية . هذه القيم بالذات تأثرت كثيراً باكتشاف النفط وما صاحب ذلك من تطورات مثل العمالة الاجنبية الكثيفة . ولكن علينا الا نجعل من العمالة الاجنبية او تدفق النفط والثروة المتغير المستقل الحاسم ، فالمنطقة ذات تاريخ طويل ممتد وذات طبيعة جيوبوليتيكية خاصة ، لذلك كان هذا المجتمع عرضة للتغير حتى بدون النفط الذي سرّع عملية التغير واثر على القيم بصورة اكثر دراماتيكية واعطاها شكلاً مختلفاً ، وجعل الاهتمام ينصب على قيم معينة . ونلاحظ منذ البداية ان القيم المتعلقة بالكرم والمال والعدالة وحب العمل والتعامل مع الغريب قد تأثرت اكثر من غيرها ، ويهمنا في هذا المجال تأثير العمالة الاجنبية اي الآسيويين واحتكاكها بالمواطنين ، وهذا محك سلوكي محدد يبرز القيم الى السطح بعد ان تكون مجرد معتقدات كامنة .

ولو انطلقنا من قيم التواصل الاجتماعي من زاوية العدالة ومعايير الحقوق والواجبات ، نجد ان الآسيويين يتعرضون لمعاملة تحرمهم من حقوقهم الانسانية الاساسية ، وهم يتقبلون هذه الوضعية مكرهين خشية فقدان وظائفهم وابعادهم وتعرضهم للصعاب ، كما انهم لا يرغبون في العودة الى اوطانهم قبل ان يحققوا احلام الهجرة . ويقابل هذا الوضع المتدني نمو شعور مضخم بالهوية ينعكس في نظرة استعلائية في التعامل مع الوافدين قاطبة من قبل السكان المحليين . وانطلقت احدى الدراسات عن العمالة في اقطار الخليج من فرضيات تبين حجم وعمق هذه العلاقة الاجتماعية غير الطبيعية ، فهي ترى مثلاً :

---

(١١) ورقة حامد عمار التي قدمت الى : ندوة ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي ، الكويت ، ١٧ ـ ٢١ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، **وقائع ندوة ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي** ، اشراف واعداد شاكر مصطفى (الكويت : جامعة الكويت ، جمعية الخريجين ، ١٩٧٥) ، ص ٢٥٣ .

١ ـ ينظر المواطن في اقطار الخليج الى الايدي العاملة الوافدة (الاجنبية) على انها قوة تبيع عملها للمنطقة ، ومن ثم لا يعتقد المواطن بضرورة اقامة علاقات اجتماعية مع هذه القوى العاملة الوافدة . اضف الى ذلك ايمان المواطن بأن الوافد يختلف في عاداته وتقاليده عن عادات وتقاليد المجتمع المقيم فيه ، وبناء على ذلك لا بد من اقامة حاجز منيع بينه وبين الوافد الامر الذي يؤدي الى نوع من التعالي على الوافد .

٢ ـ يعتقد المواطن ان القوى العاملة الوافدة اتت لخدمة المواطن وحده دون غيره ، وبالتالي فمن حقوق المواطن على الوافد ان يقوم الاخير بالخدمة المطلوبة منه مهما كانت وبأي شكل من الاشكال.

٣ ـ يعتقد المواطن ان الوافد يشكل ـ في كثير من الاحيان ـ عقبة امام حصوله على المتطلبات الاقتصادية الخاصة ، بل يرى فيه تهديداً لمصالحه الاقتصادية ومصدراً للمنافسة في العمل[١٢] .

وأظهرت الدراسة ان ٥٢,٧ بالمائة من المواطنين علاقتهم بالوافدين ضعيفة و٤٧,٣ بالمائة علاقتهم بهم لا بأس بها ، وتحدث ١٠ بالمائة فقط عن علاقة متينة . ويرى ٨٦,٧ بالمائة ان يكون للمواطن حقوق يتمتع بها اكثر من الوافد[١٣] . ورغم تنوع النتائج حسب السن او التعليم او الحالة الاجتماعية ، تبقى حقيقة وجود حاجز بين المواطنين والوافدين حتى العرب منهم . وخطورة التعميم هذا توتر العلاقة بين المواطنين والوافدين العرب وبالتالي يميل المواطنون الى العمالة الآسيوية وتفضيلها على غيرها بسبب انعدام تعبيرها عن الغبن الذي تعاني منه .

ولا تخلو علاقات المواطنين والوافدين من تحيز او تعصب واضح بمعنى وجود اتجاه او نظرة تجعل الانسان يفكر ويشعر ويتعامل مع الغير بطرق هي في صالح او ضد جماعة ما او افراد هذه الجماعة ، وينبني هذا الاتجاه على تعميم خاطىء وغير مرن ينشأ من حكم مسبق ضد الواقع الموضوعي ، وهي احكام عاطفية متعصبة يصعب تغييرها حتى عند ظهور معلومات جديدة مغايرة[١٤] . هذه الاتجاهات موجودة عند الطرفين ، فالمواطنون اصبح لديهم نمط ثابت Stereotype للآسيويين ، فالهندي مطيع وخاضع ، والباكستاني (او الباتان) عدواني واجرامي ، والسيرلانكيون غير منضبطين[١٥] . ومن جانب آخر كوّن الآسيويون وجهات نظرهم السلبية تجاه المواطنين والعرب عامة ، ونقلوا هذه النظرة الى بلادهم ، وتظهر من خلال التعامل مع الزوار العرب وفي تعليقات الصحف ولاسيما منها الهندية حيث تعمل عناصر يهوديةعلى التغلغل في الهند لتشويه صورة العربي . وتحاول بعض صحف الهند ان تبيع القراء صورة عربي ينتمي الى قصص الف ليلة وليلة ، وتسهب في الكتابة عن الزيجات غير المتكافئة وتبرزها كتجارة رقيق ابيض وتسميها عملية بيع الفتيات الصغيرات .

ويحس الآسيويون المسلمون بهذه المعاملة اكثر من غيرهم ويحاورون من زاوية ان الاسلام

---

(١٢) فيصل السالم واحمد ظاهر ، **العمالة في دول الخليج العربي**، (الكويت : ١٩٨١) ، ص ٢٢ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

(١٤) John C. Turner and H. Giles, eds., *Intergroup Behaviour* (Chicago: 1981), p. 112.

(١٥) ينطبق هذا التصنيف على العرب حسب جنسياتهم ، اي نمط لشخصية الشامي والمصري والفلسطيني والسوداني... الخ .

ساوى بين الناس ، وان المعاملة التي يتعرضون لها في الحياة اليومية ليست من الاسلام في شيء ، ويظهر الاحتجاج والحقد عند المتنورين منهم حين يقولون بأن الايمان والمال لا يمكن أن يوجدا في قلب واحد ، وكثيراً ما يعلق سائقو سيارات الاجرة على مظاهر الحياة السائدة من هذا المنطلق . ويمكن اعتبار انتشار بعض انواع الجرائم من ضمن ردود الفعل العدائية تجاه المعاملة غير العادلة .

إن هذا الجانب في العلاقات بين المواطنين والوافدين الآسيويين متوتر دائماً ومشحون باحتمالات الانفجار على صعيد الاحساس والشعور والسلوك الجمعي ، فهي الآن حالات فردية كثيرة ولكنها متناثرة ، وتراكم التوتر هو نتيجة المعاملة السيئة بالاضافة الى المشكلات الاخرى كالعطالة المتزايدة مع الهدوء الاقتصادي الآن والذي يبشر بفترة ركود اقتصادي قادم . وفي هذه الايام يلاحظ المراقب توقف كثير من الاعمال التجارية واشهار الافلاسات في كثير من المحلات الصغيرة وذلك باغلاق محلات السوبرماركت ومحلات بيع الاثاث والادوات الكهربائية ، وهذا يعني انهاء خدمات اعداد كبيرة من الآسيويين وزيادة العاطلين والمقيمين بصورة غير شرعية ، وهم يمثلون رصيداً ممكناً للتوترات والجرائم والصراع ، ولا تخلو الصحف المحلية من اعلانات تحذير عن عمال متغيبين عن العمل وهم تحت كفالة معينة ، او عن الذين خرجوا ولم يعودوا . وهذا يعني ان هذه الاعداد موجودة في البلاد وانهاء الكفالة بالصورة الرسمية يعني ترحيلهم ، وهم في هذه الحالة يذوبون في خضم الكتلة البشرية الآسيوية .

أثارت ظاهرة العلاقات المتوترة وغير السوية انتباه عدد من الاجتماعيين المهتمين بهجرة العمالة الاجنبية وتأثيرها على الثقافة العربية في منطقة الخليج . وتوصل بعض الباحثين الى ان العلاقة تعيش ازمة قيم بين الطرف الاقوى والطرف الاضعف بسبب تناقضات قيمة العدالة الاجتماعية التي تظهر عند تمييز المواطن عن الوافد في الاجور والرواتب ومشروعية التملك والنشاط في اعمال تجارية وهمية بسبب ضرورة وجود كفيل ، كما تظهر هذه الازمة بوضوح في العلاقات مع اصحاب العمل[١٦] . ويحلل آخرون هذا التوتر على ضوء الاغتراب الاجتماعي ، وهذا يعني ان العمالة الآسيوية غريبة ، ويشعر العمال الآسيويون بالعزلة عن المحيط الاجتماعي او بضعف التفاعل مع المواطنين . ولذلك يجد العامل الآسيوي نفسه غير منتم لثقافة ومؤسسات البلد الاجتماعية التي يعمل فيها ، ويؤثر انعدام او ضعف الانتماء على الانتاج وقيم العمل ، اذ يغلب معيار الكسب والتكسب المادي فقط دون اي نظرة اخرى على صعيد العمل والانتاج[١٧] .

ومهما كانت التسمية او التحليل ، فالشاهد ان العلاقات القائمة لها تأثيرات غير ايجابية على النسق القومي في مجتمع الخليج ، واصبحت الخطورة قائمة وراهنة ، لذلك ترتفع الاصوات متسائلة عن الحل الامثل . ويرى البعض ان يعزل العمال الآسيويون تماماً في معسكرات العمل وهنا تسود حياة الجيتو والتشرذم الاجتماعي بما تحمل من مشكلات اجتماعية . ويرى آخرون ان

---

(١٦) صلاح عبد العال في : **ندوة مشروع بحث اثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية** ، ص ١٦ .

(١٧) عمر الخطيب ، « خصائص العمالة الاجنبية في دول الخليج » ، **الخليج** ، ١٨ / ٣ / ١٩٨٢ .

الوضع الحالي سليم ، فانتشارهم واختلاطهم مهما كان يجعل الاضرار نسبية ، وهذا ثمن للنمو الاقتصادي لا بد ان يدفع من الرصيد الاجتماعي والثقافي للبلد . ولكن الحيرة قائمة مع زيادة الخطورة والعدد ، وقد وصف احد رجال الامن الوضع بطريقة دقيقة رغم اهتمامه الامني الذي لم يمتد الى الجوانب الثقافية والقيمية بأن الوضعية خطيرة ، فانتشارهم مشكلة وتجمعهم مشكلة ايضاً : « تجميع العمالة الاجنبية في العين اعطى نتيجة عكسية بحيث ان المنطقة اصبحت مقطوعة تماماً عن المجتمع وتحمل جنسية معينة واصبحت بؤرة لتصدير الجريمة لبقية الامارات واصبح اي شخص مطلوب من الجهاز الامني يلتجيء الى هذا التجمع ومن الصعب الحصول عليه داخل المنطقة لأن تجمعهم يمدهم بالقوة وله في المدى البعيد نتائج وخيمة . وفي نفس الوقت لو انتشروا في البلد سيجدون من الحرية الشخصية للاسر لأن هذه النوعيات من العمالة الجاهلة تسبب المضايقات »[١٨] . ويبدو من هذا الحديث ان الحل اصبح مستحيلاً ولكن - في رأيي - يمكن تداركه الآن بسياسة سكانية جادة وعاجلة تتجه تكاملياً نحو بقية الوطن العربي على ان تتزامن مع ابعاد منظم للهجرة الآسيوية واغلاق الثغرات امامها .

انعكست العلاقة غير المتكافئة على قيم خاصة بالعمل والانتاج . فقد اصبح اختلاف الاجور المدفوعة للعمل والجهد الواحد امراً طبيعياً ومقبولاً ، وبالتالي ضعفت القيم التي تربط بين الجهد والمكافأة . وصار المواطن - كما تقول دراسة ميدانية عن هذا الوضع - لا يشعر بالحرج بسبب اختلاف مستويات الاجور بين المواطن والوافد عند تأدية العمل نفسه ويعتبر ان من حقه ان ينال امتيازات اكثر ليست بالضرورة مرتبطة بالانتاج والعمل . ويرى المواطنون ضرورة وجود اختلاف في تطبيق قوانين العمل بين المواطن والوافد رغم انهم يقرون بشكل عام على ان المواطن لا يقدم من العمل والانتاج ما يقدمه الوافد[١٩] .

لقد كان من المفروض ان يغير النمو الاقتصادي الذي حدث نتيجة تدفق النفط بعض القيم الخاصة بالعمل اليدوي والنظرة الاقطاعية - البدوية (او بقايا العبودية) الى العمل اليدوي والمهن بسبب دخول نشاط اقتصادي جديد . فكلمة مهنة في اللغة العربية يظن البعض انها اتت من كلمة مهانة عند البدو بالذات لأنها تعلي من قيمة ملكية المواشي ورعيها على حساب المهن المستقرة[٢٠] . ولكن جلب العمالة الاجنبية لم يجعل تغيير الوضع الاقتصادي ينعكس على القيم والاتجاهات ايجابياً ، فقد استمر الموقف التقليدي من العمل اليدوي وبعض المهن التي كان يمكن ان يمارسها مواطنون مما يساهم في تقليل العمالة الاجنبية وتوطين العمل[٢١] . وكانت الامكانية متاحة لان يتوجه عدد كبير من المواطنين الى العمل اليدوي لولا سيطرة نمط الانتاج التجاري (الريعي) على التطور الاقتصادي . فهذه المجتمعات لم تبدأ من فراغ ولم تنبت فجأة بعد النفط ، فقد كانت هناك صناعات كصناعة السفن وكان يقوم بها نجارون وحرفيون ، وهؤلاء الحرفيون بدلاً من ان يتحولوا الى صناعات وحرف في المجتمع الجديد او يتوارثوا المهن التقليدية داخل العائلة ، الأمر الذي يجعلهم حرفيين بالضرورة ، اتجهوا الى العمل المكتبي والتجارة . هذا وقد ساهم النظام التعليمي - الذي هو جزء من المشروع التنموي القائم - في تعميق مشكلة احترام العمل

---

(١٨) **الخليج**، ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ .

(١٩) السالم وظاهر ، **العمالة في دول الخليج العربي**، ص ٧٠ .

(٢٠) ملاك جرجس ، **سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية** (القاهرة : [د.ن.، د.ت.])، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢١) عبد العاطي محمد احمد ، **قضايا التنمية في الكويت** (القاهرة : ١٩٧٨) ، ص ٨٧ .

اليدوي وهذا طبيعي ضمن شكل التطور الموجود حالياً لان دور التعليم فيه « يقوم على اساس الطلب الفردي للفئات الضاغطة وليس على اساس الاحتياجات الحقيقية لتنمية الموارد البشرية ومطالب التنمية من العنصر البشري »[٢٢] .

وقد ارتبط ظهور النفط عند المواطنين بضرورة التمتع بهذه النعمة بأقل مجهود ممكن ، ولذلك اصبح على الفرد ان يتجنب العمل المتعب حتى ولو كان مربحاً وممتعاً ومحققاً لذاتيته ، ومن هنا قلت قيمة العمل مع التمسك والمطالبة بالاستفادة من ثمار وفوائد ونتائج العمل دون الاهتمام بكيفية تحقيق هذه الفوائد . ويعبر المثل الشعبي اصدق تعبير عن هذه القيمة الجديدة ، وهي ان يشقى ويتعب الآخرون ويستمتع المواطن ، ويقول المثل :

اشيلك بالبحر واهواله ورزق الله على السيف

ويفسر الكاتب مصدر المثل : « حينما بدا النفط يكتشف في المنطقة تحول الناس من عمل البحر لينضموا الى العمل في حقوله ، بينما ظل بعض الناس متمسكين بالعمل في البحر بما فيه من شقاء وعناء وذلك بحثاً عن اللؤلؤ الذي اشتهرت به منطقة الخليج »[٢٣] . كذلك سادت امثال تعطي للنقود والمال قيمة عليا بعد ان كان الكرم والمروءة من القيم العليا بين القبيلة والربع ، نجد مثلاً يقول : « الدراهم مراهم » بمعنى ان درهم الانسان هو خير معين له على تقلبات الزمان او في وقت الشدة وهي بمثابة العلاج لما يصيبه من مرض[٢٤] . هذه الامثال قد تكون قديمة ولكنها تستعمل الآن في سياق ومواقف استجدت حسب ظروف التحول الحادث .

كان تدفق العمالة الاجنبية نتيجة للاختيار التنموي الحالي والذي تسبب في انحسار قيم العمل الجماعي ، فقد كانت المفازعة او الفزعة شكلاً سائداً في العمل الجماعي وهي « عبارة عن تقديم قوى العمل دون مقابل لمن يحتاجون اليها من عمليات الانتاج ، وبخاصة في المناشط التي تحتاج الى كثير من الايدي العاملة لتتم العملية الانتاجية في الوقت او الظروف المناسبة ، مثل المناشط الزراعية وبناء البيوت وصناعة القوارب وشباك الصيد »[٢٥] . وكانت تشمل اعضاء الوحدة القرابية او القبيلة وحتى الجيرة ، وقد كانت « المفازعه » نظاماً تعاونياً ايجابياً لم يعد له وجود لأن الريف افرغ من سكانه ، واما الموجودون فيتطلعون الى العمل في التجارة او الكسب السريع ، وبالتالي امتدت العمالة الاجنبية الى الريف حيث يعمل الآسيويون كرعاة وزراع .

ويرى بعض الباحثين ان القيم والعادات والتقاليد القديمة هي معوقات للتنمية في بلدان الخليج ، والواقع هو ان القيم الجديدة التي افرزتها الحقبة النفطية هي المعقوات الحقيقية لأنها

---

(٢٢) حامد عمار ، « البترول وتطور التعليم في الوطن العربي » ورقة قدمت الى : ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابو ظبي ، ١٩٨١ ، **ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي** (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨١) ، ص ٣٨ .

(٢٣) ابراهيم راشد الصباغ ، **الامثال الشعبية في دولة الامارات العربية المتحدة وما يقابلها من الامثال الدارجة في الوطن العربي** (ابو ظبي : دار الفكر العربي ، ١٩٧٨) ، ص٣٧ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(٢٥) محمد عبده محجوب ، **الكويت والهجرة : دراسة للآثار الديموجرافية والاجتماعية للبترول في الخليج العربي** (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧) ، ص ١٣٠ .

قفزت بانسان المنطقة الى مصاف قيم المجتمع الرأسمالي من جانبها السلبي فقط . وهذا التطور الرأسمالي تاريخياً لم يكن مشابهاً لتطور بلدان الخليج ، فقد مرت اوروبا بمراحل الاقطاع والثورة البورجوازية وما صاحب ذلك من ثورة صناعية وعصر تنوير وليبرالية انتجت قيماً تحترم العمل والوقت والانتاج والحرية ولكنها انتهت بالاستغلال واللامساواة والفردية والانانية والسلوك الاستهلاكي . وقد تأثرت القيم الجديدة بسلبيات المجتمعات الرأسمالية فقط بحكم التبعية والتطور المشوه وبحكم طبيعة الطبقة التجارية المحلية التي تشترك في مصالحها وبعض خصائصها مع الرأسمالية الغربية . ومن هنا يمكن تفسير ظواهر مثل سطوة العمل غير المنتج والارتزاق واستسهال العمل[٢٦] ، وارتباطها ببروز القيم الجديدة من خلال عوامل اقتصادية واجتماعية وليس من خلال عوامل ثقافية بحتة . كما ان ذلك المجتمع التقليدي رغم الندرة وقسوة الحياة : « كان على درجة عالية من الترابط الاجتماعي الذي اتخذ شكل التحام افراد العائلة بعضهم ببعض وتراص العائلات المنحدرة من قبيلة واحدة ... وخارج نطاق العائلة او القبيلة كان الغرباء يتآزرون امتثالاً للاخلاق العربية الاصيلة من كرم واغاثة للملهوف واعانة للمستجير وتنفيذاً لمبادىء الاسلام الدافعة الى التراحم والتكافل الاجتماعي »[٢٧] .

وقد وجدت الشخصية العربية الاصيلة ذات القيم الانسانية الايجابية نفسها في مجرى تطور لم تشارك في وضع اسسه وقوانين لعبته ، ورغم ان سرعة التطور كانت جارفة وقد افلتت من يد الارادة البشرية ، الا انه كان يمكن أن توجه وتؤسس حسب متطلبات مشروع حضاري عربي يتخطى كل اشكال التخلف . والآن تبدو عملية تدفق النفط وما صاحبها من تأثيرات جانبية مثل العمالة الاجنبية وكأنها قدر طبيعي يصعب التحكم فيه الى درجة يخشى فيها على التطور وعلى المجتمع والثقافة نفسها . وفي نهاية هذا الجزء اود ان انقل هذه الصورة الشاعرية والرمزية التي قدمها زائر الى المنطقة للشخصية العربية الاصيلة المهددة بالذوبان والتي تتلمس طريقاً الى الخلاص قبل ان تجرفها التيارات الفكرية والثقافية والاطماع الاقتصادية : « ... فقد عرفني مدير شركة ابو ظبي مارين ايريز بعجوز عربي كان يمثل حكومة الامارة . كانت عزة النفس تبدو على الزعيم البدوي السابق الا انه بدا كالضائع وسط مدير البلدوزرات وحركة التشييد . ومن المحتمل انه كان محارباً ممتازاً ومنظماً رائعاً للقوافل عبر الصحراء . ولكنه كان يشعر هنا كالغريب . لقد رايته آخر مرة قبل اقلاع الطائرة حيث كان واقفاً على احد التلال ... وكانت تفصل بيننا شعلة نيران انابيب الغاز البرتقالية الطينية اللون . واخذت خطوط جسد العجوز تهتز مع اهتزاز الهواء المندفع ، وتبددت ملامح الجسد وكأنه يذوب »[٢٨] .

خاتمة

لا تتأتى خطورة وجود العمالة الاجنبية في منطقة الخليج من ان الثقافة الآسيوية ذات الوجود الكبير قد تحل محلها ، انما ثقافة الآسيويين المتنوعة قد تتسبب في اضعاف الهوية العربية

---

(٢٦) عبد الباسط عبد المعطي ، « التوظيف الاجتماعي للبترول : ديناميات الشخصية العربية » ورقة قدمت الى ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابو ظبي، ١٩٨١، **ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**(الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨١) ، ص ٢٦ ـ ٣٠ .

(٢٧) محمد عبيد غباش ، « بؤس مزدهر قبل النفط وازدهار بائس بعده » **الازمنة العربية** ، العدد ٨٥ (٢٢ ـ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) ، ص ٦ .

(٢٨) الكسي فاسيليف ، **بترول الخليج والقضية العربية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، [د.ت.])، ص ١٨١ .

وتفتح الباب امام الاستعمار الغربي الامبريالي والصهيوني الذي لن يجد مقاومة في ظل انعدام ثقافة عربية جادة ومتأصلة وفي حجم التحدي الحضاري الذي تتعرض له الامة العربية . والمعركة الحضارية لا تتجزأ ، والميادين واحدة سواء اكانت عسكرية او دبلوماسية او ثقافية . نحن الآن مستباحون من كل الجهات ، والعدو يتقدم ونحن نعيش التيه والشتات ونعيد عصور ملوك الطوائف .

وليس في امكان العمالة الآسيوية التأثير على الثقافة والهوية العربية لو انها كانت في قدرتها الحقيقية ، وكان في استطاعتها تذويب هذه العناصر ضمنها او على الاقل ان توقف تغلغلها داخل اللغة العربية . وقد استطاعت الثقافة العربية في بعض فترات التاريخ ان ترتاد آفاق الابتكار والتجديد بالاضافة الى نقل واحياء التراث الانساني عامة . ولكنها الآن منقسمة ومبعثرة الى اجزاء اما بسبب التاريخ الاستعماري الطويل وغلبة الثقافة الفرنسية والانكليزية على عدد من الاقطار العربية ، او بسبب الانفتاح والتطبيع والغزو ، او بسبب الهجرة والعمالة الاجنبية .

ان الامن الثقافي لا يقل اهمية عن اي امن آخر ، وهذا لن يتم الا من خلال نهوض للثقافة العربية يهدف الى تحقيق ثقافة عربية حية تستلهم التراث وتستوعب التغييرات الجارية في العالم حولها . كما لا بد لها ان تكون ثقافة ديمقراطية وحرة بمعنى ان تصل الى كل المجتمع من خلال مجانية التعليم ومحو الامية وانتشار وسائل الثقافة وتغيير محتوى التعليم وربطه بالمجتمع ، وان تسمح لكل الازهار بالتفتح وان تصطرع الافكار دون وصاية او قمع . هذه خطوة ضرورية في طريق تحقيق وطن عربي مستقل عن كل تبعية وبالتالي قادر على مواجهة كل الاخطار ومنها خطر العمالة الاجنبية في جزء من اجزائه □

صدر
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
يوميات ووثائق
الوحدة العربية
١٩٨١

التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية

محمد الامين فارس

مدير ادارة القوى العاملة في منظمة العمل العربية .

مقدمـــة

عند مطالعة لوحة الموارد في الوطن العربي ، يبدو التكامل في مختلف المجالات امراً بديهياً . ولعل ابرز صور التكامل هذه ، تتمثل في الموارد البشرية ، فهي تتجاوز الاستخدام الامثل ، لاهم مورد ، وتتعداه الى لقاء مجموعات بشرية عبر حدود كانت بغيضة لتجسم وحدة الحاضر والمستقبل ، ولتتلمس الواحدة في الاخرى جذورها واصالتها هي . وقد سادت ـ لفترة من الزمن ـ روح التفاؤل والأمل لتحقيق الصورة المثالية للتكامل ، واندمجت تلك الروح في طموحات كبيرة مثل الوحدة العربية والتحرر . ولكن مع تزايد الثروة ، بدأت الطموحات الكبيرة ، تبهت ، وتتقلص ، لتتحول الى امل في التضامن والتعاون واخيراً لمجرد التنسيق .

والمحاولة التي بذلت في هذه الدراسة ، اعتمدت حدود الممكن ، في اطار الواقع ، ومع ذلك ، فلم يكن من الميسور المضي في هذه المحاولة دون التزام بفرضيتين اساسيتين : **الاولى** ، ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي لا يمكن ان تتم في عزلة قطرية ، وبذلك يكون تبادل الموارد وتجاوز جهود التنمية للحدود السياسية الحالية لكل قطر امراً لازماً وضرورياً للتنمية في اي قطر عربي . **والثانية** ، ان أمل التنمية في هذه الحقبة ، يكمن في بقاء بلدان الخليج العربي ، بلداناً عربية ، واضحة الهوية ، نقية اللسان ، متلاحمة مع بقية الوطن العربي في رباط لا يهين. امل في التنمية ، بل في الحياة ، وفي تلافي سؤال عسير قد يطرحه احفادنا .

اما موضوع الدراسة ، كأي دراسة في مجال تنقل الايدي العاملة ، فتواجه تناقضاً معيباً ، فهي تتعامل مع موضوع استهلك مداداً كثيراً ، حتى يبدو وكأنه قد « قتل بحثاً » ، ومع ذلك فما يكتب ويقال ، يبدو كتعامل مع السطح ، ولا بد من ادوات البيانات الاحصائية الدقيقة والمتجددة للغوص في العمق ، واكتساب صفة العلمية . هذه البيانات الحيوية يتوفر الكثير منها ، ولكنها في ادراج مغلقة ، بتعليمات ادارية وربما سياسية . فلا مفر عندئذٍ من دمج الاستقراء باحكام قد يطفح جانب ذاتي منها .

وفي الحدود المتواضعة للممكن، تتبع الدراسة الطموحات العربية للتعاون في هذا المجال ، مجال الهجرة والتنقل ، لتسجل تجربة يشوبها البؤس. ثم تنطلق بأمل للاجابة عن السؤال الحيوي : هل تستطيع دول المنشأ الحالية ، والمحتملة ، الاستجابة لحاجة بلدان الاستقبال من المهارات والكفاءات ؟ وكان لا بد للاجابة ، من عرض نمو القوة العاملة العربية ، وتقدير حجومها ، انطلاقاً من الواقع واستشرافاً للمستقبل . وكأنها بذلك تحاول تغطية جانب الكم ، ويبقى الاهم وهو النوع . فتستعرض في عجالة مستوى تنمية الموارد البشرية . وتكاد تصل الى اجابة مؤكدة عن السؤال الكبير تتلخص في : نعم ، اذا ... ثم تواجه المجتمع الذي يراد الاحلال فيه ، وهو مجتمع الوافدين الآسيويين. ولم يقصد التعرف عن قرب الى ظاهرة الوافدين الاجانب ، فذلك من شأن دراسات اخرى ، ولكن ربما لتغطية جوانب مكملة لتلك الدراسات ، وللتمهيد خاصة ، لاقتراح مجالات العمل ورسم حدود متواضعة لاجراءات « واقعية » يمكن اتباعها .

وكأني بالدراسة تجيب بأن هناك الكثير ، يجب فعله ، او يمكن فعله ، اذا توفرت الارادة والقرار السياسيان .

اولاً : تطور طموحات التعاون العربي في مجال الهجرة والتنقل

يكاد الباحث يميز بين ثلاث مراحل تطورت خلالها النظرة الى التعاون العربي في مجال الهجرة والتنقل ، وتتوافق هذه المراحل مع عقود الستينات والسبعينات والثمانينات .

١ ـ المرحلة الاولى : احلام الوحدة

كانت هذه المرحلة معبأة بالآمال في الوحدة العربية القريبة والانعتاق السياسي والتحرر الاقتصادي . وتتالت احداث قومية مهمة كان مسرحها في الغالب بلدان المنشأ الحالية . وكانت بلدان الاستقبال خلال هذه المرحلة مشغولة ببناء اسس الدولة الفتية ، سيطر خلالها القطاع الحكومي على فرص الاستخدام ، وكان قطاع التعليم والاعلام والصحة بين اولويات هذه المرحلة . وكان اللسان العربي مزية لتوطيد هوية الدولة ، ولم يكن الانفتاح على العالم الخارجي كبيراً ، وبذلك كان استخدام الايدي العاملة العربية امراً مفضلاً من ناحية وممكناً من ناحية اخرى لثلاثة اسباب هي : وجود رصيد كبير من الايدي العاملة في بلدان المنشأ ، حاجة محدودة في بلدان الاستقبال ، فتوة القطاع الخاص وضعف تأثيره على القرار في الاقطار الفتية .

وخلال هذه المرحلة ، صادق عدد من الحكومات العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٦٤) . وقد تضمنت المادة الاولى من هذه الاتفاقية حرية انتقال الاشخاص للاقامة والعمل ، وحرية انتقال الاموال والبضائع ، وحقوق التملك والارث للمواطن العربي في اي مكان يحل من الوطن الكبير ... الخ .

وخلال الفترة نفسها اجتمع وزراء العمل في بغداد عام ١٩٦٥ فطالبوا الاقطار الخليجية باصدار « تشريعات كفيلة للحد من الهجرة غير العربية » وكان هاجس الوزراء حينئذٍ الهجرة الايرانية من ناحية وهجرة مواطني الدول الاستعمارية من ناحية اخرى وحدد الوزراء هدف ذلك

بـ « تشجيع انتقال الايدي العاملة العربية واعطائها الاولوية في الاستخدام عن الاجانب (غير العرب)» ، بل وذهبوا ابعد من ذلك فقرروا ارسال « بعثات لتوضيح خطورة الهجرة غير العربية الى البلدان الخليجية » .

وواصل وزراء العمل العرب انشغالهم ببحث هذا الموضوع في الاجتماع التالي . وفي اجتماع لاحق وكان منعقداً في الكويت (٢٥ ـ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٧) وافق الوزراء على اتفاقية عربية اصبحت تعرف بالاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم (٢) سنة ١٩٦٧ .

ساد هذه الاتفاقية روح التفاؤل التي طبعت هذه المرحلة ، وتشعبت موادها بالامل في الوحدة . فتضمنت ديباجة الاتفاقية : « ... لما كانت (الدول العربية) في سعيها وراء تحقيق الوحدة الشاملة ، حريصة على ان تجعل من الوطن العربي وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة وكان ضمان تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي حافزاً للنشاط الاقتصادي وعوناً على تحقيق العمالة الكاملة » ... الخ . وبهذا الشمول كان من الممكن الحديث عن حرية الانتقال ، وكأن شروط سوق عربية واحدة قد تحققت . وتضمنت بنود الاتفاقية ، بطبيعة الحال ، الالتزام بتسهيل التنقل واعطاء الاولوية في التشغيل للعمال العرب ، قبل الاجانب . وبجانب ذلك لم تلح هذه الاتفاقية على شروط العمل وظروفه ، كما لم تعن بطرفي انتاج آخرين هما تنظيما اصحاب العمل والعمال. ولم تلزم ايضاً باتخاذ اجراءات ادارية تساعد على تحقيق الهدف من الاتفاقية . ومع المناخ الذي ساد اقرار الاتفاقية فلم يصادق عليها غير عدد محدود من البلدان لم يتجاوز الستة[١] .

٢ ـ المرحلة الثانية : تهافت آمال الوحدة وتزعزع القرار السياسي

تهافتت آمال الوحدة ولجمت احداث ١٩٧٢ في اطار وُصِف « بالواقعية » . وبرزت بعدها قوى مالية على المستوى الدولي اتخذت من بلدان الاستقبال الحالية موقعاً لها . فتعدل نتيجة ذلك توزيع الدخل القومي العربي ، وخلال فترة وجيزة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) اعيد ترتيب الاقطار العربية من حيث الدخل القومي . وكأن موقع القرار السياسي ، قد انتقل بذلك ، هو الآخر من بلدان المنشأ الى بلدان الاستقبال .

خلال هذه المرحلة اجتاحت حمى التنمية السريعة بلدان الاستقبال ، وكأنها تثأر من قرون حرمان وتخلف . وبطبيعة الحال ، كانت الاولوية للبنية الاساسية ، ولشواهد التنمية الكبيرة ، فتصاعدت في آن واحد ، الحاجة الى مهارات في مجالات محددة ، حتى كادت تتنافس بلدان الاستقبال فيما بينها على استقدام الايدي العاملة ، الامر الذي احيا دور بلدان المنشأ في تنظيم التنقل من ناحية وشجع الحديث عن سوق خليجية للعمل من ناحية اخرى .

ومع الانفاق الضخم على مشاريع التنمية وتوزيع الريع النفطي على مواطني بلدان الاستقبال برز القطاع الخاص وتدعم ، واكتسب ميزة استثنائية هي امتزاج رأس المال بسلطة الحكم ، فضم هذا القطاع عدداً متزايداً من رجال الدولة . واضفيت صفة الشرعية على عمليات الاثراء السريع . فتراجعت بذلك كثير من القرارات الى حدود الزمن القصيرة ، بحيث تضمن كسباً سريعاً وجهداً يسيراً . وفي الوقت نفسه انفتحت بلدان الاستقبال على العالم الخارجي ، ووجدت في

---

(١) صادق على الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم (٢) كل من : الاردن (١٩٧٠)، السودان (١٩٧٢) ، سورية (١٩٧٠) ، العراق (١٩٧٠) ، مصر (١٩٦٩) وليبيا (١٩٧٤) .

غياب البعد القومي ان من السهل حل مشكلة الحاجة الى الايدي العاملة . فأوكلت المهمة الى القطاع الخاص في اغلبها ، مفضلة معيار رخص الاجور والطاعة العمياء . ووجد القطاع الخاص في البلدان الآسيوية ضالته .

في منتصف هذه الفترة أقر مؤتمر العمل العربي اتفاقية بشأن تنقل الايدي العاملة عرفت بالاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم (٤) سنة ١٩٧٥ . واستوعبت هذه الاتفاقية المتغيرات الجديدة واختفى هدف الوحدة ليحل محله ما جاء في ديباجة الاتفاقية : « الاخذ في الاعتبار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية » و « الاستفادة القصوى من الموارد » و « توفير احتياجات التنمية في كل قطر » . ومع ذلك فقد أشير بوضوح الى الايمان بضرورة « تمتع العمال الذين يتنقلون فيما بين الاقطار العربية بكافة الحقوق والمزايا الممنوحة لعمال الدولة الاصلية » .

هذه الاتفاقية كانت اكثر تحديداً وشمولاً لآليات التعاون العربي في هذا المجال . فنصت على وجوب تعهد كل بلد طرف بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد تهدف بوجه خاص الى « تشجيع حركة تنقل الايدي العاملة ، والعمل تدريجياً على تعويض القوى العاملة الاجنبية بقوة عاملة عربية » . كما دعت الى تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية للاستثمار في مشاريع انتاجية تهدف الى ايجاد فرص عمل لاستيعاب الفائض من العمالة » . ولم يكن نصيب هذه الاتفاقية من التصديقات بأفضل من اختها . اما الالتزام بها في التنفيذ فلم يتجاوز الالتزام بالمواثيق العربية الاخرى المكتوبة .

٣ ـ المرحلة الثالثة :مرحلة الاعداد لفترة ما بعد نضوب النفط

تدعم موقف بلدان الاستقبال في الأسرة العربية ، وبدأت دخول النفط تستقر ان لم تتراجع ، وبدأت هموم ما بعد نضوب النفط تشق طريقها لصانعي القرار . ولعل ردة الفعل في نهاية المرحلة الماضية دعت الى الاستثمار في المجالات ذات الميزة النسبية بتوفر الطاقة . وكان لا بد من توفيق صعب بين التطوير الاجتماعي وخلق بنية صناعية ، وبين آثار اجتماعية غير محسوبة في بنية المجتمع نتيجة ذلك التطور . فاختير اسلوب المجتمعات الصناعية بضخامة مبهرة وعزلة آمنة . وكان لا بد من أيد عاملة وافدة لبنائها ، ففضل اسلوب معسكرات العمل . كل ذلك في اطار التعاقد من نوع « جاهز التشغيل » او « المفتاح في اليد » . فتمت الاستكانة للعلاقة الحميمة بين الشركات المنفذة للمشاريع ومصادر الايدي العاملة ، وليس في اي من الجانبين صفة العربي . تزايدت الايدي العاملة الاجنبية حتى رأى في ذلك البعض غزواً . وتمت طمأنة القلوب ، فوجودها مؤقت ، رهن بانتهاء المشاريع ، وتم التعبير عن النيات الحسنة تجاه الوافدين العرب في الوقت نفسه . الى جانب ذلك فتح المجال فسيحاً امام القطاع الخاص ومنح حرية قدسية ، فاستثمر كما عنّ له الاستثمار .. وكان آخر اكتشافاته الاستثمار في استقدام الوافدين ، في الوقت الذي كانت فيه وكالات التشغيل في البلدان الآسيوية جاهزة لذلك ، محرضة عليه . ومثلت بلدان الاستقبال الارض الموعودة ، ولكن الارض الموعودة حولت الكثير من الوافدين الاجانب الى رهائن ، يكدون اولاً لتغطية اتعاب استقدامهم . وكان لا بد لهم من الطاعة بل الاستكانة ، وكان الرضا من اصحاب العمل .

هذه المرحلة تقدم خيارين متمايزين : خياراً يتمثل في النمط السائد المتميز بتفضيل العمالة الاجنبية في الواقع ، وهو خيار يسمح بالاطمئنان الى البعد عن احتمالات « التلوث » بمشاكل بقية

البلدان العربية ، ويتيح للقطاع الخاص تحقيق ارباح اضافية . لكنه يسمح في الوقت نفسه بتحويل حضور الوافدين الاجانب من وجود مؤقت الى وجود ممتد بحكم زيادة المشاريع الانتاجية . ام التساؤل عن مصير ذلك ، فأمر مقلق يحسن تجنبه ، وكأن الجميع على اتفاق بأن يظلوا على وئام يمتد لحين انفضاض السوق ، فيمشي كل لحاله بعد ذلك .

اما الاختيار الثاني فقد يكون استثمار هذه الفرصة التاريخية للتنمية لترسيخ دعائم الوجود لعقود عديدة . ويتم ذلك باختيار مناسب لنمط التنمية ، والنظر الى الحاضر باستشراف المستقبل والحرص على الحفاظ على دور « القيادي » الذي يتجاوز بالتأكيد دور « المحاسب » . وهو طموح يستحق عناء المخاطرة ، ويتطلب اعادة النظر في نوعية المشاريع ومصادر القوى العاملة الوافدة ، وعدم الاستسلام للادارة الدولية للمشاريع. هذا الاختيار الثاني تطرب له بلدان المنشأ العربية ، وتتفهم ضرورة توفير الفرص الملائمة له ، لكنها هي الاخرى تملك النية ولا تملك القدرة على الفعل .

ومهما يكن من امر عقد الثمانينات فلا شك ان القرن المقبل يستمد جذوره منه والخيار ما يزال متاحاً .

ثانياً :قدرة بلدان المنشأ العربية على السوفاء بحاجات التنمية في بلدان الاستقبال من المهارات والكفاءات

سؤال حيوي لا بد من الاجابة عنه لتقديم اي مقترح بشأن احلال ايد عاملة عربية محل ايد عاملة اجنبية . ولا بد من ان تتضمن الاجابة جانبين مختلفين هما جانب الكم وجانب النوع .

١ ـ عرض القوى العاملة العربية في بلدان المنشأ الرئيسية

من المنتظر ان يزيد حجم القوى العاملة العربية في بلدان المنشأ الرئيسية الحالية (مصر ـ السودان ـ الصومال ـ اليمن العربية ـ اليمن الديمقراطية ـ الاردن)بما حجمه ٦٧٧٥ الفاً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ . واذا اضفنا بلدان المغرب العربي الثلاثة (المغرب ـ الجزائر ـ تونس) يصبح مجموع الاضافة الى قوة العمل في بلدان المنشأ ١١٣٦١ الفاً [٢] . ويورد تقدير آخر لاسقاط القوى العاملة للفترة والبلدان انفسها اضافة تقدر بـ ٩٨٣٢ الفاً[٣] . ومهما يكن من امر الاسقاط فإن هناك اضافة تزيد عن تسعة ملايين خلال الفترة .

هذه الاضافة المتوقعة تكملها اعداد كبيرة تظهر عند الاقتراب من خصائص القوى العاملة العربية الحالية ، وبالذات خصائص اربع منها ، وهي :

---

(٢) يعود هذا التقدير الى بيانات : البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم** ، ١٩٨١ (واشنطن العاصمة : البنك ، ١٩٨١) . وقد ادخلت عليه تعديلات في احدى الاوراق المقدمة الى : ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، بغداد ، ٤ ـ ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .

(٣) يعود هذا التقدير لمنظمة العمل الدولية . وينطلق الاسقاطان من تقديرات واحدة لسنة ١٩٨٠ .

أ ـ البطالة بانواعها المختلفة

تعاني بلدان عربية عديدة مثل المغرب والجزائر ومصر والسودان والصومال بطالة لم يفصح عنها في نسب يعتد بها ويخمن انها تتراوح بين ١٤ ـ ٣٠ بالمائة . وهي تعني ملايين من العاطلين عن العمل . يضاف الى ذلك البطالة المقنعة الشائعة في البلدان العربية ، وربما بما في ذلك بلدان الاستقبال ، لكنها تتركز في الريف ولم تعف المدينة والقطاع الاقتصادي الحديث . وتعود اسباب ذلك الى تأخر في الريف في اساليب الانتاج الزراعي ، كضعف محتوى التعليم والتدريب وقلة الاستثمارات في الزراعة وعدم التوفيق في استخدام التكنولوجيا الملائمة ...الخ، وكلها امراض متأصلة يصعب استئصالها في فترة زمنية محدودة . وببقائها يزيد عدد العاطلين عن العمل .

ب ـ تدني معدلات المساهمة

تتدنى معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور اذ يتمحور هذا المعدل حول (٢٦ بالمائة) في حين يتجاوز مثيله ٤٠ بالمائة في البلدان المتقدمة . وتعود اسباب ذلك خاصة الى نسب الزيادة العالية للسكان ، الامر الذي يوسع قاعدة الهرم السكاني . كما تعود الى اسباب التخلف حيث الرغبة في العمل والبحث عنه والقدرة عليه تقل فرصها في ظروف التخلف ، اضافة الى زيادة سني التعلم النظامي وغير ذلك . والبلدان العربية حريصة على رفع معدلات المساهمة هذه واي نجاح في هذا المسعى سوف يزيد من اعداد القوة العاملة المضافة .

ج ـ مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

تتصل هذه الظاهرة بما سبقها وتأخذ ميزة اضافية .. فتدنيها صارخ في البلدان العربية . والتقديرات الخاصة باسقاط القوى العاملة أخذت بعين اعتبارها نمواً بطيئاً في المعدلات الخاصة بالاناث . وهذه النسبة نظراً لتدنيها الشديد عرضة لتغير كبير ، ويشيع الحماس في كثير من البلدان العربية من خلال التوعية والتعليم والتطور الاجتماعي والانفتاح والتنظيمات النسوية والتشريعات . وذلك بهدف زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي . وهناك من الشواهد ما يساعد على توقع احراز تقدم في هذا المجال . فعلى سبيل المثال نمت هذه النسبة في البحرين من ٣,٣ بالمائة سنة ١٩٧١ الى ٨,٦ بالمائة سنة ١٩٧٩[٤] . ومعروف ان هذه النسبة تصل في البلدان المتقدمة الى ٣٤ بالمائة كحد اعلى .

د ـ الهجرة العربية

يوجد في بلدان اوروبا الغربية رصيد مهم من القوى العاملة العربية المهاجرة يزيد عن المليون ، تعود اصولهم الى بلدان المغرب العربي في غالبيتهم ويتركزون في فرنسا خاصة . هذا العدد المهم مهدد بالطرد بمختلف الاشكال ، وقد رسمت في بلدان الاستقبال خطط وسياسات لتنفيذ ذلك كما شرعت قوانين للغرض نفسه .

وبلدان المغرب العربي مع اعترافها بضرورة عودة عمالها المهاجرين ، واعلانها عن سياسات

---

(٤) منظمة العمل الدولية ، **الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠** (جنيف : المنظمة ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠) .

وخطط ادماج لهم في بلدانهم ، الا ان جهودها ظلت محدودة الجدوى بخاصة مع زيادة الضغط الاوروبي بدعوى استفحال ظاهرة الركود التضخمي في اقتصادياته .

يطمح جزء كبير من هؤلاء المهاجرين الى ايجاد فرص عمل في بلدان عربية اخرى ، وبدأت طلائعهم تتجمع باعداد قليلة في بعض بلدان الاستقبال من خلال الشركات الاوروبية المنفذة لمشاريع في المنطقة .

والعناصر السابقة تساعد على تصور وجود فائض كمي كبير في المعروض من الايدي العاملة العربية ، ويتأكد ذلك من خلال المقارنة الرقمية مع الاحتياجات المتوقعة في بلدان الاستقبال والمقدرة سنة ١٩٨٥ بـ ٣,٦١٦ مليون وقد كانت قدرت سنة ١٩٨٠ بـ ٢,٦٥٨ مليون[٥] ، اي باضافة ما يزيد قليلاً عن المليون فقط خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ . في حين ان فائض القوة العاملة العربية في بلدان المنشأ يزيد عن ذلك بكثير .

ويمكن عندئذ الوصول الى الاجابة بامكانية مؤكدة لتغطية القوى العاملة العربية احتياجات بلدان الاستقبال بما في ذلك احلال نسب عالية من الوافدين الاجانب ، الا ان هذه الاجابة المؤكدة تبقى مبتورة بدون استكمال عرض مستوى تنميتها وحدوده .

٢ ـ مستوى تنمية الموارد البشرية العربية

أ ـ ما يزال التعليم النظامي يعتبر الاداة المعتمدة لتنمية الموارد البشرية . فقد انفق عليه بسخاء من ميزانيات البلدان العربية ، بلغ هذا الانفاق سنة ١٩٧٩ حجماً كبيراً قدر بـ ١٤,٠٥ مليار دولار[٦] . ومع ذلك فمتوسط نصيب الفرد في البلدان العربية من الانفاق على التعليم لا يتجاوز ٩٠ دولاراً في حين كان هذا المتوسط ٤٠٣ دولارات في الدول المتقدمة و ١٦٢ دولاراً كمتوسط في العالم ، وبين مراحل التعليم يحظى التعليم الابتدائي بنصف الانفاق على التعليم . واذا اقتصرنا على جانب الكم ، نجد ان التعليم قد حقق تطوراً ملحوظاً في البلدان العربية ويظهر ذلك بوضوح في تطور معدلات التسجيل في البلاد العربية بالقياس الى الفئة العمرية المقابلة .

ب ـ اما التعليم الفني فما تزال نسبة الملتحقين به محدودة ، فلم تتجاوز عام ١٩٨٠ نسبة ١٤ بالمائة من مجموع المسجلين في التعليم الثانوي . يتوزع المنتسبون لهذا التعليم على فروع تقليدية كما يلي : ٥١ بالمائة تعليم تجاري واداري ، ٣٨ بالمائة تعليم صناعي ، ٩ بالمائة تعليم زراعي ، ٢ بالمائة مجالات اخرى . ويعاني التعليم الفني تحجراً في بنيته ، وغلبة للجانب النظري في مناهجه ، وفصاماً من حاجات سوق العمل الفعلية ، وهي صفات تكاد تنطبق على مختلف مراحل التعليم وفروعه .

ج ـ التدريب المهني ، يعتبر التدريب المهني اكثر الوسائل حيوية لتنمية القوة العاملة

---

(٥) يعود هذان التقديران الى : World Bank, «Assessment of Migration Situation in 1975 and Preliminary Projections of Labour Migrating Country Manpower Requirement to1985,» 1979.

(٦) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], Office of Statistics, *Public Expenditure on Education in the World: Regional and Country Trends, 1970-1979* (Paris: UNESCO, 1982).

وارتباطاً بفرص احلال الايدي العاملة الاجنبية الوافدة . ويشهد هذا المجال ما يشبه الثورة ، سواء في بلدان المنشأ او في بلدان الاستقبال . فمراكز التدريب المهني تنشأ سنوياً بالعشرات ، ومثل الجزائر يكفي للدلالة على ذلك . فقد تضمنت خطة التنمية في الجزائر للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ بناء وتجهيز ٢٦٨ مركزاً وتوسيع المراكز القائمة وهي في حدود ٣٠٠ مركز ، وذلك بانجاز ٢٠٠ قسم جديد ، ويهدف مجمل هذا الجهد الى الوصول الى تكوين (تدريب) ١٣٠ الف عامل سنوياً . ومع ذلك فهذا الجهد دون مستوى الوفاء بالطلب الاجتماعي على التكوين . وقد كان حجم هذا الطلب ٢٠٠ الف سنة ١٩٧٧ واصبح ٧٢٠ الفاً سنة ١٩٨٢ وسوف يزداد حجم هذا الطلب بـ ٣٦٠ الفاً وذلك حتى ١٩٨٤ نتيجة تسرب الشباب من مرحلتي التعليم الاولى والثانية(٧) .

وفي الاردن تهدف خطة التدريب المهني الى تكوين ١٤ الف عامل خلال الفترة ١٩٨١ـ ١٩٨٥ . وفي سوريا تتجاوز الطاقة الحالية ٤٢ الفاً ويتجاوز الطموح مليونين . اما في اليمن الديمقراطية فقد حددت الاحتياجات لعام ١٩٨٢ من الايدي العاملة ذات مستويات مختلفة من المهارة بـ ٦٧٧٦٢ بينهم ٢٥,٨ الف عامل ماهر و ٣٠,٢ عامل محدود المهارة . وهناك طاقة تدريب محدودة جداً لا تستطيع بالتأكيد اعداد العمال المطلوبين بالمهارات اللازمة . وفي الجماهيرية يوجد ٢٧ مركزاً بطاقة استيعاب تبلغ ٤٩٨٦ عاملاً في ١٣ مهنة ، وقد تم التعاقد على انشاء ١٩ مركزاً جديداً وعلى تجهيز ١٦ مركزاً آخر .

ومهما يكن من كثافة جهود التدريب المهني سواء في بلدان الاستقبال او المنشأ ، فإن هذه الجهود تشوبها سلبيات عديدة من بينها :

ـ ضعف طاقة الاستيعاب في بلدان المنشأ ، وعجزها عن الوفاء بجزء محسوس من احتياجات التنمية فيها ، ناهيك عن تعويض المهارات المتسربة خارج البلاد من اجل العمل .

ـ ارتفاع تكلفة التدريب في بلدان الاستقبال واعتمادها تدريباً مكلفاً خاصة في مؤسسات التدريب الدولية . وعلى سبيل المثال فقد كانت تكلفة المتدرب الواحد في الشهر الواحد (في احد التعاقدات) ثلاثة الاف دولار ، في حين ان تكلفة التدريب لمدة سنة كاملة للمندوب الواحد في اليمن الديمقراطية قدرت بـ ١٠٠٠ دولار ، وتزيد عن ذلك في الاردن بحوالى الثلث .

ـ ضعف التجهيزات القائمة وعدم مرونة المناهج بخاصة فيما يتعلق بالحاجات المتطورة لسوق العمل في بلدان الاستقبال .

ـ قلة المدربين وشدة اجتذاب سوق العمل لهم .

ـ ضعف تبادل المنح التدريبية بين البلدان العربية والاستخدام الامثل للطاقات التدريبية المتاحة .

وقد ادى هذا الوضع بمنظمة العمل العربية الى اقتراح مشاريع جريئة في اطار عقد التنمية

---

(٧) « تجربة الجزائر في ميدان التكوين المهني »، ورقة قدمت الى : منظمة العمل العربية ، الندوة العربية للتدريب المهني ، طرابلس، ٩ ـ ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ . **وقائع الندوة العربية للتدريب المهني ، طرابلس ، ٩ ـ ١٣ / ١ / ١٩٨٢** . وتجدر الملاحظة الى ان البيانات الواردة في هذه الفقرة والخاصة بالتدريب المهني تعود الى الاوراق القطرية المقدمة الى الندوة المذكورة .

العربية تتعلق بالتدريب المهني ، موجهة لفائدة الاقطار العربية الاكثر احتياجاً[٨] . وتهدف هذه المشاريع الى رفع الطاقة التدريبية في تلك الاقطار بـ ١٢٢ مندوباً سنوياً خلال فترة ثلاث سنوات ، وذلك باستحداث ٣٠ مركز تدريب ، ومركزين متخصصين في الزراعة ، وانشاء ٦٠ محطة تدريب، واقتناء ٣٠ وحدة تدريب متنقلة ، واعداد ١٨٤٠ مدرباً لمختلف المهن وتكوين ٤٣٠ اطاراً لادارة التدريب كل ذلك اضافة الى دعم المراكز القائمة . وقد قدرت جملة تكلفة هذه المشاريع بـ ٦٨٠ مليون دولار تنفذ على مدى ٦ سنوات[٩] .

٣ ـ فرص التخفيف من البطالة وامكانية تنمية القوى العاملة على المستوى القطري

لئن كان متوسط دخل الفرد السنوي سنة ١٩٨٠ لمجموع بلدان المنشأ يبلغ ٤٦١ دولاراً فإنه يصل الى ٥٧٧١ دولاراً في مجموع بلدان الاستقبال . واذا كان هذا التفاوت يعود الى المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للماضي . فإن المستقبل لا يحمل اي بارقة امل لتقليل هذا التفاوت في ضوء المعطيات الراهنة .

ومتابعة بسيطة لحجم الاستثمار خلال السنوات الخمس الماضية تؤكد ذلك . فالاستثمارات التي اعتمدت في خطط التنمية ومشاريعها خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ تشير الى استثمار ٩٢ مليار دولار في مجموع بلدان المنشأ التي تتسع لـ ٤٦ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي في حين بلغ حجم الاستثمارات في بلدان الاستقبال ٢٨١,٣ مليار دولار التي يوجد فيها ٨,٧١ بالمائة فقط من مجموع السكان . والتفاوت في حقيقته اشد اذا استثنيت الجزائر ليصبح مجموع الاستثمارات في بلدان المنشأ ٤٥ ملياراً فقط . ويزداد التفاوت بشاعة اذا قيس بنصيب الفرد فنجده يتراوح بين ٦٩ دولاراً فقط للفرد في اليمن العربية و٧٥٠٠٠ دولار في قطر .

والاستثمار البائس في بلدان المنشأ لا يسمح بتطوير الهياكل الاقتصادية ، ناهيك عن الاستثمار الاجتماعي في تنمية الموارد البشرية . ولعله من المناسب والحالة هذه استنتاج مدى عجز بلدان المنشأ بمفردها عن تنمية قواها العاملة واكسابها المهارات اللازمة لخدمة التنمية في بلدان الاستقبال ذات الاتجاه الى الطلب على المهارات العالية بحكم النمط التكنولوجي المستخدم .

وتساؤل طبيعي يبرز في هذا السياق حول دور تحويلات الوافدين العرب الى بلدانهم . والحالة البارزة هي حالة اليمن العربية . فالتحويلات الى هذا البلد تطورت من ٥٦٤ مليون ريال سنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ الى ٦٢٢٤ مليون ريال سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وحسب مصادر البنك الدولي تطور حجم هذه التحويلات من ١٥٩ مليون دولار سنة ١٩٧٤ الى ١٠١٣ مليون دولار سنة ١٩٧٧ ولكنها قلت بعد ذلك . ولم يمنع ذلك ان يكون حجم الاستثمارات اقل بكثير من ذلك . وكأن التحويلات لا علاقة لها بفرص الاستثمار وامكانية التنمية . وعندئذ يكون من الخطأ الافتراض

---

(٨) الاقطار الاكثر احتياجاً يعني بها غالباً : السودان، الصومال ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديموقراطية، موريتانيا ، جيبوتي ، ويضاف اليها فلسطين .

(٩) منظمة العمل العربية ، « خطة مكتب العمل العربي ١٩٨٣ »، في : **مشاريع المنظمة في اطار عقد التنمية العربية** ، ص ٦٣ .

بأن مساهمة بلدان الاستقبال في التنمية في بلدان المنشأ تتم عن طريق التحويلات الكبيرة للعمال الوافدين من وفوراتهم . فليس من المستغرب ان تبدأ ظاهرة الاحلال بالبروز في بلد مثل اليمن العربية والاردن مع اختلاف بيّن في الاسباب .

ولعل القرب من الاستنتاج بأن الاقطار العربية اذا استمرت سياسات التنمية في تحجرها عند حدود قطرية واستمر ضعف الرشادة في استثمار الموارد المحدودة المتاحة في بلدان المنشأ فلا مناص من :

- استفحال ظاهرة البطالة في بعض البلدان .
- اتساع ظاهرة الاحلال باستقدام مزيد من العمال الآسيويين الى بلدان المنشأ الحالية .
- العجز عن الاستجابة لحاجة بلدان الاستقبال ، من المهارات والكفاءات .

وعندئذٍ من الممكن الوصول الى نتيجة واضحة تتمثل في ان الوطن العربي يملك فائضاً كمياً كبيراً من القوى العاملة يزيد عن حاجاته المنظورة سواء في بلدان الاستقبال او بلدان المنشأ ، الا أن هذا الفائض الكمي لا يستجيب بالضرورة لجميع حاجات بلدان الاستقبال المحددة بمهارات وكفاءات بعينها ، وذلك اذا استمر التعاون العربي في مجال تنمية الموارد البشرية في حدوده الدنيا الحالية . الا انه يمكن التأكيد بأن جهوداً منظمة ومحدودة قادرة على تحويل الكم الى نوع في امد معقول خاصة لمستوى العمال المهرة واشباه المهرة . اما بالنسبة للعمال غير المهرة فالاستعانة بالعمالة العربية ممكن وفي اسرع الاوقات . وخلاصة القول فإن احلال الايدي العاملة الاجنبية امر ممكن اذا توفر القرار والارادة السياسيان .

ثالثاً : العمالة الاجنبية الوافدة

تهدف الدراسة الى القاء ضوء - ربما كان اضافياً - على التباين بين حجم العمالة الاجنبية المقدرة ، والمصرح ببيانات عنها في بلدان الاستقبال ، وحجمها الذي يمكن تقدير ابعاده من بيانات بلدان المنشأ الاجنبية . كما سوف يتم في عجالة عرض لبعض خصائص بلدان المنشأ هذه ولعمالتها الوافدة .

١ - حجم العمالة الاجنبية الوافدة

إن البيانات الاحصائية المنشورة في بلدان الاستقبال ، بخاصة الحديث منها ، لا يسعف في التعرف على حجم العمالة الاجنبية الوافدة . والتقديرات التي حاولت ان تكتسب الصفة العلمية تشير الى تطور حجمها من ٣٥٩٩٢٠ سنة ١٩٧٥ الى ٨٢٠٠٠٠ سنة ١٩٨٠ (بركس وسانكلير) وبذلك تكون نسبتهم قد نمت من ١٩,٨ بالمائة سنة ١٩٧٥ الى ٢٩ بالمائة سنة ١٩٨٠ .

ولكن مصادر بلدان المنشأ ، وهي قليلة الدلالة عموماً ، لكنها في بلدان المنشأ الآسيوية بخاصة كوريا والفلبين تكتسب اهمية مميزة لامتيازها بضبط عملية الهجرة الى حدود بعيدة . وتشير مصادر بلدان المنشأ الى وجود :

- ١,٢٤٦ مليون باكستاني في الشرق الاوسط من بينهم ٩٦٦ الفاً في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، ويعود ذلك الى سنة ١٩٧٨ . كما تشير هذه المصادر الى

مغادرة ما بين ١٠٠ و ١٥٠ الف من العمال الباكستانيين سنوياً بغرض الهجرة ، وذلك منذ سنة ١٩٧٦[١٠] .

ـ تطور عقود العمل الممنوحة للفلبينيين للعمل في الشرق الاوسط من ١٥٥٢ سنة ١٩٧٥ الى ١٣١٩٧٧ سنة ١٩٨٠[١١] .

ـ تشير بيانات قديمة للبنك الدولي الى وجود ١٦٠٥٠٠ هندي و ١٧١ الف باكستاني وذلك سنة ١٩٧٥ . كما تشير تلك البيانات الى دخول بنغلاديش سوق العمل الخليجي في سنة ١٩٧٥ ووصول عدد الوافدين من بنغلاديش الى ٧٥ الفاً سنة ١٩٧٨ .

ومن هذه الامثلة يتبين ان حجم الظاهرة يزداد كبراً اذا قيس من زاوية بلدان المنشأ الآسيوية ، بالرغم من ان احصاءات بلدان المنشأ تقل غالباً عن الاحصاءات المماثلة المستقاة من بلدان الاستقبال . ولفهم ظاهرة العمالة الاجنبية نقترب من الصورة من خلال ثلاثة امثلة :

أ ـ تجربة الهجرة الكورية

تطورت هذه الهجرة مع انتشار التعاقدات مع نوع « جاهزة التشغيل » او ما يسمى « المفتاح في اليد » وقد دخلت مع الشركات المتعاقدة بداية تجربة بناء الحوض الجاف في البحرين التي تتميز بالانضباط واليها يعود ادخال صيغة معسكرات العمل وبينها تنتشر افضل المعسكرات تنظيماً ونظافة وشروط حياة . تشير مصادر وزارة الخارجية الكورية الى وجود ١٢٥١٩٤ كوري في الشرق الاوسط في منتصف ١٩٨٠ ، والى ارتفاع هذا العدد الى ١٦٠٨٩٣ في منتصف ١٩٨١[١٢] .

هذه الهجرة تبدو وكأنها لا تعتمد على بلدان الشرق الاوسط ، فهذه البلدان يوجد فيها ١٠,١ بالمائة من مجموع الكوريين في الخارج ويتركزون خاصة في اليابان وامريكا الشمالية . ولكن تلك الهجرات لم تأخذ الصفة المؤقتة بل اخذت صفة الاستيطان ، وليست هذه هي الحال في البلدان العربية على الاقل في الوقت الحالي . وبالرجوع الى القوة العاملة المستخدمة خارج كوريا من اجل العمل نجد ٨١ بالمائة من مجموعها يتجه لبلدان الشرق الاوسط ، واذا استثني عمال البحر ارتفعت النسبة الى ٩٣ بالمائة[١٣] .

وتوسعت الهجرة من اجل العمل مع توسع شركات البناء الكورية حتى اصبحت اربع من هذه الشركات تعد بين اكبر ٢٠ شركة في العالم ، وتأتي في مقدمتها Hyunday[١٤] . وقد كانت

---

(١٠) Mansour Ahmed, «Emigration of Scarce Skills in Pakistan,» International Labor Organization [ILO], Migration World Project, May 1982 (Mig. W.P.5).

(١١) L.S. Lazo, V.A. Teodosio and P.A. Stol Tomas, «Contract Migration Policies in the Philippines, ILO, Migration World Project, March 1982 (Mig. W.P. 3), p. 22.

(١٢) Kim Sooyong, «Contract Migration in the Republic of Korea,» ILO, Migration World Project, April 1982 (Mig. W.P.4), table 3, p. 9.

(١٣) Ibid., p. 13.

(١٤) *Asian Wall Street Journal*, 19/9/1981.

بدايات هذا النشاط المصاحب للهجرة ابان حرب فيتنام حيث بدأت بتنفيذ تعاقدات مع القوات الامريكية في فيتنام .

هذه الهجرة الكورية بدأت بتواضع سنة ١٩٧٤ بـ ٢١٨ كورياً في المملكة العربية السعودية وارتفع حجمها بعد ذلك بصفة مستمرة خلال السنوات التالية لكي يصل رصيدها في نهاية سنة ١٩٨٠ الى ١٠٥٣٠٥ في المملكة و ١٣٤٧٧٤ في مجموع بلدان الاستقبال ، ويكون قد تبادل الحضور الى المنطقة ٢٨٢٠٤٠ كورياً خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠[١٥] . ومهما قيل عن هذه الهجرة وعلاقتها بالامن ، الا انه من المناسب الاحتفاظ بميزتين لها :

(١) التنظيم في العمل والحياة والالتزام بالمغادرة حال انتهاء تنفيذ المشروع .

(٢) التحامل مع نشاط شركات بلدانها حيث تقوي قدرتها على المنافسة والفوز بالعطاءات وتساعد الاقتصاد الكوري من خلال الاعتماد على ادوات الانتاج والعمل الكورية الصنع والاكتفاء بالمواد الاستهلاكية المنتجة في كوريا .

ب ـ تجربة الهجرة الفليبينية

بدأت هذه الهجرة هي الاخرى ، باعداد متواضعة : ١٥٥٢ سنة ١٩٧٥ لكنها تطورت بسرعة لتصل الى ١٣١٩٧٧ سنة ١٩٨٠ ولتصبح في منتصف ١٩٨١ فقط ٨٧١٣٤[١٦] ، وذلك بالنسبة للبلدان العربية التي تستقبل ٨٤ بالمائة من الهجرة الفليبينية (١٩٨٠) .

ويكون قد تداول الحضور الى البلدان العربية ٣٦٢٠٩٢ حتى منتصف ١٩٨١ . ويصعب تقدير الرصيد النهائي للهجرة الى البلدان العربية وذلك لعدم معرفة معدل مدة الاقامة من ناحية ولاتجاه هذه الهجرة من ناحية اخرى ، الى مجال الخدمات المنزلية والخاصة ، وهو مجال يرتفع فيه معدل مدة الاقامة ، خاصة وان الوكالات المشغلة لهم تنفض يدها من ارتباطها بهم حال تسلم « البضاعة » من صاحب الشأن[١٧] . كما ان الحجم قد يميل الى الارتفاع اكثر اذا اخذ في الحسبان ما تشتكي منه الجهات الفليبينية وهو الهجرة للعمل بمبرر السياحة ، وكذلك اردهار وكالات التشغيل الخاصة التي قد يخرج بعضها عن اشراف الوكالات الرئيسية الرسمية (NSB), (OEDB)(BES)[١٨] .

وتتميز هذه الهجرة :

(١) رصيد هذه الهجرة في الفليبين محدود نسبياً وذلك لقلة حجم السكان حيث لا يتجاوز ٢٩ مليوناً سنة ١٩٨٠ ، يوجد بينهم ٧٩٧ الف عاطل عن العمل او نسبة بطالة ٤,٢ بالمائة فقط وينتظر ان ترتفع هذه النسبة الى ٨ بالمائة سنة ١٩٨٥[١٩] .

---

(١٥) Sooyong, «Contract Migration in the Republic of Korea,» p. 6.

(١٦) Lazo, Teodosio and Tomas, «Contract Migration Policies in the Philippines,» table 14, p. 22.

(١٧) اشارة الى نص عقد تسليم كما ورد في : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، قسم تنمية الموارد البشرية ، « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج »، آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٢ـ ١١٣ .

(١٨) OEDB: Overseas Employment Development Board - BES: Bureau of Employment Services - NSB: National Sea-men Board.

(١٩) Lazo, Teodosio and Tomas, «Contract Migration Policies in the Philippines,» p. 5.

(٢) رخص الاجور وتدني شروط العمل الامر الذي يعطيها قدرة تنافسية كبيرة .

(٣) اتجاهها لقطاع الخدمات الشخصية والمنزلية الامر الذي يقربها من تربية الاطفال والتأثير على مجرى الحياة العائلية .

(٤) واهم ميزة لها هي اشراف وكالات التشغيل عليها حتى وقت تشغيلها . والوكالات المعتمدة ثلاث سبق الاشارة اليها واهمها (OEDB) . ولهذه الوكالة وحدها آلاف من الوكلاء داخل الفليبين وفي مختلف مناطقها بلغ عددهم ١٢٣٥٨[٢٠] .

ج ـ تجربة الهجرة الباكستانية

تمثل الباكستان احد بلدان المنشأ الرئيسية التي يتجه التصور نحوها لتغذي البلدان العربية من حاجتها الى الايدي العاملة . وميزتها الرئيسية هي الصفة الاسلامية لسكانها التي تقربهم من بعض الجهات في البلدان العربية. كما ان حجم السكان الكبير (٧٦,٠٧٨ مليوناً ١٩٧٨) يمثل رصيداً هائلاً للهجرة .

هذه الهجرة عريقة في المنطقة ، لعلها تزيد بمعدل ١٥٠ الف سنوياً ، وقد كان رصيدها سنة ١٩٧٨ ١,٢٤٦ مليوناً . وتميل هذه الهجرة الى الاستقرار اذا اتيح لها ذلك ، اذ ان ١٨,٩ بالمائة منها تقضي مدة اقامة تتراوح بين ثلاث واربع سنوات . كما ان ١٧,٤ بالمائة تقضي اكثر من خمس سنوات[٢١] ولا يعود منهم الى الباكستان ، بسبب انتهاء التعاقد الا ٤٠ بالمائة ، ويعود ٥ بالمائة[٢٢] بسبب مشاكل التأشيرات وهو امر يعطي انطباعاً عن الهجرة غير الشرعية .

لا يشرف مكتب الهجرة والاستخدام الا على حوالى ٤٠ بالمائة من المهاجرين ، والبقية تذهب ضحية وكالات التشغيل الخاصة والوسطاء ، وهناك ٣٧٥ وكالة تشغيل خاصة مصرّحاً بها وغالباً ما يكون لها وكيل في بلدان الاستقبال . وهي تجارة رابحة ، اذ قدر ما يدفعه العامل الباكستاني للحصول على فرصة عمل بـ ١٠ آلاف ريال باكستاني باسعار سنة ١٩٨١[٢٣] .

ومن خصائص هذه الهجرة :

- قرب الشبه بينها وبين الهجرة العربية .
- يمكن ان تكون اداة لشعار : تسهيل تنقل الايدي العاملة الاسلامية .
- تأثيرها المباشر على اللغة العربية في بعض البلدان .
- ظروف الحياة السيئة التي يعيشها الباكستانيون في بلدان الاستقبال .

هذه الاطلالة القصيرة على واقع الهجرة الاجنبية تساعد في بلورة مقترحات بشأن الاحلال .

---

(٢٠) Ibid., table 20, p. 33.

(٢١) Ahmed, «Emigration of Scarce Skills in Pakistan,» table 4, p. 9.

(٢٢) Ibid., p. 13.

(٢٣) Ibid., p. 11.

رابعاً : الاحلال : مجالاته ووسائله

١ ـ العمالة الاجنبية بين القطاع الخاص والحكومي

من مطالعة بيانات الهجرة تبرز ملاحظة مهمة تستحق التأكيد ، وتتمثل في ان القطاع الحكومي حريص على تشغيل العمال العرب ، بل هو المشغل الرئيسي في بعض الحالات ، ولعل اسباب ذلك تتوزع بين الرغبة والاضطرار . ومع ذلك فتأثير القطاع الحكومي في سوق العمل محدود للغاية ، ويستأثر القطاع الخاص بأغلبية مكوناته . وتتبع البيانات الاحصائية في بعض البلدان العربية كنماذج يسمح بتأكيد هذا الاستنتاج .

أ ـ الامارات العربية المتحدة

بينما يمثل العرب بين قوة العمل الاجمالية نسبة ١٩,١ بالمائة فإن نسبتهم في حكومة ابو ظبي ترتفع الى ٤١,١ بالمائة . ومع ذلك فحكومة ابو ظبي لا تشغل الا حوالى ٨ بالمائة من مجموع القوة العاملة . (انظر الجدولين رقم (٤) و (١٠))[٢٤] .

ب ـ قطر

ترتفع نسبة القوة العاملة العربية من ١٩,٩ بالمائة في مجموع القوة العاملة الى ٢٣,٨ بالمائة في قطاع الحكومة ، ومع ذلك فلا يمثل قطاع الحكومة في استخدامه للاجانب الا نسبة ٢٨,٧ بالمائة فقط[٢٥] .

ج ـ البحرين

لا يمثل الوافدون العرب في القطاع الخاص اكثر من نسبة ٣,٦ بالمائة في حين يمثل الوافدون الاجانب ٦٨,٩ بالمائة من مجموع قوة العمل[٢٦] .

د ـ عمان

يتقارب عدد العرب (٦٨٢٧) مع عدد الاجانب (٦٢٠٠) في دوائر الدولة التي تشغل ٣٤٦٥٢ (١٩٨٠) بما في ذلك العمانيين[٢٧] . في حين ان القطاع الخاص ، من خلال بطاقات العمل الممنوحة ١٩٨٠ ، يشغل ١٣٠٢٤٦ اجنبياً ، من بينهم ٦٢ بالمائة هنوداً، و٢٣ بالمائة باكستانيين ، ٢,٥٧ بالمائة من البريطانيين[٢٨] .

---

(٢٤) انظر : « الملف الاحصائي» لهذا العدد المرقم (٤٤) .

(٢٥) علي خليفة الكواري، « نحو فهم افضل لأسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط : دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر »، ورقة اولية قدمت الى : الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي ، ٢ ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .

(٢٦) دولة البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، **احصاءات القوى العاملة : المسح الثالث للقوى العاملة ، ١٩٧٩** (البحرين : الوزارة ، ١٩٨١) .

(٢٧) تشمل موظفي الخدمة المدنية في وزارات ودوائر مختارة ولا تشمل الدفاع او الشرطة او شركة تنمية نفط عمان او الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية .

(٢٨) الارقام الخاصة بعمان وردت في : سلطنة عمان ، **الكتاب الاحصائي السنوي لسلطنة عمان** ، الاصدار التاسع (عمان : ١٩٨٠) .

هـ ـ الكويـــت

بالرغم من النسبة العاليـة للوافـدين العرب من اجمـالي قوة العمـل (٤٩,٣ بالمـائة) فـإنها تنخفض في القطاع الخاص بدرجة كبيرة والمؤشر الذي يسـاعد عـلى ذلك تـوزيع تصـاريح العمـل (١٩٨١) للوافدين في القطـاع الخاص حيث كـان نصيب الوافـدين العرب ربـع نصيب الوافـدين الاجانب تقريباً (١٩٨١) . (انظر الجدولين رقم (٥) و (١١))[٢٩] .

ونتيجة هذا العرض يكون الاوان قد حان للتأكيد بأن اي محاولة للاحلال لا بد من ان تتجه الى القطاع الخاص وهو امر يتطلب ابطال سمة القدسية الممنوحة لـه ولحريتـه ، وان يكون الامـر على الاقل شبيهاً بما يتم في اوروبا الغربية والولايات المتحدة . وذلك عن طريق نظـام « كوتـا » على سبيل المثال وفرض اجراءات ليس بينها منع نقل الكفالة فقط .

٢ ـ اولويات الاحلال بين بلدان الاستقبال

أ ـ الاولويـــة

تتفاوت اولوية الاحلال من حالة الى اخرى، ويحكم هذا التفاوت حجم الاجانب بـين مجموع الوافدين وحجم مجمـوع الوافـدين نفسه ، وبهـذين المعيارين قـد ينظر الى الاحـلال كأولـوية في البلدان التالية : البحرين ، عمان ، قطر والامارات العربية المتحدة .

(١) **البحرين** : في البحرين بلغت قوة العمل غير البحرينية ٨٠,٧ بالمـائة (تعـداد ١٩٨١) وتمثل ٥٨,٥ بالمائة من قوة العمل الاجمالية . ومن بين الوافدين يدخل ٤٠ الفاً ضمن قطـاع عمال الانتـاج ومن اليهم من عمال تشغيـل وسائـل النقل والعمـال . وهو قطـاع يستحوذ عليـه القطاع الخـاص وسبق التعرف الى ان ٣,٦ بالمـائة فقط من قـوة العمل في القطـاع الخاص هي عـربيـة الاصل . ونظراً للتدني الكبير لنسبة العرب[٣٠] ، وصغر حجم قوة العمل فإن **تطعيم سوق العمل البحريني في عملية احلال القوة العاملة العربية محل الاجنبية** سوف يؤثر تأثيراً محسوساً في توازن نسبة العرب بين الوافدين . ويمكن تصور احلال ٢٠ الف عـربي بيسر وسهولـة خاصـة في القطاع المذكور وهذا الامر كفيل برفع نسبة العرب بـين الوافـدين بمقدار الـربع تقـريباً . **ولعـل البحرين ، لاحداث سياسية لم تنس بعد ، اولى من غيرها بترسيخ ذاتيتها العربية** .

(٢) **عمان** : في عمان تتقارب اعداد العرب مع اعداد الاجانب في وظـائف الخدمـة المدنيـة عموماً (٥٢ بالمائة من الوافدين في هذا القطاع) . والاحصاءات الخاصة بالبطاقات الممنوحة للعمل في القطاع لا تشير الى العرب . وهو امر لا يكفي لتصور عدم وجود عرب في القطاع الخـاص. ولكن يمكن تصور نسبة متدنية للغاية للعرب في هذا القطاع . وعندئذٍ فتصحيح نسبـة الوافـدين العرب بين الاجانب قد ينال اهمية . ولعل قبول ٣٠ الف عربي في اطار احلال لـلايدي العـاملة الاجنبيـة كفيل باثبات الحضور العربي ... بالرغم من أن حجم سكان عمان ليس بالقلة التي تبعث على التخوف الشديد .

---

(٢٩) انظر : « الملف الاحصائي » لهذا العدد المرقم (٤٤) .

(٣٠) يتبـين من نتائـج : دولة البحـرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتمـاعية ، **إحصـاءات القوى العـاملة : المسح الثالث للقوى العاملة** ١٩٧٩ ، ان نسبة العرب بين الوافدين لا تمثل الا نسبة ٥ بالمائة .

(٣) **قطر** : يساهم القطريون في قوة العمل بنسبة ١٥,٢ بالمائة فقط (١٩٨١) والعرب بين الوافدين يمثلون ٢٣,٤ بالمائة فيتركزون خاصة في قطاع الحكومة . اما الاجانب فيسيطرون على قطاع الخدمات الاهلية والاعمال الخاصة ، ثم قطاع التجارة والخدمات . ان احلال ٢٥ الف عربي فقط محل الاجانب يغير نسبة العرب بين الوافدين من ٢٣,٤ بالمائة الى ٥٠ بالمائة وهي نسبة مقبولة ، يمكن الوصول اليها خاصة اذا اعيد النظر في قطاع تجارة المفرد .

(٤) **الامارات العربية المتحدة** : لا تمثل قوة العمل الوطنية اكثر من ١٥,٢ بالمائة (تعداد ١٩٧٥) وقوة العمل العربية بين الوافدين متدنية الى حدود ٢٢,٦ بالمائة . ولرفع هذه النسبة الى ٥٠ بالمائة تظهر حاجة الى احلال ٦٧,٥ الف عربي ، ثم اضافة عدد آخر من العرب لتغطية عدم توازن النسبة خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) . وقد يكون من المناسب ان يطال الاحلال الباكستانيين ثم الهنود لانتشار الاقامات غير الشرعية بينهم ثم لتأثيرهم البين في اللغة المتداولة في الاسواق . وقد تكون اعادة **النظر في تجارة المفرد عاملاً مساعداً كبيراً في تعديل نسبة العرب** بين الوافدين .

٣ ـ مجالات الاحلال من حيث مستويات المهارة

من عرض سابق يتضح ضعف بلدان المنشأ العربية على الاستجابة لحاجة بلدان الاستقبال في المهارات التي تعكس الاستخدامات التكنولوجية في الاخيرة ، وذلك اذا لم يتوفر جهد مشترك لتنمية الموارد البشرية (بالرغم من توفر فائض كبير من ناحية الكم) .

ومع الاعتبار السابق فإن **الاحلال يمكن أن يتم في مستويات المهارة الادنى لتقل درجاته في المستويات العليا** .

أ ـ فبالسنبة للعمال غير المهرة : امكانية احلالها قائمة اذا تولدت الرغبة وهذه الفئة تمثل ١٣,٦ بالمائة من احتياجات بلدان الاستقبال وذلك سنة ١٩٨٥.وبعدد اجمالي ٥٥٠,٣٠٠الف عامل وذلك حسب تقديرات البنك الدولي[٣١] ويدخل في هذا العدد الرصيد الموجود من العمالة العربية والاجنبية الوافدتين .

ب ـ بالنسبة للعمالة نصف الماهرة ونسبتها بين الوافدين سوف تكون ٣٢,٤ بالمائة سنة ١٩٨٥ اذا صحت التقديرات ، وهي تعني حجماً إجمالياً ٨٦٩,٨٠٠ الف ، ويمكن تغطية جانب كبير منها اذا نفذ بحماس مشروع لتنمية الموارد البشرية العربية خاصة ، بوسيلة **التدريب المهني** كما سوف يظهر في مكان لاحق .

ج ـ يمكن تغطية، بدرجة اقل ، الحاجة الى العمال المهرة سنة ١٩٨٥ لكن يمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون العربي وذلك سنة ١٩٩٠ . وهي نسبة عالية تمثل ٦٣,٥ بالمائة من احتياجات بلدان الاستقبال او بعدد اجمالي يبلغ ١٦٦ الف عامل .

د ـ وبالنسبة للمهارات الاعلى (الفنيين والمهنيين) فإن اعدادهم يتطلب وقتاً اطول وتعاوناً

---

(٣١) World Bank, «Assessment of Migration Situation in 1975 and Preliminary Projections of Labour Migrating Country Manpower Requirement to 1985,» tables 16 and 18.

طويل النفس ، ويمكن أن يكون بعداً مهماً من ابعاد التعاون العربي ، ومن الصعب تقدير نوعية التخصصات بدقة . ولعل جهداً يبذل في تقديم منح دراسية للعرب من جنسيات اخرى ، في تخصصات محددة على ان يستخدموا في البلدان المانحة لفترة من الزمن . كما يمكن التدخل في هذا المجال من خلال جامعة عربية كبرى للتخصصات العلمية ، وتوثيق التعاون بين الجامعات العربية .

٤ ـ الاحلال في قطاع البناء والتشييد

مثّل نصيب البناء والاشغال العامة في فترة التنمية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ما بين ٣٠ و ٥٨ بالمائة من مجموع الاعتمادات المرصودة للتنمية . وهو امر يعني انفاق ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة المذكورة . ومع ذلك فلم ينشأ خلال هذه الفترة او ما قبلها شركات مقاولات عربية كبرى من قطاع خاص او حكومي داخل بلد واحد او باشتراك مجموعة بلدان عربية الا فيما ندر وبحجم متواضع . وكان من الممكن أن تنشأ هذه الشركة التي تنافس شركات المقاولات الاجنبية . كما لم تساهم هذه الحركة العمرانية الكبيرة في تنمية الموارد البشرية العربية واكسابها المهارات اللازمة في حرف البناء . لقد كان من الممكن تخصيص واحد بالالف من الاعتمادات المرصودة لقطاع البناء والتشييد وذلك للتدريب على مهن البناء ، وكان ذلك كفيلاً بتهيئة ٥٠ الفاً من الايدي العاملة العربية المدربة في هذا القطاع ، تدريباً استمر سنتين في معدله[٣٢] .

ومعروف ان الوافدين يتركزون في قطاع البناء والتشييد فبلغت نسبتهم مستويات عالية : ٩٢,١ بالمائة في الكويت (١٩٧٥) و ٩٧,٣ بالمائة في قطر (١٩٧٥) و٩٦,٥ بالمائة في الامارات (ابو ظبي ١٩٧٦) . وليس ذلك حكراً على تجربة الهجرة في البلدان العربية بل هناك وضع مماثل نجده في الهجرة الى البلدان الغربية .

واذا كانت فترة التنمية السابقة ضغطتها (زمنياً) الرغبة في المشاهدة بملء البصر انجازات التنمية وشواهدها ، فكانت السرعة عاملاً رئيسياً يحكم قرار اختيار نوعية الشركات وكيفية التنفيذ ، مع اغفال اهمية ذلك الامر في تنمية قطاع البناء محلياً وتنمية الموارد البشرية عربياً . ولعل الوقت ما يزال متاحاً لتدارك تلك السلبيات .

ومما سبق قد يكون من المفيد في اطار احلال القوة العاملة العربية محل الاجنبية الدعوة الى انشاء شركة مقاولات عربية كبرى قد تكون قطاعاً خاصاً او حكومياً وحيدة الجنسية او عربية الجنسية ، ويمكن ان تدار بعيداً عن اطار العمل العربي المشترك ، على ان تكون اهم ميزة لها هي استخدام ايد عاملة عربية في مختلف مستويات المهارة ويمكن ان تنتقل نشاطاتها من بلد عربي الى آخر . وتستطيع ان تستخدم معسكرات عمل على الطريقة الكورية وهي معسكرات لا تبلغ فيها ظروف الحياة درجات بالغة السوء .

---

(٣٢) من خلال دراسة جدوى موسعة لمركز الانشاءات في عدن ، وهي دراسة قامت بها منظمة العمل العربية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ بالتعاون مع خبراء عرب وبتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، يتبين منها ان تكلفة التدريب في مهن البناء تبلغ ١٠٠٠ دولار للمتدرب الواحد بما في ذلك تكلفة المدربين والمواد واستهلاك المعدات والمباني . وترتفع هذه التكلفة في بلدان اخرى مثل الاردن بحوالى الثلث وذلك باسعار ١٩٨٢ .

وهذا المشروع الكبير يستجيب لرغبة بلدان الاستقبال في بقاء الهجرة ذات طبيعة مؤقتة ومرتبطة بالمشاريع التي تنفذها وتتوافق مغادرة الوافدين بدقة مع نهاية تنفيذ المشروع . ومن ناحية اخرى فإن القطاع الخاص او الحكومي سوف يوفر ارباحاً كانت تذهب للشركات الاجنبية وتتفّي شروراً محتملة نتيجة وجود العمالة الاجنبية .

وتبقى قضية مهمة حول ربحية هذا المشروع وهي الاجور المدفوعة الى عمال الشركة المقترحة . اذ يشيع الاعتقاد بأن اجور الايدي العاملة الكورية على سبيل المثال اقل من اجور الايدي العاملة العربية في التخصصات المماثلة .

لقد اشار « ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج » في عرض زيارة معسكر عمل كوري (ص ٢ ـ ٩٥) الى ان اجور العامل الكوري تصل الى ضعف ما يحصل عليه في كوريا فيصل اجره الى الف دولار شهرياً في حين ان معدل دخله في كوريا في حدود ٥٠٠ دولار . اما البيانات عن الاجور من الجهات الكورية المختصة (Overseas Construction Association) فتشير الى ان اجر الكوريين في البلدان العربية يتراوح بين ٦٧٩ دولاراً و ٨٤٨ دولاراً حسب التخصص وتتدنى الى ٦١٥ دولاراً للعمال غير المهرة[٣٣] . وهذا **المستوى من الاجور كفيل باجتذاب العمالة العربية اللازمة ولا يمثل عبئاً** على الشركة المقترحة .

٥ ـ تمويل مشترك لتنمية الموارد البشرية العربية (خاصة في التدريب المهني)

ظهر في اكثر من موقع في هذه الورقة ضرورة وفائدة تنمية الموارد البشرية العربية تنمية تتجاوز الحدود القطرية . ولعل الحديث عن صناديق مشتركة اصبح محرجاً لكثرة ما اقترح من صناديق دون ان تخرج هذه المقترحات الى حيز التنفيذ . ومع ذلك فيمكن اقتراح صندوق وقد يكون بشكل التزام تشارك فيه مجموعة من الاقطار تلتزم بما يلي : « تخصيص ١ بالمائة من الاعتمادات المخصصة لمشاريع التنمية خارج الاستثمارات الاجتماعية وذلك لتنمية الموارد البشرية خارج حدودها وداخل الوطن العربي ، وفي حالة بلدان المنشأ يتجه التمويل لتنمية القوى العاملة المرشحة للهجرة » .

وتعتبر هذه النسبة متواضعة مقارنة بالنسب التي تمنح لدراسات الجدوى التي تذهب الى حسابات بيوت الخبرة الاجنبية غالباً . ولتصور اهمية ذلك يكفي القول ان تطبيق ذلك على مجمعي جبيل وينبع وحدهما يكفي لتخصيص حوالى ٤٠٠ مليون دولار توظف لتنمية الموارد البشرية العربية .

وفي مجال التدريب المهني تبدو النتائج مؤكدة لقصر المدة الزمنية اللازمة ولامكانية تحديد الاحتياجات بدقة وللحاجة الكبيرة للعمال المهرة ونصف المهرة سواء في دول المنشأ او بلدان الاستقبال العربية . وبجانب التدريب المهني هناك مجال آخر يدخل في مجال تنمية الموارد البشرية وهو تنظيم التشغيل وذلك عن طريق تطوير ادارته وبث مكاتب التشغيل في مختلف انحاء الاقطار العربية وتحسين معلومات القوى العاملة والتشغيل . وهو امر بالغ الحيوية لانجاح اي محاولة للاحلال او لتيسير تنقل الايدي العاملة .

---

(٣٣) Sooyong , «Contract Migration in the Republic of Korea,» table 16, p. 42.

ويمكن في اطار تنمية الموارد البشرية التفكير بجدية في اعداد برامج قابلة للتنفيذ تعنى بالكفاءات العالية ، وربما تضمنت انشاء جامعة قومية للتخصصات العلمية ، وبرامج بعثات وبحوث ومشاريع تهدف الى ايجاد لحمة مع الكفاءات العربية المهاجرة .

خلاصة

١ ـ الاحلال عملية تعنى بانسان ذي مهارات تطلبت زمناً لاكتسابها . ولذلك فالتعاون بشأنها لن يكون ضيق الاطار كما لو كان الامر يتعلق باستبدال سلعة باخرى او بتغيير مصدرها او منتجها . ومن الطبيعي والحال هذه ان تشمل المقترحات مجالات لا تقف عند حدود خدمة هدف الاحلال فقط .

٢ ـ ان الاحلال ليست بالفكرة المستحدثة ، فقد نالت التصديق عليها منذ الستينات (اتفاقيات تنقل الايدي العاملة العربية) وباركها الملوك والرؤساء العرب من خلال موافقتهم على استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك وميثاق العمل العربي المشترك (قمة عمان ١٩٨٠) . ومعروف ان هذه المواثيق حددت الاحلال كمسعى وهدف وبوضوح لا لبس فيه .

٣ ـ اكد الاستقراء الوارد في الدراسة ان فرصاً كبيرة للاحلال يمكن الاستفادة منها من خلال تحويل الكم البشري الى نوع مرغوب . وغني عن البيان ان النية في الاحلال لم تعد موضوع اقناع ، بل يتطلب الامر الانتقال الى الارادة والفعل معاً .

٤ ـ الارادة ، وهي سياسية طبعاً ، قد تمحى وتستحيل الى مجرد نية اذا لم تملك قوة النفاذ وتملك ناحية التطبيق .

٥ ـ وتملك الارادة السياسية وجودها بمدى الزام قطاع حيوي ، بينت الدراسة انه المتحكم في عملية الاحلال وهو القطاع الخاص في بلدان الاستقبال . وأول ما يتطلبه هذا الامر هو « فك الارتباط » بين صاحب العمل ذي المصلحة الآنية وبين صانع القرار السياسي والاداري . والتداخل سمة غالبة في بلدان الاستقبال .

٦ ـ من الضروري عندئذ أن يتوجه جهد ليس باليسير للقطاع الخاص ممثلاً في اصحاب العمل وصغار التجار ، وذلك بهدف :

أ ـ التوعية بخطورة العمالة الاجنبية في حملات قطرية واسعة .

ب ـ التشاور لاعادة النظر في التشريعات والقوانين والتعليمات الادارية والممارسات الفعلية الخاصة ولاسيما :

- نظم استقدام العمالة ،
- نظام الكفالة ،
- رخص العمل الجماعية والفردية وتحديد «كوتا » حسب الجنسيات ،
- وكالات التشغيل الاجنبية ووكلاؤها المحليون .
- شروط تشغيل الاجانب .

ج ـ الصرامة مع الوطنيين المتواطئين مع وكالات التشغيل الاجنبية ومع الذين يستخدمون عمالة اجنبية غير شرعية (بدون اوراق) .

د ـ وضع نظم جديدة لقطاع التجارة وبخاصة منها تجارة المفرد .

هـ - دراسة الانتاجية وتحديد حاجة النشاط الفعلي للايدي العاملة .
و - فرض نظام خاص ينظم استقدام الوافدين الاجانب للخدمات الشخصية .

٧ - والقطاع الخاص ليس منفصلاً كلياً عن الشركات الاجنبية العاملة في بلدان الاستقبال وتجاه هذه الشركات يمكن أن تتخذ اجراءات من نوع :

أ - فرض نظام « كوتا » على الشركات الاجنبية تحدد حجم العمالة العربية كشرط لنشاط هذه الشركات .

ب - فرض مستويات عمل ومعيشة مرضية على الشركات العاملة في البلدان العربية تلتزم بها فيما يتعلق بالعمالة التي تقوم « باستيرادها » والاشراف عليها .

ج - فرض قيامها بجهد تدريبي في مواقع العمل للعمال الوطنيين اولاً ثم للعمال العرب .

٨ - ولضمان استخدام متنام للوطنيين والعرب يعمد الى السيطرة تدريجياً على قطاع حيوي في مجال الهجرة وهو قطاع البناء والتشييد سيطرة تخدم القطاع الخاص والحكومي معاً . وفي هذا يمكن اقتراح انشاء شركة مقاولات عربية كبرى (او شركات) وحيدة الجنسية ، او متعددة الجنسيات ، على ان تكون تلك الجنسيات عربية . على ان تتميز هذه الشركات بوقفها الاستخدام على العمالة العربية في مختلف درجات سلم المهارة .

٩ - بجانب الاجراءات السابقة يعاد النظر في سياسات الهجرة والقوانين المنظمة والتي تحكم اقامة الوافدين العرب ، بخاصة ما يتعلق بما يلي :

- جمع شمل اسر الوافدين العرب
- اعطاء فرصة منظمة لابناء الوافدين العرب لدخول سوق العمل
- شمول فرص التعليم والتدريب لابناء الوافدين العرب دون تمييز
- مدة الاقامة التي تمنح للوافدين العرب
- القوانين المتعلقة بتجنيس العرب

بجانب الاجراءات السابقة من الضروري طرح علاج شامل على المستوى القومي ينسجم مع الاولوية الممنوحة لتنمية الموارد البشرية في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ولأولوية الحاجات الفعلية في اطار المصلحة المشتركة . ويتضمن هذا الطرح الشامل تخصيص واحد بالمائة من تكلفة مشاريع التنمية (خارج الاستثمارات الاجتماعية) في تنمية الموارد البشرية خارج حدود كل بلد وفي اطار النطاق العربي .

ويمكن ان تكون اولويات هذا الجهد في المجالات التالية :

- التدريب المهني للعمال شبه المهرة ، فالمهرة ، فالفنيين ، وبخاصة في بلدان المنشأ الاكثر احتياجاً .

- تطوير تنظيم الاستخدام من ادارة وتدفق للبيانات ، وبث لمكاتب التشغيل في مختلف نواحي كل قطر .

- اعداد برامج تعنى بالكفاءات العليا وقد يكون ذلك عن طريق :إنشاء جامعة قومية تعنى بالتخصصات والبحوث العلمية التطبيقية ؛ توسيع نظام المنح والبعثات الدراسية والبحثية ووضعه لفائدة الدارسين والباحثين من بلدان عربية اخرى □

■ كتب

علي نصار

الامكانات العربية

اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ١٣٦ ص .

د. اسامة امين الخولي

- ١ -

مؤلف الكتاب واحد من النماذج المشرفة للجيل الثاني من الباحثين في قضايا التنمية العربية . وهو يجمع بين الدراسة الأصيلة بالعلوم الرياضية والطبيعية وبين المعرفة المتخصصة بالاقتصاد الكمي واستخدامات الحاسبات . ثم هو بعد ذلك قد انشغل لسنوات بالدراسات المستقبلية وكان له لأكثر من عقد مضى دور أساسي ومستمر فيها ، ومنذ بدايتها الاولى في مصر .

ويأتي هذا الكتاب كاضافة منطقية ومهمة للكتاب الذي اصدره مركز دراسات الوحدة العربية مؤخراً ، بالاشتراك مع جامعة الامم المتحدة ، حول الدراسات المستقبلية في اطار[١] عربي ، واضافة مهمة لكتاب نادر فرجاني **هدر الامكانية**[٢] . ومع ان الكتاب الاول قد تعرض لمسألة التنمية البديلة الا انه لم يناقش امكانية تحقيقها في الوطن العربي . وكتاب د. نصار - فيما أعلم - يكون بهذا اول محاولة لجمع شتات الافكار المتناثرة هنا وهناك حول التنمية البديلة في الوطن العربي والخروج بها عن مجرد الدعوة الى مفهوم التنمية البديلة وتعديد مزاياها من مدخل سلبي ، اهتم حتى الآن بالحديث عن مثالب التنمية بمحاكاة انماط حياة المجتمعات الصناعية كما تكشفت لنا من خلال خبراتنا او عن التناقضات الكامنة في هذه الانماط ومشاكلها كما يتحدث عنها اهلوها أنفسهم وكما تظهر بوادرها اليوم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، اذ يقدم لنا تصورات مفصلة لمداخل تحقيق هذه التنمية البديلة المرغوبة في الواقع العربي ، ومن ثم ، اهميته وضرورة النظر فيه لكل مثقف عربي .

- ٢ -

ويقع الكتاب في فصول ثلاثة رئيسية

(١) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .
(٢) نادر فرجاني ، **هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

وفصل ختامي قصير تعقبه ملاحق حافلة ببيانات احصائية مثيرة للاهتمام عن بلاد مختلفة ، وان لم تكن صلتها بالمتن واضحة تماماً في كل مقام . ويناقش الكتاب في الفصل الاول المعنون « الموارد والامكانات : الصورة الحالية للفكر والحقائق » عدداً من المسلمات التي بنيت على اساسها النماذج العالمية الاولى لاستشراف المستقبل وبالذات ما أطلقته من صيحات التحذير من استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة . وهو يؤكد ارتباط هذين الامرين المتشابكين بانتشار الفقر في العالم وبالخيارات الاقتصادية والتكنولوجية التي فرضتها تبعية الدول النامية للدول المصنعة والسعي لمحاكاة نمط حياتها ، رافضاً دعوى خطورة التزايد السكاني ومؤكداً ان سوء توزيع الثروة والدخل ، وليس « الانفجار السكاني » ، هو السبب في ازمة النظام الاقتصادي الراهن . ثم ينتقل بنا الى ما طرأ على هذا الموقف من تحول في النماذج الأحدث والتي بدأت تؤكد بداية بدراسة معهد باريلوتشي التي رفضت فكرة محدودية الموارد ومروراً بنماذج ليونتييف ونادي روما الثاني مؤكداً على ان محددات النمو سياسية واجتماعية في المقام الاول . وينتهي بنا الى ابراز اهمية سوء استغلال الموارد وتوزيعها واصرار ايجناس ساكس ، منذ مطلع السبعينات ، على ان اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان يرفع معدلات النمو ويحسّن نوعية الحياة ، اذ انه يمنع الآثار البيئية المدمرة للتكنولوجيات الحديثة ويخفض من النفقات الاضافية لوقف اضرارها . ويختتم المؤلف هذا الفصل التمهيدي بطرح قضية الموارد في اطار عربي فيسرد بعض الآثار البيئية المدمرة لممارسات سائدة في الوطن العربي في الصناعة والزراعة والعمران . وهي ممارسات موروثة عن عهد الاستعمار ، او نابعة عن تقليد انماط حياة سادتنا من المستعمرين السابقين ، الامر الذي يقود مباشرة الى الفصل الثاني المعنون « اعادة النظر في الموارد الطبيعية » .

- ٣ -

ويبدأ هذا الفصل بمناقشة الخيارات التكنولوجية الغربية والخاضعة لمعايير تعظيم الربح واستبعاد قوة العمل قدر الامكان والتبذير في الطاقة اعتماداً على رخص النفط ، مؤكداً ان تبديد الموارد وما ترتب عليه مثلاً من انخفاض حاد في احتياطيات الطاقة الرخيصة في العالم سببه العالم المتقدم ، لا النامي . وينبّهنا الى ان هذه الظروف من ترف التبذير في الموارد لن تكون متاحة بعد الآن للعالم النامي في التنمية .وهكذا فإنه لا بديل له عن تنمية تكنولوجية مستقلة وبحث علمي توجّهه احتياجاته هو بالذات . ان مثل هذه التنمية يجب ان تضع الوفاء بالحاجات الاساسية في صدر اولوياتها ، وليس التلوث او التركيز على نظم المعلومات مثلاً ، كما هو الحال في الغرب . وينتقل الكتاب بعد هذا الى مناقشة امثلة مفصلة لتكنولوجيات منقولة عن الغرب ، مبرهناً على عدم ملاءمتها للتنمية العربية البديلة . فنمط الزراعة المكثفة زاد مدخلات الطاقة اللازمة لانتاج قدر من الغذاء (مقاساً بالسعرات الحرارية) زيادة خيالية ، بينما توجد اليوم في العالم من حولنا تجارب اخرى ناجحة لنمط زراعة كثيفة العمالة ، ذات ميكنة مناسبة ، تحقق زيادة كبيرة في الانتاج الغذائي وتوفر مصادر طاقة بديلة في وحدات صغيرة الحجم تناسب التنمية الريفية البعيدة عن التجمعات السكانية الحضرية الضخمة بمشاكلها البيئية والاجتماعية . والتنمية الصناعية العربية انصرفت الى الصناعات كثيفة الطاقة

التي تستنزف الموارد النادرة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، بينما الولايات المتحدة مثلاً تتحول الى مجتمع متخصص في قطاع المعلومات .

ثم يطرح ، كمثال ، سيناريو المركز الدولي لبحوث البيئة والتنمية في باريس والخاص بالتنمية « المعتمدة على النفس » ويبين ما يؤدي اليه من مزايا واضحة في توفير الموارد النادرة ، اذا ما كان التوجه الاساسي لجهد التنمية هو الوفاء بالحاجات الاساسية وتحسين الوضع النسبي للريف مقارناً بالحضر ، ثم يكشف لنا عن ان وراء هذه التوجهات القطاعية السائدة في الوطن العربي اليوم يكمن نمط الحياة والاستهلاك الذي تنتهجه الاقطار العربية بشكل عام ، وما ينطوي عليه من الاهتمام بتوفير احتياجات الطبقات الغنية على حساب الغالبية الفقيرة وما يمكن أن تحققه تغيرات جذرية في مفاهيم الخدمات ، مثل الرعاية الصحية او نظام التعليم . وفي النهاية ، يدعو الكتاب الى تفادي التلوث اصلاً في انماط التنمية بدلاً من محاربته على غرار ما يجري اليوم في الدول المصنعة .

تتجمع هذه الخيوط في النهاية في أن البدائل التي يومىء اليها الكتاب تتسم بطابع المحافظة على الموارد لصالح الاجيال القادمة[٣] ومنع التلوث بدلاً من تحمل الكلفة الاضافية لازالته . ويختتم الفصل بمحاولة شجاعة لتخطيط صورة تجميعية لارهاصات المناقشات السابقة في الاطار العربي، فيطرح اختياراً لتفاعل مورّدي النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي . وليس من العسير تقديم اعتراضات اساسية عليه ، وفي بعض الاحيان من منطلقات الكتاب نفسه في توصيف ملامح التنمية البديلة المنشودة . فدعواه الى انشاء صناعة بتروكيماوية لا تذكرنا بأنها من اخطر الصناعات الملوثة واكثرها استهلاكاً للطاقة وهو الامر الذي يشير اليه الكتاب في صفحتي (٤٢ ، ٤٣) . ثم انه لا يقلل من التبعية التكنولوجية كما يزعم الكتاب في صفحة (٦٠) ، بل هو يؤصلها ، وهو ما نهى ايضاً عنه الكتاب وحذّر من مغبّته . والحديث عن شبكات الربط الكهربائي لا ينسجم كلياً مع ما ذكره في صفحتي (٤٥ ، ٤٨) عن اهمية بعثرة موارد الطاقة وتوزيعها في القطاعات الريفية (والبادية؟) بعيداً عن التجمعات الحضرية السرطانية . ثم انها بقدر ما توفر من مزايا استراتيجية تحمل ايضاً في ثناياها مخاطر استراتيجية في واقع الصراع العربي ـ الصهيوني . ولنا فيما حدث في نسف محطة المحولات لخط امداد السد العالي الى مصر السفلى والواقعة في نجع حمادي وقصف خط الربط بين حلوان والسويس ، وما ترتب على ذلك من ارتباك للحياة اليومية والانتاج ، عظة لمن يتعظ . والاسمدة الآزوتية لا تتسق كلياً مع دعوته لنشر معدات انتاج الغاز البيولوجي واستخدام السماد الطبيعي الناتج عنها في التسميد . ولقد غدا واضحاً لنا الآن أنه حتى تجربة الثورة الخضراء لم تكن كلها خيراً ، بل أنها في الواقع شكل من اشكال التنمية الزراعية كثيفة الطاقة ادت الى

---

(٣) من سخرية الاقدار ان السنوات الاخيرة منذ ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٤ ، قد شهدت جهداً مركزاً في الغرب لوقف الزيادة المستمرة في احتياجاته من الطاقة بل وخفضها ، ولو بنسب ضئيلة في بعض الحالات ، بينما يستمر اهدار موارد الطاقة في الوطن العربي دون محاولات شاملة وجادة لوقف هذا النزيف ، الامر الذي لو استمر لاستنفد في بعض الحالات الانتاج الكلي لدول وقر في الذهن أنها مصدّرة للنفط وهي تعتمد على دخلها منه دعامة اساسية لاقتصادياتها .

تغريب وافقار فئات كثيرة من صغار المزارعين . ولسنا نقلل هنا من قدر هذه المحاولة الشجاعة والرائدة ، فهي مسودة اولى نتصور ان هدفها اثارة النقاش وحفز جهود اخرى كثيرة للنظر في تفاصيل هذه الطروحات وقيمتها في تحقيق التنمية البديلة المنشودة ، وهي مدخل طبيعي لبلورة هذا البديل والتعرف بوضوح على شكله وطريقة مزجه بين مختلف التكنولوجيات ، وربما ايضاً استبعاد احتمال قيام اشكال معينة من هذه البدائل في واقع الموارد العربية .

وربما كان من الامثل للكتاب حتى لا يترك القارىء حائراً امام هذه التناقضات ان يؤكد بداية رفضه لمفهوم الاستقلال التكنولوجي المطلق وتسليمه ايضاً بأن التبعية التكنولوجية حقيقة واقعة يدور البحث داخلها . والمطلوب هو توسيع دائرة هذا البحث الى اقصى حد ممكن من خلال التخفيف من قيودها ، اي البحث عن المنهج « الامثل ». والامثل ، بحكم التعريف ، هو ذلك الذي يبحث بين جمع من المقيدات والمتناقضات عن افضل حل ، موازناً بين المزايا والاضرار ، طبقاً لمعايير اختيار تعكس موقفاً مبدئياً من القضية التي نسعى لحلها ، اي تحقيق اهداف التنمية البديلة دون الخضوع الكامل للتبعية التكنولوجية كما هي سائدة في الوطن العربي اليوم . وسوف يمكن ، من خلال هذا المدخل اذا ما تعمقت الرؤية ، الوصول الى امرين : اولهما تحديد ما هو ملائم لهذه التنمية البديلة من بين الخيارات التكنولوجية المتاحة اليوم ، إما كفكر وإما كممارسة في الدول المصنعة (وهوامش الكتاب حافلة بمراجع تناقش هذه الخيارات المشجعة) . والامر الثاني هو بلورة لائحة بالمتطلبات التكنولوجية الوطنية او القومية والتي لا نجدها من بين البدائل التكنولوجية المتاحة في الغرب والتي يقتضي الامر ان تنصب جهود هذه الاجهزة على توفيرها . وتبقى بعد هذا ملاحظة اخيرة على هذا الجزء هي تجاهله لمسألة التكنولوجيات الحديثة وما يمكن أن تقدمه من فرص لتحقيق التنمية البديلة . واذا كنا لسنا من القائلين بأن الالكترونيات الدقيقة واحدة من هذه الفرص ، فربما كانت ارهاصات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية تجعلنا نتصور أنها اقرب منالاً واوضح جدوى للعالم النامي عموماً ، وللوطن العربي بالذات ، في تحقيق التنمية البديلة في بعض القطاعات على الاقل . وهذه امور يتعرض لها الكاتب في الجزء الاخير من الفصل الثالث دون ربط ينير السبيل امام القارىء للارتباط بين هذين الجزئين في الكتاب .

- ٤ -

ومع أن عنوان الفصل الثالث هو « اعادة النظر في الموارد البشرية » الا أنه يمتد الى آفاق اوسع مما يشير العنوان لاول وهلة . فهو يبدأ بتقرير ان محوري التنمية هما رصيد المجتمع من الموارد البشرية ، كماً وكيفاً ، وطرق استفادته منها . والتنظيم الاجتماعي هو الذي يربط بينهما بشكل مؤثر يعوض نقص الاستثمار المالي او يغني عن بعض منه . وينتقل الكاتب من هذا الى استعراض خمس مجموعات من الافكار المتناثرة ، وان كانت مفيدة في استشراف البديل المرغوب للوطن العربي . فهو ينبهنا في المجموعة الاولى الى ما كشفت عنه بعض الدراسات من ارتباط بين اشباع الحاجات الاساسية وارتفاع توقع الحياة عند الولادة (وهذا امر بدهي) ومعدلات التنمية (وهو ما كان يحتاج الى برهان وتأكيد) . ويورد ارقاماً عن تردي اوضاع الوطن العربي عموماً في مواجهة انتشار الامية وسوء

التغذية والمسكن والرعاية الصحية . وفي المجموعة الثانية يتناول مسألة اساليب التعليم البديلة ودور التعبئة الشعبية في محو الامية الذي فشلت المنهجيات التقليدية وما صاحبها من انفاق في تحقيقه ، منبهاً الى موقف النظم السياسية من التعبئة الشعبية وخوفها منها . ثم يشير الى مظاهر انفصام المعرفة ، وغياب المناخ الفكري المناسب للبحث العلمي عندما تكون المتاجرة بالعلم وسيلة للقهر الاجتماعي ونشر الفكر الرجعي ، والى انخفاض قيمة العمل اليدوي . وينادي بالابتعاد عن محاكاة الغرب والنظر في منطلقات جديدة لا تربط بين التعليم وبين الموارد المالية ، وانما بينه وبين التنظيم الاجتماعي الكفء الذي ينمي في المواطن القدرة على التعلم طوال الحياة . ويضرب المثل بما حققه الصومال في هذا المجال رغم فقره الشديد والذي فاق ما حققه اي قطر عربي آخر مع كل ما يتمتع به كل منها من ثروات تفوق ثروات الصومال .

والمحور الثالث هو المشاركة الشعبية في استشراف المستقبل وما تحققه من خفض في كلفة مشروعات التنمية وما توفره من رصيد اكبر من الابتكارات اللصيقة بالواقع والامكانات ، مشيراً الى خبرات اليابان والصين ثم حركة السارفودايا في سريلانكا . اما المحور الرابع فهو التوجه نحو اللامركزية وتنمية المحليات للوفاء بالقدر الاكبر من احتياجاتها ، مذكراً بسياسة الصين الشعبية في « السير على قدمين » وما حققته من انجازات ، والى تجارب اليابان وتايوان وسيراليون وافغانستان والهند وكولومبيا في ايجاد اقطاب للحياة بعيداً عن المدن وفي تحقيق عدالة اكثر في توزيع الدخل . وربما كان مفتاح الموقف الذي يربط بين هذه المجموعات او المحاور الاربعة هو ما ذكره الكاتب في اول الفصل ، الا وهو التنظيم الاجتماعي الذي يستهدف توعية الشعب ويضمن تعبئة الجهود البشرية الخلاقة واستمرار هذه التعبئة . وربما قلنا باختصار وبوضوح اكثر مما جاء في الكتاب ، ان المسألة في الواقع العربي هي ببساطة غياب الديموقراطية في ربوع الوطن العربي بما يطلق العنان الى آخر المدى لطاقات الفكر العربي الخلاقة لكل مواطن فيه دون سدود او عوائق طبقية او فئوية وفي تنظيم اجتماعي يضمن مشاركته الفعالة والمستمرة في صوغ التنمية البديلة وفي تحقيقها على ارضه بمعنييها : الخاص والعام .

وفي ختام هذا الفصل سرد لعدد من امكانات الابداع التكنولوجي ، يرى الكاتب فيها تحديات تواجه الوطن العربي وهي تشمل الزراعة والموارد المعدنية ومصادر الطاقة البديلة والتكنولوجيا الحيوية والفنون الاعلامية . وكثير مما ورد تحت هذه المواضيع عليه شكوك وتحفظات كثيرة واقل ما يقال فيه انه توجّه لم يثبت بعد جدواه عموماً على نطاق عالمي . وانما الاهم من هذا في نظرنا هو اننا لم نعد العدة ولم نألف بعد النظر في جدواه بمعاييرنا نحن المرتبطة بواقعنا المادي والاجتماعي . ولكل ما أورده من مداخل جديدة للتنمية التكنولوجية مشاكل اساسية يحيط بها غموض كثير ولبعضها سلبيات بدأت تتضح والبعض الآخر تكنولوجيات لا يتصور سيطرتنا عليها في اي اطار واقعي من التفكير . فإذا ما نظرنا الى الامر على أنه دعوة لأن نتابع ما يجري في العالم من حولنا وان نحسن امكانات معرفته وتقويمه بمعايير امكاناتنا واحتياجاتنا وأن نبادر الى اغتنام ما يكشف عنه هذا التقويم من فرص وتحاشي ما يتضح عنه من مخاطر ، فإن الكتاب يكون قد ادى

خدمة جليلة للساعين الى تحقيق تنمية بديلة . وبوضوح اكثر ، قد نقول انها دعوة الى القيام بعمليات استشراف وتقويم على المستوى التكنولوجي بشكل منهجي اصيل ومتواتر . ولعلنا في الوطن العربي نبدأ الآن على الاقل بالاهتمام بشكل خاص بما هو متاح لنا من جهود منظمات الامم المتحدة في هذا المجال الذي بدأ يشغل فكر كثير منها ، وجهود هيئات علمية اخرى في الشمال والجنوب ، بدلاً من ترديد مقولات ممجوجة عفا عليها الزمن حول نقل التكنولوجيا وتطويعها وتجذيرها وانتقالها . الى آخر مجموعة التسميات البيزنطية التي لا تقدم ، ان لم تؤخر بفضل تشويشها للرؤية العربية في الموضوع وتوقفها عن مسايرة تطورات خطيرة من حولنا ، وذلك من خلال دراسات جادة وعميقة تحل محل التنظير السطحي الذي شبعنا منه في السنوات الاخيرة . ان كل ما يشير اليه الكتاب هنا هو في حقيقته من باب الاحتمالات غير المؤكدة ، والسؤال الذي يبقى حائراً هو ما السبيل لتحقيق قدر من هذا ؟ كم من الوقت يستغرق ؟ كم يكلف ؟ ما هي مداخل التنفيذ ؟ وما هي المعوقات التكنولوجية (وقد تعرفنا على المعوقات الاجتماعية ـ السياسية)؟ وهو ما ينصرف العالم الصناعي للرد عليه بقدراته الهائلة للتحليل والتطبيق . وستكون النتيجة لو لم نبادر الى الاهتمام بما يقدمه الكتاب انه سيسبقنا الى تشكيل استخدامات هذه التكنولوجيات الجديدة دون نظر لاحتياجاتنا الخاصة .

ـ ٥ ـ

وعنوان الفصل الرابع « خاتمة ام بداية ؟» يؤكد ، في تواضع العالم الحقيقي الذي عرفه في المؤلف كل من حظي بصداقته او العمل معه ، ان اقصى ما سعى اليه كان استثارة الآخرين للمشاركة في جهد واسع الانتشار وحوار مترامي الاطراف ومتواصل للتعرف على الممكن والملائم من بين ما عرضه ، وما لم يعرضه ، ومما يبدو الآن من فرص حقيقية او زائفة لصوغ المستقبل العربي البديل وحتى نوقف « هدر الامكانية » العربية ونبدأ في تشخيص الملامح وتعريف البدائل وتحديد المخاطر □

المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) . ٥٥٦ ص .

روز غريب

الموضوع العام الذي عالجه كتاب المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية هو دور المرأة او مقدار اسهامها في حركة الوحدة العربية . والاسهام بالطبع يستدعي القدرة على التحرك والعمل، والقدرة تنبع من الحرية . فما الحرية التي حصلت عليها المرأة او التي لا بدّ من الحصول عليها للقيام بالدور المشار اليه ؟

اذا نظرنا الى الحرية بمنظار علماء الاجتماع فإن في وسعنا تفريعها الى : حرية اقتصادية تقي صاحبها شر التطفل والاتكالية ، وحرية شخصية تعني حرية تصرّف الفرد بشؤونه الخاصة ، وحرية فكرية بمعنى اختيار العقيدة والهدف والفلسفة الذاتية وحق ابداء الرأي ، وحرية سياسية اي المشاركة في الرأي السياسي والقيادة الجماعية ، وحرية العمل لكسب العيش ولتحقيق الذات ، وحرية اختيار الزوج وبناء اسرة ، واخيراً الحرية من الخوف والقلق والغبن والضغط الاجتماعي .

ان موضوع البحث يربط حرية المرأة ونشاطها بالوطن الذي تعيش فيه وتبادله الولاء ، فهو ليس نشاطاً في الفراغ . وحريتها هي من نوع الحرية المسؤولة والملتزمة ، التي تضع مصلحة الوطن والمواطن والانسان الآخر فوق كل شيء وتجاوز بها المطامع والاهواء الذاتية كما تجاوز مصلحة الاسرة والعشيرة والطائفة والدين والحزب . فأين المرأة العربية من هذه الحرية المسؤولة ؟ بل اين الرجل العربي نفسه من هذه الحرية ؟

لننظر في ما يقوله الباحثون حول الموضوع . ففي اللمحة التاريخية التي تتصدر الكتاب رأيان متناقضان : الاول لعلي شلق[1] يحاول تبرير الاوضاع السلفية بدلاً من نقدها وتقديم التفاسير والبدائل كما يقول محمد الرميحي . والثاني لحليم بركات يحمّل النظام الابوي وما أوجَدَه من انظمة طبقية وعشائرية ، مسؤولية انحطاط المرأة وتشييئها . وهذا الموضوع يتصل بصراع الرأسمالية والاشتراكية من جهة ، كما يتصل من جهة اخرى بصراع انصار الحرب وانصار السلم ، دعاة تقييد الانظمة الاقتصادية والسياسية ودعاة تحريرها .

(١) أغفلت الالقاب الجامعية رغبة في الاختصار وتجنباً للتكرار .

فالفريق الذي يدين النظام الابوي يدين معه النظام الرأسمالي بصورة ضمنية باعتباره فرعاً من اصل . غير ان فريقاً آخر يركّز نقده على الصراع القائم بين الدول الساعية للسيطرة على العالم ، سواء أكانت السيطرة فيها وقفاً على الشركات ، كما في الدول الرأسمالية ، ام على زعماء الحزب المنفرد بالسلطة ، كما في الدول الشيوعية . كلا الفريقين يحلل تضحية المرأة ، كما يحلل تضحية الرجل لأغراض توسعية ، وهو لهذا يحلل المنازعات والحروب بين الشعوب .

من هنا نرى ان موضوع النظام الابوي يتطلب بحثاً سياسياً اقتصادياً شديد التعقّد ، يضطلع به في الوقت الحاضر باحثون يعتقدون ان هذا النظام في طور الانحلال بفعل التغيرات الاقتصادية التي قضت بخروج المرأة للعمل . بذلك أسهمت في تقويض سلطة الرجل . وبالنتيجة يُصبح هدم النظام الابوي ممكناً من غير قضاء على النظام الرأسمالي . ان هذا الموضوع لا يزال قيد الدرس ولا مجال لأن نبدي فيه رأياً حاسماً[٢] .

القسم الذي يتناول دور المرأة في الحياة السياسية يبيّن لنا محدودية مشاركتها في مختلف الحقول ، قوانين الاحوال الشخصية في تونس والمغرب والجزائر تتّسم بعدم المساواة بين الجنسين في حرية التصرف ، كما تقول حفيظة شقير . فبالرغم من ان الدستور يقرر المساواة يبقى التطبيق مخالفاً للنصوص من جهة : تحليل الطلاق من جانب واحد ، عدم المساواة في الارث، تحليل تعدد الزوجات (عدا تونس) تحريم زواج المسلمة بغير مسلم ، فرض الطاعة على المرأة وتقييدها بخدمة الاسرة .

وفي « وضع المرأة وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية » تشدّد الباحثة سهير لطفي على سمة التسلّطية التي تتصف بها الاسرة العربية والتي نشأ منها انقياد المرأة للرجل وشعورها بالانتماء الى الاسرة والطائفة بدلاً من الانتماء الى الوطن ، فهي فاقدة الحرية الشخصية والمجتمعية .

الثورات التي حدثت في مصر ، الجزائر ، فلسطين ، اقطار الخليج وشاركت فيها المرأة ، لم تنجح في تحريرها ولا في ايصالها الى مراكز قيادية . وفي امكانات المرأة العربية في العمل السياسي تقول حكمت ابو زيد ان حصول المرأة على حق الانتخاب لم يبدّل شيئاً في اوضاعها السياسية والاجتماعية ، وان حصولها على مقدار كبير من الحقوق السياسية ـ في تونس مثلاً ـ لم يبدّل وضعها لأنها ما زالت متخلّفة في مجالات اخرى .

دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي يمكن ايجازه بما يلي : انه دور ضئيل هزيل . والمرأة المثقفة الحرة الواعية بعيدة كل البعد عن التنظيمات النسائية . هناك صراع بين المنظمات التقليدية وتلك التي تطلق على نفسها اسم ديمقراطية او تقدمية ، صراع ينعكس فيه موقف البلدان العربية وتناقضاتها ، كما أن كلاً من الفريقين يبدو مرتهناً بسياسة البلد الذي ينتمي اليه وبعض تلك المنظمات تحوّل الى اجهزة دعاية للنظام القائم .

في بحث محمد الرميحي عن المرأة الخليجية صورة قاتمة لوضعها الذي تسيطر عليه التقاليد العشائرية والتفسير التقليدي والخرافي للدين . علاقات الزواج لم تتبدل والتحديث الذي جرى في الاساليب العشائرية انما كان لخدمة المصالح الاستعمارية .

وعمل المرأة في الاقطار العربية ومشاركتها في

(٢) حول الخلاف القائم بين الرأسمالية والنظام الابوي والليبرالي ، انظر :
Signs, vol. 7, no. 3 (Spring 1962), pp. 567-588.

التنمية يؤلفان نسبة ضئيلة ـ كما يقول هنري عزام ـ بالقياس الى اقطار اخرى من العالم الثالث . كذلك نسبة الامية في نساء هذه الاقطار تناهز ٨٥ بالمائة بينما هي ٦٠ بالمائة في الاقطار الاخرى النامية . يلاحظ الباحث تزايد اقبال النساء على التحصيل العلمي في المدارس والجامعات لكن هذا الاقبال لا يؤدي بالضرورة الى زيادة اليد العاملة لأن التوجيه البيتي والمدرسي يهيىء المرأة لأن تصبح زوجة واماً .

صورة المرأة في الاعلام العربي ، كما تقدّمها عواطف عبد الرحمن ، صورة سلبية ، تكاد تنحصر في إبراز دورها التقليدي . كذلك صورتها في صحافة الخليج العربي باستثناء الازمنة العربية .

١ ـ موقف انفتاح

النماذج القليلة التي عرضتها من فصول الكتاب تعطينا على وجه الاجمال نتائج سلبية لاوضاع المرأة في الوطن العربي . فأميّة المرأة في هذه الاقطار أعلى نسبة منها في الاقطار الاخرى من العالم الثالث بينما نسبة مشاركتها في العمل ادنى منها في هذه الاقطار عينها . الا ان البحوث مع تركيزها على نواحي التخلّف النسائي في جميع المجالات ، تُرينا في الباحثين أنفسهم وفي اصحاب التعقيبات والمناقشات التي تلتها ، روح تقدمية وانفتاح ورغبة اكيدة في تحرير المرأة ومعالجة مشكلاتها .

أ ـ اهتمام ظاهر بضرورة تطوير قوانين الاحوال الشخصية وتوحيدها . « اننا بحاجة الى قانون مدني للاحوال الشخصية يرتكز على العلمانية لكن هذا القانون غير ممكن في الوقت الحاضر نتيجة التراث العربي الاسلامي الذي يرتكز عليه مجتمعنا » (حفيظة شقير ص ١١٦) . وتزيد الباحثة في الصفحة نفسها : « ان المهر يمثل عقد بيع جسد المرأة الى الرجل » . وفي (ص ١١٧) « كذلك فيما يخص قانون الميراث ، كلنا نعلم ان للرجل مثل حق الانثيين . وعلى الرغم من ان هذا القانون يكرّس عدم المساواة ففي بعض الجهات لم يجر تطبيقه ابداً وخاصة في الريف ... اما حول مسألة تعدد الزوجات فأنا لا اعتبر ان فترة تعدد الزوجات قد انتهت » .

يوافق على ضرورة العلمنة في الاحوال الشخصية كل من عباس مكي (ص ١١٠ و ٤١٦ ـ ٤١٧) ولور مغيزل (ص ١١٥) وحليم بركات (ص ٦٦) . وتقول عايدة مطرجي ادريس بضرورة الاخذ بالتأويل والاجتهاد فيما يخص الدين لمسايرة موكب الحياة (ص ٥٢) والى هذا الموضوع نفسه يشير حامد عمار (ص ١١٣) . وتقول اميرة الدرا : « الدين سلاح مهم وخطر ، سلاح ذو حدين ، ويجب ان نجد تفسيراً عصرياً جديداً للدين » (ص٨٢) . وتحذّر نوال السعداوي من الاستخدام الرجعي للدين (ص ٤٤٧) . ويتخوّف البعض من ظهور التيار الديني الرجعي في بلدان الخليج وانعكاسه في تونس وسائر الاقطار العربية (حفيظة شقير ص ٢٦٢) . وينتقد محمد الرميحي طغيان التقاليد القبلية وعودة الحجاب الجديد ويرى ان التفسير التقليدي والخرافي للدين يقتصر على قضية المرأة (ص ٢٤٢) ويضيف : « لماذا اختفى الحجاب من الهند وعادة ربط الارجل للفتيات من الصين بينما تجربة ايران في رفع الحجاب وتركيا في تعدد الزوجات قد ثبت التراجع عنها اجتماعياً ؟» .

ب ـ ضرورة تطوير الاسرة : يتفق عدد من الباحثين على مهاجمة التقاليد التي تجعل الاسرة عامل جمود وقهر في المجتمع العربي . تقول سهير لطفي : « لا بد من التغيير الجذري في قيم الاسرة التي تقوم بتنشئة الاجيال » (ص ١٣٦) . و«الاسرة في النظام الابوي ترسّخ سيطرة الرجل واستبداده » . ويشرح الرميحي الاحكام التعسّفية التي تستبد بالاسرة والزواج في منطقة الخليج (ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠) . ويقول عباس مكي : « الاسرة حاملة العادات والتقاليد هي العائق الاساسي امامنا حيال قضية المرأة » (ص

٣٠٥) . ونوال السعداوي : « هذه المؤسسة الصغيرة ـ الفاميليا ـ قامت واستقرّت على عبودية النساء والاطفال » (ص ٤٨٨) .

ج ـ الحركات الثورية لم تحرّر المرأة : توافق على هذا القول نوال السعداوي حين تصرّح بأن الثورات في البلدان العربية لم تكن حركة جماهير ، بل مجموعة رجال او قيادات احتكروا القيادة والتوجيه والتفكير والخبرة (ص ٤٨٣) . وحليم بركات في قوله ان الحركات الثورية لم تحرر المرأة (ص ٦٧) . وسهير لطفي : « ان الايديولوجية الراسمالية والاشتراكية فشلت في حل المشكلات المجتمعية في الوطن العربي » (ص ١١٩) . وفي حاشية (ص ١٢٠) تقتبس سهير لطفي قول عصمت سيف الدولة : « ان العرب يواجهون مسؤولياتهم بدون رصيد يذكر من الخبرة ببناء النظم الاجتماعية والتقاليد الديمقراطية بل برصيد مشوّه من الفكر الليبرالي » .

د ـ ضرورة تكثيف الدراسات : في ردّه على المناقشات (ص ٨٦) يقول حليم بركات : « اننا بحاجة ماسّة الى مزيد من الابحاث الميدانية » . وتقول درّة محفوظ : « يجب التكثيف في الدراسات المقارنة لواقع المرأة في الدورة الاقتصادية ، وتوحيد الثقافة الدرسية والانماط الثقافية الخاصة بالمرأة » (ص ٣٠٧) .

هـ ـ الدعوة الى اعادة النظر في تاريخ المرأة العربية لاستيحاء ما فيه من مظاهر بطولة ونضال : تطلق هذه الدعوة نوال السعداوي وآخرون من الباحثين . والتاريخ يمكن أن يكون مصدر هداية او مصدر ضلال ، غير ان في كشف نواحي القوة في هذا التاريخ لكي نتمثّلها ، ونواحي الضعف لنتجنّبها ، خدمة للاجيال الطالعة ، كما لدوائر البحث العلمي .

٢ ـ ضعف التركيز

إن دلائل الانفتاح التي سبق تعدادها لا تؤلف جوهر الدراسات ، بل تتخللها بصورة عارضة وغالباً ما يجري ذكرها في فقرات التعقيب والمناقشة لا في صلب الدراسات . موضوع العلمنة غير وارد في دراسة خاصة . تطوير الاحوال الشخصية لا يحظى سوى بدراسة جزئية في مجال القوانين الخاصة بالمرأة في المغرب العربي . مشكلات المرأة الريفية والعاملة في المصانع والمسؤولة عن الاسرة في غياب الرجل تكاد تكون غائبة عن مجمل الابحاث . كذلك موضوع الاسرة وما يتفرّع منه من ابحاث تتعلق بمكانة المرأة في الاسرة والتأثير النفساني والصحي والاجتماعي الناجم عن قانون الاحوال الشخصية الذي يفرض عدم التكافؤ بين الزوجين . من ذلك ايضاً موضوع العلاقة بين الوالدين والاولاد وما يخلقه تطور هذه العلاقة من صراع بين جيلين : قديم وحديث ، ومن مشكلات حول تربية الاولاد وتوجيههم . من فروع هذا الموضوع ايضاً عمل المرأة في الخارج وتأثيره في نفسيتها وفي موقفها من الاسرة . وعملها في البيت الذي لا يعطيها وحده ضمانة كافية للمستقبل لأنه غير مأجور . فإذا أضافت اليه العمل الزراعي الذي يُعتبر قسماً من واجباتها المنزلية صار عملها مزدوجاً ، ان المرأة التي تعمل طوال حياتها دون مقابل سوى المأكل والمسكن تحتاج الى ضمان اجتماعي يقيها شر العوَز في حالات المرض والعجز والترمُّل ، خصوصاً لأن شيوع الاسرة النواتية في الوقت الحاضر يؤدي الى انفصال الاولاد عن الوالدين ويحول دون قيامهم بواجب الانفاق على والديهم .

جميع هذه الموضوعات الاساسية لا تلقى اهتماماً مركزاً ولا تخضع للدرس التحليلي في فصول الكتاب . في هذا الصدد تقول مي صايغ (ص ٣١١ ـ ٣١٥) : اي مؤسسة عائلية يدعوها هنري عزام ويدعو اليها في شكل متطور ؟ . ويزيد خير الدين حسيب متسائلاً (ص ٣١٣ ـ ٣١٥) عن محاولة التوفيق بين

مشاركة المرأة في التنمية وبين المحافظة على العائلة « هل ان مشاركة المرأة في التنمية يجب ان تكون بالضرورة على حساب مؤسسة العائلة؟ ما هو نموذج العائلة الذي نحب ان نصله بالمساهمة الكاملة للمرأة في عملية التنمية ؟» . ويختم بقوله : « على الرجل ان يقوم بدور اكبر في اعمال البيت واعمال العائلة وتربية الاطفال ، لكن المساهمة شيء وان يُترك العمل كله لمربيات اجنبيات او لدور الحضانة شيء آخر » .

٣ ـ ضآلة الابحاث السيكولوجية

عدا مشكلات المرأة العاملة والمرأة الريفية والاسرة وما طرأ عليها من تطورات ، نلاحظ نقصاً في الابحاث السيكولوجية التي تتناول شخصية المرأة وشخصية الرجل والتطور الذي اصاب كلا منهما في موقفه من الآخر بتأثير الظروف الجديدة .

بين الابحاث بحثان يحاولان سد هذه الثغرة ، الاول هو الذي قدمته لطيفة الزيات في موضوع « صورة المرأة في الانتاج الثقافي العربي » . ومع ان الدراسة تقتصر على تحليل مقتطفات من قصص معاصرة بأقلام بعض الكتّاب ، وتهمل الانتاج الثقافي النسائي ، تُعدّ هذه الدراسة ذات قيمة خاصة من ناحية التركيز الذي تلتزمه والاضواء التي تسلّطها على شخصية الرجل من خلال التحليل السيكولوجي للشخصيات . فهي تقدّم لنا في بعض ابطال القصص صورة الرجل الذي ينظر الى الجنس كعملية غزو وعدوان ، يعبّر بذلك عن نفسية المقهور القاهر الذي حرمه المجتمع الحرية والقدرة على الفعل وإغناء الذات والتفاعل الخلّاق ، والهاه بمعارك تعويضية يسجّل فيها انتصارات وهمية ويتخذ فيها المرأة بالذات وسيلة تعويض . الابطال الذين تحللهم لطيفة الزيات ، على قلّتهم ، يعبّرون عن موقف يطغى على فريق كبير من رجالنا ، ويشير الى المنهج العشائري واساليب الوهم وخداع الذات التي نعالج بها مشكلاتنا . فبدلاً من مواجهة الامور على حقيقتها بتبصّر وواقعية ، نلجأ الى التشنّج الفارغ والسلبية . ويسوقنا التعقّد النفساني الى تدمير من ليس طرفاً في المشكلة . في القصص المحلّلة كانت المرأة هي التي اتخذها الابطال الناقمون على أوضاعهم اداة انتقام ، ظناً انهم بامتلاكها وتدميرها يدمّرون الطبقة المميّزة التي تنتمي اليها او العرق الحاكم الذي تتحدّر منه .

الدراسة تجمع بين الطرافة والعمق ـ كما رأينا ـ لكنها لا تتطرّق الى تفصيل الموقف الاستعلائي الذي يقفه الرجل من المرأة ، وكيف يستوحي التوجيه التقليدي الذي يجعلها فاقدة الشخصية ، وأداة متعة وآلة نسل وخدمة ، ولا قيمة لها بغير ذلك .

والثاني بحث عباس مكي « شخصية المرأة العربية : الخصائص السيكولوجية للمرأة العربية » . وبقدر ما يتوافر العنصر الايحائي في دراسة لطيفة الزيات ، نراه ينكمش في دراسة عباس مكي لشخصية المرأة . فهي تقتصر على ناحية واحدة ، ناحية الخضوع وضعف الصراع ، وتتخذ نموذجاً للدرس فريقاً محدوداً من الشبان والشابات في العاصمة اللبنانية خلال الحرب التي جعلت التواصل بين احياء المدينة امراً صعباً او مستحيلاً .

إن موضوع شخصية المرأة يتخذ اهمية خاصة حين نذكر ان ما نطالب به المرأة من إسهام في اعمال التنمية والتطوير يتوقّف على تحوّل جديد في شخصيتها ، فهل نجح العلم والعمل في إحداث هذا التحوّل ؟

٤ ـ سيادة التوجيه التقليدي

الدراسات التي استعرضناها تعبّر عن ضعف تأثير العلم في شخصية المرأة كما تشير الى كونها ، بصورة اجمالية ، لا تزال تخضع

للتوجيه التقليدي الذي يمكن وصفه بما يلي : توجيه اتّكالي ، يدفعها الى ملاحقة الرجل وتوظيف مفاتنها الجسمية للحصول على ذاك الذي تلقي عليه همّها ويتكفل بإعالتها . العلم والعمل عندها لهو وقتي تتخلص منه بالزواج . في ظل هذا التوجيه تتخذ شخصيتها احدى صورتين : صورة المرأة التابعة للرجل ، الراضية بأن تكون له ظلاً او بوق دعاية ، تمارس وظيفة او مهنة اذا اراد منها ذلك وتسلّمه راتبها اذا طلب منها ذلك . اما اذا آنست من الرجل ضعفاً ، فقد تتحول الى امرأة مستبدة ، قادرة على إخضاع الزوج لأهوائها وابتزاز ماله . كذلك موقفها من اولادها ، موقف تبعية واستعباد او موقف تحكّم واستبداد ، تترجّح بين الحالتين حسب الظروف . وفي غالب الاحوال ، تتكوّن لها شخصية مشوّهة ، تفتقر الى الصراحة والصدق . وفي حالات الفشل والخيبة ، تتحوّل الى امرأة ناقمة على المجتمع ، متمرّدة احياناً ، او معقّدة نفسياً .

هذه الصورة المستوحاة من الخبرة والملاحظة الشخصية تحتاج الى تحقيق علمي ودراسات تثبت صحتها او تنفيها ، تضعها على بساط البحث وتتقصّى في درسها الاسباب والنتائج .

٥ ـ حلول واستنتاجات

في بحث هشام نشابة علامات تفاؤل مصدرها اقبال المرأة على التعليم العالي ، اهتمامها الحديث بالعلوم من رياضية وطبيعية ورغبتها في ممارسة مهنة او وظيفة . ايضاً نجاح التعليم المختلط وانتشاره من غير صعوبة تذكر . وهو لهذا يلحّ على مساندة النهضة التعليمية بالسعي لتعليم البالغين واللجوء الى وسائل تقنية حديثة يجري تطبيقها في مختلف مراحل التعليم ومجالاته .

الا أن حامد عمار يبدو متشائماً لاعتقاده أن التعليم لا يضمن الرقي الخلقي والتحسس الاجتماعي والانصهار القومي (ص ٤٤٦ ـ ٤٤٩) . ويدق ناقوس الخطر حين يقول (ص ٤٦٧) ان نسبة التقدم في معالجة محو الامية لا تتعدى النصف بالمائة سنوياً بالنسبة للاناث وواحداً بالمائة بالنسبة للذكور وهذه صورة لا تدعو الى التفاؤل .

هنا نذكر ان بعض الباحثين يرى حل مشكلة الامية في تجيير الاموال التي تُنفق على التسلّح الى دوائر التعليم ومكافحة الامية . فمعظم اموال النفط في الاقطار العربية تصبُّ في ترسانات الاسلحة ، كما هو الحال في اقطار اخرى من العالم . ولا ندري الى اي حد يبدو هذا الاقتراح عملياً .

الحلول التي تطرحها نوال السعداوي في « نحو استراتيجية لإدماج المرأة وتعبئتها في الحركة القومية العربية » تؤلف نقطة ارتكاز لأن اتحاد النساء للمطالبة بحقوقهن وتحصيلها ضرورة كاتحاد الرجال . كل فريق يمكنه ان يعمل منفرداً او متعاوناً مع الفريق الآخر . ومهما كان كفاح الافراد عظيماً فلا بد من اعتماده على قوة العدد في تكثيف الجهود . ولا ادري لماذا تُصِر الباحثة على تنظيم ديمقراطي في مجموعات تعبّر عن حركة شعبية بالمعنى الصحيح ، ترى فيها الاساس لقيام الحركة النسائية في الوطن العربي (ص ٤٨٩) . ولماذا تستبعد التعاون المثمر بين الطبقات على اختلافها ، مع ان الطبقة المتعلمة بين النساء ، كما بين الرجال ، هي التي يُعتمد عليها في مجال القيادة الفكرية ، وهذه الطبقة قلما توجد في عامة الشعب .

اما فشل النساء في تحقيق اي فوز لقضيتهن من خلال المنظمات والجمعيات التي اضطلعن بتأليفها فدليل على ان المرأة ما تزال

غير مهيأة للعمل الجماعي المستقل . لكن ذلك لا يمنعها من مواصلة السعي حتى تحظى بالخبرة التي حصلت عليها نساء الاقطار الاخرى ، حيث استطاعت المنظمات النسائية ان تقوم بجهود متضافرة تكلّلت بالنجاح . يكفي ان نذكر هنا حركة نساء غينيا ، التي تؤلف دعامة حكم الزعيم سيكوتوري ، وقد نجحت هذه الحركة في ايصال المرأة الغينية الى مراكز قيادية . تقول الباحثة كاثلين نيولند[٢] ان هؤلاء النساء بفضل تكتلهن والدعم المتبادل بينهن وبين سيكوتوري توصّلن الى القضاء على نظام تعدد الزوجات والطلاق الكيفي عقيب فوز البلاد باستقلالها . لكن مساندتهن للحزب الحاكم ليست انقياداً اعمى . والدليل انه حين ألغت الحكومة سنة ١٩٦٤ لجان النساء في الحزب الديمقراطي بحجة انها مصدر تشويش واضطراب في المنظمات المحلية وفي الاسرة ، رفعت النساء عرائض الاحتجاج ومارسن الضغط على سيكوتوري حتى اضطر الى الرجوع عن قراره .

٦ ـ حملة توعية وتوجيه جديد

سهير لطفي ترى حل المشكلة في ايديولوجية قومية جديدة تؤدّي الى التغيير الجذري في قيم الاسرة وذلك بتنشئة الاولاد على مبدأ المساواة والديمقراطية واحترام الحقوق والواجبات وتوعية المرأة بتخلّفها واهمية مشاركتها في عملية التحرر والتحرير .

في هذا القول الموجز تشير الباحثة الى مفتاح الحل العملي لقضية المرأة . انه الدعوة الى توجيه تربوي جديد يساوي بين الجنسين في المعاملة والحقوق ، تفتقده معاهد العلم عندنا لأنها تُعِدّ الطلاب والطالبات للشهادات والوظائف وتهمل توجيههم الخلقي . فكأن العلم طلاء خارجي قد يبدّل مظهرهم ، لكن تأثيره لا ينفذ الى القلب ولا يبني المبادىء القويمة . هذا التوجيه الجديد يجب ان تتبناه الحكومات وتسهم فيه اجهزة الدولة ودوائرها الى جانب المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية وكتب التدريس والمطالعة ووسائل الاعلام وسائر المراكز التربوية والاندية والمنظمات النسائية ومراكز الابحاث على اختلافها . انها حملة شاملة مركّزة تتناول جميع الاوساط والمؤسسات ويكون في برامجها نشر الثقافة بين الاحداث والبالغين وحملهم على المشاركة في إحداث الثورة الفكرية في اساليب التربية والتوجيه . هذا الحل يؤلف عملية طويلة الامد ولا يمكن تنفيذه بضربة ساحر . لأن التقاليد التي رسّختها قرون طويلة في نفوس الشعوب المصابة بالجمود لا يمكن اقتلاعها بين ليلة وضحاها . انه انقلاب فكري لا بدّ من حدوثه . لأن الوطن العربي اذا ظلّ يكرر نفسه ولم ينجح العلم في إعطاء بناته وابنائه شخصيات جديدة تقاوم الزعامات الطامعة التي ما زالت تتلاعب بمصيره ، فسيكون مصيره التحجّر والجمود الابدي .

٧ ـ ملاحظات اضافية

الملاحظات التي أختم بها هذا الموضوع توسع نطاق البحث من غير ان تنفصل عنه ، وانما تحاول ربطه بموضوعات تستقطب الاهتمام في اوساط الحركة النسائية المعاصرة .

أ ـ يشهد عصرنا هذا تكتّل النساء بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخهن . إن درس الماضي يظهر تفوّق عدد كبير منهن في شتى الميادين لكن هذا التفوّق انحصر في افراد ، بينما تهدف نساء العصر الحاضر ، من خلال

(٢) Kathleen Newland, *Women in Politics* (Washington, D.C.: 1975), p. 19

تنظيم جهودهن وتوحيدها ، الى توعية الجميع وجعل تحقيق الذات في متناول الجميع . هناك منظمات نسائية محلية ومنظمات اخرى عالمية غير حكومية ـ اي غير خاضعة لسياسة الحكومات ـ يجاوز عددها السبع والاربعين ، تتفرّع الى جمعيات مهنية ، وهي الاكثر عدداً ، وجمعيات ثقافية ، تربوية ، رياضية ، دينية ذات توجيه اجتماعي او ثقافي . هذه الجمعيات تتفق في سعيها لتحرير المرأة وتتعاون فيما بينها لتحقيق اهداف مشتركة . وتدعو نساء العالم من كل عرق وبيئة ، لاسيما نساء العالم الثالث ، للتعاون معها ومبادلتها الخبرات والمعلومات ، وتعريفها بمشكلاتها من خلال الدراسات المحلية الخاصة . انه منهج الزعيم الصيني ماوتسي تونغ الذي قال : « دعوا كل الازهار تتفتح وانظروا ما الذي تقدّمه كل زهرة من لون وعبير » .

ب ـ إن اربعين بالمائة من نساء العالم يعشن منفردات[٤] ، منهن الارامل ، المطلقات ، العوازب ، المنفصلات عن ازواجهن والمضطلعات بإعالة اولادهن بسبب هجرة الازواج . هؤلاء المنفردات يؤلفن ثلث نساء العالم الثالث في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ، يكسبن معاشهن بأنفسهن ولا يجري في عدم خضوعهن لرعاية رجل عار او كارثة كما هو الحال لدى النساء في الاقطار العربية او في الهند حيث تلجأ بعض الفتيات الى الانتحار اذا عجز الآباء عن تزويدهن بالدوطة (البائنة) التي يفرضها طلاب الزواج .

جاء في بحث علي شلق عن التطور التاريخي لاوضاع المرأة العربية ان تعدد الزوجات نشأ في عصر كثرت فيه الحروب التي أبادت عدداً كبيراً من الذكور وتركت عدداً كبيراً من الارامل والعوانس العاجزات عن إعالة نفوسهن . فكأن تحليل تعدد الزوجات وسيلة لمعالجة هذه الظاهرة ، واليوم نقول ان المرأة اصبحت قادرة على الوقوف على قدميهاوتحصيل معاشها من غير التحاق بحريم احد الرجال . الا نرى هنا دليلاً على ان الاحكام التي تنشئها بعض الظروف تصبح لاغية في ظروف اخرى ؟ ان تبدّل الاحوال في عصرنا يظهر ان الزواج لم يعد ضمانة ثابتة لمستقبل المرأة الاقتصادي. ذلك لأن غلاء المعيشة وتفكك عرى العائلة وشيوع نظام الاسرة النواتية وانتشار الروح الاستقلالية بين الافراد ، كل ذلك يقف حائلاً دون اهتمام الاولاد برعاية والديهم وإعالتهم . وفي حال غياب الضمان الاجتماعي تصبح المرأة ـ لا سيما المتقدمة في السن ـ مفتقرة الى مورد رزق . لذلك لا بد من انقلاب اجتماعي يكون من مبادئه تسليح المرأة بمهنة ، وتطوّر في قوانين الارث ، وفي حقوق الزوجة التي يقتصر نشاطها على العمل المنزلي ، تطور يقيها البؤس والعوز في حالات الضيق والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة .

ج ـ ان الذين يستضعفون المرأة ويشككون في إمكاناتها الذاتية في عصرنا ما عليهم الا أن ينظروا الى التاريخ ـ وقد ورد هذا الاقتراح في بعض المحاضرات ـ ليروا عدد النساء اللواتي تفوّقن في ميادين العلم والفن والعمل والسياسة والانتاج الزراعي والصناعي والتجاري . في كتاب اليز بولدنغ عن **الناحية المجهولة في التاريخ**[٥] ، وتعني بها النساء ، عرض لمنجزاتهن في مختلف الحقول ، واشارة الى الحرية والاستقلال اللذين تمتعت بهما المرأة في القبائل الرحّل ، عند العرب وسواهم . كما أن

(٤) Elise Boulding, *Women in the Twentieth Century* (New York: 1977), pp. 22-23.

(٥) Elise Boulding, *The Underside of History*, (Boulder, Colo.: Westview Press, 1976), p. 715.

هناك وصفاً لضخامة العمل الذي تقوم به المرأة في المناطق الزراعية من العالم الثالث ، ولا سيما في افريقيا حيث يبلغ إسهامها في الزراعة نحو (٧٠) بالمائة ، وحيث تنجح النساء في تدبير شؤون عائلاتهن اكثر من الرجال ولا يجدن في ذلك اي صعوبة ، متزوجات كن او ارامل او مطلقات او مهجورات .

في الاشارة الى ضخامة عمل المرأة في البيئات الزراعية لا انكر وجوه الغبن والارهاق التي تتعرض لهما وإنما أردت التنبيه الى الطاقات الهائلة التي تختزنها المرأة ، والتي يمكن توظيفها لا في الزراعة واعمال البيت فحسب ، بل في ممارسة حقوقها والمشاركة في اعمال التنمية على اختلافها .

د ـ في عصرنا يزداد اهتمام القادة العالميين بادماج المرأة في التنمية وفي الوظائف الادارية تلبية لحاجة المجتمع الى زيادة الانتاج على مختلف الصعد ، ثم لاعتقادهم ان المرأة اذا شاركت في الاعمال الادارية والوظائف القيادية قد تصيب نجاحاً حيث فشل الرجل وتسهم في تشجيع حركة السلم العالمي ومقاومة ايديولوجيات العنف والارهاب التي يعتنقها اكثرية الرجال ويعبّرون بذلك عن ارتداد الى عهود الفطرة والهمجية .

في عالم اليوم قيادات نسائية بارزة في دوائر العمل . وفي مراكز البحث العلمي نساء غير منتميات الى حزب او ايديولوجية معاصرة . منهن اليز بولدنغ النرويجية الاصل المقيمة في امريكا . والفا ميردال الاسوجية التي نالت جائزة السلام لهذا العام . واندريه ميشال التي تدير مركز ابحاث في فرنسا . هؤلاء النساء وزميلات لهن يرفضن الانظمة السياسية القائمة ويطالبن باقامة نظام اقتصادي لامركزي ، يخلو من مساوىء البيروقراطية ويمنع تكديس الثروات واحتكارها من قبل الشركات الكبرى كما في الانظمة الرأسمالية ، او من قبل الحكومات الدكتاتورية . اما النظام الذي يدعون اليه فيرمي الى احلال التعاون محل التنافس . يتلاشى فيه مبدأ الجمع والتكديس القائم على المشاريع الاقتصادية الضخمة ، ويقوم مكانه نظام المشاريع المتوسطة الحجم والارباح . وبدلاً من البذخ والترف والانفاق الجنوني على الملذات يعتمد الناس البساطة في العيش والاقتصاد في اقتناء الامتعة والذخائر . والمال الذي ينفق على التسلح والحروب يجري انفاقه على الابحاث والدراسات العلمية ومكافحة الفقر والمرض والجهل في العالم .

ان قضية المرأة قضية عالمية حديثة الظهور . لا تزال في اولى مراحلها حتى في الاقطار المتطورة حيث تخضع لتجارب ودراسات تزداد عمقاً وتشعباً ، ولا ندري على ماذا تستقرّ فلسفتها في المستقبل . اما في اقطار العالم الثالث وفي البيئات التي لم تسجّل مقداراً كبيراً من التطور الاجتماعي ، فكل ما تطمح اليه المرأة هو الوصول الى الحقوق التي تنصّ عليها وثيقة حقوق الانسان ، شأنها في ذلك شأن الطبقات المحرومة في جميع اقطار العالم □

■ مؤتمرات

نـدوة « العمـالـة الاجنبيـة في اقطـار الخليج العربي »

الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣

د . نادر فرجانـي

من دوافع مركز دراسات الوحدة العربية الى الاهتمام بمسألة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، وجود جاليات اجنبية كبيرة في قوة العمل والسكان تصل في بعض المناطق الى اغلبية . كما أن لهذه الجاليات خصائص اجتماعية ـ اقتصادية وحضارية تجعل لها آثاراً ملحوظة على البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي ، وامكانية التنمية واحتمالات الاستقرار السياسي مما يوجب دراستها بعمق من منظور قومي .

وقد بدأ المركز التحضير لعقد ندوة حول الموضوع منذ اكثر من عام . وتمخضت جهود الاعداد للندوة عن نشوء تعاون وثيق بين مركز دراسات الوحدة العربية وبين المعهد العربي للتخطيط بالكويت اسفر في النهاية عن عقد الندوة تحت رعايتهما بالكويت في كانون الثاني / يناير الماضي . وان ما يثلج الصدر أنه خرج كل من شارك في الاعداد للندوة وإدارتها ، بتثمين عال للتجربة التعاونية بين مؤسستين تنشغلان بالعمل العلمي والفكري على المستوى القومي ، مما نرجو له ان يستمر ويتوثق .

وكان المخطط ان يتضمن الاعداد للندوة القيام بعملية بحث ميداني في اقطار الخليج العربي تشمل جمع وثائق رسمية وغير رسمية واجراء مقابلات معمقة مع مسؤولين ، وجمع معلومات عن طريق استبيانات تصمم خصيصاً وتطبق على عينات من ارباب الاعمال ، وباقي السكان : مواطنين ووافدين عرباً واجانب . وقد كان الهدف من هذا البحث الميداني توفير قاعدة رصينة نسبياً من المعلومات حول موضوع الندوة ، وهو متعدد الجوانب ، وما يتوافر حوله من معلومات محدود ، وكثير منه قائم على الملاحظة الشخصية في تناول الموضوع . وقد وُضع فعلاً تصميم اولي طموح للبحث الميداني . ولكن الطموح لم يدرك ، فلم يكن ممكناً القيام باستقصاء ميداني مضبوط لعينات من الاطراف ذات العلاقة بموضوع الندوة في اقطار الخليج العربي .

وعملاً بأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، فقد تواضع البحث الميداني الى عملية استقصاء لتكوين **ملف معلومات** عن العمالة الاجنبية في الخليج العربي . قام بها قسم

تنمية الموارد البشرية في المعهد العربي للتخطيط . وقد اكتفى في هذا الصدد بزيارات لبعض بلدان الخليج العربي المستخدمة لقوة عمل اجنبية بهدف الحصول على معلومات عن الجوانب المختلفة للظاهرة ، واجراء مقابلات معمقة مع عدد محدود من الفئات التي كان مزمعاً تغطيتها في البحوث الميدانية . وقد صيغت المعلومات التي توفرت من عملية الاستقصاء على صورة ملف ، من دون جهد تحليل او تفسير معمق ، بهدف توفير خلفية معلوماتية لاعداد بحوث الندوة ومناقشاتها . ويتكون الملف من قسمين اساسيين، يتضمن القسم الاول توصيفاً لنتائج المقابلات ، ويقدم الثاني عرضاً لبعض الوثائق الرسمية وغير الرسمية حول العمالة الاجنبية في الخليج والتي توافرت من المهام الميدانية . وتضم هذه الوثائق اهم معالم القوانين والقرارات المنظمة للعمالة الاجنبية ، ومقتطفات من مواد صحفية ، وبعض مشاهدات فريق الاستقصاء الميداني ، واحصاءات متفرقة عن العمالة الاجنبية .

وقد ساهم في الندوة اكثر من ستين مشاركاً عدا المراقبين ، بصفتهم الشخصية ، مثلوا وجهات النظر المتعلقة بموضوع النقاش ، وينتسبون الى دوائر اكاديمية وحكومية ، ومؤسسات قومية ودولية ، وكان منهم العمال واصحاب الاعمال.

وقد قدم في الندوة اربع عشرة دراسة تناولت محاور ثلاثة ، على الوجه التالي :

المحور الاول : توصيف الظاهرة

حجم وتركيب قوة العمل والسكان	د. نادر فرجاني
تنظيم استخدام العمالة الاجنبية	امين عز الدين
ظروف عمل ومعيشة العمال الاجانب	باقر النجار

المحور الثاني : الاسباب والآثار

اسباب انتشار العمالة الآسيوية	د. علي لبيب
اسباب انتشار العمالة الآسيوية في دولة الامارات	عبد الرزاق فارس الفارس
التأثيرات الاجتماعية للمربية الاجنبية على الاسرة	د. جهينة سلطان سيف العيسى
آثار العمالة الاجنبية على التآلف الاجتماعي	د. عبد الباسط عبد المعطي
آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية	د. حيدر ابراهيم علي
آثار العمالة الاجنبية على الاوضاع السياسية	د. عبد المالك التميمي
آثار العمالة الاجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة	د. ابراهيم سعد الدين

المحور الثالث : مقاربة حل المشكلة

العمالة الاجنبية وانماط التنمية الاقتصادية	د. روبرت مابرو
السياسات السكانية والعمالية من المنظور التنموي	د. محمد العوض جلال الدين
التعاون العربي للحد من العمالة الاجنبية	محمد الامين فارس
تجربة العراق في العمالة الوافدة	محسن خليل ابراهيم

وقد أغنيت الاوراق المقدمة بخمسة وثلاثين تعقيباً ودار النقاش العام حولها في الجلسات . ولئن كان من جامع بين المشاركين طوال الندوة ، فيقيني انه كان الحرص الشديد على بلدان العرب المطلة على الخليج ، والرغبة الاكيدة في ضمان ازدهارها وصولاً الى التقدم في الوطن كله . كان هذا همهم، وان اختلفت الاجتهادات ، وعلينا أن نتذكر ان للمجتهد اجراً وإن لم يصب .

ونقدم فيما يلي ملخصاً لوقائع الندوة . فقد اسفرت دراسات الندوة ومناقشاتها ـ في تقديري ـ عن حقائق ثلاث جوهرية :

الاولى : ان العمالة الاجنبية في بلدان الخليج العربي ظاهرة مركبة تمتد جذورها ، اسباباً وآثاراً ، الى جميع ابعاد هذه المجتمعات . فالعمالة الاجنبية لا توجد في فراغ ، وانما نشأت في رحم الاقتصاد السياسي للمنطقة في تمفصله الداخلي وعلاقاته العربية وارتباطاته الدولية . كما أنها ما فتئت تؤثر في الوضعية الاقتصادية ـ السياسية لاقطار الخليج العربي وتتأثر بها في تفاعل جدلي مما يكاد ينشىء للعمالة الاجنبية آلية مجتمعية تلقائية .

الثانية : ان التلاحم الوثيق لمشكلة العمالة الاجنبية مع النسيج الاجتماعي ـ الاقتصادي لبلدان الخليج العربي يرجع حلها النهائي الى الاطار الشامل نفسه . ولكن توجد على الطريق الى هذا الحل علامات كثيرة ربما كان اولها في المجال الفكري هو التعرف الدقيق على ابعاد المشكلة بأسلوب علمي رصين ، ونشر الوعي الجاد بها من منطلق الالتزام بالتقدم والوحدة في الوطن العربي .

الثالثة : ان معرفتنا بظاهرة العمالة الاجنبية في كليتها قاصرة عن متطلبات العمل الفكري اللازم لمجابهتها . ويعود هذا الى عدم توافر الاحصاءات عن النواحي المختلفة لقوة العمل والسكان وارتباطاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية من ناحية ، والى قرب الغياب التام للبحث الميداني المضبوط في نواحي الظاهرة التي لا تغطيها عادة بيانات الاجهزة الاحصائية . ومن أسف ان الاتجاه هو حتى لتضييق نشر ما يجمع من بيانات احصائية وهو بالاساس قليل ، وللحد من البحث الميداني . وفي الصعوبات التي واجهها المعهد العربي للتخطيط في اعداد **ملف المعلومات** لهذه الندوة دليل على هذا . وفي تقديرنا انه لم يصدر عن المشاركين بالندوة مطلب اكثر الحاحاً من جمع ونشر البيانات الضرورية للدراسة المتعمقة لظاهرة العمالة الاجنبية في الخليج العربي ، وتشجيع القيام بالدراسات الميدانية المصممة لاجلاء الغموض عن دقائقها .

وعلى الرغم من ضعف قاعدة المعلومات فإنه يمكن توضيح حجم خصائص العمالة الاجنبية في الخليج بصورة تقريبية . فيقدر ان قرابة مليون ونصف من العمال الوافدين كانوا يشكلون زهاء نصف قوة العمل في اقطار الخليج العربي في منتصف السبعينات . كما تراوحت نسبة المواطنين في قوة العمل من حد ادنى حوالى ١٥ بالمائة في قطر ودولة الامارات الى حوالى الثلثين في السعودية . وكان اكثر من ثلث الوافدين من غير العرب .

وقد ترتب على هذا ان وجد الوافدون ـ والاجانب خاصة ـ في كل قطاعات النشاط الاقتصادي وان تركزوا في قطاعات التشييد والخدمات . كما لم يخل القطاع الحكومي من عمالة وافدة ، وحتى اجنبية كبيرة الوزن النسبي . وبين الاجانب مثّل الوافدون من شبه القارة الهندية حوالى الثلثين .كما وجدت

اقلية ذات اهمية خاصة من اوروبا الغربية وامريكا . وانقسمت الاقطار الخليجية بين صنفين ، يغلب في القوة العاملة الوافدة في اولهما مواطنون عرب ، مثل الكويت والسعودية ، بينما اعتمد باقي الاقطار على عمالة اجنبية . وتتسم العمالة الوافدة ، وبخاصة الاجنبية ، بازدياد نسبة الذكور في سن العمل فيها ، اذ أنها - بالاساس - قوة عمل غير مستقرة . وترتب على وجود العمالة الوافدة ، ومعوليها ، ان بلغت نسبة الوافدين من سكان الاقطار العربية الخليجية الى حوالى الربع ، وتراوحت هذه النسبة بين الثلثين في قطر والامارات واقل من الخمس في السعودية والبحرين .

وتدل مؤشرات السنوات الاخيرة على تزايد نسبة الوافدين في كل من قوة العمل والسكان في جميع الاقطار العربية الخليجية ، وعلى زيادة نصيب غير العرب حتى في البلدان التي اشتهرت بتغليب العمالة العربية ، كالكويت والسعودية . كذلك نشأ ، وتدعم ، منذ منتصف السبعينات تيار هجرة جديدة من شرق آسيا ارتبط بصيغة « مجمعات العمل » في تنفيذ المشروعات الكبرى ، وتزايدت مساهمته باطّراد في قوة العمل الاجنبية . ويتوقع لكل هذه الاتجاهات ان تستمر في المستقبل القريب .

وقد انصرف جل البحث في الندوة الى العمالة الآسيوية رغم ارتفاع صيحات تطالب باعطاء اهمية اكبر لدور القطاع المحدود كمياً ، وان كان أثره عظيماً ، من الاوروبيين والامريكيين الذين يشغلون مراكز حاكمة في قطاع النفط والصناعة الحديثة .

وقد استفحل وجود العمالة الاجنبية في بلدان الخليج العربي رغم وجود شروط تفضيلية للعمال العرب على الاجانب في قوانين العمل ببعضها على الاقل ، ورغم السيطرة الشديدة التي تفرضها السلطات الحكومية على حركة القوى العاملة الوافدة اليها .

فلماذا اذاً انتشرت العمالة الاجنبية في الخليج العربي ؟ لقد قدم العديد من الاسباب في ابحاث ومناقشات الندوة . فهناك الوجود التاريخي للآسيويين من شبه القارة الهندية في بعض مناطق الخليج وما ترتب عليه من روابط تقليدية . وهناك التأثير الاستعماري الذي ظهر في استجلاب بعض من هؤلاء للعمل في شركات النفط . وهناك الخلل الهيكلي في سوق العمل الخليجي والذي نشأ عن الانفاق العام المتفجر . وهناك منظم القطاع الخاص ، المعفى من تحمل التكلفة الاجتماعية التي تترتب على قرارات الاستخدام التي يتخذها ، والذي فضل في سعيه لتحقيق اقصى ربح ممكن ، تشغيل عمالة آسيوية اقل أجراً واكثر طاعة ، وتبني فن انتاجي كثيف العمالة . وبالطبع ما كان ليتأتى له ذلك لو لم يكن هناك تحالف وثيق بين السلطة والبورجوازية التجارية يطلق حرية القطاع الخاص في التصرف . وهناك مضاعف العمالة الاجنبية ذو الاوجه المتعددة . وهناك نمط النمو الاقتصادي التابع في اطار اعادة التقسيم الدولي للعمل والذي أملى دوراً جوهرياً للشركات دولية النشاط خاصة في مشروعات الانشاءات الضخمة وافرز صيغة مجمعات العمل في اطار نمط « المفتاح باليد » . وهناك التخوف من مخاطر التفاعل السياسي مع وافدين عرب في تنشيط تكوين قوة عاملة محلية . وهناك سيادة قيم الاتكالية والترفع التي تنامت استجابة لبعض التوظيفات الاجتماعية لعائدات النفط في صورة ريوع . وهناك تأثير النمط الاستهلاكي الترفي

والمباهاة الاجتماعية في استخدام العمالة في مجال الخدمة الشخصية ، والاستخدام المبدد لسلعة رخيصة وهي العمل المأجور . وهناك قصور سوق العمل العربي عن تأمين حاجات بلدان الخليج من العمالة اما لعدم توفر الكفاءات المطلوبة او لغياب آلية فعالة لتيسير تبادل الايدي العاملة .

ويمكن القول انه قد سادت قناعة بأن هذه العوامل كلها تتضافر في شبكة سببية تنهض أساساً لتفسير ظاهرة انتشار العمالة الاجنبية في بلدان الخليج العربي بحيث يصعب فصل واحد منها نُرجع له الظاهرة برمتها . ولكن البحث المعمق للاطار الاجتماعي ـ الاقتصادي لانتشار العمالة الاجنبية في الخليج العربي يمكن أن يؤدي الى وضع اولويات تمكننا من تحديد نقاط اقتحام ناجعة في العمل على الحد من العمالة الاجنبية . ولا شك ان للعمل المجتمعي ، القائم بالاساس على السياسات الحكومية ، دوراً حاسماً في هذا المجال .

ومن مزايا الندوة أنها تطرقت لظروف عمل العمال الاجانب ومعيشتهم في اقطار الخليج العربي . ورغم مصاعب التوثيق والتدليل ، فإن هذه الظروف ، باختصار ، قاسية بالنسبة للعمالة الآسيوية التقليدية ، سواء من حيث شروط التعاقد والتزام صاحب العمل بها ، او من حيث الأجر وساعات وعلاقات العمل ومكانه ، او من حيث طبيعة السكن وخصائصه او التحاق العائلات بذويها ، او التمتع بالخدمات العامة ، ومدى التكيف الاجتماعي المتاح . كذلك أشير الى ارتفاع معدل الاصابات المهنية ووقوع الامراض العصبية والنفسية بين العمال الاجانب . ومجمل هذه الاوضاع هو نتيجة ممارسة المجتمعات العربية الخليجية لنوع من العزل الاجتماعي في ظروف معيشة وعمل متدنية مما يولد احساساً بالاغتراب والقهر الاجتماعي عند فئات عريضة من العمال الاجانب . وقد استأثرت معالجة آثار العمالة الاجنبية على البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي لبلدان الخليج العربي باهتمام خاص في الندوة .

وبداية فإنه لا يجب اختزال الوافدين الى مجرد باحثين عن المال ، فهم بشر لهم طموحاتهم ، وقدرة على تحمل المشاق ، هي في النهاية محدودة واضافة الى ظروف العمل والمعيشة السابق الاشارة اليها يتعرض العمال الاجانب لعمليات استغلال ومعاملة تفريقية تنشىء تضارباً في المصالح الاساسية بينهم وبين المواطنين خاصة اصحاب الاعمال . وهذا التضارب يمكن أن يطفو الى السطح بأشكال من السلوك الانحرافي . كما أنه يؤكد الشعور باغتراب العامل الاجنبي ويزيد من احتمال تبلور صراع اجتماعي ما زال حتى الآن كامناً ، وإن كان يقلّل من فرص تبلوره حالة عدم الاستقرار التي يشعر بها العامل الاجنبي ، ولو طالت مدة بقائه . ولكن الامر لا يخلو من وجود بعض المتغيرات التي قد تنشّط حركة الصراع الاجتماعي .

ولعل من اهم الاستخلاصات التي توصلت اليها الندوة هي ان تكريس الاستغلال والتفرقة في اي مجتمع يضر بكلا طرفي الممارسة . والتخوف ان تتماسك هذه الاوضاع في تشكيل اجتماعي من طبقة من المواطنين ، لها نسقها التفريقي الخاص ، ولكن تعزل عنها طبقة البروليتاريا الوافدة ، ومن ثم تعزل نفسها ، خاصة اذا كبرت الفئة الوافدة لتشكل الاغلبية . وهذا التكوين الاجتماعي ينفي عن البروليتاريا الوافدة ، بدرجات متفاوتة ، صفة الانتماء ، ويهدر

امكانية ائتلاف مكوناته في مشروع تنموي حق .

كذلك نوقشت آثار العمالة الاجنبية على الاسرة العربية وبخاصة في التنشئة الاجتماعية ، حيث انتشر استخدام المربيات الاجانب اللواتي يُعتمد عليهن بشكل رئيسي في تربية النشء . ونظراً للخلفية الثقافية وتدني المستوى الاجتماعي لغالبية المربيات ، فإن تأثيرهن على لغة الطفل والعادات والقيم الاجتماعية يُعدّ سالباً . ولكن تفشي عمالة الخدمة الشخصية في بلدان الخليج العربي له ايضاً مضار تتصل بتهميش ادوار افراد الاسرة ، وبخاصة ربة البيت ، ونشر قيم الاتكال والتعالي .

وتدارست الندوة بعض آثار انتشار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية من حيث تهجين اللغة العربية بكلمات اجنبية ، وتداعي التركيب اللغوي السليم باستباحة التعامل بها ، وتدعيم قيم اجتماعية سلبية . وقد ظهر من المناقشات ان التأثير الملاحظ على الثقافة العربية ، وخطورته ، يعودان الى وهن الثقافة العربية في الآونة الحاضرة . كما يجب مراعاة أن العمال الاجانب يحملون الى منطقة الخليج العربي ثقافة هامشية لا يخشى منها الا في حال غلبة العمالة والمكونات السكانية الاجنبية ، وهذا ، من اسف ، حادث في بعض اقطار الخليج العربي . وفي النهاية ، تأكدت الاشارة الى ان الثقافة الغالبة والتي تشكل التهديد الحقيقي للحضارة العربية ، والآسيوية الوافدة ، على حد سواء ، هي الثقافة الغربية .

وقد عرضت في الندوة المخاطر السياسية المحتملة لاستقرار فئات من العمالة الآسيوية من شبه القارة الهندية في الخليج العربي ، والشبهات التي تحيط بنمط مجمعات العمل من شرق آسيا . ولكن ذكر المشاركون بأن استخدام مجمعات العمل سياسياً ، اذا قام ، لن يكون الا في اطار هيمنة الغرب الامبريالي ، الذي تتعدد وسائله في السيطرة على المنطقة . كذلك اشير في النقاش لآثار سالبة لوجود العمالة الاجنبية - في اطار التكوين الاجتماعي - السياسي القائم - على احتمالات تطور الوحدة السياسية في مجتمعات الخليج العربي وتعويق الوحدة العربية وهذه شروط أساسية للتنمية .

وعند التعرض لمناقشة آثار العمالة الاجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة ، عرض ان للعمالة الوافدة ككل في اطار التكوين الاجتماعي - الاقتصادي القائم ، انعكاسات سالبة على امكانية التنمية في الخليج العربي ، ترجع الى ضعف احساس العمالة الوافدة بالانتماء وتداعي سلوكيات العمل مما يؤدي الى انخفاض الانتاجية الاجتماعية للعمل وتعويق تنمية القوى البشرية المواطنة . وقد كان هناك اتفاق على ان للعمالة الاجنبية سمات تجعل تأثيرها السلبي على امكانية التنمية اقوى درجة ، وان قام خلاف حول ما اذا كان للعمالة الوافدة الاجنبية اثر معوق للتنمية يختلف نوعاً عن العمالة الوافدة العربية نظراً لتأثير الاولى السالب على تماسك الوعاء الحضاري للمشروع التنموي .

وقد قاربت مداولات الندوة حل مشكلة العمالة الاجنبية في اطار توجه تنموي عام . وسادت قناعة بأن تنمية حقة لا يمكن أن تقوم في الخليج العربي ، في الاجل الطويل ، الا في اطار تكامل عربي . ولكن المحاور العملية للحد من الاعتماد على العمالة الاجنبية تتمثل اولاً في التقليل من الطلب الكلي على العمالة الوافدة بالعمل على تخفيض معدل النمو الاقتصادي وطبيعته

ونوعية الفن الانتاجي المستخدم . وثانياً ، في حث المواطنين على القيام بدور اكثر فعالية في العمل المنتج عن طريق تعديل نسق الحوافز المجتمعي في هذا الاتجاه ، وتطوير نسق التعليم والتدريب . اما المحور الثالث فيتضمن العمل على احلال عمالة عربية عوضاً عن قطاعات من العمالة الاجنبية تدريجياً .

إن القول بغياب سياسات سكانية وعمالية محددة في سياق تنموي لا يعني غياب موقف نافذ للسلطات الحكومية تجاه قضية العمالة الوافدة والاجنبية في بلدان الخليج العربية . فالتفضيل الفعلي للعمالة الاجنبية خاصة في السنوات الاخيرة ، وللنمط الحديث من العمالة الوافدة من جنوب شرق آسيا في صورة مجمعات العمل بوجه خاص ، هي خيارات واضحة ومنفذة بدقة . وانما المطلوب في هذا المجال هو رسم سياسات لاصلاح التركيبة السكانية وترشيد استخدام العمالة الوافدة ، والتقليل من الاجنبية منها ، ترتبط عضوياً بمشروع مخطط لتنمية المجتمعات الخليجية ويقوم على تنمية القوى البشرية المواطنة والعربية .

ونأتي الى موضوع التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي . وفيه نجد صعوبة في القول بوجود اي تعاون فعال في هذا المجال حالياً . كما أنه توجد صعوبات جوهرية في سبيل تطوير مثل هذا التعاون ويعود هذا ، من ناحية ، الى تردي العمل العربي المشترك كله ، والى خصوصيات سوق العمل العربي من عجز في المهارات وضعف الاطر المؤسسية : قطرية وقومية من ناحية اخرى . وكل هذه الامور بحاجة لتغيير جوهري حتى يمكن قيام تعاون حقيقي بين الاقطار العربية للحد من العمالة الاجنبية في الخليج العربي . ومنتهى المراد في هذا الصدد هو تضافر جهود البلدان العربية في مشروع قومي لتطوير الطاقات البشرية العربية المطلوبة للتنمية العربية .

ولا شك ان للعراق تجربة متميزة في هجرة القوى العاملة ذات دلالة بموضوع الندوة . والخاصية الاساسية لهذه التجربة هي تحرير هجرة العرب والتقييد من هجرة غيرهم ، الا في اضيق الحدود . فالقوانين السائدة تعامل العربي الوافد كالمواطن العراقي ، بل وتقدم له بعض الميزات . وقد اجتذبت العراق نتيجة لذلك عدداً كبيراً من المصريين تراوحت تقديراته بين اقل من المليون الى ثلاثة ملايين . والاستخلاص الواضح هنا هو ان توجه السلطة له تأثير كبير على تركيبة العمالة الوافدة حسب الجنسية . ويمكن القول ان تقويم المصادر العراقية للهجرة المصرية هو ايجابي عموماً . ولكن هناك تساؤلات كثيرة تثور حول مدى تواؤم الهجرة المصرية الى العراق مع حاجة برامج الانماء من ناحية وحول العائد المترتب للعمالة المصرية المهاجرة من ناحية اخرى . ولكن ، مرة اخرى ، لا تتوفر اي معلومات شافية عن التجربة العراقية .

لقد تخلل مناقشات الندوة خيط فكري قلق يقابل بين ما سُمِّي بالتصور القومي ، الذي يتخوف من غلبة العمالة والمكونات السكانية الاجنبية في مجتمعات الخليج العربية ، وبين ما يمكن أن يوصف بالتصور « الاجتماعي » الذي يدعو للتضامن بين المستضعفين في هذه المجتمعات . ولم يتبلور هذا الخيط الى موقف عليه اتفاق ، الا أنه سادت قناعة بأن الموقف القومي التقدمي لا ينكر على انسان يساهم في العملية الانتاجية بمجتمع ما التمتع بالحقوق الانسانية والرعاية المجتمعية .

ولا ريب أنه كان لهذه الندوة حصيلة فكرية متميزة فيما يتصل بقضية العمالة الاجنبية في ارتباطها بالبناء الاجتماعي ـ الاقتصادي في اقطار الخليج العربي ، لقد تطورت المعالجة الموضوعية للقضية عن طريق النقاش الذي دار وازدادت معرفتنا بتبادل الآراء ، ولكننا ، لا بد من أن نعترف بأننا لا زلنا عاجزين عن الامساك بفهم كامل لاشكالية العمالة الاجنبية ، والحاجة ماسة لاستمرار الدراسة والبحث الجاد .

ولكن ماذا بعد ؟ لا شك ان احد ادوار مثل هذه الندوة هو نشر الوعي والتبشير بما يجب ان يكون . ولكن لا بد من أن يكون واضحاً انه اذا بقي جهدنا عند هذا الحد فلن ينالنا الا نصيب بعض المبشرين الأوّل . وليس اسوأ ما يحل بهم التجاهل الحذر ... □

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الامانة العامة

مشكلة التضخم
في الاقتصاد العربي

الجذور والمسببات ... والابعاد والسياسات

الدكتور محمود عبد الفضيل

الاجتماع التاسع للجنة الفنية الدائمة للاحصاء

الرياض ، ٩ ـ ١٢ كانون الثاني / يناير ، ١٩٨٣ .

علي عيسى عبيد

اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء هي احدى تشكيلات « المجلس الاقتصادي والاجتماعي » التابع للامانة العامة لجامعة الدول العربية .. وقد تم تأسيسها بموجب قراره الرقم ٥٠٠ والمؤرخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠ . وتعقد اجتماعاتها دورياً (سنوياً) بحضور رؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية العربية او من ينوب عنهم ، وذلك لدراسة الوضع الاحصائي في البلدان العربية والعمل على النهوض بالعمل الاحصائي العربي بما يخدم عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية كافة . وترفع توصياتها بهذا الشأن الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها .

ولقد عقد الاجتماع التاسع للجنة في الرياض باستضافة من قِبَل « مصلحة الاحصاءات العامة » في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٩ ـ ١٢ / ١ / ١٩٨٣ ؛ ليناقش جملة من المسائل المطروحة في جدول الاعمال المعدّ من قبل الامانة العامة للجامعة (إدارة الإحصاء) . وقد بلغ عدد المشاركين في اجتماع هذا العام (٥٢) مشاركاً يمثلون سبعة عشر قطراً عربياً وتسع منظمات عربية متخصصة في نطاق الجامعة العربية ؛ مضافاً اليهم ممثلو الامانة العامة للجامعة وممثل عن كل من المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في بغداد ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) وكذلك ممثل عن المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في الرباط (وهو يشارك لأول مرة) .

وبعد مناقشة بنود جدول الاعمال تم التوصل لاقرار التوصيات التالية :

اولاً : متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع السابق للجنة

وهو الاجتماع الذي عقد في المنامة خلال شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، والذي سبق ان اقرت توصياته من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده الثاني والثلاثين .

١ ـ الموافقة على ما توصلت اليه الحلقة العملية للنظام العربي الموحد للحسابات القومية والتي سبق ان عقدت في الرباط خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢

والتي جاء فيها بالخصوص ، حث الاجهزة الاحصائية العربية على تطبيق « النظام العربي الموحد للحسابات القومية » الذي سبق ان أعدته الأمانة العامة للجامعة بالاشتراك مع (الاكوا) ؛ وان يتم التعريف بالمشاكل التي تعترض سبيل التطبيق .

٢ ـ حث الاجهزة الاحصائية العربية على الاسراع في تزويد الامانة العامة للجامعة (ادارة الإحصاء) بالوثائق المتعلقة بتجاربها في مجال « التعدادات السكانية » ، وذلك لغرض دراستها من قبل لجنة خبراء تشكّل بهدف وضع تصور حول امكانية التنسيق فيما بين البلدان العربية مستقبلاً في مجال البحوث والدراسات السكانية .

ثانياً : نشاطات ادارة الاحصاء في الامانة العامة لجامعة الدول العربية

١ ـ أن تقوم الاجهزة الإحصائية العربية بتزويد الامانة العامة للجامعة بالأشرطة المغنطة للتجارة الخارجية على أن يتم ذلك خلال النصف الاول من كل عام وتتولى الامانة العامة (إدارة الاحصاء) اصدار نشرة تفصيلية للتجارة الخارجية العربية في نهاية النصف الثاني من العام نفسه .

٢ ـ ان تقوم إدارة الإحصاء في الامانة العامة بتوسيع شمولية « استبيان وحدات التدريب الاحصائي التابعة للاجهزة الاحصائية العربية » ، الذي سبق أن أعدّته ووزعته على الاجهزة المذكورة ، لكي يكون شاملاً لجميع وحدات التدريب الاحصائي في الدولة ، وان يتولى الجهاز عملية استيفاء البيانات فيه وارسالها الى الامانة العامة خلال مدة محددة . لكي تتولى مهمة اعداد نشرة خاصة في هذا المضمار من العمل الاحصائي .

ثالثاً : المعونة الفنية المقدمة في مجال الاحصاء

كانت إدارة الإحصاء في الامانة العامة للجامعة قد دخلت مجال المعونة الفنية المقدّمة في مجالات العمل الاحصائي خلال السنتين الاخيرتين ، وبدأت بتقديم المساعدات للاجهزة الإحصائية الاقل نمواً حسب التصور الذي وضعته بالاشتراك مع الدول المعنية بالامر .. غير ان ضعف موارد المعونة التي خصصها مجلس الجامعة لهذا المشروع الحيوي من ناحية ، وعدم كفاءة التنفيذ من ناحية اخرى ، دفع اللجنة الفنية في اجتماعها الحالي الى اتخاذ ما يلي :

١ ـ أن تقوم ادارة الاحصاء ، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في بغداد ، بدراسة ميدانية للدول المستفيدة من برنامج المعونة (الاجهزة الإحصائية الاقل نمواً)بغية إعداد خطة مستقبلية في هذا المجال .

٢ ـ ضم المبالغ المحددة لبرنامج المعونة لعام ١٩٨٢ والتي لم يجر الاستفادة منها ، الى برنامج المعونة لعام ١٩٨٣ ... مع الابقاء على الأسس السابقة نفسها لتوزيع المعونة !! والطلب من الاجهزة الاحصائية المعنية إبداء تصوراتها لبرنامج المعونة للعام المقبل ١٩٨٤ .

رابعاً : نشاطات الاجهزة الاحصائية في المنظمات العربية لسنة ١٩٨٢

١ ـ حث المنظمات العربية على موافاة الامانة العامة للجامعة بالتقارير السنوية عن نشاطاتها الاحصائية قبل موعد مناسب من اجتماع اللجنة ، ليتسنى توحيدها وتنسيقها وارسالها الى الاجهزة الاحصائية قبل موعد

عقد اجتماع اللجنة للاطلاع عليها وابداء الملاحظات حولها خلال مناقشات اللجنة .

٢ ـ دعوة المنظمات العربية المتخصصة الى زيادة التنسيق والتعاون فيما بينها في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية ..

٣ ـ الطلب من الاجهزة الإحصائية تزويد المنظمات العربية المتخصصة بالمعلومات والبيانات الإحصائية المتوفّرة لديها لكي تتمكن من الاستفادة منها في انجاز أعمالها .

خامساً : النشاط الاحصائي للاجهزة الاحصائية العربية

أوصت اللجنة بأن تقوم إدارة الاحصاء بتصميم استبيان يتضمن معلومات عن نشاطات الاجهزة الاحصائية العربية وخططها المستقبلية ، وما تجابهه من مصاعب فنية في مرحلة الاعداد والتنفيذ ، على ان يتم ارسال هذا الاستبيان سنوياً الى الاجهزة الاحصائية قبل وقت مناسب من انعقاد اللجنة ، واعادته الى ادارة الإحصاء في الامانة العامة للجامعة لتتولى عرض نتائجه بشكل منسق على الاجتماع السنوي للجنة .

سادساً : خطة عمل إدارة الاحصاء للسنوات الثلاث المقبلة

١ ـ الموافقة على بنود خطة عمل إدارة الاحصاء في الامانة العامة للجامعة للسنوات الثلاث المقبلة ، والمتضمنة بشكل عام إصدار النشرات الاحصائية العربية وعقد ندوات وحضور اجتماعات إحصائية على مستوى الوطن العربي .

٢ ـ ان تقوم الاجهزة الإحصائية العربية بتزويد ادارة الإحصاء في الامانة العامة للجامعة بمجموعاتها الاحصائية السنوية والنشرات القطاعية الأخرى فور صدورها ، على ان تقوم الاخيرة باعداد واصدار المجموعة خلال عام من استلامها للبيانات !!

سابعاً : مقترحات لتطوير العمل الإحصائي العربي

لعل من المسائل المهمة التي جرت مناقشتها بشكل سريع مسألة وضع استراتيجية للعمل الإحصائي العربي في اطار اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء ، الذي اثاره المندوب الاردني .. وقد ارتئي استبدال هذا التعبير فيما بعد ليصبح (مقترحات) بحجة ان مدلول كلمة استراتيجية (لا ينطبق) على اعمال اللجنة !

ورغم اهمية هذا الموضوع وخطورته إلاّ انه من المؤسف ان يطرح آنياً في بند (ما يستجد من اعمال !) دونما ايّ اولويات او تحضير يذكر بهذا الصدد . ولقد أوصت اللجنة بهذا الخصوص تشكيل لجنة من بعض البلدان والمنظمات العربية للقيام بدراسة وتقويم اعمال اللجنة الفنية منذ تأسيسها ، كما جرى تحديد البلدان التي ستشترك في اعمال هذه اللجنة .

وهناك توصيات اخرى متفرقة نعرضها باقتضاب :

١ ـ الطلب من مجلس جامعة الدول العربية الاستمرار في تخصيص المبالغ السنوية لتنفيذ برامج قسم الدراسات السكانية في المعهد العربي في بغداد الذي جرى افتتاحه خلال العامين الماضيين ، والذي نال الدعم من قبل الامانة العامة للجامعة .. وكذلك حث المجلس المذكور لدعم برنامج عمل إدارة الإحصاء ومواصلة دعم برنامج المعونة الفنية المقدمة في مجال الاحصاء .

٢ ـ حث منظمة العمل العربية على سرعة انجاز الدراسة الخاصة بالهجرة ، والتي سبق ان التزمت بها امام الاجتماع السابق للجنة الفنية الدائمة للاحصاء ، بغية عرضها مع الدراسة المعدّة من قبل الامانة العامة للجامعة على ندوة خبراء لوضع تصور حول تطوير البيان الاحصائي الخاص بالهجرة في البلدان العربية .

٣ ـ هناك مقترح مقدم من قبل الامانة العامة للجامعة بشأن ضم المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية الى الجامعة العربية ، وذلك بعد ان تلكأت الامم المتحدة في مواصلة دعم المعهد المذكور . وقد تقرر بهذا الشأن عرض المقترح على مجلس امناء المعهد المقرر عقده في نيسان / ابريل من العام الحالي ، وكذلك توضيح موقف الامم المتحدة هذا امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده القادم .

٤ ـ لم تؤيد اللجنة وضع دليل بالاحصاءات والمسوحات الاحصائية العربية بقصد تنميط هذه المسوحات وتنسيقها لاستفادة البلدان العربية منها واغناء تجاربها بهذا الخصوص ، حيث اقرت اللجنة بأنه لا ضرورة لمثل هذا الدليل .

٥ ـ دعوة الاجهزة الاحصائية العربية لدعم المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي في الرباط ومعهد التخطيط والاحصاء في الجزائر في اتجاههما نحو التعريب ، وحث الاجهزة المذكورة للاستفادة من خدماتهما الاحصائية .

٦ ـ تم استبدال موعد اجتماع اللجنة في تشرين الثاني / نوفمبر من كل عام بدلاً من كانون الثاني / يناير ، لاتاحة المجال امام إدارة الاحصاء في الامانة العامة للجامعة لعرض هذه التوصيات امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر ان تنعقد دورته السنوية الاولى في شهر شباط / فبراير من كل عام .

هذه باختصار إلمامة سريعة بتوصيات اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء في دور انعقادها الاخير . وقد فضلنا ان يكون عرضنا في الغالب مجرد سرد للوقائع ، بأمل ان تكون لنا عودة قريبة اليه ، لما يستحقه ذلك من وقفة طويلة ودراسة شاملة لواقع وابعاد العمل الاحصائي على المستويين : القطري والقومي □

موجز يوميات الوحدة العربية
كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ أوضحت مصادر دبلوماسية عربية أن وفد اللجنة السباعية العربية سوف يمضي قدماً في زيارته الى لندن في اواخر شباط / فبراير القادم . وكان الوفد قد اعلن الغاء زيارته الى بريطانيا بعد ان اعترضت هذه الاخيرة على وجود ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية ضمن الوفد . واضافت هذه المصادر ان مسؤولاً في المنظمة سوف يشترك في وفد اللجنة غير انه لم يعرف ما اذا كان سيشترك في اجتماعات مع الملكة اليزابيث ومارغريت تاتشر رئيسة الوزراء وفرانسيس بيم وزير الخارجية (السفير ، بيروت ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) . وقد اكد محمد بوستة وزير الخارجية المغربي في تصريح لاحق له في الرياض هذه الانباء (الرياض ، الرياض ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ اعتذرت السعودية عن استقبال فرنسيس بيم وزير الخارجية البريطاني ضمن الجولة التي سيقوم بها في عدد من الدول الخليجية ، وذلك لأن بريطانيا رفضت قبول عضو من منظمة التحرير الفلسطينية في عداد اعضاء اللجنة السباعية العربية (الشرق الاوسط ، لندن ، ٤ / ١ / ١٩٨٣) . وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية ، ان الجزائر ألغت زيارة كان مقرراً ان تقوم بها بعثة جزائرية الى لندن لتوقيع عقد مهم في مجال الزراعة ، للسبب ذاته (السفير ، بيروت ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) . كما حذت دولة الامارات العربية المتحدة وقطر حذو السعودية واعلنتا بدورهما انهما لن تستقبلا بيم مما اضطر الحكومة البريطانية الى الغاء جولة بيم الخليجية التي كان من المقرر ان تبدأ يوم ٧ / ١ / ١٩٨٣ ، وان تشمل سلطنة عمان اضافة الى الدول التي اعتذرت عن استقباله (الشرق الاوسط ، لندن ، ٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع محمد بوستة وزير الخارجية المغربية امس الاول في الرباط بسفراء الدول الاعضاء في اللجنة السباعية العربية . وذكر انه تم التوصل الى حل وسط بشأن تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في وفد اللجنة الى لندن يقضي بأن يمثلها محمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول الذي ابعدته سلطات الاحتلال ، الى جانب وزراء خارجية السعودية والمغرب وسورية والاردن وتونس والجزائر (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٢ / ١ / ١٩٨٣) . اما ملحم ، فقد اعلن من جهته انه لن يقبل اي دعوة للانضمام الى وفد اللجنة السباعية ما لم تصدر جامعة الدول العربية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بالموافقة على ذلك (السفير ، بيروت ، ١٣ / ١ / ١٩٨٣) . هذا وقد وصف الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية موقف بريطانيا بأنه

« عثرة » مؤكداً في مقابلة مع راديو صوت اميركا ان مشروع السلام العربي يشكل الحد الادنى بالنسبة للدول العربية (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٩ / ١ / ١٩٨٣) . وفي اجتماع عقده بمراكش وزراء خارجية الدول العربية الست الاعضاء في اللجنة السباعية بحضور ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تم بحث زيارة وفد اللجنة المؤجلة الى لندن ، لكن شيئاً لم يصدر عن الاجتماع (السفير ، بيروت ، ٢٢ / ١ / ١٩٨٣) وبعد اسبوع من هذا الاجتماع اعلن ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية ان زيارة وفد اللجنة السباعية الى لندن ستتم في اوائل شهر شباط / فبراير القادم ، بعد ان تم التوصل الى حل وسط بين الحكومتين البريطانية والمغربية . وذكر المتحدث ان العضو الفلسطيني في اللجنة سيكون ممثلاً شخصياً لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتعتقد الوزارة البريطانية ان هذا الممثل سيكون محمد حسن ملحم عمدة حلحول في الضفة الغربية المحتلة (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ب ـ الامانة العامة

ـ اختتمت في عمان اعمال الدورة الثلاثين لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية [الذي بدأ يوم ٤ /١ / ١٩٨٣]. وقد اتخذ المؤتمر توصيات بشأن الموضوعات المطروحة تتعلق بقرار وكالة الاونروا وقف توزيع مخصصات الاعاشة على الفلسطينيين واوضاع التعليم في مدارس الوكالة واوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد الغزو الاسرائيلي واجراءات السفر والاقامة والعمل الفلسطيني في الوطن العربي . وسترفع التوصيات الى مجلس جامعة الدول العربية لاتخاذ ما يرى بشأنها خلال دورة انعقاده المقبلة (الرأي ، عمان ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية في بون مع هانس ديتريش غينشر وزير الخارجية الالماني الغربي واجرى معه محادثات تهدف الى تكثيف العلاقات الودية بين المانيا الغربية والدول العربية ، والى البحث في قضية الشرق الاوسط . كما التقى القليبي لاحقاً المستشار هلموت كول . وذكر بيان حكومي ان كول ابلغ القليبي ان بلاده تؤيد الولايات المتحدة بصفتها « الدولة التي حققت حتى الآن معظم التحرك في الشرق الاوسط » (النهار ، بيروت) . واجتمع القليبي ايضاً مع السفراء العرب المعتمدين في المانيا الاتحادية . وقد تركز الاجتماع حول موقف الحكومة الالمانية الجديدة من القضية الفلسطينية والعلاقات العربية ـ الالمانية بشكل عام . وكان القليبي قد وصل الى بون امس في زيارة رسمية لالمانيا (الثورة ، بغداد ، ١٥ / ١ / ١٩٨٣) .

ج ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ بدأ في الرباط الاجتماع الرابع للجنة الخبراء المكلفة باعداد مشروع قانون جنائي عربي موحد . ويستمر حتى الخامس عشر من الشهر الجاري . وسيقوم المشاركون بمراجعة وتنسيق المواد التي انتهت اللجنة من وضعها بخصوص القسم الاول من مشروع القانون الجنائي العربي الموحد والمتعلقة بالاحكام العامة . ويشارك في الاجتماع خبراء مختصون في العلوم الشرعية والقانونية من المغرب والسعودية والعراق وسورية ولبنان والجمهورية العربية اليمنية (العلم ، الرباط ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ اتفق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والعراق على مساهمة الصندوق في تمويل مشروع لاقامة مخازن تبريد في العراق بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتي (الانباء ، الكويت ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل علي عتيقة الامين العام لمنظمة اوابك ، صالح قوجيل وزير النقل والصيد البحري الجزائري . وجرى خلال اللقاء بحث الامور المتعلقة بالتعاون بين الدول الاعضاء في المنظمة ، وبموضوع الحوض الجاف في موقعه الجديد في جيجل (الانباء ، الكويت ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ وقع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت على اتفاقية قرض مع الحكومة الاردنية يقدم بموجبها الصندوق قرضاً قيمته مليونان ونصف مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع التسليف الزراعي لتطوير المزارع الصغيرة في وادي الاردن (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ اختتم المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية اجتماعه الذي عقد بمسقط واستمر ثلاثة ايام بمشاركة ممثلي ١٧ مدينة عربية . وقد اوصى المكتب

بانشاء صندوق باسم « صندوق التآخي مع مدينة القدس الشريف » تساهم فيه الدول الاعضاء ، ووافق على تخصيص مبلغ ١٠٠ الف دينار كويتي تصنف الى ثلاث جوائز ، للمشروع المعماري ، وللمدينة العربية ، وللمهندس المعماري ، ووافق على الاجراءات التي تم اعدادها لعقد المؤتمر العام السابع للمنظمة في الجزائر ، كما اعتمد الطلبات المقدمة من ٢٥ مدينة عربية بهدف الانضمام الى المنظمة (العمل ، تونس ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة لتطوير الاداء الاحصائي العربي بعد ان شكلت فريقاً متخصصاً من الاخصائيين الزراعيين قام بجولة على البلدان العربية لتحديد معوقات العمل الاحصائي العربي وسبل تطويره والنهوض به (الرأي ، عمان ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) .

- اختتمت في دمشق الدورة الثامنة والعشرون للجنة البرامج التعليمية الموجهة الى الطلبة العرب في المناطق المحتلة والتي استغرقت اسبوعاً وشاركت فيها وفود من سورية والاردن وفلسطين واتحاد الاذاعات العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والامانة العامة لجامعة الدول العربية (تشرين ، دمشق ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

٢ - قضايا عربية

- استقبل الملك الحسن الثاني العاهل المغربي مبعوثي الرئيس اللبناني امين الجميل ، وهما حكمت عواد مدير البروتوكول برئاسة الجمهورية وميشال ناصيف عضو المكتب العسكري للرئيس ، اللذين اطلعاه على تطور المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية ونقلا اليه رسالة من الرئيس الجميل حول نفس الموضوع ، وقد وصل المبعوثان الى المغرب امس الاول في بداية جولة في عدد من الدول العربية (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢ / ١ / ١٩٨٣) .

- قال شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني في تصريح ادلى به اليوم بعد اجتماع مع امين الجميل الرئيس اللبناني ، انه اجرى اتصالاً هاتفياً بعبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السوري وتشاور معه بالشأن الامني في طرابلس (لبنان) . وقال « حملت اليه رغبة الحكومة اللبنانية في ان يكون من الشقيقة سوريا تصرف امني يساعد على انهاء الوضع المأسوي في عاصمة الشمال » (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت ، ٣٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- ذكرت « وكالة الانباء السودانية » ان وحدات من الجيش السوداني وصلت الاسبوع الماضي الى العراق لتدعيم القوات السودانية التي ارسلت في وقت سابق للمساهمة في الدفاع عن الاراضي العراقية ضد ايران (اخبار الخليج ، المنامة ، ٣٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- اكد صلاح خلف « ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في تصريح لصحيفة « المدينة » السعودية ، ان منظمة التحرير الفلسطينية ابلغت امين الجميل الرئيس اللبناني ان بامكانه استخدام انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان « كورقة » بيده في المفاوضات الحالية مع اسرائيل « لاستخدامها كما يريد ، ولكن ليس لكي يرميها من دون اي ثمن » . واضاف ان المنظمة ابلغت موقفها هذا الى وفد لبناني اجرى محادثات معها في تونس قبل بضعة ايام (السفير ، بيروت ، ٤ / ١ / ١٩٨٣) .

- اكد شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني في تصريح له ، إثر اجتماعه بموريس درايبر المبعوث الاميركي انه لا بد من وضع الجانب الاميركي امام مسؤولياته « لأنه لم يدخل معنا مجرد وسيط ولا شاهداً على ما يجري ، بل هو ملتزم منذ ان دخل المفاوضات في بيروت ورقة عمل اميركية ورد في بندها التاسع اننا نسعى في النتيجة الى خلاص لبنان والى خروج كل القوات غير اللبنانية منه » (النهار ، بيروت ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) . هذا وقد دخلت المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية - الاميركية مرحلة دقيقة وحاسمة بعد ان رفضت اسرائيل رسمياً صيغة الحل الوسط الذي تقدم بها الفريق الاميركي لتذليل عقدة « التطبيع » في جدول الاعمال . وفي واشنطن نفى جون هيوز الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية ان تكون هناك ازمة قد تؤدي الى وقف المفاوضات . وفي تل ابيب قرر الطاقم الوزاري الاسرائيلي الذي يرأسه مناحيم بيغن رئيس الوزراء والذي يشرف على المفاوضات أنه من الضروري ادراج مبدأ التطبيع للبحث فيه في المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية (النهار ، بيروت ، ٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- ذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي ان سورية تقوم بحشد فرق عسكرية في مواجهة القوات الاسرائيلية في لبنان . وذكر بيان اصدره الجيش الاسرائيلي ان

قاعدتين لصواريخ « سام ـ ٥ » يجري بناؤها عميقاً داخل الاراضي السورية (السفير ، بيروت ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل في دمشق حافظ الاسد الرئيس السوري ، رشيد كرامي النائب الطرابلسي ورئيس الحكومة اللبناني السابق واستعرض معه الاوضاع في مدينة طرابلس اللبنانية وفي لبنان عامة . وقد اكد الاسد وقوف سورية الى جانب طرابلس في تصديها للمؤامرة وعزمها على تقديم كل مساعدة ممكنة للتغلب عليها (تشرين ، دمشق ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) . كما استقبل وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وبحث معه الوضع على الساحة اللبنانية (تشرين ، دمشق ، ٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ غادر احمد طالب الابراهيمي وزير خارجية الجزائر طهران بعد زيارة استغرقت ثلاثة ايام اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين حول العلاقات الثنائية . وعلى الرغم من ان صحف الخليج اشارت الى ان زيارة الابراهيمي تهدف الى التوسط لانهاء الحرب القائمة بين العراق وايران ، فقد لزمت اجهزة الاعلام الايرانية الرسمية الصمت حيال هذه الناحية من مهمته (النهار ، بيروت ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ افادت مصادر مطلعة في عمان ان الحكومة الاردنية سمحت في نهاية العام الماضي للمرة الاولى منذ اربعة اعوام باستيراد منتجات مصرية (ثمار وحبوب) وانها تدرس امكان الموافقة على دخول الصحف المصرية الاردن . وكان عدنان ابو عودة وزير الاعلام الاردني قد استقبل الشهر الماضي وفداً صحافياً مصرياً قدم اليه طلباً بهذا الشأن . وعلى صعيد التبادل التجاري انشأت مصر قبل بضعة اسابيع شركة للنقل البحري بين ميناء العقبة الاردني على البحر الاحمر ومدينة السويس (النهار ، بيروت ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدين في لبنان ، واطلعهم على اجواء المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية بعد الجولات الاربع التي تمت حتى الآن ، وشرح لهم سياسة لبنان العامة بالنسبة للعالم العربي، مؤكداً « حاجة لبنان الى مساعدة الدول العربية في هذا الظرف ، لأن ارضه محتلة في جزء كبير منها ، وهي ارض عربية » . وقد اجتمع سالم بالوفود النيابية اللبنانية المكلفة القيام بجولة في العواصم العربية . واوضحت مصادر دبلوماسية ان البحث تناول تحضير الترتيبات المطلوبة لسفر الوفود. وقد لفتهم الوزير سالم الى وجوب السعي لدى الدول العربية صاحبة التأثير على السوريين والفلسطينيين لتوظف طاقاتها من اجل تأمين الانسحابات في اقرب فرصة ممكنة ، كما سلم رؤساء الوفود رسائل وصفت بانها « على جانب من الاهمية » لتسليمها باسم امين الجميل الرئيس اللبناني الى الملوك والرؤساء العرب الذين سيلتقونهم في جولاتهم (النهار ، بيروت ، ٨ / ١ / ١٩٨٢) . وذكرت مصادر دبلوماسية لبنانية لاحقاً ان سالم حدد مهمة الوفود النيابية بثلاث نقاط : الاولى ابلاغ الملوك والرؤساء العرب الاسباب والدوافع التي أملت على لبنان الدخول في مفاوضات لانهاء الاحتلال الاسرائيلي ، والثانية شرح المراحل التي قطعتها المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية حتى الآن والتركيز على الموقفين الاميركي والاسرائيلي ، والثالثة توقعات لبنان من العرب في هذه المرحلة . [وقد قامت ثلاثة وفود نيابية لبنانية بجولة في الاقطار العربية في الفترة من ١٠ ـ ٢٢ كانون الثاني الجاري زارت خلالها تونس وجامعة الدول العربية والجزائر وموريتانيا ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والاردن والعراق والكويت وقطر] (السفير ، بيروت ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ وصل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى دمشق في زيارة اشار المراقبون انها تهدف الى رأب الصدع في العلاقات السورية ـ الفلسطينية (السفير ، بيروت ، ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ قال خليل الوزير « ابو جهاد » نائب القائد العام للثورة الفلسطينية في تصريح له بالكويت ، اننا حريصون على العلاقة مع الاردن ، فالشعب الفلسطيني يرتبط بالاردن بروابط خاصة ومتميزة ، كما ان الاردن هو بوابتنا نحو وطننا المحتل (الدستور ، عمان ، ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ عقد في باريس اجتماع بين طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي وبطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ، واللقاء هو الاول من نوعه بين البلدين منذ عام ١٩٧٩ اثر المقاطعة العربية لمصر . وعلم من مصادر دبلوماسية عربية ان اللقاء تم بمبادرة من غالي ، بعد ان كان عزيز قد صرح لصحيفة « الاهرام » المصرية ان العراق على

استعداد للبحث في اعادة العلاقات مع مصر ، وانه شخصياً على استعداد للاجتماع بكمال حسن علي وزير الخارجية المصري او بغالي . ومن جهة اخرى صرح عزيز لصحيفة « اللوموند » الفرنسية « ان العراق يريد عودة مصر الى الصف العربي من دون شروط » (النهار ، بيروت ، ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ قام شفيق الوزان رئيس الحكومة اللبنانية بزيارة الى سورية التقى خلالها حافظ الاسد الرئيس السوري واجتمع مع نظيره السوري عبد الرؤوف الكسم ومع عبد الحليم خدام وزير الخارجية . وصرح الوزان بعد عودته الى بيروت انه تم الاتفاق على اتخاذ الاجراءات الامنية لاعادة الهدوء الى مدينة طرابلس وتثبيت وقف النار معرباً عن امله في ان « يأخذ ما سمعه في دمشق مداه بحيث يترجم على الارض ويعطي ثماره المرجوة » . وقد تركزت المحادثات على التعاون بين السلطتين اللبنانية والسورية لحل قضية طرابلس وعلى التوافق على الموقف في المفاوضات الجارية بين لبنان واسرائيل (تشرين ، دمشق ، ٩ / ١ / ١٩٨٣) . وقد هدأت الاوضاع الامنية في مدينة طرابلس اللبنانية ، وسيرت دوريات مؤللة لقوى الامن الداخلي اللبناني . والتقى رشيد كرامي نائب طرابلس واللواء علي اصلان نائب رئيس الاركان السوري وقيادات من القوات السورية وقوى الامن وممثلين عن الاحزاب والهيئات في المدينة وعرض معهم الاجراءات التي اتفق عليها لتسليم الامن في المدينة الى قوى الامن (النهار ، بيروت ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل في القاهرة حسني مبارك الرئيس المصري ، حكمت المصري احد زعماء الضفة الغربية الذي يزور القاهرة حالياً (الاهرام ، القاهرة ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ وقعت في جدة اتفاقية لتوحيد فصائل المقاومة الاريترية الثلاث وهي اللجنة الثورية لقوات التحرير الشعبية ، والمجلس الثوري لجبهة تحرير اريتريا ، والمجلس المركزي لقوات التحرير الشعبية . وتنص الاتفاقية على دمج الفصائل الثلاث في تنظيم واحد وفقاً لبرنامج ودستور واحد وفي فترة زمنية اقصاها ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية (الشرق الاوسط ، لندن ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ طرح الوفد الامريكي خلال الجولة الخامسة من المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية بشأن الانسحاب الاسرائيلي من لبنان جدولاً جديداً للاعمال يتضمن خمس نقاط تتمحور حول علاقات مستقبلية طبيعية بين لبنان واسرائيل ، وترتيبات امنية في جنوب لبنان تضمن سلامة الجليل ، وسيادة لبنان على كل اراضيه ودور قوات الطوارىء الدولية والقوة المتعددة الجنسيات ، وانسحاب القوات الاجنبية من لبنان (النهار ، بيروت ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) . وفي اليوم التالي وصل المبعوث الاميركي السفير فيليب حبيب الى القدس حاملاً رسالة من الرئيس ريغان الى مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي . وأفادت مصادر سياسية ، ان الرسالة تتعلق « بضرورة دفع المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية لاحراز تقدم ملموس يساعد على سحب القوات الاجنبية من لبنان في اسرع وقت ممكن » (النهار ، بيروت ، ١٢ / ١ / ١٩٨٣). وفي الجولة السادسة من المفاوضات ، التي عقدت في كريات شمونة بعد يومين من زيارة حبيب الى القدس ، تم التوصل الى جدول اعمال قوامه « انهاء حالة الحرب ، ترتيبات امنية ، اطار علاقات متبادلة ، بما فيها مسائل كالآتية : الاتصال ، انهاء الحملات الدعائية العدائية ، حركة البضائع والاشخاص ، مواصلات ... الخ ، برنامج الانسحابات الكاملة : ظروف الانسحاب الاسرائيلي ، في اطار انسحاب جميع القوات غير اللبنانية ، الضمانات المحتملة » . وقد جاء في الجدول ايضاً ان جميع الفرقاء قد وافقوا على معالجة هذه المواضيع بانفتاح ، « وإنما من دون التزامها مسبقاً ، بالنسبة الى ما قد تنتهي اليه المفاوضات ، ويمكن كل وفد اثارة اية مواضيع اخرى » (النهار ، بيروت ، ١٤ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ أعلنت مصادر في جيبوتي ان الصومال أغلقت يوم ٨ / ١ / ١٩٨٣ حدودها مع جيبوتي عند نقطة لوبادا بسبب اضطرابات وقعت في مقاطعة غوبان الصومالية (النهار ، بيروت ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ أظهر استفتاء اجرته صحيفة « الشعب » المصرية ان الاغلبية الساحقة من الشعب المصري تؤيد طرد السفير الاسرائيلي من القاهرة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل (السفير ، بيروت ، ١٢ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي صرح اثر اللقاء ان الملك ركز على

« ضرورة تجنب اتفاقية لبنانية ـ اسرائيلية على نمط اتفاقية كامب ديفيد ، والعمل على الحفاظ على وحدة وسلامة اراضي لبنان » (السفير ، بيروت ، ١٣ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ قام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة الى الاتحاد السوفياتي يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني / يناير الجاري صدر عنها بيان مشترك يعلن ان الفريقين « سيقاومان محاولات الاستعاضة عن اجراء التسوية العادلة والشاملة بالصفقات المنفردة على غرار كامب ديفيد » . وقال عرفات في مؤتمر صحافي قبل مغادرته موسكو انه اطلع القيادة السوفياتية على الرغبة المشتركة بينه وبين الملك حسين عاهل الاردن في علاقات كونفيدرالية مستقبلاً بعد استفتاء يجري في الاردن ودولة فلسطينية . ووصف المفاوضات بين لبنان واسرائيل بأنها « اسوأ من كامب ديفيد » واكد ان المنظمة على اتصال بالقوى الديمقراطية داخل اسرائيل وخاصة الحزب الشيوعي الاسرائيلي « راكاح » (النهار ، بيروت ، ١٤ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل حافظ الاسد الرئيس السوري في دمشق جان عبيد الموفد الشخصي لأمين الجميل الرئيس اللبناني بحضور عبد الحليم خدام وزير الخارجية . وقد نقل عبيد رسالة من الجميل للأسد كما اوضح له الاتصالات والمناقشات الدائرة بين لبنان واسرائيل وما يسعى الجانب اللبناني الى تحقيقه ، واكد الرئيس السوري وقوف بلاده الى جانب لبنان في عمله لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من اراضيه . وقد حمّل الاسد المبعوث اللبناني رسالة جوابية للجميل . (تشرين ، دمشق ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل صدام حسين الرئيس العراقي ، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية [الذي وصل الى بغداد يوم ١٣ / ١ / ١٩٨٢]. وجرى خلال المقابلة بحث القضية الفلسطينية والاوضاع العربية والدولية . كما اجتمع عرفات مع ميشيل عفلق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي وبحث معه الموضوع نفسه (الثورة ، بغداد ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ جرت في بغداد المحادثات الرسمية العراقية ـ الاردنية برئاسة صدام حسين الرئيس العراقي والملك حسين العاهل الاردني الذي وصل الى العراق امس بزيارة رسمية على رأس وفد رسمي رفيع المستوى . وقد تركزت المباحثات حول الحرب العراقية ـ الايرانية ، وزيارات اللجنة السباعية العربية لعدد من الدول الاعضاء في مجلس الامن ، والقضية الفلسطينية (الثورة ، بغداد ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) . وفي اليوم التالي انتقل الملك حسين الى الرياض حيث اجرى على الفور محادثات مع الملك فهد بن عبد العزيز ، الذي كان قد استقبل قبل ذلك عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري وتسلم منه رسالة من حافظ الاسد الرئيس السوري (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٧ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ سمحت موريتانيا لمصر بالصيد في سواحلها وذلك في اتفاق تم بين وزارة الزراعة المصرية والحكومة الموريتانية ، بعد ان كان هذا ممنوعاً (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ زار بغداد الامير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد النائب الاول لرئيس الوزراء وبحث مع صدام حسين الرئيس العراقي العلاقات الثنائية بين البلدين والاوضاع العربية بشكل عام (الثورة ، بغداد ، ١٥ / ١ / ١٩٨٣) . ثم انتقل الى دمشق حيث اجتمع مع حافظ الاسد الرئيس السوري (تشرين ، دمشق ، ١٧ / ١ / ١٩٨٣) . وفي طريق عودته الى الرياض توقف ثانية في بغداد . ونسبت وكالة « اليونايتدبرس » الى مصادر دبلوماسية في بيروت قولها ، ان ذلك هو دفعة جديدة لسياسة السعودية الهادفة الى حل النزاع التاريخي بين سورية والعراق ، وان محادثات الامير عبدالله في دمشق تطرقت الى موضوع تليين موقف سورية من مسألة سحب قواتها من لبنان (السفير ، بيروت ، ١٨ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ اجرى حافظ الاسد الرئيس السوري امس الاول اتصالاً هاتفياً بأمين الجميل الرئيس اللبناني وتداول معه في الاوضاع الراهنة وموضوع المفاوضات الجارية مع اسرائيل والوضع الامني في طرابلس والجبل . كما تطرق الحديث الى ما نشر اخيراً من انتقادات للحكم اللبناني في الصحف السورية الرسمية والى الرد الذي صدر عليها من اذاعة « صوت لبنان » الكتائبية . وتمنى الاسد على الجميّل وقف الحملات الاعلامية ضد سورية ، متعهداً بوضع حد لكل ما من شأنه ان يسيء الى السلطة اللبنانية (العمل ، بيروت ، ١٨ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ عاد الى دمشق عبد الحليم خدام وزير الخارجية

السوري بعد زيارة [بدأها يوم ١٧ / ١ / ١٩٨٣] الى السعودية والكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة . وسلم خلالها قادة هذه الدول رسائل من حافظ الاسد الرئيس السوري تتناول التطورات الراهنة في المنطقة (تشرين ، دمشق ، ١٩ / ١ / ١٩٨٣) .

- اكدت الحكومة الامريكية نبأ تزويد الاتحاد السوفياتي لسورية بصواريخ ارض - جو من طراز « سام - ٥ » واعتبرت ذلك « عملاً لا يتمشى مع السلام » (السفير ، بيروت ، ١٩ / ١ / ١٩٨٣) .

- قام صدام حسين الرئيس العراقي بزيارة الى السعودية [استغرقت يوماً واحداً] واجتمع خلالها في الرياض مع الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي ، وقد تناولت المباحثات الاوضاع العربية الراهنة وفي مقدمتها الحرب العراقية - الايرانية ، بالاضافة الى العلاقات الثنائية بين البلدين (الرياض ، الرياض ، ١٩ / ١ / ١٩٨٣) .

- اجتمع في تونس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع وفد من المجلس الاسرائيلي للسلام الاسرائيلي - الفلسطيني يضم الجنرال المتقاعد ماتتياهو بيليد ويوري افنيري صاحب مجلة « هاعولام هازيه » ويعقوب ارنوف المدير العام السابق للخزانة الاسرائيلية . وذكرت « وكالة الانباء الفلسطينية » « وفا » ان الجانبين بحثا الاجراءات المشتركة للوصول الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط ، وان الاجتماع تركز على بحث الموقف الشامل في المنطقة وعلى وسائل تطوير العمل المشترك للوصول الى سلام عادل (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢١ / ١ / ١٩٨٣) . وقال بيليد لاحقاً في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي ان مسؤولين فلسطينيين ابلغوه ان منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لتبادل الاعتراف مع اسرائيل « اذا كانت حكومتنا مستعدة » لذلك (النهار ، بيروت ، ٢٢ / ١ / ١٩٨٣) .

- عقد في دمشق يومي ٢٠ و ٢١ / ١ / ١٩٨٣ اجتماع ضم عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ونظيره الايراني علي اكبر ولايتي ومحمد الزوي امين اللجنة الشعبية العامة للعدل الليبي بحضور اعضاء الوفود الثلاثة . وصدر عنه بيان مشترك اكد وقوف البلدان الثلاثة الى جانب لبنان ومساندته من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي ، وادان المحاولات الهادفة للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات تتعارض مع اهدافها ، واعرب عن معارضته المحاولات التي تبذل لاعادة مصر الى الجامعة العربية والمنظمات الاسلامية دون تخليها عن اتفاقية كامب ديفيد ، كما اعرب عن تضامن سورية وليبيا مع ايران في حرب الخليج (تشرين ، دمشق ، ٢٤ / ١ / ١٩٨٣) . وكان احمد اسكندر احمد وزير الاعلام السوري قد اعرب في تصريح نشرته صحيفة « الخليج » التي تصدر في الشارقة عن اعتقاده بأن شيئاً جديداً لم يطرأ على العلاقات بين دمشق وبغداد في اعقاب جهود الوساطة السعودية الاخيرة بين البلدين (العمل ، بيروت ، ٢٢ / ١ / ١٩٨٣) . وفي بغداد ادان ناطق رسمي البيان السوري - الليبي - الايراني ، واعرب عن امله في ان « تتحمل الجامعة العربية مسؤولياتها وفق ميثاقها بادانة هذا التصرف ... » (النهار ، بيروت ، ٢٥ / ١ / ١٩٨٣) . ومن ثم سلمت وزارة الخارجية العراقية الى البعثات العربية المعتمدة في بغداد رسائل من صدام حسين الرئيس العراقي موجهة الى الرؤساء والملوك العرب ، وصفت البيان بانه « سابقة خطيرة في العلاقات العربية نظراً الى ما جاء فيه من ادعاءات ضد قطر عربي الامر الذي لا يتمشى مع ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك » (النهار ، بيروت ، ٣٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- قام غسان تويني ونديم دمشقية مبعوثا امين الجميل الرئيس اللبناني بزيارة الى القاهرة حيث اطلعا حسني مبارك الرئيس المصري عشية سفره الى واشنطن على سير المفاوضات بين لبنان واسرائيل وطلبا مساعدة مصر (النهار ، بيروت ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- اعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث لمجلة « كل العرب » الصادرة في باريس ، انه مستعد لاعلان الوحدة فوراً مع الاردن بمجرد قيام الدولة الفلسطينية (كل العرب ، باريس ، العدد ٢٢ ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣ . ص ٢٣) . واكد احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث لصحيفة « الاهرام » المصرية ، ان الاردن والمنظمة اتفقا على ان « تقوم علاقة بين الاردن وفلسطين المحررة في اطار الصيغة الكونفدرالية » . واوضح انه لم يحدث في كل المباحثات الاردنية - الفلسطينية ان اثيرت قضية التفويض « لان هذه القضية ليست مطروحة حتى في مبادرة الرئيس الاميركي ريغان التي

تحدثت بوضوح عن مشاركة بين الاردن والفلسطينيين » (الاهرام ، القاهرة) . ومن جهة ثانية ذكر كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصري في حديث لصحيفة « واشنطن بوست » الاميركية ان الرئيس حسني مبارك يحمل معه الى واشنطن رسالة خاصة تلقاها من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسينية لتسليمها لحكومة ريغان (الاخبار ، القاهرة ، ٢٧ / ١ / ١٩٨٣) . هذا وقد كرر بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في حديث « لوكالة انباء الشرق الاوسط » المصرية القول ان مصر « لن تستأنف محادثات السلام [مع اسرائيل] قبل توسيع اطارها باشراك الجانبين الاردني والفلسطيني » (السفير، بيروت ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- اجتمعت في ابو ظبي في الفترة من ٢٥ - ٢٧ / ١ / ١٩٨٣) اللجنة الفنية للحدود بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية ، بمشاركة دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت ، وذلك لبحث وسائل تنفيذ اتفاق المبادىء الذي وقع في الكويت في ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٢ . وقد صدر في ختام المباحثات بيان صحافي جاء فيه ان البلدين اتفقا على استكمال بحث الموضوع في اجتماع لاحق (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٨ / ١ / ١٩٨٣) .

- غادر بيروت العميد الركن نبيل قريطم الامين العام لمجلس الدفاع اللبناني متوجهاً الى تونس في مهمة رسمية يجري خلالها محادثات مع بعض المسؤولين الفلسطينيين . وافادت مصادر حكومية ان مهمة قريطم تأتي في اطار تهيئة الاجواء للقاء شفيق الوزان بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس لبحث موضوع انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من لبنان (النهار ، بيروت ، ٢٩ / ١ / ١٩٨٣) .

- صرّح شفيق الحوت مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في حديث لمجلة « الماجازين » اللبنانية انه لم يتم عقب رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت اي اتفاق ضمني او رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية على اغلاق المكتب السياسي للمنظمة في بيروت ، واوضح الحوت ، ان هذا المكتب يخضع اليوم لسيطرة الجيش اللبناني رغم عودتي الى بيروت وكان لزاماً عليّ ان اجري اتصالات مع السلطات اللبنانية في هذا الصدد ، ولكن هذه السلطات لديها مشكلات اهم يجب تسويتها في هذه اللحظة ، ونحن نحترم هذا الموقف ... ومع ذلك لا يجب ان نهمل المشكلات الثانوية المعلقة » (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٣٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- اكد شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني في حديث ادلى به لدى وصوله الى تونس في زيارة رسمية تستغرق يومين ان سورية تقف موقفاً ايجابياً الى جانب لبنان من اجل انسحاب القوات الاسرائيلية (السفير ، بيروت) ويرافق الوزان في زيارته ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني الذي صرّح قبل مغادرته بيروت « ان الزيارة لتونس هي من اجل تقوية العلاقات بين البلدين » ، واضاف « اننا سنبحث مع الامين العام للجامعة العربية في علاقات لبنان والجامعة وفي سبل تحسين هذه العلاقات ...» (النهار ، بيروت ، ٣١ / ١ / ١٩٨٣) .

- اعلن حسني مبارك الرئيس المصري في تصريحات ادلى بها في نيويورك امس الاول بعد القائه خطاباً امام الجمعية الاميركية للسياسة الخارجية ، ان امين الجميل الرئيس اللبناني حمّله رسالة الى الرئيس رونالد ريغان يطلب فيها ان تتعامل الولايات المتحدة الاميركية مع المشكلة اللبنانية كشريك كامل شأنها شأن مشكلة الشرق الاوسط . وحول الحرب العراقية - الايرانية اوضح مبارك ان مصر تعين العراق « على رغم اننا ضد الحرب في ذاتها ... وعلى الجميع ان يعملوا على وضع حد لهذه الحرب واذا لم يتم ذلك فإن الكارثة محققة للجميع وستعم اثارها المنطقة ودول الخليج ومصر كما ستضر بمصالح الولايات المتحدة نفسها في المنطقة » (النهار ، بيروت) . واوضح مبارك ان مبادرة ريغان هي تطور لاتفاقية كمب ديفيد ، واننا نناشد الملك حسين وياسر عرفات ان يجلسا معاً وان يتوصلا الى صلة بين الجانبين » كي يتسنى للفلسطينيين المشاركة في المفاوضات (الاخبار ، القاهرة ، ٣ / ١ / ١٩٨٣) .

٣ - العلاقات العربية

١ - التكتلات العربية

- اكد عبدالله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في حديث « لوكالة الانباء الكويتية » ان المجلس يعمل على تأمين اهداف جامعة الدول

العربية وتنفيذ ميثاقها في منطقة الخليج . وقال بشارة انه اتفق مع الشاذلي القليبي الامين العام للجامعة خلال لقائه معه في تونس امس الاول على تنسيق الجهود على صعيد الاتصال بالدول الخارجية ، ولذلك « اتفقنا ان نقوم نحن بجزء من هذه الاتصالات خاصة مع الدول القريبة من منطقتنا والواقعة في آسيا وشرق افريقيا . وذلك لأن الجامعة لا تستطيع القيام باتصالات مع جميع دول العالم الثالث » (الاتحاد ، ابو ظبي ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- صرح عبد الرحمن العوضي وزير الصحة الكويتي والمتحدث الرسمي باسم مؤتمر وزراء الصحة لدول الخليج العربية الذي عقد في الرياض [يومي ٣ و٤ / ١ / ١٩٨٣] ، ان الوزراء اتفقوا على شراء جميع مستلزمات المستشفيات بشكل جماعي ، وعلى توحيد رواتب الاطباء والفنيين ، والعمل على وقف انتقالهم من بلد الى آخر . وقال انه تمت مناقشة موضوع الحقن البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد ، كما اتفق الوزراء على دعم صندوق الملاريا (الرياض ، الرياض ، ٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- قال ابراهيم الصبحي الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون السياسية ، في حديث لصحيفة « الانباء » الكويتية ان الاتفاقية الامنية لدول المجلس ما زالت مشروعاً تحت الدراسة ، وان الامانة العامة للمجلس في انتظار اقتراحات الدول الاعضاء . واكد ان هناك تقدماً على صعيد اتفاق وجهات النظر في كثير من القضايا المطروحة دولياً بين دول المجلس (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٧ / ١ / ١٩٨٣) . واكد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وزير الخارجية ووزير الاعلام الكويتي في حديث لصحيفة « الانباء » الكويتية ان دول الخليج هي وحدها المسؤولة عن امن الخليج . وحول عدم توقيع الكويت الاتفاقية الامنية قال « ان هناك عائقاً دستورياً » (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٨ / ١ / ١٩٨٣) . وفي حديث آخر الى مجلة «المستقبل» صرح الوزير الكويتي ان بلاده تؤيد اقامة علاقات بين دول الخليج العربية والاتحاد السوفياتي لتحقيق التوازن في المنطقة (المستقبل ، باريس ، ٨ / ١ / ١٩٨٣ ، ص ١٦) .

- اختتم في الرياض مؤتمر وزراء الزراعة بدول مجلس التعاون الخليجي [الذي بدأ اعماله يوم ٩ / ١ / ١٩٨٣]. واوصى الوزراء بوضع مشروع سياسة زراعية مشتركة وفق استراتيجية موحدة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس ، وبتكوين لجنة دائمة للمياه وتوحيد التشريعات الخاصة بالحجر الزراعي والبيطري ، وبوضع خطة مشتركة للانتاج الحيواني وتشكيل لجنة لوضع هذه الخطة ودراسة امكانية انشاء مشروع مشترك لانتاج الدواجن (الاتحاد ، ابو ظبي ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) .

- ذكرت صحيفة « البيان » الصادرة في ابو ظبي ان شركة الخليج للاستثمارات العربية التي تنتهي اجراءات انشائها خلال شهر سيكون مركزها في مصر ، واهم اعمالها الاسهام في مشروعات عقارية في مناطق سياحية ومشروعات التنمية الزراعية المرتبطة بالتصنيع الزراعي (الرياض ، الرياض ، ١٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- قال عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء رداً على سؤال ما اذا كان هناك تفكير جدي لانشاء هيئة خليجية للتصنيع الحربي ، وان هناك تفكيراً جدياً وعملياً في مجال التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وان هناك اولويات للتنسيق في هذا المجال مثل تجنب الازدواجية وتحديد الاولويات وتقويم المشروعات ، وتحديد مناطق قيام المؤسسات الصناعية (الوطن ، الكويت ، ١٧ / ١ / ١٩٨٣) .

- غادر المنامة كامل حسن المقهور امين النفط الليبي بعد زيارة للبحرين استغرقت يوماً واحداً اجرى خلالها مباحثات مع عدد من وزراء النفط بدول مجلس التعاون الخليجي حول الامور المتعلقة بمنظمة اوبك (اخبار الخليج ، المنامة ، ١٨ / ١ / ١٩٨٣) .

- اختتمت لجنة التخطيط والاعلام البترولي لدول الخليج العربية اعمالها في الكويت ، وقد قررت اللجنة تعزيز برنامجها للنشر والتوزيع واستمرار التعاون مع منظمة اوابك ، وتنظيم زيارات للصحافيين المتخصصين لدول الخليج وتضم اللجنة ممثلين عن الكويت والسعودية وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة والعراق (الوطن ، الكويت ، ٢٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- دعا خبراء من مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماعاتهم التي استمرت اربعة ايام في الكويت الى وضع قيود على هجرة العمال الآسيويين ، وقالوا ان

وجودهم في المنطقة قد تستفيد منه دولة اجنبية (الوطن ، الكويت ، ٢٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- وصل علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الى الجزائر في زيارة رسمية تستغرق بضعة ايام . وكان محمد قد صرح لصيحفة « الخليج » الصادرة في الشارقة ان بلاده تلقت اقتراحاً من ليبيا بعقد قمة لدول جبهة الصمود والتصدي وانها اجرت اتصالات بهذا الخصوص (السفير ، بيروت) . وعلم من مصدر رسمي في دمشق ان الرئيس اليمني توقف في مطار دمشق وهو في طريقه الى الجزائر والتقى عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري . ولم يعط المصدر تفاصيل عن المحادثات التي جرت بينهما (النهار ، بيروت ، ٣١ / ١ / ١٩٨٣) .

ب - العلاقات بين دولتين عربيتين او اكثر

اعلن في تونس ان الباجي قائد السبسي وزير الخارجية التونسي سيقوم بجولة في الدول الخليجية يسلم خلالها رسائل من الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي الى قادة هذه الدول [وقد قام السبسي بزيارته هذه في الفترة من ٨ - ٢٠ كانون الثاني / يناير الجاري وزار كل من السعودية وعمان والبحرين وقطر ولبنان والكويت] (الاتحاد ، ابو ظبي، ٣ / ١ / ١٩٨٣) .

- غادر الكويت ابراهيم منعم منصور وزير المالية والتخطيط السوداني بعد زيارة استغرقت يومين اجتمع خلالها مع نظيره الكويتي عبد اللطيف يوسف الحمد وممثلين عن الصناديق العربية والاسلامية وشرح لهم ما يعانيه السودان من عجز في ميزان المدفوعات واجراءات السودان لاصلاح هذه الاوضاع (الشرق الاوسط ، لندن ، ٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- اجتمع حسني مبارك الرئيس المصري وعبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع مع جوزيف لاجو نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع السوداني . وقد تقرر في الاجتماع ، ان تسهم القوات المسلحة المصرية في بعض الاعمال الفنية بالسودان . وقال مبارك انه حمل لاجو رسالة شفوية الى جعفر نميري الرئيس السوداني . وصرح ابو غزالة ، ان مصر تدرس طلب امكانية تنفيذ مشروع انشاء كوبري على نهر السوباط الذي تقدمت به السودان ، وتم ارسال وفد الى السودان لبحث هذا التنفيذ (الاهرام ، القاهرة ، ٦ / ١ / ١٩٨٣) . وفي وقت لاحق صرح المهندس عثمان احمد عثمان رئيس لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطني الدستوري في مصر انه تم الاتفاق مع لاجو على ايفاد عدد من خبراء التنمية الشعبية الى جنوب السودان لدراسة اقامة عدة مشروعات منها تصنيع الاخشاب وتعليب الفواكه والخضروات ، كما تم الاتفاق على ايفاد بعض القيادات السياسية من الاقليم الجنوبي السوداني لمصر للتعرف على تجربة التنمية الشعبية المصرية [وقد زار لاجو مصر في الفترة من ٤ - ١١ كانون الثاني / يناير وذلك على راس وفد يضم وزير الاسكان ووزير الزراعة ووزير الموارد الطبيعية بالاقليم الجنوبي] (الاهرام ، القاهرة ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) .

- اجتمع في الكويت منصور معلى وزير التخطيط والمالية التونسي [الذي كان قد وصل يوم ٦ / ١ / ١٩٨٣] مع الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت ومع الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء . وكان معلى قد اجتمع مع نظيره الكويتي عبد اللطيف الحمد وبحث معه سبل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين (العمل ، تونس ، ٩ / ١ / ١٩٨٣) .

- وقع العراق والجمهورية العربية اليمنية على محضر اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين والتي استغرقت اعمالها ثلاثة ايام برئاسة محمد فضل حسين وزير الاسكان والتعمير العراقي وفؤاد قائد وزير التنمية اليمني (الثورة ، بغداد ، ١١ / ١ / ١٩٨٣) .

- صرح مصدر سعودي مسؤول في الرياض بأن السفير السعودي لدى الجماهيرية الليبية « سيعود في اقرب وقت الى مقر عمله في العاصمة الليبية » . وكانت العلاقات بين البلدين قد انقطعت في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ثم اعيدت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ الا انها عادت وتجمدت بعد ذلك (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٣ / ١ / ١٩٨٣) .

- أعلن الدن كلاوزن رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير في حديث لصحيفة « الوطن » الكويتية ، ان ملكية الدول العربية للبنك قد تزايدت خلال الشهور القليلة الماضية ، وان السعودية والكويت تستطيعان دعم النفوذ العربي في البنك من خلال ممارستهما لحقوقهما (الوطن ، الكويت ، ١٧ / ١ / ١٩٨٣) .

- اجتمع في القاهرة يوسف والي وزير الزراعة المصري مع التاج فضل وديدي ساي وزيري الزراعة باقليمي كردفان وجنوب السودان . وقد تقرر ايفاد بعثة بيطرية مصرية لتنظيم حملة لتطعيم الحيوانات في الاقليمين وتزويدهما بكميات من القمح والذرة والارز والخضروات المصرية لتجربة زراعتها بالاقليمية . كما تقرر استضافة سبعة من ابناء كل اقليم لتدريبهم زراعياً في مصر (الاهرام ، القاهرة ، ١٧ / ١ / ١٩٨٣) . كما اجتمعت في القاهرة اللجنة الفنية المصرية - السودانية للنقل والمواصلات وتم الاتفاق على توريد عشرة آلاف جهاز تلفون من الانتاج المصري الى السودان ، وعلى زيادة الدوائر التلفونية بين البلدين ، وايفاد وفد فني من خبراء النقل البحري المصريين الى السودان لتقديم خدماتهم . وذلك دعماً لسياسة التكامل بين البلدين (الاهرام ، القاهرة ، ١٨ / ١ / ١٩٨٣) .

- اجتمع الصادق بن جمعة وزير النقل والمواصلات التونسي مع احمد معرفية وكيل وزارة النقل والمواصلات القطرية الذي صرح ان البحث تناول علاقات التعاون القائمة بين تونس وقطر في مجال النقل والمواصلات مشيراً الى اتفاقية النقل الجوي المزمع توقيعها بين البلدين (العمل، تونس ، ٢٦ / ١ / ١٩٨٣) .

- صرح احمد الوافي المدير العام للصندوق الوطني للتنمية في موريتانيا انه يقوم حالياً بجولة في دول المنطقة تهدف الى دعم وتمويل خطة التنمية الخماسية التي بدأت عام ١٩٨١ في بلاده . واضاف انه اجتمع لهذا الهدف مع مسؤولين اقتصاديين في الكويت والامارات العربية المتحدة ويستكمل لقاءاته مع قطر والسعودية وهي الدول الاربع التي تشملها جولته (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٩ / ١ / ١٩٨٣) .

٤ - اتحادا عربية ومنظمات شعبية

- قرر رؤساء الغرف العربية المجتمعون حالياً في دبي تشكيل وفد من رجال الاعمال العرب للقيام برحلة عمل الى الولايات المتحدة الاميركية يوم ٨ ايار / مايو القادم ، وتستمر عشرة ايام بهدف تدعيم الروابط بين الدول العربية واميركا . وذلك تنفيذاً لقرار مجلس اتحاد الغرف العربية في دورته السادسة والخمسين التي عقدت بالكويت في شهر تشرين الاول / اكتوبر الماضي . وكانت اجتماعات رؤساء الغرف قد بدأت امس الاول في دبي وتستمر اسبوعاً (الشرق الاوسط ، لندن ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) .

- صرح برهان دجاني امين عام اتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية في حديث لصحيفة « تايمز » « ان رجال الاعمال العرب لن يقدموا على مشروعات استثمارية في لبنان ما لم تنسحب القوات الاسرائيلية منه » . واوضح انه عندما اجتمع الاتحاد في شهر تشرين الاول / اكتوبر الماضي في الكويت ودعا المستثمرين العرب الى الاشتراك في اعادة بناء لبنان كان من المسلم به بصفة عامة ان انسحاب القوات الصهيونية بات وشيكاً . «ولكننا نتساءل احياناً ما اذا كان سيتحقق في المستقبل القريب » (الجمهورية ، القاهرة ، ٨ / ١ / ١٩٨٣) .

- عقد في المنامة الاجتماع السابع لمجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية . وقد افتتح الاجتماع علي محمد فخرو وزير التربية والتعليم البحريني بكلمة قال فيها : ان المركز بمجلته الفكرية والكتب التي يصدرها سنوياً في كل ما يمس قضية الوحدة العربية والندوات والمحاضرات التي تتم سنوياً بحضور المفكرين والباحثين العرب من خلال كل ذلك سيقاوم ما يسمى الآن بموجة اليأس التي تمر عبر ساحة الوطن العربي . واكد ان مهمة هذا المركز لن تنجح ما لم يحصل على دعم مستمر من المواطن . كما قدم خيرالدين حسيب مدير عام المركز شرحاً عن اهداف المركز . وتم خلال الاجتماع تقويم اعمال المركز خلال عام ١٩٨٢ ، واقرار الميزانية الجديدة ، ومناقشة واقرار برنامج ثقافي وفكري لعمل المركز للفترة المقبلة (اخبار الخليج ، المنامة ، ٩ / ١ / ١٩٨٣) .

- صرح الشيخ عبد العزيز بن محمد القاسمي رئيس مجلس ادارة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة انه تقرر اقامة بنك خليجي صومالي تسهم فيه الصومال بنسبة ٤٠ بالمائة وعدد من ابناء الخليج بنسبة ٦٠ بالمائة للمساهمة بتنمية النشاط التجاري والصناعي بين هذه البلدان . ويبلغ رأسمال البنك ٢٠ مليون دولار (الاتحاد ، ابوظبي ، ١٠ / ١ / ١٩٨٣) .

- اختتمت في الكويت ندوة « العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي » التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الفترة ١٥ـ ١٨ الجاري (الوطن، الكويت، ١٩/١/١٩٨٣) بمشاركة نخبة من المفكرين العرب والعاملين في هذا الحقل منهم سعاد الصباح الباحثة في جامعة ساري اللندنية ، ومحمد الامين فارس مدير ادارة القوى العاملة في منظمة العمل العربية ومقرها بغداد ، ومحمد العوض جلال الدين رئيس قسم تنمية الموارد البشرية في المعهد العربي للتخطيط ، وباقر النجار من قسم علم الاجتماع في جامعة درهم بانجلترا ، وعبد المالك التميمي استاذ في جامعة الكويت (العرب ، الدوحة ، ٥ / ١ / ١٩٨٣) . وظهر من الابحاث التي قدمت في الندوة ان اسباب تفضيل العمالة الاجنبية على العمالة الواردة من الاقطار العربية هي ان العامل العربي لا يستطيع ان يحقق شرطين اساسيين يطلبهما رأس المال هما : الطاعة ورخص اليد . وقد كان هناك اجماع في الندوة وفي اللقاءات الجانبية على ان العمالة الواردة من الاقطار العربية الى الخليج هي افضل من العمالة الاجنبية وان هذه الاخيرة تهدد المنطقة بذوبان شخصيتها وهويتها . وحذرت الدكتورة صباح في كلمة نهائية القتها باسم المشاركين من ان العمال الآسيويين يشكلون قوة ضغط سياسية واقتصادية قد تستخدم لمصلحة قوى اجنبية . هذا وقد وعد الدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية بنشر بحوث الندوة في شهر مايو المقبل (القبس ، الكويت ، ٢٠ / ١ / ١٩٨٣) .

ـ نفت غرفة التجارة والصناعة اللبنانية الانباء التي أشارت الى تقارير حول تسرب بضائع من منشأ اسرائيلي عبر لبنان الى الاسواق العربية ، وكانت مصادر اسرائيلية قد ذكرت ان جزءاً هاماً من المنتجات الاسرائيلية التي يشتريها الموردون اللبنانيون تتجه لاسواق العراق وسوريا (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٩ / ١ / ١٩٨٣) .

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

الصراع العربي الاسرائيلي
بين الرادع التقليدي والرادع النووي

امين حامد هويدي

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

I

General and References

Books

United States. Congress. The Committee on Foreign Affairs. House Subcommittee on Europe and the Middle East. *Development in the Middle East* Washington, D.C.: U.S. Govt. Print. Off., 1982. 38 p.

—— . *Documents and Statements on Middle East Peace, 1979-82.* Washington, D.C.: U.S. Govt. Print. Off., 1982. 337 p.

—— . The Committee on Foreign Relations . *The Middle East.* A report to the senate by Sen. Charles H. Percy. Washington, D.C.: U.S. Govt. Print. Off., 1982. 42 p.

Periodicals

A.G. «La guerre d'Israël au Liban: Positions de l'Organisation de Libération de la Palestine.» *Maghreb - Machrek:* no. 98, Octobre - Décembre 1982. pp. 94-97.

Brejnev, L. «La guerre d'Israël au Liban: Declaration de L. Brejnev sur le Proche - Orient, Moscou, 16 Septembre 1982 (Extraits).» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 109-110.

II

«La guerre d'Israël au Liban: Déclaration des dix européens.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 114-116.

Hussein Bin Abdallah (Roi). «La guerre d'Israël au Liban: Déclarations du roi Hussein de Jordanie.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 103-107.

Kadhafi, M. «La guerre d'Israël au Liban: Le point de vue du colonel Kadhafi.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 108-109.

Ligue des Etats arabes. «La guerre d'Israël au Liban: Déclaration finale du xiie sommet de la Ligue des Etats arabes, Fès, 7 Septembre 1982 (Extraits).» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 101-102.

Maghreb-Machrek. «La guerre d'Israël au Liban: Un commentaire algérien.» *Maghreb - Machrek:* no. 98, Octobre-

III

Décembre 1982. pp. 107-108.

Reagan, Ronald. «La guerre d'Israël au Liban: Discours du président Ronald Reagan, Burbank, 1er Septembre 1982 (Extraits).» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982.pp. 97-101.

Book Reviews

Congressional Quarterly. «The Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 74-75. (J.E. Peterson)

History

Books

Alem, Jean-Pierre. *La déclaration Balfour.* Bruxelles: Complexe, 1982. 15p.

Bosworth, C.E. *Medieval Arabic Culture and Administration.* London: Variorum, 1982.

Heller, Joseph. *British Policy towards the Ottoman Empire, 1908-1914.* London: Frank Cass, 1982.

Kedourie, Elie and Sylvia G. Haim (eds.). *Palestine and Israel in the 19th and 20th Centuries.* London: Frank Cass,1982. 288 p.

Mossek, Moshe. *Palestine Immigration Policy under Sir Herbert Samuel: British, Zionist and Arab Attitudes.* London: Frank Cass, 1982. 179p.

Book Reveiws

Abraham, A.J. «Lebanon at Mid-Century. Maronite-Druze Relations in Lebanon, 1840-1860: A Prelude to Arab Nationalism.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 21. (Y.Porath)

IV

Alem, Jean - Pierre. «La déclaration Balfour.» *Politique étrangère:* vol. 47, no. 4, Décembre 1982. pp. 1070-1072. (Eugène Berg)

Anderson, I. «Aramco, the U.S. and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 28. (Robert W. Stookey)

Gershoni, Israel. «The Emergence of Pan-Arabism in Egypt.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 49-50. (James Jankowski)

McCarthy, Justin. «The Arab World, Turkey, and the Balkans (1878-1914): A Handbook of Historical Statistics.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 73. (Robert C. Delk)

Salibi, Kamal. «A History of Arabia.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 83-84. (Malcolm C.Peck)

Schölch, Alexander. «Egypt for the Egyptians: The Socio - Political Crisis in Egypt 1878 - 82.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 84- 85. (F. Robert Hunter)

Symposium on the Meeting of Two Worlds: Cultural Exchange between East and West during the Period of the Crusades, Kalamazoo, Michigan, May 7-9, 1981 and Ann Arbor, Michigan, May 9-10, 1981. «The Meeting of Two Worlds: The Crusaders and the Mediterranean Context.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 73-74. (J.W. Allan)

Udovitch, A.L. (ed.). «The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 437-438. (Peter Gran)

V

Politics and National Thought

Books

Abir, M. and A. Yodfat. *In the Direction of the Gulf: The Soviet Union and the Persian Gulf*. London: Frank Cass, 1982. 167p.

Barnavi, Elie. *Israel au xxe siècle*. Paris: P.U.F., 1982. 320p.

Büren, Rainer. *Ein palästinensischer Teilstaat? Zur internen, regionalen und internationalen Dimension der Palästinfrage*. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 1982. 374p.

Caplan, Neil. *Futile Diplomacy*. London: Frank Cass, 1982. 250p.

Claremont Research and Publications. *The Beirut Massacre, Press Profile: September 1982*. New York, N.Y.: Claremont Research and Publications, [1982].

——. *The Israeli Invasion of Lebanon, Press Profile: June / July 1982*. New York, N.Y.: Claremont Research and Publications, [1982].

Golan, Matti. *Shimon Peres: A Biography*. New York, N.Y.: St. Martin's, 1982. 275p.

Granotier, Bernard. *Israel, cause de la troisième guerre mondiale?* Paris: L'Harmattan, 1982. 262p.

Grayson, Benson Lee. *Soviet Intentions and American Options in the Middle East*. Washington D.C.: National Defense University Press, 1982. 67p. (National Security Affairs, Monograph Series, 82-3)

Harkabi, Y. *The Palestinian Covenant and Its Meaning*. London: Frank Cass, 1982. 160p.

Jansen, Michael. *The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon*. London: Zed Press, 1982. 142p.

VI

Karpat, Kemal H. (ed.). *Political and Social Thought in the Contemporary Middle East*. New York, N.Y.: Praeger, 1982. 557p.

Keddie, Nikki R. *The Middle East and Beyond: Comparative Essays*. London: Frank Cass, 1982. 218p.

Kedourie, Elie and Sylvia G. Haim (eds.). *Modern Egypt: Studies in Politics and Society*. London: Frank Cass, 1982. 136p.

——. *Zionism and Arabism in Palestine and Israel*. London: Frank Cass, 1982. 250p.

Khalidi, Rashid and Camille Mansour (eds.). *Palestine and the Gulf*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1982. 347p.

Legum, Colin (ed.). *Strategic Issues in the Middle East*. London: Croom Helm, 1982. 192p.

Naidu, A.G. *U.S. Policy towards the Arab-Israeli Conflict*. Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1982. 186p.

Plascov, Avi. *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-57*. London: Frank Cass, 1982. 268p.

Pollock, David. *The Politics of Pressure: American Arms and Israeli Policy Since the Six-day War*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1982. 328p.

Sallam, Kassim. *Le Ba'th et la patrie arabe*. Paris: Editions du Monde Arabe, 1982. 447p.

Timerman, Jacobo. *The Longest War, Israel in Lebanon*. London: Pan Books, 1982. 160p.

Wistrich, Robert (ed.). *The Left against Zion: Communism, Israel and the Middle East*. London: Frank Cass, 1982. 309p.

VII

Yodfat, Aryeh Y. *The Soviet Union and the Arabian Peninsula: Soviet Policy towards the Persian Gulf and Arabia.* London: Croom Helm, 1982. 208p.

Periodicals

Alpher, Joseph. «Why Begin Should Invite Arafat to Jerusalem?» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 5, Summer 1982. pp. 1110-1123.

Amuzegar, Jahangir. «Oil Wealth: A Very Mixed Blessing.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 4, Spring 1982. pp. 814-835.

Anderson, Lisa. «Libya and American Foreign Policy.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 4, Autumn 1982. pp. 516-534.

Boutros-Ghali, Boutros. «The Foreign Policy of Egypt in the Post-Sadat Era.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 4, Spring 1982. pp. 769-788.

Brown, William R. «The Oil Weapon.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 301-318.

Carnesale, Albert. «June 7 in Baghdad .» *The Bulletin of the Atomic Scientist:* vol. 37, no. 7, August-September 1981. pp. 11-13.

Dawisha, Karen. «The U.S.S.R. in the Middle East: Superpower in Eclipse?» *Foreign Policy:* vol. 61, no. 2, Winter 1982-83. pp. 438-452.

Gomer, Robert. «Baghdad.» [The bombing of the Bahdad reactor]. *The Bulletin of the Atomic Scientist:* vol. 37, no. 7, August-September 1981. pp. 7-8.

El Hasan Bin Talal (Crown Prince). «Jordan's Quest for Peace.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 4, Spring 1982. pp. 802-813.

Hessel, Stéphane. «La guerre d'Israël au Liban: Quelques réflexions sur Pierre Mendès France et le Monde Arabe.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 116-118.

VIII

Khoury, Nabeel A. «The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 375-387.

Lustick, Ian S. «Israeli Politics and American Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 2, Winter 1982-83. pp. 379-399.

Maghreb-Machrek. «La guerre d'Israël au Liban: Le débat interne au Liban à propos de l'invasion israélienne.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 90-93.

——. «La guerre d'Israël au Liban: La France et la crise libanaise.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 111-114.

——. «La guerre d'Israël au Liban: Prises de position arabes, commentaires de la presse syrienne.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 102-103.

——. «La guerre d'Israël au Liban: Stratégie et aspects militaires.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 79-89.

Mason, John P. «Qadhafi's «Revolution» and Change in a Libyan Oasis Community.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 319-335.

McGuire, Martin C. «U.S. Assistance, Israeli Allocation and the Arms Race in the Middle East: An Analysis of Three Interdependent Resource Allocation Processes.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 2, June 1982. pp. 199-235.

Micallef, Joseph V.R. «A Nuclear Bomb for Libya?» *The Bulletin of the Atomic Scientist:* vol. 37, no. 7, August-September 1981. pp. 14-15.

Shamir, Yitzhak. «Israel's Role in a Changing Middle East.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 4, Spring 1982. pp. 789-801.

IX

Book Reviews

Ajami, Fouad. «The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967.» *Maghreb-Machrek:* no. 98, Octobre-Décembre 1982. pp. 121-122. (E.Picard)

American Friends Service Committee. «A Compassionate Peace: A Future for the Middle East.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 426-430. (Landrum R. Bolling)

Atallah, Daad Bou Malhab. «Le Liban: Guerre civile ou conflit international?» *Relations internationales:* no. 31, Automne 1982. pp. 392-393. (Annie Laurent)

Ayoob, Mohammed (ed.). «The Politics of Islamic Reassertion.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 415-420. (John L. Esposito); *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 30-31. (L. Carl Brown)

Barnavi, Eli. «Israël au xxe siècle.» *Politique étrangère:* vol. 47, no. 4, Décembre 1982. pp. 1070-1072. (Eugène Berg)

Büren, Rainer. «Ein Palästinensischer Teilstaat? Zur internen, regionalen und internationalen Dimension de Palästinafrage.» *Politique étrangère:* vol. 47, no. 4, Décembre 1982. pp. 1072-1074. (Walter Schütze)

Cattan, Henry. «Jerusalem.» *American Journal of International Law:* vol. 76, no. 3, July 1982. pp.696-697.(Herbert J.Liebesny)

Clements, F.A. «Oman: The Reborn Land.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 41. (Robert G. Landen)

Cudsi, Alexander S. and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). «Islam and Power in the Contemporary Muslim World.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 415-420. (John L. Esposito); *Middle East*

X

Studies Association Bulletin: vol. 16, no. 2, December 1982. p. 42. (Edmund Burke)

Curtis, Michael(ed.). «Religion and Politics in the Middle East.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 415-420. (John L. Esposito); *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 43. (Martin Kramer)

Granotier, Bernard. «Israël cause de la troisième guerre mondiale?» *Politique étrangère:* vol. 47, no. 4, Décembre 1982. pp. 1070-1072. (Eugène Berg)

Groissier, Philip L. and Seymour P. Lachman. «The United States and the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 52-53. (Augustus Richard Norton)

Harris, William W. «Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 77. (Jon W. Anderson)

El Hasan bin Talal (Crown Prince). «Palestinian Self-Determination:A Study of the West Bank and Gaza Strip.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 435-436. (John P. Richardson)

Helms, Christine Moss. «The Cohesion of Saudi Arabia.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 57-58. (Jacob Goldberg)

Issawi, Charles. «The Arab World's Legacy Essays.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 427-428. (Daniel Crece Lius)

Jabber, Paul. «Not by War Alone: Security and Arms Control in the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 58-60. (Janice Stein)

Jureidini, Paul A. and R.D. McLaurin. «Beyond

XI

Camp David: Emerging Alignments and Leaders in the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 60-61. (Daniel Dishon)

Khuri, Fuad J. «Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 67-68. (Michael E. Bonine)

Naff, Thomas (ed.). «The Middle East Challenge, 1980-85.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 76-77. (Lois A. Aroian)

Perlmutter, Amos. «Political Roles and Military Rulers.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 79-80. (Najib E. Saliba)

Shadid, Mohammed K. «The United States and the Palestinians.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 436-437. (Aaron David Miller); *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 85-86. (Karl K. Barbir)

Weinbaum, Marvin G. «Food, Development and Politics in the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 92-93. (David Wm. McClintock)

Wilson, Harold. «The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 433-434. (Donald C. Bergus)

Economics

Books

Fesharaki, F. *OPEC, The Gulf and the World Petroleum Market.* London: Croom Helm, 1982. 256p.

XII

Kedourie, Elie (ed.). *The Middle Eastern Economy.* London: Frank Cass, 1982. 185p.

Al-Otaiba, Mana Saeed. *Essays on Petroleum.* London: Croom Helm, 1982. 176p.

Sylvester, Anthony. *Arabs and Africans: Five Years of Arab-African Economic Cooperation.* London: Bodley Head, 1981. 256p.

Periodicals

Amuzegar, Jahangir. «Oil Wealth: A Very Mixed Blessing.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 4, Spring 1982. pp. 814-835.

Book Reviews

Allen, J.A. «Libya: The Experience of Oil.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 24-25. (Alexander Melamid)

Gischler, Christiaan. «Water Resources in the Arab Middle East and North Africa.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 51-52. (Mark Speece)

Kapoor, Ashok (ed.). «International Business in the Middle East: Case Studies.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 61-62. (Tagi Sagafi-nejad)

Kubursi, Atif. «The Economic Consequences of the Camp David Agreements.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 434-435. (Vivian A. Bull)

Richards, Alan. «Egypt's Agricultural Development, 1800-1980.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 81. (Peter Gran)

Simmons, André. «Arab Foreign Aid.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 438-439. (Robert A. Mertz)

XIII

Weinbaum, Marvin G. «Food, Development and Politics in the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 92-93. (David Wm. McClintock)

Law and Public Administration

Books

Gerson, Allan. *Israel, The West Bank and International Law*. London: Frank Cass, 1982. 285p.

Periodicals

El Baradei, Mohamed. «The Egyptian-Israeli Peace Treaty and Access to the Gulf of Aqaba: A New Legal Regime.» *American Journal of International Law:* vol. 76, no. 3, July 1982. pp. 532-554.

Book Reviews

Amin, Sayed Hassan. «International and Legal Problems of the Gulf.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 431-432. (Christopher C. Joyner)

Stone, Julius. «Israel and Palestine: Assault on the Law of Nations.» *American Journal of International Law:* vol. 76, no. 4, October 1982. pp. 875-876. (Frederic L. Kirgis, Jr.)

Social

Books

Baer, Gabriel . *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History*. London: Frank Cass, 1982. 330p.

Kishtainy, Khalid (ed.). *Reporting the Arab World*. London: Croom Helm, 1983. 144p.

Omran, Abdel R. *Arab Population*. London: Croom Helm, 1982. 240p.

XIV

Periodicals

Mason, John P. «Qadhafi's Revolution and Change in a Libyan Oasis Community.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 319-335.

Book Reviews

Adams, William C. (ed.). «Television Coverage of the Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 21-23. (Elizabeth W. Fernea)

Arnon, Isaac and Michael Raviv. «From Fellah to Farmer: A Study of Change in Arab Villages.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 77. (Jon W. Anderson)

Chamie, Joseph. «Religion and Fertility: Arab Christian-Muslim Differentials.» *Middle East Studies Assotiation Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. p. 38. (Cathie J. Witty)

Chamay, J.P. «Les contre-orients, ou comment penser l'autre selon soi.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 430-431. (Bryan S. Turner)

Clarke, John I. and Howard Bowen - Jones (eds.). «Change and Development in the Middle East: Essays in Honour of W.B. Fisher.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 439-440. (James Hudson); *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 39-40. (Ilter Turau)

Khuri, Fuad J. «Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 67-68. (Michael E. Bonine)

Nakhleh, Khalil and Elia Zureik (eds.). «The Sociology of the Palestinians.» *Middle East*

XV

Studies Association Bulletin: vol. 16, no. 2, December 1982. p. 77. (Jon W. Anderson)

Prothro, Edwin T. and Lutfy Najib Diab. «Changing Family Patterns in the Arab East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 38-39. (Cathie J. Witty)

Culture

Book Reveiws

Allen, Roger. «The Arabic Novel: A Historical and Critical Introduction.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 16, no. 2, December 1982. pp. 25-26. (Muhammad Siddiq)

XVI

Dessouki, Ali E. Hillal (ed.). «Islamic Resurgence in the Arab World.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 415-420. (John L. Esposito)

Haddad, Yvonne Yazbeck. «Contemporary Islam and the Challenge of History.» *The Middle East Journal:* vol. 36, no. 3, Summer 1982. pp. 415-420. (John L. Esposito)

Science and Technonoly

Periodicals

Ne'eman, Yuval. «The Franco-Iraqi Project.» *The Bulletin of the Atomic Scientist:* vol. 37, no. 7, August-September 1981. pp. 8-10.

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)

مصر

والعروبة وثورة يوليو

مجموعة من الباحثين

(٤٤) احصاءات العمالة الاجنبيـة في اقطـار الخليـج العـربي

اعداد : قسم الدراسات
في مركز دراسات الوحدة العربية

- السكان وقوة العمل حسب الجنسية في اقطار الخليج العربي ، للسنة ١٩٧٥
- نصيب الاجانب من الوافدين لاقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنة ١٩٧٥
- توزيع السكان حسب الجنسية في الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٧٥
- توزيع قوة العمل ومعـدل المساهمـة في النشاط الاقتصـادي حسب الجنسية في الامـارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٧٥
- توزيع السكان وقوى العمل ومعدل المساهمة في النشـاط الاقتصادي حسب الجنسيـة في الكويت ، للسنة ١٩٧٥
- السكان وقوة العمل حسب الجنسية في اقطار خليجية مختارة
- توزيع السكان حسب الجنسية في الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٨٠
- توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي في الامارات العـربية المتحـدة ، للسنة ١٩٨٠
- توزيع قوة العمل في القطاع الاهلي حسب الجنسية والحالة العملية في الامارات العربيـة المتحدة ، للسنة ١٩٨٠
- توزيع العاملين في حكومة ابو ظبي حسب الجنسية ، بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٨٢
- تصـاريح العمـل الجديـدة في القطاع الخـاص حسب الجنسيـة في الكـويت ، للسنـوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١
- بطاقات العمل الممنوحة من قبل المديرية العامة لشؤون العمل للعاملين غير العمانيـين في القطاع الخاص لجنسيات مختارة في عمان ، للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠
- السكان وقوة العمل في اقطار الخليج العربي ، للسنة ١٩٨٥
- نصيب الاجانب من الوافدين في اقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنة ١٩٨٥

١ ـ تقدير الصورة الاجمالية حول١٩٧٥

جدول رقم (١)

السكان وقوة العمل حسب الجنسية في اقطار الخليج العربي ، للسنة ١٩٧٥ (الاعداد بالألف)

القطـــر	السكـــان				قوة العمـــل	
	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين(٪)	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين(٪)
الامارات العربية المتحدة	٥٥١	٢٠٠	٣٦	٢٩٢	٤٥	١٥
البحريـــن	٢٦٧	٢٠٩	٧٨	٧٩	٥٠	٦٣
السعوديـــة	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦
عمـــان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٩٢	٨٩	٤٦
قطـــر	١٨٠	٥٣	٢٩	٧٤	١٣	١٧
الكويـــت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦	٢٩٨	٨٧	٢٩
الجملـــة	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٧٤	٢٩٠٣	١٥٨٤	٥٥

المصدر : احتسبت من :

Ismail Serageldin, et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), pp. 51 and 141.

جدول رقم (٢)

نصيب الاجانب من الوافدين لاقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا ، للسنة ١٩٧٥ (نسب مئوية)

فئـة الوافديـــن	السكـــان	قوة العمـل
جنوب آسيويين(أ)	١٧,٩	٢١,٦
جنوب شرق آسيويين(ب)	٠,٧	١,٣
باقي العالـــم	٩,٩	١٢,١
الجملـــة	٢٨,٥	٣٥,٠

(أ) تشمل الهند ، باكستان ، سريلانكا وبنغلادش .

(ب) تشمل بورما ، الصين ، اندونيسيا ، تايوان ، تايلاند ، الفلبين ، كوريا الجنوبية وماليزيا .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٠٤ و ١٣٩ .

جدول رقم (٣)

توزيع السكان حسب الجنسية
في الامارات العربية المتحدة، للسنة ١٩٧٥

الجنسيـــة	العدد (بالألف)	التوزيع المئوي (٪)
مواطنون	٢٠٢	٣٦,١
عرب وافدون	١٠٣	١٨,٥
هنـــود	٨٣	١٤,٨
باكستانيون	١٠٩	١٩,٥
ايرانيون	٣٨	٦,٨
اوروبيون وامريكيـــون	١٢	٢,١
اجانب آخرون	١٢	٢,١
جملة الاجانب	٢٥٣	٤٥,٣
جملة الوافدين	٣٥٦	٦٣,٩
جملة السكان	٥٥٨	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة العامة المركزية للاحصاء ، بحث وتحليل الهجرة الخارجية الوافدة من بيانات التعداد العام للسكان ، ١٩٧٥ (ابو ظبي : الادارة ، [د.ت.]) .

جدول رقم (٤)

توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي
حسب الجنسية في الامارات العربية المتحدة،للسنة ١٩٧٥

الجنسيـــة	قـــوة العمـــل		معـدل المساهمـــة (٪)
	العدد (بالألف)	التوزيع المئوي	
مواطنون	٤٤	١٥,٢	٢٢,٠
عرب وافدون	٥٦	١٩,١	٥٣,٨
آسيويون	١٨٦	٦٣,٧	٧٧,٥
جملة الاجانب	١٩٢	٦٥,٧	٧٥,٧
جملة الوافدين	٢٤٧	٨٤,٨	٦٩,٤
الجملـــة	٢٩١	١٠٠,٠	٥٢,٣

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

جدول رقم (٥)

توزيع السكان وقوى العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية في الكويت ، للسنة ١٩٧٥

الجنسية	السكان		قوة العمل		معدل المساهمة (٪)
	العدد (بالألف)	(٪)	العدد (بالألف)	(٪)	
مواطنون	٤٧٢,١	٤٧,٥	٨٧,٠	٢٩,١	١٨,٤
اردنيون وفلسطينيون	٢٠٤,٢	٢٠,٥	٤٧,٧	١٦,٠	٢٣,٤
مصريون	٦٠,٥	٦,١	٣٧,٦	١٢,٦	٦٢,١
عراقيون	٤٥,١	٤,٥	١٨,٠	٦,٠	٣٩,٩
عرب آخرون	١٠٩,٤	١١,٠	٤٣,٥	١٤,٥	٣٩,٨
جملة العرب الوافدين	٤١٩,٢	٤٢,٠	١٤٦,٧	٤٩,٢	٣٥,٠
اجانب	١٠٣,٦	١٠,٤	٦٤,٧	٢١,٧	٦٢,٥
جملة الوافدين	٥٥٢,٧	٥٢,٥	٢١١,٤	٧٠,٩	٣٨,٢
جملة السكان	٩٩٤,٨	١٠٠,٠	٢٩٨,٤	١٠٠,٠	٣٠,٠

المصدر : احتسبت من : نادر فرجاني ، تنظيم استخدام الايدي العاملة في الدول العربية الخليجية ، (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٩) .

ب ـ مؤتمرات حول ١٩٨٠

جدول رقم (٦)

السكان وقوة العمل حسب الجنسية في اقطار خليجية مختارة (الاعداد بالالف)

القطر	السنة	السكان			قوة العمل		
		الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٠	١٠٤٠	٢٩٢	٢٨,١	٥٥١	٦٠	١٠,٩
البحرين	١٩٨١	٣٥١	٢٣٨	٦٨,٠	١٣٨	٥٧	٤١,٥
الكويت	١٩٨٠	١٣٥٦	٥٦٢	٤١,٤	٤٨٢	١٠٣	٢١,٤

المصدر : احتسبت من : بيانات اولية عن التعدادات في البلدان المختلفة .

جدول رقم (٧)

توزيع السكان حسب الجنسية في الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٨٠

الجنسيـــة	العدد (بالالف)	التوزيع المئوي (٪)
مواطنـــون	٢٩١	٢٧,٩
عرب وافـدون	٢٢٠	٢١,١
هنـــود	٢٤٧	٢٣,٧
باكستانيـــون	١٨٧	١٨,٠
ايرانيـــون	٢٦	٢,٥
اوروبيون وامريكيـون	٣٠	٢,٩
اجانب آخرون	٤٢	٤,٠
جملة الاجانب	٥٣٢	٥١,٠
جملة الوافدين	٧٥٢	٧٢,١
جملة السكان	١٠٤٢	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصـاء ، التعداد العام للسكان ، ١٩٨٠ ، الجدولين رقم (١) و (٦) .

جدول رقم (٨)

توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٨٠

الجنسيـــة	قـــوة العمـــل		معدل المساهمة (٪)
	العدد (بالالف)	التوزيع المئوي	
مواطنـــون	٥٤	٩,٨	١٨,٥
عرب وافدون	١٠٢	١٨,٤	٤٦,٤
آسيويـــون	٣٨٥	٦٩,١	٧٦,٧
جملـة الاجانـب	٤٠١	٧١,٨	٧٢,٧
جملة الوافدين	٥٠٣	٩٠,٢	٦٦,٩
الجملـــة	٥٥٧	١٠٠,٠	٥٣,٥

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجداول رقم (١) ، (٦) و(١٤) .

جدول رقم (٩)

توزيع قوة العمل في القطاع الاهلي حسب الجنسية والحالة العملية في الامارات العربية المتحدة ، للسنة ١٩٨٠ (الاعداد بالألف)

الجنسيـــة	اصحاب المنشآت المشتغلون بها	باقـــي المشتغلين	الجملـــة
مواطنـــون	٥,٠	٥,٩	١٠,٩
وافـــدون	٢١,٧	٣٥٧,٥	٣٧٩,٢
الجملـــة	٢٦,٨	٣٦٣,٤	٣٩٠,٢
نسبة المواطنين(٪)	١٨,٨	١,٦	٢,٨

المصدر : احتسبت من : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، التعداد العام للمنشآت ، ١٩٨٠ : النتائج الاولية (ابو ظبي : الادارة ، ١٩٨١) .

جدول رقم (١٠)

توزيع العاملين في حكومة ابو ظبي حسب الجنسية ، بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٨٢

الجنسيـــة	مواطنون	عرب	باكستانيون	هنود	بقية دول آسيـــا	جملة الآسيويين	اوروبيون وامريكيون	اجانب آخرون	جملة الوافدين	اجمالي العاملين
العدد	٣٩٦٢	٩٨٨٥	٤٩٣٣	٤٠١٤	١١٧١	١٠١١٨	٧٠	٤٣	٢٠١١٦	٢٤٠٧٨
(٪)	١٦,٤	٤١,١	٢٠,٤	١٦,٧	٤,٨	٤٢,٠	٠,٣	٠,٢	٨٣,٥	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : امارة ابو ظبي ، دائرة التنظيم والادارة ، البيان الاحصائي للجهاز الاداري لحكومة ابو ظبي (ابو ظبي : الدائرة ، ١٩٨٢) .

جدول رقم (١١)

تصاريح العمل الجديدة في القطاع الخاص حسب الجنسية في الكويت ، للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ (الاعداد بالألف)

التصاريـــح / السنـــة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة التصاريـــح	٤٤,٤	٥٦,٢	٥٠,٤
ا ـ جنسيـات مختارة (عرب)	١٦,٩	٢٢,٥	١١,٧
(العدد)	٢٦,٣	٤٠,٠	٢٣,٢
(٪)			
ب ـ جنسيات مختارة (آسيويون)	٢٥,٤	٣١,٦	٣٠,٦
(العدد)	٥٧,٢	٥٦,٢	٦٠,٧
(٪)			

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، التقرير السنوي لنشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (١٢)

بطاقات العمل الممنوحة من قبل المديرية العامة لشؤون العمل للعاملين غير العمانيين في القطاع الخاص لجنسيات مختارة في عمان ، للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠

الجنسية	١٩٧٩		١٩٨٠	
	العدد (بالالف)	النسبة (٪)	العدد (بالالف)	النسبة (٪)
هنود	٦٧,٤	٥٩,٦٣	٨٠,٨	٦١,٠٣
باكستانيون	٣٠,٨	٢٧,٢٤	٣٠,٠	٢٣,٠٧
بنغلادشيون	٥,٩	٥,٢٤	٨,٩	٦,٨٦
بريطانيون	٢,٨	٢,٥٢	٣,٤	٢,٥٧
سيرلانكيون	١,٩	١,٦٩	١,٧	١,٣٤
المجموع الكلي	١١٣,٠	١٠٠,٠	١٣٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : سلطنة عمان ، مجلس التنمية ، المديرية العامة للاحصاءات الوطنية . **الكتاب الاحصائي السنوي لسلطنة عمان** ، الاصدار التاسع (عمان : ١٩٨٠) .

ج ـ اسقاطات ١٩٨٥ (بفرض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة)

جدول رقم (١٣)

السكان وقوة العمل في اقطار الخليج العربي، للسنة ١٩٨٥
(الاعداد بالالف)

القطر	السكان			قوة العمل		
	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين(٪)	الجملة	مواطنون	نسبة المواطنين(٪)
الامارات العربية المتحدة	١٩٦١	٢٩٥	١٥	٦٣٢	٦٣	١٠
البحرين	٥٧٨	٢٩٣	٥١	١٥١	٧٠	٤٦
السعودية	١٣٧١١	٨٧٥٧	٦٤	٣٢٤٥	١٥٦٥	٤٨
عمان	١٢٨٣	١٠١٠	٧٩	٢٥٧	١٥٠	٥٨
قطر	٤٧٤	٧٨	١٧	١٣٦	١٩	١٤
الكويت	١٨١٧	٦٦٣	٣٦	٤١٤	١٤٠	٢٤
الجملة	١٩٨٢٤	١١٠٩٦	٥٦	٤٨٣٥	٢٠٠٦	٤١

ملاحظة عامة : التقدير ان الاسقاطات المقدمة تبالغ في عدد السكان المتوقع ، خاصة بالنسبة للوافدين وتقلل من حجم قوة العمل الوافدة المتوقعة . انظر : نادر فرجاني ، « حجم وتركيب قوة العمل والسكان » في هذا العدد .

المصدر : احتسبت من :

Serageldin,et al., *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa*, pp. 51 and 141.

جدول رقم (١٤)

نصيب الاجانب من الوافدين في اقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا ،
للسنة ١٩٨٥ (نسب مئوية)

الفئـــة	السكـــان	قوة العمـل
جنوب آسيويين(أ)	٢٧,٤	٢٥.٤
جنوب شرق آسيويين(ب)	٣,٦	١٠,٥
باقـي العالـم	١٢,٨	١٢,٢
الجملـة	٤٣,٨	٤٨,٦

(أ) تشمل الهند ، باكستان ، سريلانكا وبنغلادش .
(ب) تشمل بورما ، الصين ، اندونيسيا ، تايوان ، تايلاند ، الفلبين ، كوريا الجنوبية ، وماليزيا .
المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٠٤ و ١٣٩ .

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المواصلات في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالاشتراك مع

نقابة المهندسين العراقيين

نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية

فهرس مجلة المستقبل العربي للسنة الخامسة

العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢ ـ العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣

(مرتب هجائياً حسب المؤلف والعنوان والموضوع)

اعداد : قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية

(أ)

ابراهيم ، سعد الدين . « دور مصر في الوطن العربي : رؤية مستقبلية.» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ١٥ .

ـــ « ندوة التعاون العربي ـ الاوروبي . لوفان ـ بلجيكا ، ٢ ـ ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .» مركز دراسات وبحوث العالم العربي المعاصر . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٤٧ ـ ١٥١ .

ـــ « النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثورة النفطية .» (كتاب) . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢ . ص ٢٢٥ ـ ٢٣٢ . (مراجعة حامد عمار) وص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ . (تعقيب سعد الدين ابراهيم)

ـــ (مشارك) . « الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

ابراهيم ، محمد . « استخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية : (مجال حفظ واسترجاع المعلومات) . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ٨٠ ـ ٩٢ .

ابو طالب ، حسن (مراجع) . « العرب واليهود في القدس : اكتشافات في صحة الجماعة العقلية .» (كتاب بالانكليزية) . جيرالد كابلان وروث كابلان . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٣ ـ ١٥٧ .

احمد ، احمد يوسف . « الدور المصري في اليمن : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» (كتاب) . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٠ . (مراجعة احمد ثابت)

ـــ « السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٦٩ ـ ٧٩ .

احمد ، محمد . « اسرائيل والصهيونية بعد التسوية .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢ . ص ١٠١ ـ ١١٠ .

« الادب والمجتمع : مقابلة مع د. عبد العزيز المقالح .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ١٢٥ ـ ١٢٩ .

« ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية الراهنة .» وحيد عبد المجيد . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤٩ ـ ٦١ .

«ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر : دراسة ميدانية .» محمد احمد الزعبي . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٤٤ ـ ٦٨ .

«استخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية :

(مجال حفظ واسترجاع المعلومات) .» محمد ابراهيم . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٨٠ ـ ٩٢ .

الاستشراق والمستشرقون ـ اوروبا
ـ « الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠ .» مروان بحيري . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ٣٠ ـ ٤٣ .

الاستعمار ـ الوطن العربي
ـ « جامعة الدول العربية : الممارسة : الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية .» حسن نافعة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٦ .

الاستعمار الاوروبي ـ الوطن العربي
ـ « الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠ .» مروان بحيري. العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٣٠ ـ ٤٣ .

الاستعمار الفرنسي ـ الجزائر
ـ « الجزائر والمسألة الثقافية : التناقضات الثقافية (الجذور).» محمد الميلي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٨ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقافية : صراعات البحث عن الذات الثقافية .» محمد الميلي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٥٤ ـ ٦٤ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقافية : قدر الموقع ومتاعبه .» محمد الميلي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١١١ ـ ١٢٣ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقافية : مدخل تاريخي .» محمد الميلي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٥٢ ـ ٦٤ .

ـ « حول الحركة الوطنية في الجزائر: الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) .» تركي رابح . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٥٣ ـ ٦٥ .

الاستعمار الفرنسي ـ المغرب العربي
ـ « التخلف الآخر في المغرب العربي .» محمود الذوادي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٢٠ ـ ٤١.

اسرائيل انظر ايضاً
الصراع العربي ـ الاسرائيلي
الصهيونية
العرب في اسرائيل

اسرائيل ـ العلاقات الخارجية ـ افريقيا
ـ « افريقيا بين التسوية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.» ابراهيم عبد الرحمن . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٦٠ ـ ٦٩.

اسرائيل ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا
ـ « العرب وتركيا : موقف تركيا من قضية فلسطين .» نجدة فتحي صفوة . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

« اسرائيل والصهيونية بعد التسوية .» محمد احمد . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١٠ .

الاسرة العربية انظر الاطفال ـ الوطن العربي

الاسكان انظر الوطن العربي ـ التشييد والاسكان

الاسلام ـ الجزائر ـ التاريخ
ـ « حول الحركة الوطنية في الجزائر : الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال (١٩٣٣ـ ١٩٣٩) .» تركي رابح . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٥٣ ـ ٦٥ .

الاسلام ـ الوطن العربي ـ التاريخ
ـ « حول التاريخ والهوية في الوطن العربي (القسم الثاني) .» عوني فرسخ . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٤١ ـ ٥٣ .

الاسلام والاستشراق
ـ « الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠.» مروان بحيري . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٣٠ ـ ٤٣ .

الاسلام والديانات الاخرى
ـ « طبيعة الاقليات الدينية في المشرق العربي .» كمال سليمان الصليبي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٢ .

الاشتراكية الدولية انظر الدولية الاشتراكية

«اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي :
ـ الآثار السياسية للهجرة الاجنبية .» عبد المالك خلف التميمي . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٣ .

ـ آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية.»حيدر ابراهيم علي. العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٠٤ـ ١٢٠ .

ـ اسباب انتشار العمالة الآسيوية.» علي لبيب. العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٧٩ ـ ٨٥ .

ـ التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية.» محمد الامين فارس . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٢١ـ ١٤٠ .

ـ حجم وتركيب قوة العمل والسكان .» نادر فرجاني . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٦٨ ـ ٧٨ .

الاطروحات الجامعية ـ الولايات المتحدة الامريكية
ـ « الوطن العربي في الاطروحات الامريكية : استطلاعات اولية .» حشمت قاسم . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢ـ ٣٥ .

الاطفال ـ الوطن العربي
ـ « حقوق الطفل العربي .» احمد عبد الحليم . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٥ .

الاعلام انظر ايضاً الوطن العربي ـ الاعلام

«الاعلام العربي المشترك .» راسم محمد الجمال . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ١١ .

افريقيا ـ العلاقات الخارجية ـ اسرائيل
ـ « افريقيا بين التسوية والصراع العربي ـ الاسرائيلي .» ابراهيم عبد الرحمن . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٦٠ ـ ٦٩ .

افريقيا ـ العلاقات الخارجية ـ الوطن العربي
ـ « رؤية عربية لمواجهة اسرائيل في افريقية .» علي فؤاد علي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤٣ ـ ٥٣ .

«افريقيا بين التسوية والصراع العربي ـ الاسرائيلي .» ابراهيم عبد الرحمن . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٦٠ ـ ٦٩ .

الاقطار انظر الدول

اقطار الخليج العربي انظر الخليج العربي

الاقطار العربية انظر الوطن العربي

الاقطار العربية المصدرة للنفط ـ التنمية
ـ « خيارات التنمية في الاقطار العربية المصدرة للنفط .» علي احمد عتيقة . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٣٢ .

الاقليات الدينية ـ المشرق العربي
ـ « طبيعة الاقليات الدينية في المشرق العربي .» كمال سليمان الصليبي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٢ .

الامة العربية انظر ايضاً
القومية العربية
الوطن العربي

الامة العربية ـ التاريخ
ـ « حول التاريخ والهوية في الوطن العربي .» عوني فرسخ . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٢٨ ـ ٤٣ .
القسم الثاني : العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣.ص ٤١ ـ ٥٣ .

«انتقال الموارد البشرية العربية :
ـ التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية .» رياض طبارة العدد ٤٧ . كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٨٩ ـ ١٠٥ .

ـ العمالة الوافدة وقطاع التشييد بالكويت مع التركيز على قوة العمل المصرية .» نادر فرجاني . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

ـ الهجرة التونسية الى ليبيا.» علي لبيب.العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .

ـ هجرة العمل الدولية في الوطن العربي.»اسماعيل سراج الدين ، سمتيس بيركس وجيمس سوكنات . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٦٦ ـ ٨٨ .

اوابك انظر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

اوروبا انظر ايضاً
الاستشراق والمستشرقون ـ اوروبا
الحوار العربي ـ الاوروبي

اوروبا ـ العلاقات الخارجية ـ الوطن العربي
ـ « الدولية الاشتراكية والوطن العربي .» خالد محمود الكومي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٧٠ ـ ٨٥ .

اوروبا ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة الامريكية
ـ « الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية .» ناصيف حتي . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢ .

(ب)

«ببليوغرافيا الوحدة العربية .» قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية .
ـ العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٨٢ .
ـ العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٧٦ ـ ١٨٢ .
ـ العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .
ـ الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٧٦ ـ ٢٩٤ .
ـ العدد ٤٥ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٧٧ ـ ١٨٣ .
ـ العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٦٧ ـ ١٧٤ .
ـ العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٨٦ ـ ١٩٨ .
ـ العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٧٢ .
ـ العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٦٣ ـ ١٧٦ .
ـ العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٨٠ ـ ١٨٧ .

بحيري ، مروان . « الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠ .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٣٠ ـ ٤٣ .

بشير ، محمد عمر . « التيراميديا : قضايا العلاقات العربية ـ الافريقية .» (كتاب بالانكليزية). العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٣٦ ـ ١٤٦ . (مراجعة حلمي شعراوي)

البلدان انظر الدول

البلدان العربية انظر الوطن العربي

بنسعيد ، سعيد . « بين الاتصال والانقطاع في تاريخ الفكر : نماذج ، مقابلة مع د. سعيد بنسعيد .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٣ـ ١٤٧ .

بوقمرة ، هشام . « حول التعليم العالي في الوطن العربي : دور التعليم في تنمية الذاتية العربية .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٠٥ ـ ١١٨ .

بيترسون ، ج . إي . « اليمن : البحث عن دولة حديثة .» (كتاب بالانكليزية) . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٥ . (مراجعة محمود علي الداود)

بيركس ، ستيس انظر سراج الدين ، اسماعيل وستيس بيركس وجيمس سوكنات

«بين الاتصال والانقطاع في تاريخ الفكر : نماذج ، مقابلة مع د. سعيد بنسعيد .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٣ ـ ١٤٧ .

(ت)

«التخلف الآخر في المغرب العربي .» محمود الذوادي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٢٠ ـ ٤١ .

التراث
ـ « بين الاتصال والانقطاع في تاريخ الفكر : نماذج ، مقابلة مع د. سعيد بنسعيد .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٢ ـ ١٤٧ .

التربية والتعليم انظر
التعريب
الخليج العربي ـ التربية والتعليم
الوطن العربي ـ التربية والتعليم

تركيا ـ العلاقات الاقتصادية ـ الوطن العربي
ـ « العرب وتركيا : العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية .» وليام هيل . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٢. ص ٧٠ ـ ٨٤ .

تركيا ـ العلاقات الخارجية ـ اسرائيل
ـ « العرب وتركيا : موقف تركيا من قضية فلسطين .» نجدة فتحي صفوة . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

تركيا ـ العلاقات الخارجية ـ الوطن العربي
ـ « العرب وتركيا :
ـ العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها .» محمود علي الداود. العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٦٢ ـ ٦٩ .

ـ موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي .» سيم شاكماك . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ـ ١١١ .

ـ موقف تركيا من قضية فلسطين.»نجدة فتحي صفوة . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

التسوية العربية ـ الاسرائيلية
ـ « اسرائيل والصهيونية بعد التسوية .» محمد احمد . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١٠ .

التشييد والاسكان انظر الوطن العربي ـ التشييد والاسكان

«التضامن الاسلامي في عالم متغير .» عبد الملك عودة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٧٣ .

التعاون الاقتصادي العربي انظر
الوطن العربي ـ التنمية الاقتصادية
الوطن العربي ـ العلاقات الاقتصادية

«التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات :
ـ التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة .» حسن احمد يوسف . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٣. ص ١١٤ ـ ١٢٦ .

ـ تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي.» صبحي الصالح . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٧١ـ ٧٨ .

ـ تقويم تجربة التعريب في المغرب .» فاطمة الجامعي الحبابي . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٩٩ ـ ١١٣ .

ـ محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس .» عبد العزيز عاشوري . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٧٩ ـ ٩٨ .

«تعقيب على دراسة : التنمية العربية والمثلث الحرج .» يوسف شبل . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٢ـ ١٢٦ .

التعليم انظر الوطن العربي ـ التربية والتعليم

التكامل الاقتصادي العربي انظر
الوطن العربي ـ التنمية الاقتصادية
الوطن العربي ـ العلاقات الاقتصادية

«التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام : وقفة بين الأمل والواقع .» اماني قنديل . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٢٧ ـ ١٣٣ .

التميمي ، عبد المالك خلف . « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي : الآثار السياسية للهجرة الاجنبية .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٣ .

التنمية انظر ايضاً
الاقطار العربية المصدرة للنفط ـ التنمية
الخليج العربي ـ التنمية
الوطن العربي ـ التنمية

ـ « التخلف الآخر في المغرب العربي .» محمود الذوادي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣.ص ٣٠ ـ ٤١ .

ـ « نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية .» علي خليفة الكواري . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٧ .

«التنمية العربية والمثلث الحرج .» يوسف عبدالله صايغ . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ١٩ .

«التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية .» عمر

ابـراهيم الخطيب. العدد ٤٠ ، حـزيران (يـونيو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٩ .

تونس ـ التعريب

ـ « التعـريب في الـوطن العـربي : دراسـة حـالات : محـاولة لتقـويم تجربـة التعريب في تـونس .» عبد العزيز عاشوري . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٧٩ ـ ٩٨ .

تونس ـ الشباب

ـ « الشبـاب العربي : مشـاكل وآفـاق .» عبد القـادر زغـل . العـدد ٤٨ ، شبـاط(فبـرايـر) ١٩٨٣. ص ٧٦ ـ ٩٣ .

تونس ـ العمالة المهاجرة

ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : الهجرة التونسية الى ليبيا .» علي لبيب . العـدد ٤٧ ، كانـون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .

«تيسير التبادل البشـري بين البلـدان العربيـة .» نادر فرجاني . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص٣٣ـ ٥٠ .

(ث)

ثابت ، احمد (مـراجع) . « الـدور المصري في اليمن : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» (كتـاب) . احمـد يـوسـف احمد . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٠ .

الثقافة ـ الجزائر

ـ « ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر : دراسة ميـدانيـة .» محمـد احمـد الـزعبي . العـدد ٤٠، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٤٤ ـ ٦٨ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقـافية :

ـ التناقضات الثقافية (الجذور) .» محمد الميلي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٨ .

ـ صراعات البحث عن الذات الثقافية .» محمد الميلي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٥٤ ـ ٦٤ .

ـ قدر الموقع ومتاعبه.»محمد الميلي.الاعداد٤٢ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١١١ـ ١٢٣ .

ـ مدخل تاريخي .» محمد الميلي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٥٢ ـ ٦٤ .

الثقافة ـ الخليج العربي

ـ «واقع الثقافة ومستقبلها في اقطار الخليج العربي .» محمد الرميحي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٤٤ـ ٥٩ .

الثقافة ـ المغرب العربي

ـ « التخلف الآخـر في المغـرب الـعـربي .» محمـود الذوادي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٢٠ ـ ٤١ .

الثقافة ـ الوطن العربي

ـ « السيـاسة والثقـافة في الـوطن العـربي .» محمـد البـاقي هـرمـاسي . العـدد ٤٥ ، تشـرين الثـاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢ .

ـ « قضـايا نشر اللغـة العـربيـة والثقـافـة العـربيـة الاسلامية في الخارج .» محيي الدين صابر . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٥٤ ـ ٦٧ .

ـ « منظـور الثقـافـة السيـاسيـة والنظم السيـاسيـة العربية .» كمال المنوفي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤٢ ـ ٥٢ .

(ج)

الجـابري ، محمـد عابـد . « حول الاوضـاع العربيـة الراهنة : مقـابلة مـع د. محمد عـابد الجـابري .» اجرى الحوار فرحان صالح . العـدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١١٢ـ ١٢١ .

الجامعات انظر

الاطروحات الجامعية ـ الولايات المتحدة الامريكية

الوطن العربي ـ الجامعات

جامعة الدول العربية

ـ « الاعلام العربي المشترك .» راسم محمد الجمال . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ١١ .

ـ « في سبيـل انشاء محكمـة عربيـة لحقوق الانسـان العـربي .» حسـين جميـل . العـدد ٥٠ ، نيسـان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٦ ـ ٤٠ .

جـامعة الـدول العربيـة ـ يوميـات انظر الـوحـدة العربية ـ يوميات

جامعة الدول العربية . المجلس الاقتصادي والاجتماعي . اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء انظر اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء

« جامعة الدول العربية :
— الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة .» ناصيف حتي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .
— الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات .» جميل مطر . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٢ .
— دور الامين العام للجامعة .» عبد الحميد محمد الموافي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٥ .
— النشأة التاريخية للجامعة العربية .» علي محافظة . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٦٥ ـ ٨٤ .

« جامعة الدول العربية : الممارسة :
— الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية .» حسن نافعة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٦ .
— الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية .» عبد الحسن زلزلة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٤٧ ـ ١٦٥ .
— دور الجامعة العربية في الاعلام .» غسان العطية . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٦٦ ـ ١٨٧ .
— دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي .» احمد صدقي الدجاني . الاعداد ٤٣ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٨٨ ـ ٢٠٩ .

جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية . « ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢.» نادر فرجاني . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٦٠ ـ ١٦٣ .

الجزائر انظر ايضاً
الاستعمار الفرنسي ـ الجزائر
الاسلام ـ الجزائر ـ تاريخ
الثقافة ـ الجزائر
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
اللغة ـ الجزائر

«الجزائر والمسألة الثقافية :
— التناقضات الثقافية (الجذور) .» محمد الميلي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٨ .
— صراعات البحث عن الذات الثقافية .» محمد الميلي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٥٤ ـ ٦٤ .
— قدر الموقع ومتاعبه .» محمد الميلي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١١١ ـ ١٢٣ .
— مدخل تاريخي .» محمد الميلي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٥٢ ـ ٦٤ .

الجمال ، راسم محمد . « الاعلام العربي المشترك .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ١١ .

الجمعية الاقتصادية الكويتية انظر جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
— « حول الحركة الوطنية في الجزائر : الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) .» تركي رابح . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٥٣ ـ ٦٥ .

جميل ، حسين . « في سبيل انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ . ص ١٦ ـ ٤٠ .

— (مشارك) . « الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

الجواهري ، عماد احمد . « حيازة الاراضي والتطورات السياسية في اقطار المشرق العربي .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ١٠٨ ـ ١١٩ .

جيبوتي ـ التعريب
— « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية

الخاصة .» حسن احمد يوسف . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١١٤ ـ ١٢٦ .

(ح)

الحاسبات الالكترونية ـ الحروف العربية
ـ « استخدام الحروف العربية في الحاسبات الالكترونية : (مجال حفظ واسترجاع المعلومات).» محمد ابراهيم . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٨٠ ـ ٩٢ .

الحبابي ، فاطمة الجامعي . « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : تقويم تجربة التعريب في المغرب .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٩٩ ـ ١١٣ .

حتي ، ناصيف . « جامعة الدول العربية : الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .

ـ « الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢ .

الحداثة
ـ « الفتيان الغرباء الروح : دراسة في استجابة الوجدان الادبي العربي لعملية التحديث كما تتضح في ثلاث قصص قصيرة .» عبد الوهاب محمد المسيري . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٣٨ ـ ٤٩ .

الحسيني ، السيد انظر العيسى ، جهينة سلطان والسيد الحسيني .

حقوق الانسان ـ الوطن العربي
ـ « الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .» ندوة المستقبل العربي . شارك فيها حسين جميل والطاهر لبيب وغسان سلامة وادارها علي الدين هلال . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

ـ « في سبيل انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي .» حسين جميل . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦ ـ ٤٠ .

« حقوق الطفل العربي .» احمد عبد الحليم . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٥ .

حلف شمال الاطلسي
ـ « العرب وتركيا : موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي .» سيم شاكماك . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١١ .

الحوار العربي ـ الاوروبي
ـ « جامعة الدول العربية · الممارسة : دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي .» احمد صدقي الدجاني . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٨٨ ـ ٢٠٩ .

« الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي شارك فيها احمد صدقي الدجاني ومحمد سيد احمد ومنح الصلح وادارها سعد الدين ابراهيم . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

«حول الاوضاع العربية الراهنة : مقابلة مع د. محمد عابد الجابري .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١١٢ ـ ١٢١ .

«حول التاريخ والهوية في الوطن العربي .» عوني فرسخ . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٢٨ ـ ٤٣ .

القسم الثاني . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ . ص ٤١ ـ ٥٣.

« حول التعليم العالي في الوطن العربي :
ـ الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية .» محمد السيد سليم . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٩٣ ـ ١٠٤ .

ـ حول التعليم العالي العربي والتنمية .» حامد عمّار . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١١٩ ـ ١٣٨ .

ـ دور التعليم في تنمية الذاتية العربية .» هشام بو قمرة . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٠٥ ـ ١١٨ .

«حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي :
ـ دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .» الياس غنطوس . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٢ ـ ١٣٣ .

ـ نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي ،» سيد محمد نمبري ومحمد كامل ريحان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٨٠ ـ ٩٤ .

ـ نحو تنظيم جديد لادارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة ،» عبد العال الصكبان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٦٥ ـ ٧٩ .

ـ نظرة على تطوير الموارد المعدنية في الوطن العربي ،» محمد رضوان الخولي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٩٥ ـ ١٢١ .

«حول الحركة الوطنية في الجزائر : الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال (١٩٣٣ـ ١٩٣٩) ،» تركي رابح . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٥٣ ـ ٦٥ .

«حيازة الاراضي والتطورات السياسية في اقطار المشرق العربي ،» عماد احمد الجواهري . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٠٨ ـ ١١٩ .

(خ)

الخدمة الاجتماعية ـ الوطن العربي
ـ « حقوق الطفل العربي ،» احمد عبد الحليم . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٥ .

خدوري ، وليد . « مؤتمر الطاقة العربي الثاني ، الدوحة ـ قطر ، ٦ ـ ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ ،» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٤٥ ـ ١٥٣.

خضر ، بشارة (محرر) . « عالم عربي وانماء اقتصادي ،» (كتاب بالفرنسية) . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ١٥١ ـ ١٥٥ . (مراجعة توفيق كسبار)

الخطيب ، عمر ابراهيم . «التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية ،» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ٤ ـ ٢٩ .

« خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته ،» محمود احمد موسى . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤،آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ٢٠ .

الخليج العربي انظر ايضاً الثقافة ـ الخليج العربي

الخليج العربي ـ التربية والتعليم
ـ «واقع الثقافة ومستقبلها في اقطار الخليج العربي ،» محمد الرميحي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٤٤ـ ٥٩ .

الخليج العربي ـ التنمية
ـ « التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية ،» عمر ابراهيم الخطيب . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٩ .

الخليج العربي ـ السياسة الداخلية
ـ « التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية ،» عمر ابراهيم الخطيب . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٩ .

الخليج العربي ـ العمالة الاجنبية
ـ « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي :
ـ الآثار السياسية للهجرة الاجنبية ،» عبد المالك خلف التميمي . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٣ .

ـ آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية ،» حيدر ابراهيم علي . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٠٤ ـ ١٢٠ .

ـ اسباب انتشار العمالة الآسيوية ،» علي لبيب . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٧٩ ـ ٨٥ .

ـ التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية ،» محمد الامين فارس . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ ص ١٢١ ـ ١٤٠

ـ حجم وتركيب قوة العمل والسكان ،» نادر فرجاني . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٦٨ ـ ٧٨ .

الخليج العربي ـ العمالة الاجنبية ـ الاحصاءات
ـ « الملف الاحصائي : (٤٤) احصاءات العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ،» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٨٨ ـ ١٩٥ .

الخواجة ، دينا احمد . « ندوة دور مصر في الوطن العربي ـ نظرة مستقبلية ، لندن ، ٨ ـ ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ،» مركز الدراسات العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٢٨ ـ ١٣٣ .

الخولي ، اسامة امين (مراجع) . « الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة ،» (كتاب) .

علي نصار . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣.ص ١٤١ ـ ١٤٦ .

الخولي ، محمد رضوان . « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي : نظرة على تطوير الموارد المعدنية في الوطن العربي .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٩٥ ـ ١٢١ .

« خيارات التنمية في الاقطار العربية المصدرة للنفط .» علي احمد عتيقة . العدد ٣٩ ، ايار (مايو)، ١٩٨٢ . ص ٢٣ ـ ٣٢ .

(د)

الداود ، محمود علي. « العرب وتركيا : العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٦٢ ـ ٦٩ .

ـــ « ندوة العراق : الدولة المعاصرة ، انكلترا ـ اكستر ، ٢٣ ـ٢٦ تموز / يوليو ١٩٨٢ .» مركز دراسات الخليج العربي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .

ـــ (مراجع) . « التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب .» (كتاب بالانكليزية) توم ميلر. العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٢٥ ـ ١٢٧ .

ـــ «المملكة .» (كتاب بالانكليزية) روبرت لاسي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٧١ـ ١٧٣ .

ـــ « اليمن : البحث عن دولة حديثة .» (كتاب بالانكليزية) . ج . إي . بيترسون . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٥ .

الدجاني ، احمد صدقي . « جامعة الدول العربية : الممارسة : دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٨٨ ـ ٢٠٩ .

ـــ (مشارك) . « الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

« دور مصر في الوطن العربي : رؤية مستقبلية .» سعد الدين ابراهيم . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ١٥ .

الدول الصناعية ـ العلاقات الاقتصادية ـ الوطن العربي

ـــ « العرب والعالم الاول ـ الدول والشركات الدولية النشاطات .» جورج قرم . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٢٥ ـ ٣٧ .

الدول العربية انظر الوطن العربي

الدولة العثمانية

ـــ « حيازة الاراضي والتطورات السياسية في اقطار المشرق العربي .» عماد احمد الجواهري . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٠٨ ـ ١١٩ .

«الدولية الاشتراكية والوطن العربي .» خالد محمود الكومي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٧٠ ـ ٨٥ .

«الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .» ندوة المستقبل العربي شارك فيها حسين جميل والطاهر لبيب وغسان سلامة وادارها علي الدين هلال . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣.ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

(ذ)

الذوادي ، محمود . « التخلف الآخر في المغرب العربي .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٢٠ ـ ٤١ .

ـــ (مراجع) . « البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية .» (كتاب) . اسامة عبد الرحمن . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص١١٦ـ ١٢٠ .

(ر)

رابح ، تركي . « حول الحركة الوطنية في الجزائر : الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال (١٩٣٣ـ ١٩٣٩) .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٥٣ ـ ٦٥ .

راشد ، رشدي . « العلم كظاهرة غربية والعرب .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ١٩ .

الرميحي ، محمد . « واقع الثقافة ومستقبلها في اقطار

الخليج العربي .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٤ـ ٥٩ .

الرواية انظر القصة

الرومي ، نورية صالح . « الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور .» (كتاب) . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٣٦ ـ ٢٤٧. (مراجعة انور الياسين)

«رؤية عربية لمواجهة اسرائيل في افريقية .» علي فؤاد علي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤٣ ـ ٥٣ .

ريحان ، محمد كامل انظر نميري ، سيد محمد ومحمد كامل ريحان

(ز)

زريق ، قسطنطين . « هموم عربية وتجارب : مقابلة مع د. قسطنطين زريق .» اجرى الحوار علي الدين هلال . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١٠ ـ ٢٢٤ .

زريق ، هدى . « نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٩٤ ـ ١٠٧ .

الزعبي ، محمد احمد . « ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر : دراسة ميدانية .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٤٤ ـ ٦٨ .

زغل ، عبد القادر . « الشباب العربي : مشاكل وآفاق .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٧٦ ـ ٩٣ .

الزغل ، علي شتيوي . « نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الامريكية .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٣٥ .

زلزلة ، عبد الحسن . « جامعة الدول العربية : الممارسة : الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٤٧ ـ ١٦٥ .

(س)

سراج الدين ، اسماعيل وستيس بيركس وجيمس سوكنات . « انتقال الموارد البشرية العربية : هجرة العمل الدولية في الوطن العربي .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ . ص ٦٦ ـ ٨٨ .

ـــ [وآخرون]. « قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا .» (كتاب بالانكليزية) . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٨ ـ ١٥٣. (مراجعة نادر فرجاني)

سلام ، نواف انظر صدقة ، ليندا ونواف سلام

سلامة ، غسان . « ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ .» مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٥٦ ـ ١٦٥ .

ـــ (مراجع) . « المحنة العربية : الفكر السياسي العربي والممارسة منذ ١٩٦٧ .» (كتاب بالانكليزية) . فؤاد عجمي . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٤١ ـ ١٤٤ .

ـــ « مفهوم الدولة .» (كتاب)عبدالله العروي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٥٤ ـ ١٥٩ .

ـــ (مشارك) . « الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

سليم ، محمد السيد . « حول التعليم العالي في الوطن العربي : الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية .» العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٩٣ ـ ١٠٤ .

سليمان ، عاطف . « سلاح النفط العربي .... الى اين ؟» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٤ـ ٢٤ .

السودان ـ التعريب

ـــ « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة .» حسن احمد يوسف . العدد ٣٩، ايار (مايو)١٩٨٢. ص ١١٤ـ ١٢٦ .

سوكنات ، جيمس انظر سراج الدين ، اسماعيل وستيس بيركس وجيمس سوكنات

«السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» احمد يوسف احمد . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٦٩ ـ ٧٩ .

« السياسة والثقافة في الوطن العربي .» محمد الباقي هرماسي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤ـ ٢٢ .

سيد احمد ، محمد (مشارك) . « الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

السيد علي ، عبد المنعم (مراجع) . « دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٧ ـ ١٥٢ .

ـــ « الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة .» (كتاب) . محمود عبد الفضيل . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٦٦ ـ ١٧٠ .

السينما العربية ـ الافلام

ـــ « عمر المختار : حدث مهم في السينما العربية .» سمير فريد . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٦٦ ـ ٧٥ .

(ش)

شاكماك ، سيم . « العرب وتركيا : موقع تركيا في الحلف الاطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١١ .

« الشباب العربي : مشاكل وآفاق .» عبد القادر زغل . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٧٦ ـ ٩٣ .

شبل ، يوسف . « تعقيب على دراسة : التنمية العربية والمثلث الحرج .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٢ـ ١٢٦ .

« الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية ـ الاوروبية .» ناصيف حتي . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢ .

الشركات المتعددة الجنسيات

ـــ « العرب والعالم الاول ـ الدول والشركات الدولية النشاطات .» جورج قرم . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٢٥ ـ ٣٧ .

شعراوي ، حلمي (مراجع) . « التيراميديا : قضايا العلاقات العربية ـ الافريقية .» (كتاب بالانكليزية) . محمد عمر بشير . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٣٦ ـ ١٤٦ .

الشيخ ، سمير (مراجع) . « الحرب الاهلية في لبنان ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ : دليل بيبليوغرافي .» (كتاب) . اعداد لبندا صدقة ونواف سلام . العدد ٤٨، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٣٠ ـ ١٣٥ .

ـــ « يوميات ووثائق الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٢٩ ـ ١٥٠ .

« شيعة العراق وقضية القومية العربية : الدور التاريخي قبيل الاستقلال .» وميض جمال نظمي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٧٤ ـ ١٠٠ .

(ص)

صابر ، محيي الدين . « قضايا نشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية في الخارج .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٥٤ ـ ٦٧ .

الصالح ، صبحي . « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٧١ ـ ٧٨ .

صالح ، فرحان (محرر) . « الادب والمجتمع : مقابلة مع د. عبد العزيز المقالح .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٥ ـ ١٢٩ .

ـــ « بين الاتصال والانقطاع في تاريخ الفكر : نماذج ، مقابلة مع د. سعيد بنسعيد .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٣ ـ ١٤٧ .

ـ « حول الاوضاع العربية الراهنة : مقابلة مع د. محمد عابد الجابري .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١١٢ ـ ١٢١ .

صايغ ، يوسف عبدالله . « التنمية العربية والمثلث الحرج.» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ١٩ . وص ١٢٢ ـ ١٢٦ . (تعقيب يوسف شبل)

صدقة ، ليندا ونواف سلام (معد) . « الحرب الاهلية في لبنان ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ : دليل بيبليوغرافي .» (كتاب) . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٣٠ـ ١٣٥ . (مراجعة سمير الشيخ)

«الصراع الاقليمي وعلاقته بالصراع العالمي .» امين هويدي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٢٠ ـ ٢٧ .

الصراع العربي ـ الاسرائيلي انظر ايضاً التسوية العربية ـ الاسرائيلية

ـ «افريقيا بين التسوية والصراع العربي ـ الاسرائيلي .» ابراهيم عبد الرحمن . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٦٠ ـ ٦٩ .

ـ « جامعة الدول العربية : الممارسة : الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية .» حسن نافعة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٦ .

ـ « الدولية الاشتراكية والوطن العربي .» خالد محمود الكومي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٧٠ ـ ٨٥ .

ـ « رؤية عربية لمواجهة اسرائيل في افريقية .» علي فؤاد علي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤٣ ـ ٥٣ .

ـ « سلاح النفط العربي ... الى اين؟» عاطف سليمان . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٤ـ ٢٤ .

الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ حرب ١٩٨٢

ـ « على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي .» نادر فرجاني . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٠ ـ ١٢٤ .

ـ « كلمة المستقبل العربي : على اعتاب نكسة ١٩٦٧ جديدة .» المستقبل العربي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٤ـ ٥ .

ـ « كلمة المستقبل العربي: مأزق الوحدة العربية .» المستقبل العربي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٥.

صفوة ، نجدة فتحي . « العرب وتركيا : موقف تركيا من قضية فلسطين .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

الصكبان ، عبد العال . « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي : نحو تنظيم جديد لادارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢.ص ٦٥ ـ ٧٩ .

الصلح ، منح (مشارك) . « الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

الصليبي ، كمال سليمان . « طبيعة الاقليات الدينية في المشرق العربي .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٢ .

الصناعة انظر الوطن العربي ـ الصناعة

الصهيونية

ـ « اسرائيل والصهيونية بعد التسوية .» محمد احمد . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١٠ .

« صورة القرية في الرواية العربية .» ايناس ممدوح طه . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٥٠ ـ ٦٥ .

الصومال ـ التعريب

ـ « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة .» حسن احمد يوسف . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١١٤ ـ ١٢٦ .

(ط)

الطاقة ـ الوطن العربي ـ الاحصاءات

ـ « الملف الاحصائي : (٤٢) احصاءات الطاقة في الوطن العربي (القسم الاول) .» قسم الدراسات

الفكر العربي الاسلامي
ـ « بين الاتصال والانقطاع في تاريخ الفكر : نماذج ، مقابلة مع د. سعيد بنسعيد .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٣ ـ ١٤٧ .

فلسطين انظر القضية الفلسطينية

« في سبيل انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي .» حسين جميل . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦ ـ ٤٠ .

(ق)

قاسم ، حشمت . « الوطن العربي في الاطروحات الامريكية : استطلاعات اولية .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢ ـ ٣٥ .

قرم ، جورج . « العرب والعالم الاول ـ الدول والشركات الدولية النشاطات .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٣٥ ـ ٣٧ .

القرية انظر الوطن العربي ـ القرية

قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية .» « ببليوغرافيا الوحدة العربية .»

ـ العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٨٢ .
ـ العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٧٦ ـ ١٨٢ .
ـ العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .
ـ الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢ . ص ٢٧٦ ـ ٢٩٤ .
ـ العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٧٧ ـ ١٨٣ .
ـ العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٦٧ ـ ١٧٤ .
ـ العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٨٦ ـ ١٩٨ .
ـ العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٦٤ ـ ١٧٢ .
ـ العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢ . ص ١٦٣ ـ ١٧٦ .
ـ العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٨٠ ـ ١٨٧ .

ـ « موجز يوميات الوحدة العربية :

ـ شباط (فبراير) ١٩٨٢ .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٥٤ ـ ١٦٣ .
ـ آذار (مارس) ١٩٨٢ .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٦٦ ـ ١٧٥ .
ـ [نيسان (ابريل) ١٩٨٢] .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٧٢ .
ـ ايار (مايو)، حزيران (يونيو)، تموز (يوليو) ١٩٨٢ .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٥١ ـ ٢٧٥ .
ـ آب (اغسطس) ١٩٨٢ .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . ص ١٧٠ ـ ١٧٦ .
ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٦ ـ ١٦٦ .
ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٧٨ ـ ١٨٥ .
ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ١٥٥ ـ ١٦٣ .
ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٥٤ ـ ١٦٢ .
ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦٨ ـ ١٧٩ .

قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . « الملف الاحصائي :

ـ (٣٩) التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٨٣ ـ ١٩٠ .
ـ (٤٠) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٩٥ ـ ٢٩٨ .
ـ (٤١) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٨٤ ـ ١٩٠ .
ـ (٤٢) احصاءات الطاقة في الوطن العربي (القسم الاول) .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .
ـ (٤٣) احصاءات الطاقة في الوطن العربي

الطاقة ـ الوطن العربي ـ الاحصاءات

غريب ، روز (مراجع) . « المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٤٧ ـ ١٥٥ .

غنطوس ، الياس . « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي : دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٢ـ ١٢٣ .

(ف)

فارس ، محمد الامين . « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي : التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٢١ ـ ١٤٠ .

«الفتيان الغرباء الروح : دراسة في استجابة الوجدان الادبي العربي لعملية التحديث كما تتضح في ثلاث قصص قصيرة .» عبد الوهاب محمد المسيري . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٣٨ ـ ٤٩ .

فرجاني ، نادر . « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي : حجم وتركيب قوة العمل والسكان .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٦٨ ـ ٧٨ .

ـــ « انتقال الموارد البشرية العربية : العمالة الوافدة وقطاع التشييد بالكويت مع التركيز على قوة العمل المصرية .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

ـــ « تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٣٣ ـ ٥٠ .

ـــ « على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٠ ـ ١٢٤ .

ـــ « ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .» مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط. العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٥٦ ـ ١٦٣ .

ـــ « ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .» جامعة الكويت والجامعة الاقتصادية الكويتية . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٦٠ ـ ١٦٣ .

ـــ (مراجع) . « قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا .» (كتاب بالانكليزية) اسماعيل سراج الدين وآخرون . العدد ٤١ ، تموز (يوليو)١٩٨٢. ص ١٤٨ ـ ١٥٣ .

فرسخ ، عوني . « حول التاريخ والهوية في الوطن العربي .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٢٨ ـ ٤٣ .

القسم الثاني . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٤١ ـ ٥٣ .

فريد ، سمير . « عمر المختار : حدث مهم في السينما العربية .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٦٦ ـ ٧٥ .

فريد ، عبد المجيد . « الندوة الدولية الثالثة : تركيا والعرب ، درهام ـ انكلترا ،١٤ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .» مركز الدراسات العربية . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٨ ـ ١٦٩ .

« الفكر الاستعماري والاحياء الاسلامي عام ١٩٠٠ .» مروان بحيري . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٣٠ ـ ٤٣ .

الفكر العربي

ـــ « حول الاوضاع العربية الراهنة :مقابلة مع د. محمد عابد الجابري .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١١٢ـ ١٢١ .

ـــ « هموم عربية وتجارب : مقابلة مع د. قسطنطين زريق .» اجرى الحوار علي الدين هلال . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١٠ ـ ٢٢٤ .

٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ـ ١١١ .

ـــ موقف تركيا من قضية فلسطين .» نجدة فتحي صفوة . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

العروبة انظر
الامة العربية
القومية العربية

العروي ، عبدالله . « مفهوم الدولة .» (كتاب) . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٥٤ ـ ١٥٩ .(مراجعة غسان سلامة)

العطية ، غسان . « جامعة الدول العربية : الممارسة : دور الجامعة العربية في الاعلام .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٦٦ ـ ١٨٧ .

«على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي .» نادر فرجاني . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٠ـ ١٢٤ .

العلاقات الدولية
ـــ « الصراع الاقليمي وعلاقته بالصراع العالمي .» امين هويدي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٢٠ ـ ٢٧ .

«علم الاجتماع والواقع العربي : دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب .» جهينة سلطان العيسى والسيد الحسيني . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٢٨ ـ ٥١ .

«العلم كظاهرة غربية والعرب .» رشدي راشد . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ١٩ .

العلوم السياسية
ـــ « منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية .» كمال المنوفي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤٢ ـ ٥٢ .

العلوم عند العرب
ـــ « العلم كظاهرة غربية والعرب .» رشدي راشد . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤ـ ١٩ .

علي ، حيدر ابراهيم . « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي : آثار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٠٤ ـ ١٢٠ .

علي ، علي فؤاد . « رؤية عربية لمواجهة اسرائيل في افريقية .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤٣ ـ ٥٣ .

عمار ، حامد . « حول التعليم العالي في الوطن العربي : حول التعليم العالي العربي والتنمية .» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١١٩ـ ١٣٨ .

ـــ (مراجع) . « النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية .» (كتاب) .سعدالدين ابراهيم .الاعداد٤٢ ـ ٤٣ ـ٤٤، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٢٥ ـ ٢٣٢ .
وص ٢٣٣ ـ ٢٣٥. (تعقيب سعد الدين ابراهيم)

العمالة انظر
تونس ـ العمالة المهاجرة
الخليج العربي ـ العمالة الاجنبية
الكويت ـ العمالة الوافدة
لبنان ـ العمالة المهاجرة
ليبيا ـ العمالة الوافدة
مصر ـ العمالة المهاجرة
الوطن العربي ـ العمالة

«عمر المختار : حدث مهم في السينما العربية .» سمير فريد . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٦٦ ـ ٧٥ .

العمل والعمال ـ الوطن العربي انظر الوطن العربي ـ العمالة

عودة ، عبد الملك . « التضامن الاسلامي في عالم متغير .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٧٣ .

العيسى ، جهينة سلطان والسيد الحسيني . « علم الاجتماع والواقع العربي : دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٢٨ ـ ٥١ .

(غ)

الغاز الطبيعي ـ الوطن العربي الاحصاءات انظر

في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .

ـ « الملف الاحصائي : (٤٣) احصاءات الطاقة في الوطن العربي (القسم الثاني) .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ص ١٧٧ ـ ١٨٦ .

طبارة ، رياض . « انتقال الموارد البشرية العربية : التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٨٩ ـ ١٠٥ .

«طبيعة الاقليات الدينية في المشرق العربي .» كمال سليمان الصليبي. العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٢ .

الطفل العربي انظر الاطفال ـ الوطن العربي

طه ، ايناس ممدوح . « صورة القرية في الرواية العربية .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٥٠ ـ ٦٥ .

(ع)

عاشوري ، عبد العزيز . « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٧٩ ـ ٩٨ .

العالم الاسلامي انظر منظمة المؤتمر الاسلامي

العالم العربي انظر الوطن العربي

عبد الحليم ، احمد . « حقوق الطفل العربي .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٨٦ ـ ١٠٥ .

عبد الرحمن ، ابراهيم . « افريقيا بين التسوية والصراع العربي ـ الاسرائيلي .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٦٠ ـ ٦٩ .

عبد الرحمن ، اسامة . « البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية .» (كتاب) . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١١٦ ـ ١٢٠. (مراجعة محمود الذوادي)

عبد الفضيل ، محمود . « الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة .» (كتاب) . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٦٦ ـ ١٧٠ . (مراجعة عبد المنعم السيد علي)

عبد المجيد ، وحيد . « ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية الراهنة .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤٩ ـ ٦١ .

عبده ، سمير (مراجع) . « المواصلات في الوطن العربي .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٢١ ـ ١٢٤ .

عبيد ، علي عيسى . « الاجتماع التاسع للجنة الفنية الدائمة للاحصاء ، الرياض ، ٩ ـ ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .» اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦٤ ـ ١٦٧ .

عتيقة ، علي احمد . « خيارات التنمية في الاقطار العربية المصدرة للنفط .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٣٢ .

عجمي ، فؤاد . « المحنة العربية : الفكر السياسي العربي والممارسة منذ ١٩٦٧ .» (كتاب بالانكليزية) . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٤١ ـ ١٤٤. (مراجعة غسان سلامة)

العراق انظر شيعة العراق

العرب انظر ايضاً
الامة العربية ـ تاريخ
العلوم عند العرب
الوطن العربي

العرب في الولايات المتحدة الامريكية
ـ « نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الامريكية .» علي شتيوي الزغل . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٣٥ .

« العرب وتركيا :
ـ العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها .» محمود علي الداود . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٦٢ ـ ٦٩ .

ـ العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية .» وليام هيل . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٢. ص ٧٠ ـ ٨٤ .

ـ موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي .» سيم شاكماك . العدد

(القسم الثاني) .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٧٧ ـ ١٨٦ .
ـ (٤٤) احصاءات العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي .» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٨٨ ـ ١٩٥ .

القصة العربية ـ التاريخ والنقد

ـ « صورة القرية في الرواية العربية .» إيناس ممدوح حله . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٥٠ ـ ٦٥ .

ـ « الفتيان الغرباء الروح : دراسة في استجابة الوجدان الادبي العربي لعملية التحديث كما تتضح في ثلاث قصص قصيرة .» عبد الوهاب محمد المسيري . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٣٨ ـ ٤٩ .

«قضايا نشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية في الخارج .» محيي الدين صابر . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٥٤ ـ ٦٧.

القضية الفلسطينية

ـ « جامعة الدول العربية : الممارسة : الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية .» حسن نافعة ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٦ .

ـ « العرب وتركيا : موقف تركيا من قضية فلسطين .» نجدة فتحي صفوة . العدد ٤٥ . تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

قنديل ، اماني . « التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام: وقفة بين الامل والواقع .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص١٢٧ ـ ١٣٣ .

القومية العربية

ـ « شيعة العراق وقضية القومية العربية : الدور التاريخي قبيل الاستقلال .» وميض جمال نظمي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٧٤ ـ ١٠٠ .

(ك)

كابلان ، جيرالد وروث كابلان . « العرب واليهود في القدس : اكتشافات في صحة الجماعة العقلية .» (كتاب بالانكليزية) . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٣ ـ ١٥٧. (مراجعة حسن ابو طالب)

كتب ، مراجعات

ـ « الامكانات العربية : اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة .» (كتاب) . علي نصار . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٤١ ـ ١٤٦ . (مراجعة اسامة امين الخولي)

ـ « البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية .» (كتاب). اسامة عبد الرحمن ، العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١١٦ ـ ١٢٠ . (مراجعة محمود الذوادي)

ـ « التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب .» (كتاب بالانكليزية) . توم ميلر . العدد ٤٩ ، اذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٢٥ ـ ١٢٧ . (مراجعة محمود علي الداود)

ـ « التيراميديا : قضايا العلاقات العربية ـ الافريقية .» (كتاب بالانكليزية) . محمد عمر بشير . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٣٦ ـ ١٤٦ . (مراجعة حلمي شعراوي)

ـ « الحرب الاهلية في لبنان ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ : دليل بيبليوغرافي .» (كتاب). اعداد ليندا صدقة ونواف سلام . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ١٣٠ـ ١٣٥ . (مراجعة سمير الشيخ)

ـ « الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور .» (كتاب). نورية صالح الرومي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٣٦ ـ ٢٤٧ . (مراجعة انور الياسين)

ـ « دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .» (كتاب). مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٧ ـ ١٥٢ . (مراجعة عبد المنعم السيد علي)

ـ « الدور المصري في اليمن : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» (كتاب) . احمد يوسف احمد . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢ . ص ١٣٤ ـ ١٤٠ . (مراجعة احمد ثابت)

ـ « السياسة الامريكية والعرب .» (كتاب). مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٤٧ ـ ١٥٠ . (مراجعة طالب عباس محمد مهدي)

ـ « عالم عربي وانماء اقتصادي .» (كتاب بالفرنسية) . تحرير بشارة خضر . العدد ٤٠ . حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٥ . (مراجعة توفيق كسبار)

ـ « العرب واليهود في القدس : اكتشافات في صحة الجماعة العقلية .» (كتاب بالانكليزية). جيرالد كابلان وروث كابلان . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٣ ـ١٥٧ . (مراجعة حسن ابو طالب)

ـ « الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة .» (كتاب) . محمود عبد الفضيل. العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٦٦ ـ ١٧٠ . (مراجعة عبد المنعم السيد علي)

ـ « قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا .» (كتاب بالانكليزية) اسماعيل سراج الدين وآخرون . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٤٨ ـ ١٥٣ . (مراجعة نادر فرجاني)

ـ « المحنة العربية : الفكر السياسي العربي والممارسة منذ ١٩٦٧ .» (كتاب بالانكليزية) . فؤاد عجمي . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٤١ ـ ١٤٤ . (مراجعة غسان سلامة)

ـ « المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .» (كتاب). مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٥٠، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٤٧ ـ ١٥٥. (مراجعة روز غريب)

ـ « مفهوم الدولة .» (كتاب). عبدالله العروي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٥٤ ـ ١٥٩ . (مراجعة غسان سلامة)

ـ « المملكة .» (كتاب بالانكليزية) . روبرت لايسي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٧١ ـ ١٧٣ . (مراجعة محمود علي الداود)

ـ « المواصلات في الوطن العربي .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٢١ ـ ١٢٤ . (مراجعة سمير عبده)

ـ « النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية .» (كتاب) . سعد الدين ابراهيم . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٢٥ ـ ٢٣٢ . (مراجعة حامد عمار)

وص ٢٣٣ ـ ٢٣٥. (تعقيب سعد الدين ابراهيم)

ـ « اليمن : البحث عن دولة حديثة .» (كتاب بالانكليزية) . ج . إي . بيترسون . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٥ . (مراجعة محمود علي الداود)

ـ « يوميات ووثائق الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٣٩ـ ١٥٠ . (مراجعة سمير الشيخ)

كريم ، كريمة . « المرأة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٥١ ـ ٧٠ .

كسبار ،توفيق (مراجع) . « عالم عربي وانماء اقتصادي .» (كتاب بالفرنسية). تحرير بشارة خضر . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٥ .

«كلمة المستقبل العربي :

ـ على اعتاب نكسة ١٩٦٧ جديدة .» المستقبل العربي. العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٥ .

ـ مأزق الوحدة العربية .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٥ .

الكواري ، علي خليفة . « نحو فهم افضل لتنمية باعتبارها عملية حضارية .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ٢٧ .

الكومبيوتر انظر الحاسبات الالكترونية

الكومي ، خالد محمود . « الدولية الاشتراكية والوطن العربي .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٧٠ ـ ٨٥ .

الكويت ـ العمالة الوافدة
ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : العمالة الوافدة وقطاع التشييد بالكويت مع التركيز على قوة العمل المصرية .» نادر فرجاني . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

(ل)

لاسي ، روبرت . « المملكة .» (كتاب بالانكليزية) العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٧١ ـ ١٧٢. (مراجعة محمود علي الداود)

لبنان ـ الاجتياح الاسرائيلي ، ١٩٨٢ انظر الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ حرب ١٩٨٢

لبنان ـ العمالة المهاجرة
ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية .» رياض طبارة . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٨٩ ـ ١٠٥ .

لبيب ، الطاهر (مشارك) . « الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .» ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

لبيب ، علي . « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي : اسباب انتشار العمالة الآسيوية .» العدد ٥٠، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٧٩ ـ ٨٥ .

ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : الهجرة التونسية الى ليبيا .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ . ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .

اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء . « الاجتماع التاسع للجنة الفنية الدائمة للاحصاء ، الرياض ، ٩ ـ ١٢ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .» علي عيسى عبيد . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦٤ ـ ١٦٧ .

اللغة ـ الجزائر
ـ « ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر : دراسة ميدانية .» محمد احمد الزعبي . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٤٤ ـ ٦٨ .

اللغة العربية
ـ « قضايا نشر اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية في الخارج .» محيي الدين صابر . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٥٤ ـ ٦٧ .

ليبيا ـ العمالة الوافدة
ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : الهجرة التونسية الى ليبيا .» علي لبيب . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .

(م)

المثقفون ـ الوطن العربي
ـ على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي .» نادر فرجاني . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٠ ـ ١٢٤ .

محافظة ، علي . « جامعة الدول العربية : النشأة التاريخية للجامعة العربية .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٦٥ ـ ٨٤ .

المختار ، عمر ـ السيرة
ـ « عمر المختار : حدث مهم في السينما العربية . » سمير فريد. العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٦٦ ـ ٧٥ .

المرأة ـ القضايا الاجتماعية ـ الوطن العربي
ـ « نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي .» هدى زريق . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ٩٤ ـ ١٠٧ .

«المرأة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .» كريمة كريم . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٥١ ـ ٧٠ .

مركز دراسات الخليج العربي . « ندوة العراق : الدولة المعاصرة ، انكلترا ـ اكستر ، ٢٣ ـ ٢٦ تموز / يوليو ١٩٦٢ .» . محمود علي الداول . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .

مركز الدراسات العربية . « ندوة دور مصر في الوطن العربي .. نظرة مستقبلية ، لندن ، ٨ ـ ٩ كانون

الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . » دينا احمد الخواجة . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣ . ص ١٢٨ - ١٣٣ .

ـ « الندوة الدولية الثالثة : تركيا والعرب ، درهام - انكلترا ، ١٤ - ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ . » عبد المجيد فريد . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . ص ١٥٨ - ١٦٩ .

مركز دراسات وبحوث العالم العربي المعاصر
ـ « ندوة التعاون العربي - الاوروبي ، لوفان - بلجيكا ، ٢ - ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . » سعد الدين ابراهيم . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ١٤٧ - ١٥١ .

مركز دراسات الوحدة العربية انظر ايضاً المستقبل العربي

ـ « دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي . » (كتاب) . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . ص ١٢٧ - ١٥٢ . (مراجعة عبد المنعم السيد علي)

ـ « السياسة الامريكية والعرب . » (كتاب) . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ . ص ١٤٧ - ١٥٠ . (مراجعة طالب عباس محمد مهدي)

ـ « المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . » (كتاب) . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ . ص ١٤٧ - ١٥٥ . (مراجعة روز غريب)

ـ « المواصلات في الوطن العربي . » (كتاب) . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣ . ص ١٢١ - ١٢٤ . (مراجعة سمير عبده)

ـ « ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل - ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ . » غسان سلامة . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ١٥٦ - ١٦٥ .

ـ « نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٨٢ : تقرير اللجنة التنفيذية الى الاجتماع السابع لمجلس الامناء ، البحرين ، ٨ - ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ . » العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢ . ص ١٣٤ - ١٥٣ .

ـ « نشاط مركز دراسات الوحدة العربية : مسودة البرنامج الثقافي للمركز ، ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . » العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢ . ص ١٨٣ - ١٩٠ .

ـ « يوميات ووثائق الوحدة العربية ، ١٩٨٠ . » (كتاب) . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ١٣٩ - ١٥٠ . (مراجعة سمير الشيخ)

ـ قسم التوثيق انظر قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية

ـ قسم الدراسات انظر قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية

ـ والمعهد العربي للتخطيط . « ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت ، ١٥ - ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ . » نادر فرجاني . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ . ص ١٥٦ - ١٦٣ .

المستقبل العربي . « كلمة المستقبل العربي :
ـ على اعتاب نكسة ١٩٦٧ جديدة . » العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢ . ص ٤ - ٥ .
ـ مأزق الوحدة العربية . » الاعداد ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ ، آب - ايلول - تشرين الاول (اغسطس - سبتمبر - اكتوبر) ١٩٨٢ . ص ٤ - ٥ .

المسيري ، عبد الوهاب محمد . « الفتيان الغرباء الروح : دراسة في استجابة الوجدان الادبي العربي لعملية التحديث كما تتضح في ثلاث قصص قصيرة . » العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ . ص ٣٨ - ٤٩ .

المشاط ، عبد المنعم . « مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل . » الاعداد ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ ، آب - ايلول - تشرين الاول (اغسطس - سبتمبر - اكتوبر) ١٩٨٢ . ص ٢١ - ٦٠ .

المشرق العربي انظر ايضاً الاقليات الدينية - المشرق العربي

المشرق العربي - التعريب
ـ « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي . » صبحي الصالح . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢ . ص ٧١ - ٧٨ .

المشرق العربي - ملكية الارض - تاريخ
ـ « حيازة الاراضي والتطورات السياسية في اقطار

المشرق العربي .» عماد احمد الجواهري . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٠٨ ـ ١١٩ .

مصر ـ السياسة
ـ « دور مصر في الوطن العربي : رؤية مستقبلية .» سعد الدين ابراهيم . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ١٥ .

مصر ـ العمالة المهاجرة
ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : العمالة الوافدة وقطاع التشييد بالكويت مع التركيز على قوة العمل المصرية .» نادر فرجاني . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

«مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل .» عبد المنعم المشاط . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١ ـ ٦٠ .

مطر ، جميل . « جامعة الدول العربية : الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٢ .

المعادن ـ الوطن العربي
ـ « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي : نظرة على تطوير الموارد المعدنية في الوطن العربي .» محمد رضوان الخولي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٩٥ ـ ١٢١ .

معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب . « المؤتمر السنوي السادس لتاريخ العلوم عند العرب ، حلب ، سوريا ، ١٥ ـ ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٧٤ ـ ١٧٧ .

المعهد العربي للتخطيط انظر مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط

المغرب ـ التعريب
ـ « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : تقويم تجربة التعريب في المغرب .» فاطمة الجامعي الحبابي . العدد ٣٩، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٩٩ ـ ١١٣ .

المغرب العربي انظر
الاستعمار الفرنسي ـ المغرب العربي

الثقافة ـ المغرب العربي

المقالح ، عبد العزيز . « الادب والمجتمع : مقابلة مع د. عبد العزيز المقالح .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٥ ـ ١٢٩ .

« الملف الاحصائي :

ـ (٣٩) التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . ص ١٨٣ ـ ١٩٠ .
ـ (٤٠) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢ . ص ٢٩٥ ـ ٢٩٨ .
ـ (٤١) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٨٤ ـ ١٩٠ .
ـ (٤٢) احصاءات الطاقة في الوطن العربي (القسم الاول) .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .
ـ (٤٣) احصاءات الطاقة في الوطن العربي (القسم الثاني).» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٧٧ ـ ١٨٦ .
ـ (٤٤) احصاءات العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٨٨ ـ ١٩٥ .

ملكية الارض انظر المشرق العربي ـ ملكية الارض ـ تاريخ

منتدى الفكر والحوار . « ندوة التراث والعمل السياسي ، الرباط ـ المغرب ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٥٢ ـ ١٥٤ .

منتصر ، عصام . « نحو صناعة عربية للتشييد والاسكان .» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣ . ص ١٠٦ ـ ١١٥ .

المنظمات الاقليمية انظر ايضاً
جامعة الدول العربية
منظمة الاقطار العربيه المصدرة للبترول
منظمة المؤتمر الاسلامي

— « جامعة الدول العربية : الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة .» ناصيف حتي . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٠٦ ـ ١٢٣ .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول انظر ايضاً الطاقة ـ الوطن العربي ـ الاحصاءات

— « خيارات التنمية في الاقطار العربية المصدرة للنفط .» علي احمد عتيقة . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٣٢ .

منظمة المؤتمر الاسلامي
— « التضامن الاسلامي في عالم متغير .» عبد الملك عودة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٧٣ .

«منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية .» كمال المنوفي. العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤٢ ـ ٥٢ .

المنوفي ، كمال . « منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية .» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٤٢ ـ ٥٢ .

مهدي ، طالب عباس محمد (مراجع) . « السياسة الامريكية والعرب .» (كتاب) . مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٤٧ ـ ١٥٠ .

الموافي ، عبد الحميد محمد . « جامعة الدول العربية : دور الامين العام للجامعة .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١٠٥ .

مؤتمرات القمة العربية انظر جامعة الدول العربية

مؤتمرات ، ندوات
— «الاجتماع التاسع للجنة الفنية الدائمة للاحصاء ، الرياض ، ٩ ـ ١٢ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .» اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦٤ ـ ١٦٧ . (علي عيسى عبيد)

— « الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي شارك فيها احمد صدقي الدجاني ومحمد سيد احمد ومنح الصلح وادارها سعد الدين ابراهيم . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

— « الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .» ندوة المستقبل العربي . شارك فيها حسين جميل والطاهر لبيب وغسان سلامة وادارها علي الدين هلال . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

— « المؤتمر السنوي السادس لتاريخ العلوم عند العرب ، حلب ـ سوريا ، ١٥ ـ ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .» معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٧٤ ـ ١٧٧ .

— « مؤتمر الطاقة العربي الثاني ، الدوحة قطر ٦ ـ ١١ آذار / مارس ١٩٨٢. » وليد خدوري . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٤٥ ـ ١٥٣ .

— « ندوة التراث والعمل السياسي ، الرباط ـ المغرب ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢.» منتدى الفكر والحوار . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٥٢ ـ ١٥٤ .

— « ندوة التعاون العربي ـ الاوروبي ، لوفان ـ بلجيكا ، ٢ ـ ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .» مركز دراسات وبحوث العالم العربي المعاصر. العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٤٧ ـ ١٥١ . (سعد الدين ابراهيم)

— « ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ .» مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٥٦ ـ ١٦٥ . (غسان سلامة)

— « ندوة دور مصر في الوطن العربي .. نظرة مستقبلية ، لندن ، ٨ ـ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢.» مركز الدراسات العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٢٨ ـ ١٣٣ . (دينا احمد الخواجة)

— « الندوة الدولية الثالثة : تركيا والعرب ، درهام ـ انكلترا ، ١٤ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .»

مـركز الـدراسات العـربية . العـدد ٤٥ ، تشـرين الثاني (نوفمبـر) ١٩٨٢. ص ١٥٨ ـ ١٦٩ . (عبد المجيد فريد)

ـ « نـدوة العـراق : الـدولـة المعـاصـرة ، انكلتـرا ـ اكسترا ، ٢٣ ـ ٢٦ تموز / يـوليو ١٩٨٢.» مـركز دراسات الخليج العربي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ـ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠ . (محمـود علي الداود)

ـ « ندوة العمالة الاجنبية في اقطـار الخليج العـربي ، الكويت ، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .» مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة والمعهد العـربي للتخطيط . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٥٦ ـ ١٦٣ . (نادر فرجاني)

ـ « نـدوة مستجدات التعـاون في الخليـج العـربي في اطـارهـا المحـلي والـدولي ، الكـويت ، ١٨ ـ ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .» جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكـويتية . العـدد ٤١ ، تموز (يـوليو) ١٩٨٢. ص ١٦٠ ـ ١٦٣. (نادر فرجاني)

«موجز يوميات الوحدة العربية .» قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية .
ـ شباط (فبراير) ١٩٨٢.» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٥٤ ـ ١٦٢ .
ـ آذار (مـارس) ١٩٨٢.» العـدد ٤٠ ، حـزيـران (يونيو) ١٩٨٢. ص١٦٦ ـ ١٧٥ .
ـ [نيسـان (ابريـل) ١٩٨٢].» العدد ٤١ ، تمـوز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٧٢ .
ـ ايـار (مايـو)، حزيـران (يونيـو)، تموز (يـوليو) ١٩٨٢.» الاعـداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشـرين الاول (اغسطس ـ سبتمبـر ـ اكتـوبـر) ١٩٨٢. ص ٢٥١ ـ ٢٧٥ .
ـ آب (اغسطس) ١٩٨٢.» العـدد ٤٥ ، تشـرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٧٠ ـ ١٧٦ .
ـ ايلـول (سبتمبر) ١٩٨٢.» العـدد ٤٦ ، كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٦ ـ ١٦٦ .
ـ تشـرين الاول (اكتوبـر) ١٩٨٢.» العـدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٧٨ ـ ١٨٥ .
ـ تشرين الثاني (نـوفمبر) ١٩٨٢.» العـدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٥٥ ـ ١٦٢ .
ـ كـانون الاول (ديسمبـر) ١٩٨٢.» العـدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٥٤ ـ ١٦٢ .
ـ كـانون الثـاني (ينـايـر) ١٩٨٣.» العـدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦٨ ـ ١٧٩ .

موريتانيا ـ التعريب
ـ « التعـريب في الـوطن العـربي : دراسـة حـالات : التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة .» حسن احمد يوسف . العـدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢ . ص ١١٤ ـ ١٢٦ .

مـوسى ، محمـود احمـد . « خلفيـات النظـام التعليمي العربي وفلسفته .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلـول ـ تشـريـن الاول (اغسطس ـ سبتمبـر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ٢٠ .

ميلـر ، تـوم . « التـوازن الاستـراتيجي بـين الشـرق والغرب .» (كتاب بالانكليزية) . العدد ٤٩ ، آذار (مـارس) ١٩٨٣. ص ١٢٥ ـ ١٢٧ . (مـراجعـة محمود علي الداود)

الميلي ، محمـد . « الجـزائـر والمسـألـة الثقـافيـة : التنـاقضات الثقـافية (الجـذور) .» العـدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٨ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقـافية : صـراعات البحث عن الـذات الثقـافيـة .» العـدد ٤٦ ، كـانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٥٤ ـ ٦٤ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقافية : قدر الموقع ومتاعبه .» الاعـداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلـول ـ تشـرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١١١ـ ١٢٢ .

ـ « الجزائر والمسألة الثقافية :مدخل تاريخي .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٥٢ ـ ٦٤ .

(ن)

نافعة ، حسن . « جامعة الـدول العربيـة : الممارسـة : الدور السياسي للجامعة العربية في استقـلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلـول ـ تشـريـن الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٦ .

«نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي .» هدى زريق . العدد ٤٨، شبـاط (فبرايـر) ١٩٨٣ . ص ٩٤ ـ ١٠٧ .

«نحو صناعة عربية للتشييد والاسكان .» عصام منتصر . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص١٠٦ ـ ١١٥ .

«نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية .» علي خليفة الكواري . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ٢٧ .

ندوات انظر مؤتمرات ، ندوات

النزاع العربي الاسرائيلي انظر الصراع العربي الاسرائيلي

«نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٨٢: تقرير اللجنة التنفيذية الى الاجتماع السابع لمجلس الامناء ، البحرين ٨ ـ ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.» مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٣٤ ـ ١٥٣ .

«نشاط مركز دراسات الوحدة العربية : مسودّة البرنامج الثقافي للمركز ، ١٩٨٢ـ ١٩٨٥ .» مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٨٣ ـ ١٩٠ .

نصار ، علي . « الامكانات العربية : اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة .» (كتاب) . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٤١ ـ ١٤٦ . (مراجعة اسامة امين الخولي)

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

ـــ « المرأة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .» كريمة كريم . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٥١ ـ ٧٠ .

النظام الاقليمي العربي

ـــ « جامعة الدول العربية : الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات .» جميل مطر . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٢ .

ـــ « مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل .» عبد المنعم المشاط . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١ ـ ٦٠ .

النظام التعليمي العربي انظر الوطن العربي ـ التربية والتعليم

«نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الامريكية .» علي شنيوي الزغل . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٣٥ .

نظمي ، ومبض جمال . « شيعة العراق وقضية القومية العربية : الدور التاريخي قبيل الاستقلال .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٧٤ ـ ١٠٠ .

النفط ـ الوطن العربي

ـــ « سلاح النفط العربي ... الى اين؟» عاطف سليمان . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ٢٤ .

النفط ـ الوطن العربي ـ الاحصاءات انظر الطاقة ـ الوطن العربي ـ الاحصاءات

نميري ، سيد محمد ومحمد كامل ريحان . « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي : نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي .» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٨٠ ـ ٩٤ .

(هـ)

هرماسي ، محمد الباقي . « السياسة والثقافة في الوطن العربي .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢ .

هلال ، علي الدين (محرر) . « هموم عربية وتجارب: مقابلة مع د. قسطنطين زريق .» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١٠ ـ ٢٢٤ .

ـــ (مشارك) . « الديمقراطية وحقوق الانسان العربي .»ندوة المستقبل العربي . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٤٩ ـ ١٦٥ .

«هموم عربية وتجارب : مقابلة مع د. قسطنطين زريق .» اجرى الحوار علي الدين هلال . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١٠ ـ ٢٢٤ .

هويدي ، امين . « الصراع الاقليمي وعلاقته بالصراع العالمي .» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٢٠ ـ ٢٧ .

هيل ، وليام . « العرب وتركيا : العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية .» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٢. ص ٧٠ ـ ٨٤ .

(و)

«واقع الثقافة ومستقبلها في اقطار الخليج العربي .» محمد الرميحي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٤٤ ـ ٥٩ .

الوحدة العربية

ـ « جامعة الدول العربية : النشأة التاريخية للجامعة العربية .» علي محافظة . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٦٥ ـ ٨٤ .

ـ « السياسة والثقافة في الوطن العربي .» محمد الباقي هرماسي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤ـ ٢٢.

ـ « كلمة المستقبل العربي : مأزق الوحدة العربية .» المستقبل العربي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٥ .

الوحدة العربية ـ البيليوغرافيا

ـ « بيليوغرافيا الوحدة العربية .» قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية .

ـ العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٨٢ .

ـ العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٧٦ ـ ١٨٢ .

ـ العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .

ـ الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٧٦ ـ ٢٩٤ .

ـ العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٧٧ ـ ١٨٣ .

ـ العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٦٧ ـ ١٧٤ .

ـ العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٨٦ ـ ١٩٨ .

ـ العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٦٤ ـ ١٧٢ .

ـ العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٦٣ ـ ١٧٦ .

ـ العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٨٠ ـ ١٨٧ .

الوحدة العربية ـ اليوميات

ـ « موجز يوميات الوحدة العربية . قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية .

ـ شباط (فبراير) ١٩٨٢.» العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٥٤ ـ ١٦٣ .

ـ آذار (مارس) ١٩٨٢.» العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٦٦ ـ ١٧٥ .

ـ [نيسان (ابريل) ١٩٨٢].» العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٦٤ ـ ١٧٢ .

ـ ايار (مايو) ، حزيران (يونيو) ، تموز (يوليو) ١٩٨٢.» الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ،آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٥١ ـ ٢٧٥ .

ـ آب (اغسطس) ١٩٨٢.» العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٧٠ ـ ١٧٦ .

ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢.» العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٥٦ ـ ١٦٦ .

ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢.» العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ١٧٨ ـ ١٨٥ .

ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢.» العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٥٥ ـ ١٦٣ .

ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢.» العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٥٤ ـ ١٦٢ .

ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣.» العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٦٨ ـ ١٧٩ .

الوطن العربي انظر ايضاً
الاستعمار ـ الوطن العربي
الاستعمار الاوروبي ـ الوطن العربي
الاطفال ـ الوطن العربي
الاقطار العربية المصدرة للنفط
الامة العربية
الثقافة ـ الوطن العربي
حقوق الانسان ـ الوطن العربي
الحوار العربي ـ الاوروبي
الخدمة الاجتماعية ـ الوطن العربي

الديمقراطية
الشرق الاوسط
الصراع العربي ـ الاسرائيلي
الطاقة ـ الوطن العربي ـ الاحصاءات

القومية العربية
المثقفون ـ الوطن العربي
المرأة ـ القضايا الاجتماعية ـ الوطن العربي
المرأة العربية
المشرق العربي
المعادن ـ الوطن العربي
المغرب العربي
النفط ـ الوطن العربي
الوحدة العربية

الوطن العربي ـ الاعلام
ـ « الاعلام العربي المشترك .» راسم محمد الجمال . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ١١ .

ـ « التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام : وقفة بين الامل والواقع .» اماني قنديل . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٢٧ ـ ١٣٣ .

ـ « جامعة الدول العربية : الممارسة : دور الجامعة العربية في الاعلام .» غسان العطية . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٦٦ ـ ١٨٧ .

الوطن العربي ـ التاريخ
ـ « حول التاريخ والهوية في الوطن العربي .» عوني فرسخ. العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٨ ـ ٤٣ .
القسم الثاني العدد ٥٠ . نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ٤١ ـ ٥٣ .

ـ « السياسة والثقافة في الوطن العربي .» محمد الباقي هرماسي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢.

الوطن العربي ـ التربية والتعليم
ـ « حول التعليم العالي في الوطن العربي :
ـ الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية .» محمد السيد سليم . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٩٣ ـ ١٠٤ .

ـ حول التعليم العالي العربي والتنمية .» حامد عمار . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١١٩ ـ ١٣٨ .

ـ دور التعليم في تنمية الذاتية العربية .» هشام بوقمرة . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٠٥ ـ ١١٨ .

ـ خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته .» محمود احمد موسى . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ٢٠ .

الوطن العربي ـ التربية والتعليم ـ الاحصاءات
ـ « الملف الاحصائي : (٣٩) التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٨٢ ـ ١٩٠ .

الوطن العربي ـ التشييد والاسكان
ـ « نحو صناعة عربية للتشييد والاسكان .» عصام منتصر . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ١٠٦ ـ ١١٥ .

الوطن العربي ـ التنمية
ـ « انتقال الموارد البشرية العربية : التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية .» رياض طبارة. العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص ٨٩ ـ ١٠٥ .

ـ « التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام : وقفة بين الامل والواقع .» اماني قنديل . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١٢٧ ـ ١٣٣ .

ـ « التنمية العربية والمثلث الحرج .» يوسف عبدالله صايغ . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ١٩ .
وص ١٢٢ ـ ١٢٦ . (تعقيب يوسف شبل)

ـ « تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية .» نادر فرجاني . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٣٣ ـ ٥٠ .

ـ « خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته .» محمود احمد موسى . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر)١٩٨٢. ص ٦ ـ ٢٠ .

ـ « العرب والعالم الاول ـ الدول والشركات الدولية النشاطات .» جورج قرم . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٢٥ ـ ٣٧ .

ـ « نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية .» علي خليفة الكواري . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ٢٧ .

الوطن العربي ـ التنمية الاقتصادية

ـ « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي :

ـ دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .» الياس غنطوس . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٢ ـ ١٣٣ .

ـ نحو تنظيم جديد لادارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة.» عبد العال الصكبان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص٦٥ ـ٧٩ .

ـ نظرة على تطوير الموارد المعدنية في الوطن العربي .» محمد رضوان الخولي . العدد ٤٦ ، كانون الاول(ديسمبر)١٩٨٢. ص ٩٥ ـ ١٢١ .

الوطن العربي ـ التنمية الصناعية

ـ « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي : نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي .» سيد محمد نميري ومحمد كامل ريحان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٨٠ ـ ٩٤ .

الوطن العربي ـ الجامعات

ـ « حول التعليم العالي في الوطن العربي :

ـ الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية .» محمد السيد سليم . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٩٣ ـ ١٠٤ .

ـ حول التعليم العالي العربي والتنمية .» حامد عمّار . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١١٩ ـ ١٣٨ .

ـ دور التعليم في تنمية الذاتية العربية .» هشام بو قمرة . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ١٠٥ ـ ١١٨ .

الوطن العربي ـ الجامعات ـ الاحصاءات

ـ « الملف الاحصائي : (٣٩) التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص١٨٣ ـ ١٩٠ .

الوطن العربي ـ الحالة الاجتماعية

ـ « علم الاجتماع والواقع العربي : دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب .» جهينة سلطان العيسى والسيد الحسيني . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص٢٨ ـ ٥١ .

الوطن العربي ـ الحالة الاقتصادية

ـ « نحو صناعة عربية للتشييد والاسكان .» عصام منتصر . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص١٠٦ ـ ١١٥ .

الوطن العربي ـ السياسة

ـ « جامعة الدول العربية : الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات .» جميل مطر . العدد ٤١ ، تموز (يوليو) ١٩٨٢. ص ١٢٤ ـ ١٤٢ .

ـ « الحوار العربي ـ العربي .» ندوة المستقبل العربي ، شارك فيها احمد صدقي الدجاني ومحمد سيد احمد ومنح الصلح ، وادارها سعد الدين ابراهيم . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٦ .

ـ « حول الاوضاع العربية الراهنة : مقابلة مع د. محمد عابد الجابري .» اجرى الحوار فرحان صالح . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص١١٢ ـ ١٢١ .

ـ « دور مصر في الوطن العربي : رؤية مستقبلية .» سعد الدين ابراهيم . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص٤ـ ١٥ .

ـ « السياسة والثقافة في الوطن العربي .» محمد الباقي هرماسي . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٤ـ ٢٢ .

ـ « على اعتاب حقبة جديدة للعمل الفكري العربي .» نادر فرجاني . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ١٢٠ـ ١٢٤ .

ـ « مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل .» عبد المنعم المشاط . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢١ ـ ٦٠ .

الوطن العربي ـ السياسة ـ اليوميات انظر الوحدة العربية ـ اليوميات

الوطن العربي ـ الصناعة

ـ « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي: نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي .» سيد محمد نميري ومحمد كامل ريحان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص٨٠ ـ ٩٤ .

الوطن العربي ـ العلاقات الاقتصادية

ـ « جامعة الدول العربية ، الممارسة : الدور

الاقتصادي لجامعة الدول العربية .» عبد الحسن زلزلة . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ١٤٧ ـ ١٦٥ .

ـ « حول التنمية الاقتصادية في الوطن العربي :

ـ نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي .» سيد محمد نميري ومحمد كامل ريحان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٨٠ ـ ٩٤ .

ـ دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .» الياس غنطوس . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢٢ ـ ١٣٣ .

ـ نحو تنظيم جديد لادارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة .» عبد العال الصكبان . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٦٥ ـ ٧٩ .

الوطن العربي ـ العلاقات الاقتصادية ـ تركيا

ـ «العرب وتركيا : العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية .»وليام هيل . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٢. ص ٧٠ ـ ٨٤ .

الوطن العربي ـ العلاقات الاقتصادية ـ الدول الصناعية

ـ « العرب والعالم الاول: الدول والشركات الدولية النشاطات .» جورج قرم . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٢٥ ـ ٣٧ .

الوطن العربي ـ العلاقات الاقتصادية ـ الولايات المتحدة الامريكية

ـ « سلاح النفط العربي .... الى اين ؟» عاطف سليمان . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٤ ـ ٢٤ .

الوطن العربي ـ العلاقات الخارجية ـ افريقيا

ـ « رؤية عربية لمواجهة اسرائيل في افريقية .» علي فؤاد علي . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ٤٣ ـ ٥٣ .

الوطن العربي ـ العلاقات الخارجية ـ اوروبا

ـ « الدولية الاشتراكية والوطن العربي .» خالد محمود الكومي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٧٠ ـ ٨٥ .

الوطن العربي ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا

ـ « العرب وتركيا :

ـ العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها .» محمود علي الداود . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ٦٢ ـ ٦٩ .

ـ موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي .» سيم شاكماك . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١١ .

ـ موقف تركيا من قضية فلسطين .» نجدة فتحي صفوة . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ . ص ٨٥ ـ ١٠٠ .

الوطن العربي ـ العلاقات الخارجية ـ الدولية الاشتراكية

ـ « الدولية الاشتراكية والوطن العربي .» خالد محمود الكومي . العدد ٤٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٣. ص ٧٠ ـ ٨٥ .

الوطن العربي ـ العمالة

ـ « اشكالية العمالة الاجنبية في الخليج العربي : التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية .» محمد الامين فارس . العدد ٥٠ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣. ص ١٢٢ ـ ١٤١ .

ـ « انتقال الموارد البشرية العربية :

ـ التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية .» . رياض طبارة . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ـ ص ٨٩ ـ ١٠٥ .

ـ هجرة العمالة الدولية في الوطن العربي .» اسماعيل سراج الدين ، سنيس بيركس وجيمس سوكنات . العدد ٤٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. ص٦٦ ـ ٨٨ .

ـ « تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية .» نادر فرجاني . العدد٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٣٣ ـ ٥٠ .

الوطن العربي ـ القرية

ـ « صورة القرية في الرواية العربية .» ايناس ممدوح طه. العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٣. ص ٥٠ ـ ٦٥ .

الوطن العربي ـ مؤشرات اساسية ـ الاحصاءات

ـ « الملف الاحصائي : (٤٠) مؤشرات احصائية عامة

للوطن العربي. » قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص٢٩٥ ـ ٢٩٨ .

ـــ « الملف الاحصائي : (٤١) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي .» قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٤٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. ص١٨٤ ـ ١٩٠ .

«الوطن العربي في الاطروحات الامريكية : استطلاعات اولية .» حشمت قاسم . العدد ٤٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢. ص ١٢ ـ ٣٥ .

الولايات المتحدة الامريكية انظر ايضاً
الاطروحات الجامعية ـ الولايات المتحدة الامريكية
العرب في الولايات المتحدة الامريكية

الولايات المتحدة الامريكية ـ السياسة الخارجية
ـــ « السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» احمد يوسف احمد . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص ٦٩ ـ ٧٩ .

الولايات المتحدة الامريكية ـ العلاقات الاقتصادية ـ الوطن العربي
ـــ « سلاح النفط العربي ... الى اين ؟» عاطف سليمان . العدد ٤٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٤ .

الولايات المتحدة الامريكية ـ العلاقات الخارجية ـ اوروبا
ـــ « الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية .» ناصيف حتي . العدد ٣٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٢٢ .

(ي)

الياسين ، انور (مراجع) . « الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور .» (كتاب) . نورية صالح الرومي . الاعداد ٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ، آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٢. ص ٢٣٦ ـ ٢٤٧ .

اليمن الشمالية ـ السياسة الداخلية
ـــ « السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ .» احمد يوسف احمد . العدد ٤٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ص٦٩ ـ ٧٩ .

اليهود العرب في اسرائيل
ـــ « ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية الراهنة .» وحيد عبد المجيد . العدد ٤٥ ، تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٢. ص٤٩ ـ ٦١ .

يوسف ، حسن احمد . « التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات : التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة .» العدد ٤٩ ، ايار (مايو) ١٩٨٢. ص ١١٤ـ ١٢٦ .

Book Reviews

Ajami, Fuad. «The Arab Predicament, Arab Political Thought and Practice since 1967.»

See

كتب ، مراجعات ـ «المحنة العربية : الفكر السياسي العربي والممارسة منذ ١٩٦٧ .»

Beshir, Mohammed Omer. «Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations.»

See

كتب ، مراجعات ـ « التيراميديا : قضايا العلاقات العربية ـ الافريقية .»

Caplan, Gerald and Ruth Caplan. «Arab and Jew in Jerusalem: Exploration in Community Mental Health.»

See

كتب ، مراجعات ـ « العرب واليهود في القدس : اكتشافات في صحة الجماعة العقلية .»

Khader, Bichara. «Monde arabe et développement économique.»

See

كتب ، مراجعات ـ « عالم عربي وانماء اقتصادي .»

Lacey, Robert. «The Kingdom.»

See

كتب ، مراجعات ـ « المملكة .»

Millar, T.B. «The East- West Strategic Balance.»

See

كتب ، مراجعات ـ « التوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب ».

Peterson, J.E. «The Yemen: The Search for a Modern State.»

See

كتب ، مراجعات ـ « اليمن : البحث عن دولة حديثة ».

Sadaka, Linda and Nawaf Salam (Comps.)«The Civil War in Lebanon,1975-1976: A Bibliographical Guide.»

See

كتب ، مراجعات ـ « الحرب الاهلية في لبنان ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ : دليل بيبليوغرافي ».

Serageldine, Ismail [et al.]. «Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa.»

See

كتب ، مراجعات ـ « قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ».

صدر

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢)

السياسة الامريكية والعرب

مجموعة من الباحثين

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

البحرين

المجلة والكتب
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي - ص. ب ١٥٦
المنامة - البحرين
ت ٥٥٧٠٦

الجزائر

المجلة والكتب
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع ديدوش مراد
مدينة الجزائر - الجزائر
ت ٢٣٢١٣٢

الاردن

المجلة والكتب
وكالة التوزيع الاردنية
ص. ب - ٣٧٥
عمان - الاردن
ت ٣٠١٩١

الكتب
- مكتبة المحتسب
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
ت ٨٤٤٦٥
- مكتبة دار الشروق
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
- الوكالة العربية للتوزيع
خلف مطاعم القدس
ص. ب ٥٠٦٧
عمان - المملكة الاردن
ت ٣٨٦٨٨

السعودية

المجلة والكتب
جدة
مكتبة مكة
ص. ب - ٤٧٧
جدة - السعودية
ت ١٤٤٤٧٥١
الخبر
مكتبة مكة
ص. ب - ٨٠
الخبر - السعودية
الرياض
مكتبة مكة
ص. ب - ١٧٢
الرياض - السعودية
الكتب
مكتبة دار العلوم
ص. ب - ١٠٥٠
الرياض - السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

السودان

المجلة
دار التوزيع
ص. ب - ٢٥٨
الخرطوم - السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب
الدار الوطنية للتوزيع
ص. ب - ٦٢٤
شارع الجمهورية - بغداد - العراق

الكويت

المجلة والكتب
شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص. ب - ٢٥٤٠١
الشرق - قرب مستشفى دار الشفاء
الصفاة - الكويت
ت ٤٤٩٩٩٨
الكتب
شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص. ب - ٢٤٠٦٢
الصفاة - الكويت
ت ٥٥٥٩٦٨

الامارات العربية

ابو ظبي
المجلة
شركة اوكسفورد للقرطاسية والكتب
ص. ب - ٧١٢٩
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢٠٩١١ / ٨٢٠٩٣٦
الكتب
- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص. ب - ٨٥٧
بناية حسن القمزي - النادي السياحي
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ / ٨٢١٠٤٣
- مكتبة المنهل
بناية الامانة - شارع زايد الاول
ص. ب - ٢٧٧٨
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٣٢٢٠١١

دبي
المجلة والكتب
مؤسسة الاتحاد للصحافة
ص. ب - ٣٤٤٦
دبي - دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة والكتب
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
ملتقى زنقة ديغان وزنقة سان سانس
ص. ب - 683 - الدار البيضاء 05
ت 24.57.45 (10 خطوط مجموعة)
الكتب
مكتبة دار الثقافة
34-32 شارع فكتور هيكو
ص. ب - 4038
الدار البيضاء - المغرب
ت 265346

اليمن

المجلة
دار الفكر للنشر والتوزيع والاعلان
ص. ب ١١٠٧
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٧٧٨١٠ - ٧٧٨١٢
الكتب
دار الكلمة
ص. ب - ١١٠٩
شارع جمال عبد الناصر
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨٩

اليمن الديمقراطي

المجلة
مؤسسة ١٤ اكتوبر للاستيراد
وتوزيع المطبوعات
ص. ب ٤٢٢٧
عدن - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

تونس

المجلة والكتب
الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج
تونس
ت 255000
الكتب
دار بو سلامة للطباعة والنشر
53 شارع انعاس باشا
تونس
ت 240056

سوريا

المجلة
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة - تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق - سوريا
ت ٢٢٨٨٣١
الكتب
مكتبة النوري
ص. ب - ٨٣٤
دمشق - سوريا
ت ١١٠٢١٤

قطر

المجلة
دار العروبة
ص. ب - ٦٢٢
الدوحة - قطر
ت ٤٢١٦١٢
الكتب
دار المتنبي للنشر والتوزيع
ص. ب - ٢٧٠٦
الدوحة - قطر
ت ٤٤٢١٤٠ / ٤١٢١٤١

لبنان

المجلة
الشركة اللبنانية لتوزيع
الصحف والمطبوعات
ص. ب - ٦٠٨٦ - ١١
بيروت - لبنان
ت ٣١٠٩٧٠
الكتب
المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب
الفنداة الشعبية للنشر والتوزيع
ص. ب - ٩٥٩
شارع سوق الحمدوني
طرابلس - الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٢

مصر

المجلة
مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠
الكتب
مكتبة مدبولي
٦ سيدان طلعت حرب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب
ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND
Tel: 01 2298543

فرنسا

المجلة والكتب
LIBRAIRIE TIERS- MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005
FRANCE

LIBRAIRIE AVICENNE
25 RUE JUSSIEU
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 354-63-07

سويسرا

المجلة والكتب
LIBRAIRIE ARABE L'OLIVIER
C.P. 172.
1211 GENEVE 16
SUISSE

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- **النظام الاقليمي العربي** ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- **التطور التاريخي للانظمه النقدية في الاقطار العربية** (٤٧٢ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. عبد المنعم السيد علي
- **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي** (١٣٢ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **مصر والعروبة وثورة يوليو** (٤٠٠ ص ـ ٣٢ ل.ل.) ..... مجموعة من الباحثين
- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (٢٤٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **المواصلات في الوطن العربي** (٤٠٤ص ـ ٢٢ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي** (٤٧٦ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... مجموعة من الباحثين
- **السياسة الامريكية والعرب** (٣٠٨ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... مجموعة من الباحثين
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١**

(١٠٧٨ ص ـ ٩٥ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية** (٥٢٨ ص ـ ٤٤ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** (٥٥٦ ص ـ ٤٥ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **الامكانات العربية** (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. علي نصار
- **صور المستقبل العربي** (٢١٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- **النظام الاجتماعي العربي الجديد** (٣٠٤ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة** (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**

(١٠٦٤ ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر**(١٩٥٢ـ١٩٧٠)(٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل) ..... د. مارلين نصر
- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (١١٦ص ـ ١٠ ل.ل) ..... انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام** ... طبعة ثانية (٧٨٠ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **التكامل النفطي العربي** (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **هجرة الكفاءات العربية** ... طبعة ثانية (٤١٦ ـ ٢٨ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** ... طبعة ثانية (٦٦٨ ص ـ ٥٤ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- **هدر الامكانية** (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني
- **تحليل مضمون الفكر القومي العربي** ... طبعة ثانية (٢٠٠ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... السيد يسين
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩**

طبعة ثانية (٧٣٦ ص ـ ٦٠ ل.ل. للافراد ١٠٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **القومية العربية في الفكر والممارسة** ... طبعة ثانية (٦١٢ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسالة الوحدة**

دراسة ميدانية طبعة ثانية(٢٧٦ص ـ ٢٥ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- **النفط والوحدة العربية** ... طبعة ثالث مزيدة ومنقحة (٢٤٤ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** ... طبعة ثانية (٤٢٨ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- **دور الادب في الوعي القومي العربي** ... طبعة ثانية (٤٠٨ ص ـ ٢٤ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والقطرية** ... طبعة ثانية (٢٥٦ص ـ ١٦ ل.ل) ..... د. محمود الحمصي
- **دور التعليم في الوحدة العربية** ... طبعة ثانية (٢٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **من النجزئة الى الوحدة** ... طبعة ثالثة (٤٠٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار
- **المشرق العربي والغرب** ... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال أحمد امين
- **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** ... طبعة ثالثة (٢٨٤ص ـ ٢٠ل.ل.) ..... انطوان زحلان

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 50. April 1983

Published Monthly by Centre For Arab Unity Studies
Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut — Lebanon
Tel. 801582-801587-802234 — Cable :MARARABI — Beirut — Telex MARABI 23114LE

Annual Subscription

— Official Institutions	$ 90
— Individuals: Lebanon	LL 120
Other Arab Countries	$ 50
Elsewhere	$ 70

سعر العدد :

● لبنان ١٠ ل.ل. ● سوريا ١٠ ل.س. ● الاردن ١ دينار ● العراق ١ دينار ● الكويت ١ دينار ● الامارات العربية ١٢ درهماً ● البحرين ١ دينار ● قطر ١٢ ريالاً ● السعودية ١٢ ريالاً ● اليمن ١٠ ريالات ● اليمن الديمقراطية ١ دينار ● مصر ١ جنيه ● السودان ١ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً صومالياً ● ليبيا ١ دينار ● الجزائر ١٠ دنانير ● تونس ١ دينار ● المغرب ١٢ درهماً ● موريتانيا ١٥٠ اوقية موريتانية ● فرنسا ٢٥ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٢ جنيه ● اميركا وسائر الدول الاخرى ٦ دولارات .